

مركز البحوث

أسس جديدة في تحليل التكلفة والمنفعة

تأليف

ماثيو د. إدلر

إريك أ. بوسنر

ترجمة

أ. د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح

أ. د. المرسي السيد حجازي

راجع الترجمة

أ. د. قاسم محمد النعيمي

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث

أسس جديدة في تحليل التكلفة والمنفعة

تأليف

ماثيو د. إدلر

إريك أ. بوسنر

ترجمة

أ. د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح   أ. د. المرسي السيد حجازي

راجع الترجمة

أ. د. قاسم محمد النعيمي

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بطاقة الفهرسة

ⓗ معهد الإدارة العامة، ١٤٣٢هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أسس جديدة في تحليل التكلفة والمنفعة/
ماثيو د. إدلر، إريك بوسنر، الرياض، ١٤٣٢هـ

٢٨٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.

ردمك: ٧-١٩٤-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

أ - محاسبة التكاليف ب-

العنوان

ديوي ٦٥٧,٤٢ ١٤٣٢/٢٥١٥

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٢٥١٥
ردمك: ٧-١٩٤-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

هذه ترجمة لكتاب:

New Foundations of
Cost- Benefit Analysis

Matthew D. Adler
Eric A. Posner

HARVARD UNIVERSITY PRESS
Cambridge, 2006

الإهداء

إلى عائلتينا:

جوليا وجونسون وسبنسر

إملين ونازانيل وجاكوب

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	٩
مقدمة	١٣
الفصل الأول: النظرة التقليدية	٢٣
الفصل الثاني: الأسس الأخلاقية لأسلوب تحليل التكلفة والمنفعة	٤٣
الفصل الثالث: تحليل التكلفة والمنفعة باعتباره منهجاً لاتخاذ القرار	٨٥
الفصل الرابع: الرقابة السياسية	١٣٥
الفصل الخامس: تفضيلات مشوهة	١٦٣
الفصل السادس: اعتراضات	١٩٥
خاتمة	٢٢٩
الملاحظات	٢٣٧

مقدمة المترجمين:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين .... وبعد:

يعالج هذا المترجم تحليل التكاليف – المنافع مشتملاً على أسس نظرية وواقعية جديدة، حيث يدمج الاعتبارات الأخلاقية والسياسية في دراسة جدوى المشروعات، كما يناقش أشكال التفضيلات المختلفة المرتبطة بتحقيق المصلحة الذاتية، والأخرى غيرالمرتبطة بها، والتفضيلات الشاذة، وتأثير كل منها على التحليل. ويعرض المؤلفان لتفاعل الإدارات السياسية والتشريعية والقضائية في الولايات المتحدة من أجل وضع قواعد ومعايير يمكن الاسترشاد بها لدراسة جدوى المشروعات العامة. وأخيراً يعالج هذا الكتاب مختلف الاعتراضات التي تواجه تحليل التكلفة والمنفعة باعتبارها منهجاً لاتخاذ القرار.

يشتمل هذا الكتاب على مقدمة وستة فصول وخاتمة على النحو التالي:

يعالج الفصل الأول: النظرة التقليدية لتحليل التكاليف – المنافع، ويتناول الفصل الثاني: الأسس الأخلاقية لأسلوب تحليل التكلفة – المنفعة. وفي الفصل الثالث تتم مناقشة تحليل التكلفة والمنفعة بوصفها منهجاً لاتخاذ القرار، وتناقش الرقابة السياسية في الفصل الرابع، أما الفصل الخامس فيتناول دراسة ومناقشة التفضيلات المشوهة. وفي الفصل السادس والأخير تتم مناقشة والرد على الاعتراضات التي يمكن توجيهها إلى تحليل التكلفة – المنفعة. وفي الختام يقدم الباحثان خاتمة بأهم النتائج وحدود هذا المنهج التحليلي للمنافع والتكاليف قبل أن يعرض الكتاب للملاحظات والهوامش الواردة به.

وقد قام الأستاذ الدكتور يحيى عبد الغني أبو الفتوح بترجمة المقدمة والفصول (١-٣)، على حين قام الأستاذ الدكتور المرسي السيد حجازي بترجمة الفصول (٤-٦). ويسعد المترجمان بتعليقات واقتراحات القراء على الكتاب والترجمة على بريديهما الإلكترونيين التاليين:

elmorsy@hotmail.com ghaniy@hotmail.com

وفي الختام يتوجه المترجمان بالشكر للقائمين على مركز البحوث في معهد الإدارة بالرياض على تكليفهما بترجمة هذا الكتاب، ويأملان أن يكون هذا العمل إضافة

إلى المكتبة العربية في موضوع بالغ الأهمية وهو دراسة جدوى المشروعات العامة، وخصوصاً المشروعات القومية والتي تستنفد حجماً كبيراً من الموارد الاقتصادية النادرة، وبما يعود على وطننا العربي بالخير والنماء، والله ولي التوفيق.

المترجمان

أ. د. المرسي السيد حجازي

أ. د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

شكر وتقدير:

نتقدم بجزيل الشــكر للأصدقاء والزملاء الذين ســاعدونا في تطوير تلك الأفكار التى وجدت طريقها في هذا الكتاب. ونوجه شكراً خاصاً إلى أدريان فيرمل Adrian Vermeule الذي قرأ المحتوى وعلق عليه في نسخته الأولية. ولقد حققنا فائدة كبيرة من خلال مناقشاتنا على مدار عدة سنوات مع كل من ستيف كوت Steve Coat وجاسون جونســتون Jason Johnston كرس سانشــيريكو Chris Sanchirico وكاس سنستيرن Cass Sunstein وكذلك الاســتفادة من تعليق شــخصين آخرين رفضا ذكر اسميهما. ولقد علق العديد من الأشخاص على المقالات التي اعتمد عليها هذا الكتاب، ولا يتسع المجال هنا لشــكرهم جميعاً. كما نوجه شــكراً إضافياً إلى كل من روس تيكر Ross Tucher وآبــي رايت Aby Wright وإيمان لوردجووي Iman Lordgooei للمســاعدة البحثية التي قدموها وإلى بول درابر Bill Draper للمساعدة المكتبية ولعمدائنا مايك فيتّس Mike Fitls (جامعة Penn) وسول ليفمور Soul Levmore (جامعة Chicago) للدعم البحثي.

يقوم الفصل الثاني من الكتاب على دراســاتنا الســابقة وخصوصاً دراسة بعنوان «إعادة النظر في أســلوب التكلفة والمنفعة» للمؤلفين إريك أ. بوســنر وماثيو د. إدلر[1] Matthew D. Adler و Eric A. posner والتى تم نشرها عام (١٩٩٩) فى العدد ١٠٩ بمجلــة Yale Law Journal فــى صفحــات ١٦٥ و١٩٧ -٢١٦، وكذلك مقالة بعنوان «الخطــر والموت والضرر: الأســس الطبيعية لتنظيم المخاطــر» لماثيو د. إدلر[2]. في العــدد ٨٧ بمجلــة Minnesota law review لعام (٢٠٠٣م) صفحات ١٢٩٣،١٣٠٣-١٣١٠. وماثيــو د. إدلر[3] بعنوان «ما وراء الفاعلية والإجراء: نظرية رفاهية التنظيم» بمجلــة Florida State University Law review العدد ٢٨ لعام (٢٠٠٠م) صفحات ٢٤١،٢٦٢-٢٦٧،٢٨٨-٣١٣.

ويعتمد الفصل الثالث على عملنا الســابق وخصوصاً دراســة بعنوان «إعادة النظر

(1) Matthew D. Adler& Eric A. Posner, «Rethinking Cost- Benefit Analysis» Yale Law Journal 109 (1999): 165, 197 – 216.

(2) Matthew D. Adler,"Risk,Death and Harm:The Normative Foundations of Risk Regulation,» Minnesota law review 87 (2003): 1293, 1303 – 1310.

(3) Matthew D. Adler, "Rethinking Cost- Benefit Analysis" Florida State University Law review 28 (2000): 241, 262 – 267, 288 – 313.

في أسـلوب التكلفة والمنفعة» للمؤلفين إريك أ. بوسـنر وماثيو د. إدلر Matthew D. Adler و Eric A. posner والتى تم نشـرها عام (١٩٩٩) فى العدد ١٠٩ بمجلة Yale Law Journal فى صفحات ١٦٥ و٢١٦-٢٢٥.

وشـكر خاص لمصادر مطبعة المسـتقبل Future Press لسـماحها لنا باسـتخدام الجداول الخاصة بالتحليلات الاقتصادية: المنفعة والتكلفة المصممة من قبل ريتشارد د. مورتجنسترن Richard D Mortgenstern ومارك ك. لاندي Marc k. Landy.

ويعد الفصل الرابع عبارة عن نسـخة منقحة بشـكل كبير لدراسة إريك أ. بوسنر Eric A. Posner[1] بخصوص «التحكم في المنظمات بأسلوب التكلفة والمنفعة: منظور نظري سياسي إيجابي»، بمجلة University of Chicago Law review العدد ٦٨ لعام (٢٠٠١م): ١١٣٧.

ويعد الفصل الخامس نسـخة منقحة لدراسـة إريك أ. بوسـنر وماثيو د. إدلر[2] Matthew D. Adler و Eric A. posner بعنـوان «تطبيـق أسـلوب التكلفـة والمنفعة عندمـا تكـون التفضليات مشـوهة»: بمجلـة Journal of legal studies، العدد ٢٩ (٢٠٠٠): ١١٠٥.

ويعتمد الفصل السادس على عملنا السابق وخصوصاً دراسة بعنوان «إعادة النظر في أسـلوب التكلفة والمنفعة» للمؤلفين إريك أ. بوسـنر وماثيو د. إدلر Matthew D. Adler و Eric A. posner والتى تم نشـرها عام (١٩٩٩) فى العدد ١٠٩ بمجلة Yale Law Journal صفحة ١٦٥، ودراسـة ماثيو د. إدلـر[3] Matthew D. Adler بعنوان ما وراء الكفاءة والإجراء: نظرية رفاهية التنظيم والمنشـورة فى مجلة Florida state university law review العـدد ٢٨ لسـنة (٢٠٠م) صفحـة ٢٤١. و Matthew D. Adler، عـدم التكافـؤ وأسـلوب التكلفـة والمنفعة والمنشـورة University of Pennsylvania law review العدد ١٩٦ لسنة (١٩٩٨م) صفحة ١٣٧١.

ونحن نشـكر أصحاب حقوق الطبع لسـماحهم لنا بإعادة طبع آراء إريك أ. بوسنر

---

(1) Eric A. Posner, ,"Controlling Agencies with Cost- Benfit Analysis: A Positive polit - cal Theory Perspective," University of Chicago Law review 68 (2001): 1137.

(2) Matthew D. Adler& Eric A. Posner, «Implementing Cost – Benefit Analysis When preferences Are Distorted» Journal of legal studies 109 (1999): 165, 197 – 216.

(3) Matthew D. Adler& Eric A. Posner, «Implementing Cost – Benefit Analysis When preferences Are Distorted» Florida state university law review 28 (2000): 241.

وماثيــو د. إدلــر Matthew D. Adler و Eric A. posner بعنــوان «إعادة النظر في أســلوب التكلفة والمنفعة» والتى تم نشــرها عام (١٩٩٩) فى العدد ١٠٩ بمجلة Yale Law Journal صفحة ١٦٥، وإريك أ. بوســنر بعنوان «تطبيق أسلوب التكلفة والمنفعة عندمــا تكــون التفضليات مشــوهة»: بمجلــة Journal of legal studies، العدد ٢٩ (٢٠٠٠): ١١٠٥. وإعــادة طبع لـ إدلر و بوســنر، أســلوب التكلفــة والمنفعة، مداخل قانونية وفلســفية واقتصادية (مطبعة جامعة شيكاغو ٢٠٠١) وإريك أ. بوسنرالتحكم فى الهيئات بواسطة تحليل التكلفة والمنفعة فى مجلة University of Chicago Law review العدد(٦٨) لعام ٢٠٠١ صفحة ١١٣٧[١].

(1) Eric A. Posner ,Controlling agencies with cost Benefit A Analysis 68 University of Chicago Law review 1137 (2001).

مقدمة:

تحكم حياتنا تشـــريعات وقوانين أصدرتها الـــوكالات الإدارية للحكومة الفيدرالية، فوكالة حماية البيئة (EPA) تنظم ما ينبعث من المصانع في الهواء والماء والأرض وتقيد إدارة الأغذية والعقاقير (FDA) كما تصرح بإنتاج العقاقير. وبالنسبة لشئون المزارع، فتنظمها إدارة الزراعة (USDA)، أما الإدارة الداخلية فهي تنظم استخدامات الأراضي العامـــة. فى حين تحمي لجنة التجارة الفدرالية (الاتحادية) المســـتهلك من المنتجات غير الآمنة والإعلانات المضللة، وتتصدى للممارســـات المانعة للمنافســـة الكاملة، أما إدارة النقل والمواصلات فتنظم ســـلامة الطرق السريعة، في حين تقيم إدارة السلامة والصحـــة الوظيفية (OSHA) المخاطـــر داخل أماكن العمل. لـــذا فإن كل جانب من جوانب الحياة اليومية يحمل بصمة إحدى الوكالات التشريعية.

لم يكن الأمر دوماً هكذا. ففي القرن التاسع عشر كانت معظم القوانين والتشريعات علـــى نطاق الولاية والدولة تصدر من المحاكم، وكانت المدن فقط هي التي بها وكالات تشريعية تتمتع بصلاحيات كبيرة. وكانت المحاكم تعمل من خلال قانون الضرر والذي يجعل، بصفة عامة، الشـــخص الذي ألحق الضرر بشخص آخر هو المسئول قانوناً عن الأضرار فقـــط إن كان ذلك الضرر حدث عن طريق الإهمال. وفي بعض المجالات – مثل أنشـــطة النقل العام، والأنشـــطة الخطرة ومؤخراً إنتاج بعض السلع الاستهلاكية – تُحمّل المحاكم الأفراد المســـؤولية على الرغم من غياب الخطأ مادام واضحاً أن هذا النشاط تسبب في الضرر.

وهذا النوع من التشريع القضائي الذي استمر حتى اليوم ولكن على فترات متفاوتة، له ثلاثة خصائص مميزة:

أولاً: لم تتبن المحكمة معياراً اقتصادياً واضحاً لتنظيم الســـلوك. ورغم أنه ادعى لاحقاً بواســـطة القاضي لارنيد هاند Learned Hand بأن معيار الإهمال ينطوي على منطـــق اقتصادي ضمني، فإن تحليل التكلفة والمنفعة الذي قامت به المحاكم كان، على أحسن تقدير، عرضياً أو عفوياً جداً[١].

ثانيـاً: فـــي الحالات التي لم يكن للمحكمة خبرة بنشـــاط ما فـــي النزاع المنظور أمامها، كان القضاة، ولا زالوا، شـــموليين، وقد اعتمدوا على شـــهادة الخبراء، وأيضاً على استقرار الوجدان بما يخضع للقيود التي أنشأها نظام التقاضي.

ثالثاً: كان النظام القضائي حينها، ولا يزال، لا مركزياً. وكانت مهمة القاضي البت في القضية التي أمامه، وعند القيام بذلك سيكون القاضي قد سن سابقة تتبعها عادةً – وليس دائماً – المحاكم الأخرى. فكثيراً ما تأثر قضاة الولايات بالسوابق التي تحدث خارجها، ولكن بدون الالتزام باتباعها، ورغم أن المحاكم الفيدرالية حاولت التوفيق بين قوانين الولايات، إلا أن هذا الجهد جاء تدريجياً وتم التخلي عنه في النهاية.

وقد خلق التقدم التكنولوجي الذي واكب نهاية القرن التاسع عشر سوقاً وطنياً على مستوى جميع أنحاء الدولة. وقد رئي أن التشريع القضائي المختلف من ولاية لأخرى غير ملائم لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها الشركات الكبيرة والتي تتمتع بموارد في جميع أنحاء البلاد. وعند نهاية القرن بقيادة أعضاء الحركة التقدمية، اتخذ بعض المسئولين المنتخبين الخطوات الأولى نحو نظام تشريعي قانوني فيدرالي. وتم استيعاب النظام الحديث خلال فترة الكساد الكبير.

واستمر نظام الولاية التشريعية لروزفلت وازدهر عبر سلسلة متوالية من مجالس الكونجرس ذي الأغلبية الجمهورية والرؤساء الجمهوريين، وعلى الرغم من أن حركة اللامركزية (الحركة المنادية برفع الرقابة والسلطة الحكومية على التشريعات) خلال السبعينيات والثمانينيات تمخضت عن إصلاحات مميزة بل وأنعشت الآمال في بعض الأوساط للثورة المضادة ضد «البرنامج الجديد» (برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس روزفلت خلال عام ١٩٣٠)، حتى إنه بات واضحاً الآن أن هذه الحركة هي رد فعل على تجاوزات أوائل السبعينيات ولم تكن تشكل عودة للقرن التاسع عشر. وأصبح للمحاكم الفيدرالية الآن دور رقابي عوضاً عن التشريع المباشر من خلال نظام الضرر، فللمحاكم الفيدرالية الحق في مراجعة تشريعات الوكالات للتحقق من وجود الأخطاء والتناقضات.

كما أن طبيعة الجدال الأكاديمي قد تبدلت كذلك، فقبل عشرين عاماً، انقسم اليسار واليمين على النظام التشريعي نفسه، فبينما أيد اليسار التوسع، أيد اليمين المركزية متضمناً الإلغاء الكامل لوكالات وسلطات قضائية، وكانت الغلبة لليسار، فلم يعد للمناقشات المناهضة للنظام التشريعي أهمية سياسية، ولذا لعبت دوراً ثانوياً في الثقافة الأكاديمية الحالية. ومنذ عام ٢٠٠٠ تقريباً، أصبح الجدال – على ما يبدو – أكثر تقنية فيما يتعلق بإجراءات القرار التي يجب أن تأخذ بها الوكالات عند تقييم التشريعات والعلاقة بين الوكالات والمحاكم والكونجرس والرئيس.

وعلــى الرغم من ذلك، لــم يكن هذا الجدال تقنياً فعلاً كما بدا بالنســبة للغرباء. والقضية الرئيســية - وموضوع هذا الكتاب - هو اســتخدام الوكالات لتحليل التكلفة والمنفعة لتقييم التشريعات، كما أن تحليل التكلفة والمنفعة قد أصبح الرمز الذي التفت حوله قوى اليسار أو اليمين.

وببســاطة، يتطلب تحليل التكلفة والمنفعة (CBA) من الوكالة التشريعية أن تلخص التكلفة والمنفعة للتشــريع المقترح ومن ثم تصادق على هذا التشــريع إذا فاقت منافعه التكاليف. بالنسبة للعديد من القراء قد تبدو هذه الصيغة واضحة ولآخرين قد تبدو خاطئة. وسوف نناقش مشاكل تحليل التكلفة والمنفعة في الفصول اللاحقة. أما الآن فيحتاج المرء لفهم الســياق التاريخي لنشــأة تحليل التكلفة والمنفعة. لقد استخدمت الــوكالات بالفعل قبل عام ١٩٨١ تحليل التكلفة والمنفعة من وقت لآخر، ولكن بشــكل رئيســي طريقة لترشــيد التشــريعات وليس تبريراً لمقاومة الدعوات لإنشاء التشريع، وكان التحليل يتم بصورة سيئة، حتى إنه كان من الصعب الاعتقاد بأنه لعب دوراً كبيراً فــي اتخاذ القرار. لقــد تغير كل ذلك في العام ١٩٨١ عندمــا أصدر الرئيس ريجان قراراه التنفيذي ٢٩١/١٢ (١٢,٢٩١)، والذي فرض على الوكالات التشــريعية تطبيق تحليل التكلفة والمنفعة على كل التشريعات الرئيسية.

لــم يُدرس أصل هذا القــرار التنفيذي بالكامل، ولكن يبدو أنــه كان لديه فريقان رئيســيان من المؤيدين، الفريق الأول تألف من أنصــار التكنوقراطيين الذين اعتقدوا أنــه ينبغــي علىالهيئات أن تشــرع على أن تكون هذه التشــريعات متعقلــة بدلاً من كونهــا غير معقولة. هنــا يكون تحليل التكلفة والمنفعــة أداة لمنع الوكالات من إصدار تشــريعات غير معقولة. أما الفريق الثاني فقد تألف من معارضي التشــريع وهؤلاء هــم اللامركزيين الذيــن اعتقدوا أن الحكومة الفيدرالية لابــد أن تتوقف عن إصدار تشــريعات الصناعة، أو على الأقل أن تقوم بالتشــريع بصورة أقل. فبالنســبة إليهم لم تكن الوظيفة الأساســية لتحليل التكلفة والمنفعة هي عدم التفرقة بين التشــريعات الجيدة والتشــريعات الســيئة، بل إبطــاء كل التشــريعات التي عليهــا الآن أن تبقى وتســتمر من خــلال جولة جديدة من التقييم البيروقراطــي. إنه ليس واضحاً ما إذا كان هــذا الفريــق كبيراً أو قوياً، ولكنــه يلعب دوراً كبيراً في مخيلــة البيئيين والقوى الأخرى من أنصار التشريع الذين خشوا أن يكون القرار التنفيذي ٢٩١/١٢ (١٢,٢٩١)، الخطوة الأولى لتدمير كل شيء عملوا على بنائه خلال الخمسين سنة الماضية.

وقد تبين أن هذه المخاوف مبالغ فيها، ربما فقط لأن النقاد حشدوا قوى أنصار التشريع لمقاومة اللامركزية على الرغم من أن إدارة ريجان أكملت بعض المشاريع اللامركزية التي بدأتها إدارة كارتر، إلا أن هذه المهمة لم تنجز من خلال عباءة تحليل التكلفة والمنفعة. وبناء على حث مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، بدأت الوكالات في القيام بتحليل التكلفة والمنفعة بصورة روتينية أكثر من الماضي ولكنه في صورته المبكرة لم يلعب دوراً حاسماً في صنع قرار التشريع، وفي الواقع، وبالنسبة لمعظم التشريعات فقد استمروا في تخفيض الترشيد لقرارات اتخذت بناءً على أسس أخرى. إذا كان لتحليل التكلفة والمنفعة تأثير فإنه كان تأثيراً هامشياً وعلى هوى التكنوقراط أكثر من المحافظين.

ولعل ذلك يفسر السبب في أن الرئيس كلينتون لم يعكس مساره، بل واصلت سياسته مطالبة الوكالات بالقيام بتحليل التكلفة والمنفعة. لقد طالب القرار التنفيذي لكلينتون أيضاً من الوكالات وضع المساواة وعوامل أخرى في الاعتبار كانت قد غابت عن القرار التنفيذي لريجان وعلى الرغم من ذلك لم يظهر بأن مكتب الإدارة والموازنة لكلينتون يمثل ضغطاً كافياً على الإدارات للقيام بتحليل التكلفة والمنفعة كما كان يفعل في عهد ريجان. إن هذه العوامل من شأنها أن تفسر السبب في أن الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون من بعد عام ١٩٩٤ حاول بشكل متكرر دمج متطلبات تحليل التكلفة والمنفعة في التشريعات. ولهذا فإن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش استطاعت سحب التشريعات المقترحة بناءً على أسس التكاليف والمنفعة، ومن المحتمل أيضاً أن تلك التشريعات قامت على أسس التكاليف والمنفعة المقترحة عن طريق إدارات كلينتون. إن العمل التجريبي الرسمي لا يثبت أن تحليل التكلفة والمنفعة قد حسنت من نوعية التنظيمات ولكن يوجد أيضاً مزيج من المتغيرات الكثيرة التي لها باع أكثر في هذه النتائج، أما اقتراحات المذهب التجريبي غير الرسمي أنه حتى إذا لم يحسن تحليل التكلفة والمنفعة من التنظيمات، فإنها حسنت من نظام التقرير: الآن غالباً ما تقوم الوكالات بتحليل التكاليف وباحتراف نسبي وتبلغ عنها علناً حتى إذا لم يتبعوها بصفة دائمة.

لم يعد المدافعون الرئيسيون عن تحليل التكلفة والمنفعة في المجال الأكاديمي هم أولئك المدافعين من العهد الريجاني في الثمانينيات، ولكنهم أصبحوا معتدلين نسبياً بل معلقين ليبراليين يسعون إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار الحكومي أيضاً. ويتمثل الاعتدال السياسي من هذا المنظور في التعاون بين معهد الشركات الأمريكي ومعهد بروكينز في مركز مشترك خاص بالسياسات التشريعية[٢]، إن كثيراً من الدراسات التي

أصدرها هذا المركز تنتقد أو تدافع عن تحليل التكلفة والمنفعة المستخدمة بواسطة الوكالات لتبرير تشريعات متنوعة، إن الافتراض الضمني هو أن تحليل التكلفة والمنفعة هو إجراء قرار صحيح، أما دور الباحثين فيكمن في نقد تحليل التكلفة والمنفعة سيئ التنفيذ وليس إجراء القرار نفسه.

ولقد واصل اليسار خشيته في أن يكون تحليل التكلفة والمنفعة ذريعة لتحقيق اللامركزية ولكن الأكثر مدعاة للقلق هو أن تحليل التكلفة والمنفعة يتعذر الدفاع عنه أخلاقياً[٣]. وتكمن المشكلة الأخلاقية لتحليل التكلفة والمنفعة طبقاً للنقاد في كونه يهمل قيماً مهمة مثل قيمة البيئة وتقوم على افتراضات ضيقة المنظور حول الرفاهية الإنسانية، كما يهمل مطالب الفقراء والأجيال القادمة ويهمل الاهتمامات المتعلقة بالحقوق، ومع ذلك أخفق النقاد في تقديم إجراء تشريعي بديل معقول ومقبول ظاهرياً.

ويدرك المدافعون عن تحليل التكلفة والمنفعة اليوم قوة النقد، ولكن يعتقدون أن ذلك شيء ثانوي أو غير مهم، كما أنه يمكن التغلب عليه بتعديل تحليل التكلفة والمنفعة، أو أن يستخدم بحرص، ولكن ليس بالتخلي عنه[٤]. مع هذا لم يتجاوب المدافعون تجاوباً مقنعاً مع القضايا الجوهرية التي طرحها النقد الأخلاقي اليساري فهناك القليل من الدراسات الجدية للأساس الفلسفي لتحليل التكاليف والمنفعة[٥].

ما الذي يفسر هذه الفجوة؟ نعتقد بأن الإجابة هي أن تحليل التكلفة والمنفعة انبثق من الأدب الاقتصادي وليس من الكتابات في الفلسفة أو في الفلسفة السياسية، وينبغي أن يثير ذلك الدهشة فتحليل التكلفة والمنفعة يطبق الفلسفة الأخلاقية. إن الادعاء بأن التشريعات ينبغي أن تصدر إذا كانت تتوافق أو تتماشى مع تحليل التكلفة والمنفعة هو ادعاء عن الكيفية التي يجب أن تتصرف بها الحكومة. إن ندرة التحليل الفلسفي تظهر التوافق أو التقارب بين تحليل التكلفة والمنفعة والاقتصاد.

على أي حال يفكر الاقتصاديون بصورة فلسفية في تحليل التكلفة والمنفعة، وقد يبدو ذلك جزءاً غريباً من العمل، ولكن كان هناك أحداث أغرب في التاريخ الفكري. ومع ذلك، وضعت الطريقة الاقتصادية القيود على الاقتصاديين مما أدى في نهاية الأمر إلى وأد مشروع الدفاع عن تحليل التكلفة والمنفعة.

إن القصة معقدة ولكن بعض التعليقات الموجزة هنا ستكون ذات فائدة[٦]. حاولت اقتصاديات الرفاهية – وهي فرع من الاقتصاديات التي تتعلق بالسياسة – وما ينبغي

على الحكومة عمله، أن ترسخ نفسها على فرضية غير جدلية - تماماً كالاقتصاد الإيجابي الذي يتنبأ بالسلوك - وأطلق على هذه الفرضية «مبدأ باريتو» خلفاً لاسم الشخص الذي ابتكرها. ويعتبر مبدأ باريتو أن المشروع (الذي يتضمن التشريع) يكون مرغوباً فيه إذا جعل من شخص واحد على الأقل أحسن حالاً، على حين لا يجعل آخر أسوأ حالاً، وعلى الرغم من أن الجميع لا يتفق مع مبدأ باريتو إلا أن منتقديه قلة.

ويتضح على الفور أن مبدأ باريتو غاية في الصرامة، حيث إن القليل من المشاريع الحكومية بالكاد استطاع أن يفي بمبادئه. وفي محاولة لتوفير مبدأ يمكن استخدامه حاول الاقتصاديون تطوير مبدأ باريتو فيما يمكن أن يطلق عليه «مبدأ باريتو المحتمل» ويعرف أيضاً بـ «مبدأ كالدور- هيكس». ويعتبر «مبدأ باريتو المحتمل» أن التنظيم يكون مرغوباً فيه إذا كسب المستفيدون منه بدرجة تكفي أن يتم تحويل الموارد من الفائزين إلى الخاسرين، والتي تمثل تعويضاً للخاسرين ويظل تاركاً الفائزين في حال أفضل مع افتراض أن عملية الانتقال نفسها تكون بلا كلفة. فمثلاً يقدم التشريع القانوني للغابات الذي يفي بهذا المعيار فوائد أكثر لمستخدمي هذا المورد- على سبيل المثال: المتنزهون على الأقدام - عن التكاليف لمستخدمي المنتج المحدود: مشترون الخشب. يشبه هذا المعيار تحليل التكلفة والمنفعة مع أن تحليل التكلفة والمنفعة يتطلب خطوة أخرى تتضمن تحويل الأرباح والخسائر إلى قيمة نقدية.

لكن هذا المشروع البحثي واجه العديد من الصعوبات، وتتمثل المشكلة الرئيسية لمبدأ باريتو المحتمل في كونه مثيراً للجدل ولكن ليس كجدلية مبدأ باريتو. فالتنظيم الذي يفي بمبدأ باريتو المحتمل يضر بالناس وقد يضر بكل أنواع الأشخاص ومن ضمنهم الكثير من الأشخاص المتعاطفين، هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى. كما أن الجهد المبذول لاشتقاق تحليل التكلفة والمنفعة رياضياً من مبدأ باريتو أو من مبدأ باريتو المحتمل كشف عن تناقضات وأنواع من الغموض المتعذر حلها وفي المقام الأول مشكلة تحديد القيم المقدرة، لذا فإن هذا المشروع البحثي توقف ويبدو أنه فشل.

إن فشل دفاع اقتصاد الرفاهية عن تحليل التكلفة والمنفعة على أي حال لا يستلزم رفض هذا القرار الإجرائي، فمن المنظور الفلسفي كان المشروع الاقتصادي تمييزياً منذ البداية، ولم يعتقد الفلاسفة الأخلاقيون بأن مبدأ باريتو يمكن أن يكون الأساس الوحيد للعمل الحكومي. والغرض من هذا الكتاب هو أن يختبر المصادر الأخرى للفلسفة الأخلاقية وأن يشركها في التأثير على النقاش الدائر حول تحليل التكلفة والمنفعة.

ومناقشـتنا هنا هــي أن تحليل التكلفة والمنفعة هو إجراء قــرار خاص بالرفاهية. إن تحليــل التكلفة والمنفعة يبرر على أنه إجراء قرار إلى الحد الذي يجعل من شــأنه تحسين الرفاهية - بمعنى الرفاهية عامةً وليس بالضرورة كل فرد من العامة - مقارنة بإجراءات قرار بديلة متضمنة بديل حالة العدم وعدم فعل أي شيء. إن المنفعة الكلية ليســت الشيء نفســه الذي في معيار كالدور - هيكس، فهناك تعارض بين المعيارين، وستتضح هذه النقطة فيما بعد من خلال التحليل. وبالنسبة لمبدأ باريتو نفسه، ورغم أن هــذا المبدأ يهتم بالرفاهيــة الكلية، فإن الرفاهية أكثر شــمولاً وتصرح بأن بعض التشــريعات الحكومية تجعل بعض الناس أسوأ حالاً. ومن هنا فإن إجراء قرار خاص بالرفاهية يعد أكثر نفعاً من أي إجراء قرار مشتق من مبدأ باريتو.

وعلى كل لن نستطيع إنكار أن الاعتبارات الأخلاقية الأخرى - غير المنفعة الكلية - لها أهميتها أيضاً، ولا نستطيع إنكار أن العديد من الأمور المعقدة للبديل الثاني يمكن ظهورها عند تحويــل مبدأ الرفاهية العامة إلى إجراء قرار قابل للتطبيق. ويخصص الجزء الأكبر من هذا الكتاب للكشف عن هذه المسائل، ونخلص إلى أن نكون مناصرين لتحليــل التكلفة والمنفعة ونوافق على مبدأ عمل قــرار تنظيمي. ولكن لدينا انتقادات كثيرة، كما أن وجهة نظرنا التي نفضلها لتحليل التكلفة والمنفعة ليست بالدرجة نفسها التي تتمتع بها المبادئ الموجودة في الكتب الاقتصادية الأساسية.

ويناقــش الفصل الأول الحالــة الاقتصادية لتحليل التكلفة والمنفعة ويبين أســباب فشله، ويعرض الفصل الثاني محددات فلسفية راسخة عن تحليل التكلفة والمنفعة، كما ناقش فيه طبيعة المنفعة موضحين أن الرفاهية وإشباع التفضيلات ليستا متساويتين، وأن التفضيــلات يجــب أن تحقق المثالية وأن تكون مرتبطة بالمصلحة الشــخصية كي تتحقق الرفاهية. ويدافع هــذا الفصل عن وضعية نطلق عليها مذهب الرفاهية غير الكاملة Weak Wolframs والذي ينادي بإمكانية المقارنة بين رفاهية أكثر من شخص وأن الرفاهية الكلية معيار أخلاقي ولكنه ليس المعيار الوحيد الذي يجب أن نضعه في الاعتبار.

وفي الفصل الثالث، نســتهل دفاعنا عن تحليل التكلفة والمنفعة بمناقشة أن مقارنة تحليــل التكلفة والمنفعة بإجــراءات قرار بديلة يعد أفضل لتحســين الرفاهية الكلية. فالمشروع الذي يمر من اختبار التكلفة والمنفعة لا يحسن بالضرورة من مستوى الرفاهية الكلية. ولكن هذا المشــروع غالباً ما يكون أفضل أو أكثر فائدة من مشــروع آخر يتم إجازتــه باختبار بديل. إن المدخل الأساســي لأفكارنا هو أن تحليــل التكلفة والمنفعة

يساعد الهيئات على الأخذ في اعتبارها كثيراً من آثار الرفاهية دون تحميل صانعي القرار في تلك الهيئات أكثر من طاقاتهم.

وفي الفصل الرابع تستمر المقارنة بين تحليل التكلفة والمنفعة وإجراءات القرار البديلة مضيفاً أو مشدداً على وجود أمر واقع وهو أن المنظمات أو الهيئات الإدارية ربما تعتنق أهدافاً أيديولوجية أو بيروقراطية جامدة تتمسك بها أكثر من تعظيم الرفاهية، والتركيز هنا على السياق السياسي والمؤسسي الخاص بإجراءات القرار الإداري. ومن مزايا تحليل التكلفة والمنفعة تعزيز الشفافية للتنظيم حيث يستطيع المواطن والمسئول المنتخب مراقبة ومتابعة المنظمات والأسلوب الإداري الساري.

ويظهر الفصل الخامس الطرق المهمة المتعلقة بتحليل التكلفة والمنفعة والتي يجب تعديلها، تلك الطرق التي صممت وفقاً لآراء علماء الاقتصاد الباحثين في معيار كالدور – هيكس kaldor - Hicks ووفقاً لوجهة النظر التي ترى تساوي الرفاهية مع إشباع التفضيلات. وبعض هذه التعديلات تم بالفعل في الممارسات الإدارية. وتنبثق المجموعة الأولى من هذه التعديلات من اعتبار الرفاهية الذي تم الدفاع عنه في الفصل الثاني، ويجب على المنظمات التخلص من التفضيلات غير واضحة المعالم أو غير النموذجية، كما يجب عليها أيضاً عدم الالتفات إلى التفضيلات غير النافعة المعتمدة على وجهات نظر أخلاقية أكثر من اعتمادها على مصلحة الفرد. وتتضمن المجموعة الثانية من التعديلات الممكنة تصحيح تحليل التكلفة والمنفعة لتجنب تناقص المنفعة الحدية للنقود. إن تحليل التكلفة والمنفعة يعد بديلاً ناقصاً للرفاهية الكلية ويختلف عن ذلك المعيار الذي يتضمن أن المستفيدين من مشروع ما يكونون أغنى أو أفقر من هؤلاء الذين يخسرون.

ويناقش الفصل السادس المعارضات المستمرة لتحليل التكلفة والمنفعة والتي تدعي أن هذا الأسلوب لا يقدر الحقوق الأخلاقية والاعتبارات التوزيعية أو اعتبارات أخلاقية لها هيكل غير متكامل مختلف تماماً عن الرفاهية الكلية. ومن ضمن هذه المعارضات أن هذا الأسلوب لا يحقق وحدة القياس للمنافع المختلفة وأن الاختلاف بين الاستعداد للدفع والاستعداد للقبول يشير إلى أن تحليل التكلفة والمنفعة غامض، وأنه يتجاهل المنافع المستقبلية بشكل كبير، وأن التقييم النقدي لحياة الفرد يعد أمراً غير أخلاقي. ولكننا استنتجنا أن هذه المعارضات ليست مقنعة.

ورغم أن الكتاب يشيد بتحليل التكلفة والمنفعة فنحن نؤكد القول بأن الإجراء

الذي نؤيده هو تعديل لنسخة الكتاب الأساسي فيما يتعلق بدراسة متعمقة لتنقيح التفضيلات والحساسية تجاه متغير المنفعة الحدية للنقود وأيضاً بخصوص الحقيقة التي تقول إن مسارات تحليل التكلفة والمنفعة تأخذ شقاً واحداً من الصورة الأخلاقية وهي الرفاهية الكلية أكثر من أن تكون إجراءً شاملاً. وعلاوة على ذلك ورغم أننا نأمل بالتأكيد في تقديم نصيحة عملية لصناع القرار الحكومي (الفصول ٣-٦ بها العديد من التوصيات) فإن أهدافها ما زالت نظرية. وبصفة عامة نأمل في إعادة بناء المناقشة لتحليل التكلفة والمنفعة عن طريق توضيح بعض الاتجاهات الفكرية التي ثار حولها الجدل مثل كفاءة معيار كالدور - هيكس، أو تساوي الرفاهية وإشباع التفضيل البسيط، أو المذهب النفعي المباشر الذي يفترض ارتباطه بتحليل التكلفة والمنفعة، وأيضاً عن طريق التمييز بين المعايير الأخلاقية السياسية وإجراءات القرار المتعلقة بتنفيذ تلك المعايير.

إن تحليل التكلفة والمنفعة نفسه لا يعد جزءاً من جذور المبدأ الأخلاقي، ولكنه بالأحرى بديل عملي لشيء يعد جزءاً أساسياً من المبدأ الأخلاقي وهو الرفاهية الكلية.

وسوف نحقق تقدماً في تقرير مدى أهمية التزامات الهيئات بتطبيق تحليل التكلفة والمنفعة في مواجهة أي إجراء آخر تنافسي، وذلك عن طريق تناول ملخص لكل من الجدل المعياري والواقعي والفكر التجريبي والجدل الحساس للمؤسسات فيما يتعلق بالمؤيدين والمعارضين للهياكل المختلفة لاتخاذ القرار، وكل هذا يعد القالب الذي يتم فيه مناقشة ما يتعلق بتحليل التكلفة والمنفعة كما نعتقد وكذلك الأسلوب لما سوف نتبعه في هذا الكتاب.

الفصل الأول
النظرة التقليدية

لكي نستطيع فهم أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة Cost Benefit Analysis (CBA) يجب علينا أولاً فهم الأسس النظرية له. ويركز هذا الفصل على ثلاثة أشياء: فهو أولاً يوضح كيف يعمل تحليل التكلفة والمنفعة؛ وثانياً يشرح آلية الدفاع النظري الخاص بتحليل التكلفة والمنفعة؛ ثم يوضح ثالثاً، لماذا فشل هذا الدفاع في إرضاء الاقتصاديين من أنصار نظرية الرفاهية؟ وخصوصاً عندما حاول علماء الاقتصاد والمنظمات الحكومية تطبيق أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة في مشروعات بعينها.

نبذة تاريخية:

حاول علماء الاقتصاد وضع أسس سياسة تبدو صحيحة بديهياً لمبدأ الرفاهية. وقد أيد علماء اقتصاد القرن التاسع عشر لفترة طويلة المذهب النفعي، فقد افترضوا أن بعض تفاصيل النظرية البنثامية تعد أساساً لاقتصاديات الرفاهية، فالمشروع الجيد يعظم المنفعة للعدد الأكبر (للأغلبية). ولكن بدأ هذا الرأي يتغير بعد نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكانت المشكلة الأساسية هي المقارنة بين الأشخاص، فلو أخذنا تفاحة من جون وأعطيناها لماري فكيف نحدد التأثير على المنفعة الكلية؟ يعتقد بنثام Bentham نفسه أن المشروع سوف يحقق مزيداً من الرفاهية لو حققت ماري Mary منفعة أكثر مما فقده جون. ولكن كيف يمكننا حساب عدد المنافع؟

يعتقد الفريد باريتو Vil Fred Pareto - والذي يعد واحداً من مؤسسي علم الاقتصاد الحديث - استحالة مثل هذه المقارنات الشخصية، أو على الأقل، أن المقارنات الشخصية ليست إجراء عملية لتوفير أساس لتقييم السياسة. وإحدى إسهامات باريتو Pareto الاقتصادية، هي محاولته لإعادة تفعيل الاقتصاد بحيث يتم فهم الاقتصاد بشكل ترتيبي ordinal وليس بشكل عددي cardinal. وقد طرحت جانباً وجهة النظرة البنثامية التي كان مضمونها أن المنافع يمكن أن تحسب أو تعد واستبدلها علماء الاقتصاد بآراء باريتو Pareto التي مضمونها أن دالة المنفعة تمثل ترتيب التفضيلات. ومن هنا نستطيع أن نقول إن جون يكون أحسن حالاً ومعه التفاحة بالمقارنة بفقده لها أو من الناحية الفنية يفضل جون الحصول على التفاحة من عدمه،

ولكننا لا نستطيع تحديد مستوى المنفعة التي تتحقق من حصول جون على التفاحة بالمقارنة مع حالة فقدانه لها.

ولقد أتاح هذا الفكر الجديد العديد من المزايا لدراسة الاقتصاد من الناحية الواقعية، ولكنه لا يستطيع حل معضلة جون وماري. فلو قلنا إن جون أسوأ حالاً دون التفاحة وأن ماري أحسن حالاً بالتفاحة، لا نستطيع أن نقول إن المنفعة الكلية زادت، وخصوصاً لو اعتبرنا أن الاثنين مجتمع واحد، إذ لم تتحسن حالة الاثنين معاً نتيجة لهذه العملية.

وقال باريتو Pareto إن هذه المقارنة ليس لها فائدة وخصوصاً أن روبن Lionel Robbins أيد ذلك وهو ناقد آخر للفكر البنثامي[١]. وقد فكر Pareto في طريقة أخرى لتقييم المشروع وسميت هذه الطريقة باسمه. ووفقاً لما يسميه علماء الاقتصاد الآن معيار باريتو، يعتبر المشروع ناجحاً (من الناحية الشكلية في حال حقق منفعة لإنسان ما دون أن يحقق ضرراً لآخر)، أو (من الناحية الفنية) أن يضع شخص ما على منحنى سواء كان أعلى دون وضع الآخر على منحنى أم أقل مما كان عليه. ووفقاً لما سوف نناقشه بعد ذلك، يستخدم علماء الاقتصاد تفضيلات الناس بوصفها من المعطيات. ولأن مبدأ Pareto يؤيد ذلك، فإن المشروع الأفضل هو ذلك المشروع الذي يمنح لشخص واحد على الأقل ما يرغب فيه فعلاً (نقود أو ثروة ليشتري شيئاً يحتاجه) دون إنقاص ما عند شخص آخر.

وبذلك يتجنب مبدأ باريتو مشكلة المقارنات الشخصية الخاصة بالرفاهية. وبالنسبة لنقل التفاحة من جون لماري فإن هذا النقل لا يناسب معيار باريتو لأنه يجعل شخصاً مثل (جون) أسوأ حالاً. وعلى النقيض فإن المشروع الذي يؤيد معيار باريتو هو قانون التلوث الذي يزيل الملوثات الضارة ويعوض أصحاب المصانع. ولكن مشكلة مبدأ باريتو هي أن المشاريع الحكومية ليس هناك تعويض من ورائها: فقوانين التلوث نادراً ما تعوض الخاسرين. ومع ذلك يعتقد معظم الناس أن قوانين التلوث تحقق منافع مفيدة لكل شخص تقريباً، وتفرض تكاليف منخفضة نسبياً على ملاك المصانع، وبالطبع تكون هذه المشاريع مرغوباً فيها. ومن هنا نستطيع أن نقول إن مبدأ باريتو لا يعتبر قاعدة مرنة لتقييم المشروع فهو ببساطة يتصف بالجمود.

وقد جعلت هذه الصعوبات العديد من علماء الاقتصاد يفكرون في عمل اختبارات تعويضية افتراضية[٢]. فحاولوا تخفيف حدة جمود اختبار باريتو، لكن دون تجاهل

دالــة المنفعة الترتيبية، وكان الحل هو ما يســمى الآن بمبدأ كالدور – هيكس. ووفقاً لاختبار كالدور – هيكس، يعتبر المشــروع ناجحاً عندما يحصل المســتفيدون من هذا المشــروع ما يكفى لتعويض الخاسرين وبقاء جزء إضافي لهم أنفسهم من هذه المنافع. إن التعويض الفعلي غير مطلوب لأنه إذا وجد فعلاً، لتحقق مبدأ باريتو. فافتراضات قانون التلوث المذكور أعلاه تعتبر مقبولة بالنســبة لاختبار كالدور – هيكس Kaldor-Hicks رغم عدم وجود فكرة تعويض الخاســرين، إذ إن المســتفيدين من تنفس الهواء النقــي يكونون أكثر من الخاســرين مادياً من جراء تطبيق هذا القانون، ســواء كانوا مستهلكين أم ملاكاً لرؤوس الأموال.

لا تعتمد اختبارات التعويض على المنافع الأساســية، لأنها لا تعتمد على افتراض إمكانية قيــاس المنفعة في وحدات، ولا تفترض أن المقارنات للمنافع بين الأشــخاص مجدية. وتنفذ تلك الاختبارات هذه الأفكار عن طريق قياس تفضيلات الناس بالمنافع المكتســبة مقابل المنافع المفقودة. وباختصار (هناك بعض التفاصيل لاحقاً) نستطيع أن نحــدد كم عدد الســلع التي يضحي بها الناس من أجــل الحصول على هواء نقي، ومقارنتها مع الســلع التي يضحي بها المستهلك بسبب ارتفاع الأسعار. فلو كانت كمية الســلع في الحالة الأولى تزيد عن الحالة الثانية، فإن التشــريعات أو اللوائح يكون لها ضرورة. ويوضح تحليل التكلفة والمنفعة الحديثة، كما سنرى، هذه الطريقة وهي التي تقلل المكاسب أو الخسائر المادية والتي يمكن قياسها وتجميعها بسهولة.

ولكننــا نمضي قدماً في موضوعنا، فاختبــارات كالدور – هيكس وآخرون لم تلق اهتماماً من قبل علماء اقتصاد الرفاهية النظريين[٣]. وكانت فحوى انتقاداتهم هي أن اختبارات التعويض لا تحل مشاكل المقارنات الشخصية، بل تتجنبها فقط من النواحي النظرية، مما يؤدي إلى تناقضات وجمود ومشــاكل أخرى. وهناك العديد من الطرق الأخــرى التي أثبتت فشــلها. كما لــم يرض علماء اقتصاد الرفاهيــة عن اختبارات التعويــض أو تحليــل التكلفة والمنفعة وتم فعلاً لفظها من قبــل علم اقتصاد الرفاهية نفسه[٤].

ورغم المعارضات القوية، فقد اســتطاع تحليل التكلفة والمنفعة أن يفرض نفسه مع علماء الاقتصاد التطبيقين والمســئولين الحكوميين الذين كانوا يؤمنون أنه مهما كانت المشــكلة فإن الحل موجود. وقد اســتطاعت تحليلات التكلفة والمنفعة أن تتفوق على منافســيها وأن تبقى على قيد الحياة في ظل الظروف الصعبة في السبعينيات عندما ســاد الشــك في الطرق التكنوقراطية (الفنية والتقنية) للتشــريعات واللوائح، وظهور

مشــاكل حقيقية خاصة بتحليل التكلفة والمنفعة مثل مشــكلة تقييم المنافع البيئية في فترة الثمانينيات التي سبقت الإشارة إليها[٥]. وقد أدى فرض تحليل التكلفة والمنفعة، من قبل الرئيس ريجان، إلى انتشارها عن طريق البيروقراطية. وفي التسعينيات، أدى فشل الرئيس كلينتون في التخلص من تحليل التكلفة والمنفعة (وهو الأمر الذي أدهش النــاس) إلى إعطاء دفعــة لإجراء القرار. واليوم أصبح تحليــل التكلفة والمنفعة أكثر شــيوعاً، ومع ذلك يعتبر شــيئاً تطبيقي ليس له مبرر أو أساس نظري. كما أنه لم يتم بعد تفنيد الانتقادات الأصلية الخاصة بتحليل التكلفة والمنفعة[٦].

ما هو تحليل (التكلفة والمنفعة)؟

الافتراضات الأساسية:

تفتــرض اقتصاديات الرفاهية أن الأفراد لديهم تفضيلات في جميع الحالات، وأن الرفاهية أو منفعة الفرد تزيد عندما يتم إشــباع التفضيلات. وتشير «الأفضلية» إلى الطريقة أو الكيفية التي يصنف بها الأفراد أو يرتبون جميع الحالات: لو أن شــخصاً «يفضل» سلعة على أخرى، فإن الاشتراط العملي الوحيد هو أن الشخص سوف يختار الســلعة الأولى على الثانية. وهكذا فإن الأفضلية والاختيار مرتبطان معاً، لا يتحقق أحدهمــا إلا بوجــود الآخر، يفضل (X) ولكــن يختار (Y). بالإضافــة أيضاً إلى أن «الأفضلية» تبيّن كيف يصنف الأفراد بالفعل جميع الحالات لا كيف ســيصنفون جميع الحــالات في حال امتلاكهم معلومات أفضل أو أكثر اســتنارة، أو كانوا مختلفين عما هم عليه بالفعل. فالشــخص الذي يفضل الهيروين على الخبز سوف يختار الهيروين علــى الخبــز. وترتيب هذا التفضيل لا يخبرنا عمــا إذا كان يندم على هذا الاختيار، ويشــعر أنه مجبر على التصرف ضد رغباته، أو ســوف يختار شيئاً آخر لو كانت لديه معلومات أكثر.

ومما تم ملاحظته أعلاه، فإنه طالما كان هناك جدال في اقتصاديات الرفاهية عن المعيار المناســب للاختيار الاجتماعي. ولكن مهما كانت طبيعة هذا المعيار المناســب، فإن الافتراض بأنه من الجيد إشــباع التفضيلات الفعلية يعد أمراً مقبولاً بشكل عام. وســوف يقول المؤيدون لمبدأ باريتو مثلاً: إن المشــروع الذي يجعل شــخصاً ما أحسن حالاً (طبقاً لتفضيلاته) دون أن يكون هناك شخص آخر قد أصبح أسوأ حالاً، هو أمر مرغوب اجتماعياً. ولا يهم إذا كان ذلك الشــخص الذي أصبح أحسن حالاً هو مدمن الهيروين الذي يتعاطى المزيد من الهيروين.

ولا نقصد هنا تقديم الكثير من خلال مثال الهيروين. فمعظم الاقتصاديين برجماتيون (عمليون واقعيون)، وربما قد يتفقون على أن الهيروين لابد أن يتم تنظيمه بسبب آثاره الاجتماعية السلبية لدرجة أن تفضيلات مدمني الهيروين لن تؤخذ بشكل جدي.

ونحن سوف نوضح كل المصاعب الفلسفية لمواقف الاقتصاديين ونتعامل معها في الفصل الثاني. أما الآن فإنه يكفى فهم أن التفضيلات الفعلية (وليست المثالية أو المستنيرة أو الملمة بالمعلومات) هي بمثابة أساس اقتصاديات الرفاهية - كما هي بالنسبة للاقتصاديات الواقعية وأن اقتصاديات الرفاهية تفترض أن الشخص يكون أحسن حالاً عندما تحترم تفضيلاته وأن المجتمع يكون أحسن حالاً عندما يكون أفراده أحسن حالاً.

قياس تغيرات المنفعة الفردية:

يعد تحليل التكلفة والمنفعة بكلمات بسيطة، أداة لتحويل خسائر ومكاسب المشروع أو التشريع إلى قيم نقدية ومتراكمة. فبالنسبة لكل شخص يتأثر بالمشروع (سلباً أو إيجاباً) يمكنه أن يحسب «فروق التعويض» (CV)، «المقدار الذي سوف تجعله أفضل مما سيكون عليه بالمقارنة بالوضع الأصلي»، على أساس تفضيلاته الفعلية. ولو أصبح مجموع فروق التعويض موجباً فإن المشروع يعتمد، وفي حالة عدم تحقق ذلك فإنه يُرفض. هذه هي الصورة البسيطة، والآن دعونا نقدم المزيد من التفاصيل.

المشروع هو أي عمل حكومي، بما في ذلك القانون أو التنظيم (اللوائح) الذي يحدث التغير في الوضع الراهن. ويمكن أن يكون المشروع إنشاء طريق سريع جديد أو إصلاح كوبري قديم أو إيجاد نظام تأمين صحي قومي أو استثمار في البحث والتطوير أو سن قانون ضد تمييز الأعمار، أي إن أي عمل يغير الطاقات الإنتاجية للاقتصاد أو توزيع الموارد. ولتقييم المشروع فإننا نقارن «مشروع احتياجات مستقبلي» (P) مع مشروع بالوضع الراهن (S). ومن أجل تجنب انحياز القرار في صالح الوضع الراهن، فإن المرء لابد أن يتخيل أن (S)، (P) كليهما مشروعان لابد أن تختار الجهة المعنية بينهما، إذ إن المشروع الأول يتضمن عدم تغيير الوضع الراهن. وأي منافع من الحفاظ على الوضع الراهن مثل تقليل مستوى عدم التأكد لأدنى حد لابد أن تعامل بوضوح على أنها منافع يتمتع بها المشروع (S) في حين تحسب نواقص في (P).

ويعتقد بعض الناس أن تحليل «التكلفة والمنفعة» للمشروعين (S) و(P) تصوري

وأن المشكلة الوحيدة التي يفرضها تحليل التكلفة والمنفعة، هي الصعوبة العملية لجمع البيانات. افترض أن (P) هو إنشاء سد جديد، والحالة الراهنة (S) تعني عدم إنشاء السد، ومن الواضح أن السد الجديد سوف يحقق منافع: سيتمتع الناس بكهرباء أرخص من حالة المشروع (S). وكما هو واضح بالضبط، فإن السد الجديد سوف يكون مكلفاً في المواد وفي العمالة (والتي يمكن استخدامها لمشروعات أخرى)، وكذلك في تقليل الضوابط البيئية. وقد يعتقد البعض أنه في حال كان باستطاعته أن يعمل على تجميع البيانات عن هذه الفوائد والتكاليف، فإن تحليل التكلفة والمنفعة ذاته سوف يكون أسلوباً سهلاً لتحديد ما إذا كانت الفوائد تتعدى التكاليف. ولسوء الحظ فإن الأمور لا تكون بهذه الانسيابية المباشرة.

ولفهم كيف يعمل تحليل التكلفة والمنفعة، فإنه يجب على المرء أن يعتمد على نموذج دقيق للاقتصاد. لنفترض أن اقتصاداً ما مكون من سلعتين وشخصين (السلعتان E، F) والشخصان (A، B)، فإن تأثير مشروع (P) مقارنة بالمشروع (S) ستتمثل في تغيير مقدار السلعة (E) أو مقدار السلعة (F) أو كلتيهما. وعادة لن يزيد المشروع كلاً من السلعتين (F) و(E) ولكن بدلاً من ذلك سوف يزيد كمية إحدى السلع في حين يقلل مقدار الأخرى. ومثال ذلك أن السد سوف يزيد الإمداد بالكهرباء ولكنه سيقلل من إمدادات الأسماك. بفرض أن (P) لا يغير جوهرياً من التوزيع النسبي للسلع بين الفردين (A،B) ولو أن (P) يزيد كمية السلعة (E) مقارنة بالكمية من السلعة (F)، فإن سعر السلعة (E) (بدلالة F) سوف ينخفض[٧]. وبالاعتماد على تفضيلاتهم (الشخصين A،B لكل من السلعتين E ، F) فإن هذا التغير في القوة الشرائية النسبية سوف يجعل أحد الأطراف أحسن حالاً والآخر أسوأ حالاً أو يكون كلاهما أحسن حالاً أو كلاهما أسوأ حالاً.

وفي مثال السد الذي لدينا، فإن (P) يمثل إنشاء السد و(S) يمثل القرار بعدم إنشاء السد. دع (E) تمثل الكهرباء و(F) تمثل السمك. فإنه من المفيد اختيار أحد السلع على أنها بمثابة المقام والذي نعني به سلعة خط الأساس الذي يتم استخدامه لقياس السلعة الأخرى كبسط، ولو أن (E) هو المقام فإننا نتحدث عن قياس السمك بدلالة الكهرباء (F)، يمكن أيضاً أن تكون هي المقام ولكننا بشكل عام نعتقد في المقام على أنه يمثل كل السلع في الاقتصاد ماعدا السلعة الأخرى محل الاعتبار. لذلك لو أن (E) هو المقام فإن (F) عندئذ تمثل السمك و(E) تمثل كل شيء آخر، والذي يعتبر كالكسر بالدولارات. وحينئذ فإننا يمكن أن نقيس (F) بدلالة الدولارات. ورغم

أن المرء يمكن بهذا الشكل أن يتوسع في حالة السلعتين إلى الاقتصاد الحقيقي دون التسبب في مشاكل تحليلية، سنتمسك نحن بحالة السلعتين رغم الافتقار للواقعية، لأن ذلك أبسط وأسهل.

يمكن للمشروع (P) أن يكون له تأثيرات متنوعة على كل من (A)، (B)، بفرض أنه في (S) يمكن للمرء أن يبادل وحدة من الأسماك مقابل وحدة من الكهرباء وأنه في المشروع (P) يمكن للمرء أن يبادل وحدة الأسماك مقابل وحدتين من الكهرباء. ولو أن المرء (A) لديه أفضلية مكثفة نسبياً للكهرباء وأن نصيبه من الإسهامات العامة endowments لا يتغير جوهرياً، فإن المشروع (P) سوف يجعله أحسن حالاً. فهو يستطيع أن يبادل سمكة بالكهرباء بمعدل أعلى عما هو في ظل المشروع (S)، ولو أن المرء (A) كان لديه أفضلية مكثفة نسبياً للسمك ونصيبه من الأوقاف الكلية لا تتغير جوهرياً فإن المشروع (P) سوف يجعل (A) أسوأ حالاً، إذ إنه في ظل المشروع (S) يمكنه أن يبادل وحدة واحدة من الكهرباء مقابل وحدة الأسماك، ولكن فى ظل المشروع (P) يجب أن يضحى بوحدتين من الكهرباء من أجل الحصول على واحدة إضافية من الأسماك. والتعليقات نفسها تنطبق على المرء (B) لذلك فإن المشروع (P) يمكن أن يكون له أربعة تأثيرات على منفعة الفردين في الاقتصاد: إنه يمكن أن يجعل كليهما أحسن حالاً بالنسبة لمشروع (S) أو يجعل كليهما أسوأ حالاً أو (A) أحسن حالاً و(B) أسوأ حالاً أو (B) أحسن حالاً و(A) أسوأ حالاً.

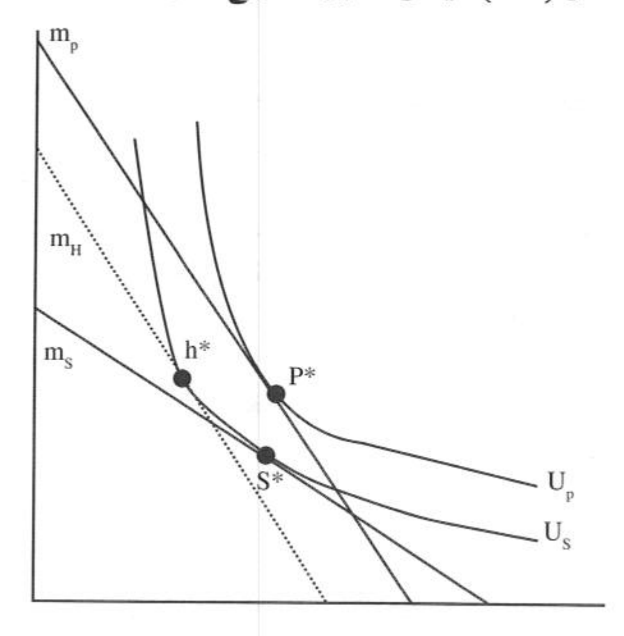
يوضح الشكل (١-١) هذه التأثيرات. فهو يبين تأثير المشروع على شخص ما وليكن الشخص (B). يمثل المحور (Y) وحدات الكهرباء، ويمثل محور (X) وحدات السمك. في ظل المشروع (S) يتم تمثيل خط الميزانية للشخص (B) بالرمز (ms) والذي يتلامس مع أقصى منحنى، سواء للشخص (B) (Us) عند النقطة (*S). والتأثير الإيجابي للسد هو جعل الكهرباء أرخص والسمك أكثر تكلفة، لذلك لو تم تنفيذ المشروع (P) فإن خط موازنة (B) سوف يصبح (m_p) ويعكس زيادة ميل خط الميزانية حقيقة أن الكهرباء أرخص والسمك أكثر تكلفة. ولو أن الشخص (B) لا يشتري أي سمك (F = ٠)، فإن الشخص (B) يمكنه عندئذ أن يشتري كهرباء أكثر في ظل المشروع (P) عنه في ظل المشروع (S) [الممثل بحقيقة أن m_p تقطع محور (y) عند نقطة أعلى من ms].

ولو أن الشخص (B) لن يشتري الكهرباء (E = ٠) فإنه عندئذ يستطيع أن يشتري سمكاً أقل في ظل المشروع (P) عنه في ظل المشروع (S). وبافتراض منحنيات السواء

كما هو في الشكل – فإن المشروع (P) تحسن منفعة الشخص (B). وحيث يقطع خط موازنة المشروع (m_P) منحنى السواء (Up) (عند النقطة *P).

وهذه هي شكل الصيغة لتوضيح أن النقص في تكلفة الكهرباء يفيد الشخص (B) أكثـــر من الزيادة في تكلفة الســـمك. ولكن هذا ليس ضروريـــاً، إذ يتوقف الأمر على العلاقة بين استعداد الشخص (B) على تبادل السمك والكهرباء ونصيبه من المكتسبات الإجمالية في كليهما. ولو أن تفضيلات الشخص (B) كانت مختلفة، فإن (Up) يمكن أن تكون على يسار (Us) بحيث يقع (*P) خلف (Us). ومثال ذلك: افترض أن تفضيل الشـــخص (B) للســـمك تكون أقوى عندما يكون فقيراً ولكنهـــا تنخفض حينما يزيد نصيبه من المكتسبات الإجمالية. وعندما يكون الشخص (B) فقيراً فإنه سوف يبادل كمية كبيرة من الكهرباء مقابل بضعة سمكات، وحينما يصبح أكثر ثراءً فإنه سوف يقيم الســـلعتين بشكل أكثر تساوياً. وفى المشـــروع (S) فإنه يكون ثرياً نسبياً، المشروع (P) يزيد تكلفة السمك كثيراً بحيث أنه سوف يتعين على الفرد أن يبادل مقداراً هائلاً من الكهرباء (الرخيصة) من أجل أن يلبي طلبه المتزايد على الســـمك، بحيث يصبح أسوأ حالاً مما كان عليه فى ظل المشروع (S).

الشكل (١-١) قياس تأثير مشروع على منفعة الفرد



يتطلب تحليل التكلفة والمنفعة أن يتم تحويل تأثير المشروع على منفعة الشخص (B) إلى وحدات يمكن قياسـها بالمقياس الحسابى بحيث يمكن مقارنة تأثير المشروع على الشخص (B) مع تأثيره على الآخرين. وأحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة، هو تحديد مقدار ما يمكن للمرء أن يأخذه من الشخص (B) بحيث تنخفض منفعته من (U_p) إلى (Us). ولحساب هذا المقدار يمكن للمرء أن يرسم خط ميزانية جديداً موازياً لـ (m_p) ومماساً لـ (Us) والذي يسمى (m_H). والمسافة الرأسية بين النقاط التي تصل بين خط الميزانيـة (m_H) وخط الميزانية (m_p) يمثـل مقدار (E) الذي يمكن للمرء أن يأخذه من الشـخص (B) في ظل هذا المشـروع من أجل أن تنخفض منفعته إلى مستوى الإشباع الذي كان عليه. وفي مثالنا، فإن (E) هي الكهرباء ولذلك فإننا قد حولنا تغير المنفعة إلى تغير مكافئ في مقدار الكهرباء الذي سوف يستهلكه الشخص (B). وفي مستوى أعلى من التجرد – فإن (E) (كمقام) تمثل كل السـلع ماعدا (F) وتقاس بالدولارات. لذلك فإن المسـافة بين النقاط حيث تقطع (m_p)، (m_H) المحور الرأسي (y) هي مقدار الدولارات التي سـوف يتعين أخذها من الشـخص (B) في عالم المشروعات من أجل تقليل منفعته إلى مستوى الوضع الراهن. وهذا المقدار (المبلغ) من النقود يسمى (تغير التعويـض (compensation variation CV)[*]. ويفتـرض تحليل التكلفة والمنفعة أن قيمة (CV) للشخص (B) هو التمثيل الكافي للاختلاف في منفعته بين حالته الراهنة وحالته في ظل المشروع المقترح [٨].

فـي مثالنا يتم جعل الشـخص (B) أفضل حالاً فى ظل المشـروع (P). ولو أجبر الشخص (B) لدفع (CV) الخاص به إلى واحد آخر، فإن الشخص (B) عندئذ سوف يهبط إلى منحنى سـواء (Us). إلا أنه سوف يصبح عند نقطة مختلفة على (Us) فى ظل المشـروع (S) ويصبح عنـد النقطة (h*)، وفي هذه الحالة يسـتهلك كهرباء أكثر وسـمكاً أقل بالمقارنة بما هو عليه في ظل المشـروع (S). بفضل التغير في الأسـعار بسـبب المشروع (P) ولكن الشخص (B) لن يكون أسوأ حالاً. ولو أن المشروع (P) نقل الشـخص (B) إلى منحنى السـواء الأقل فإن قيمة (CV) تصبح سـالبة ويمثل بكمية النقود اللازمة لرفع منفعته إلى المستوى الذي كان سائداً في ظل المشروع (S).

* يعرف compensation variation (CV) بذلك المقدار الذي يكون الشخص على اسعتداد لدفعه مقابل المشروع الذي يعود عليه بالنفع أو ذلك الذي على استعداد لقبوله في مقابل التخلص من مشروع يضره. وسيتم الإشارة إليه بالمختصر (CV) في الترجمة (المترجم).

تجميع Aggregation:

إن الغرض من تحديد (CV) للشخص (B) هو التمكن من مقارنة تأثيرات المشروعين (S،P) على كل من الشخصين (A،B) في مثالنا الذي ذكرناه. إعادة لما ذكر في مثالنا هو أن المشروع (p) وضع الشخص (B) على منحنى سواء أعلى. والآن، فإن المشروع (P) ربما يضع الشخص (A) أيضاً على منحنى السواء الأعلى، وبذلك فإن المشروع (p) يعتبر هو المتفوق وفقاً لمبدأ (باريتو) على المشروع (S). وسوف نناقش تفوق مبدأ (باريتو) بعد قليل. ولكن يكفي الآن ملاحظة أن تفوق مبدأ (باريتو) قد يكون شرطاً كافياً لاعتماد المشروع. ولكن القليل من المشروعات الواقعية (إن وجدت) تكون متفوقة على الوضع الراهن وفقاً لمبدأ (باريتو)، والسبب لاستخدام تحليل التكلفة والمنفعة أن معيار (باريتو) لا يمكن استخدامه لتبرير الغالبية العريضة للمشروعات الحكومية. ولغرض المثال افترض أن (P) يضر شخصاً ما، إذ افترضنا سابقاً أن المشروع (p) يفيد الشخص (B)، دعونا نفترض أنه يضر الشخص (A). والسبب أن الشخص (A) (صياد السمك) يفضل السمك أكثر من الكهرباء، فإن تأثير المشروع (p) في زيادة ثمن السمك بدلالة الكهرباء، يخفض المدى الذي يمكن فيه للشخص (A) أن يشبع تفضيلاته. ويتم حساب (CV) للشخص (A) بالطريقة نفسها التي يتم بها حساب (CV) للشخص (B) ولكن هذه المرة يكون (CV) سالباً (A)، وسوف يتعين إعطاؤه مالاً في حالة مشروع السد لجعل حالته كما كانت في الوضع الراهن (على عكس B الذي يتعين أن يؤخذ منه المال. ويتم اعتماد المشروع عندئذ لو أن مجموع (CV) للشخص (A) و(CV) للشخص (B) يتعدى الصفر، وإلا يتم رفض المشروع.

ولابد أن يكون المرء واضحاً بشأن ما الذي تظهره (CVs) المتجمعة. ولا يمكن للمرء أن يوضح بطريقة مباشرة وسلسة أن تحسن رفاهية الشخص (B) كان أكثر من التدهور فى رفاهية الشخص (A). وبالأحرى، فإنه يمكن للمرء أن يوضح أن الشخص (B) يشبع تفضيلاته عند أقصى حد في ظل المشروع (P) أكثر مما يفعل في ظل المشروع (S). وأن الشخص (A) يشبع تفضيلاته عند حد أقل في ظل المشروع (P) عنه في ظل المشروع (S). وأن تحسن الشخص (B) يتحقق إذا كان يزيد عن مقدار تعويض الشخص (A) عن خسارته. وأحد أسباب هذه النتيجة قد يكون أن تفضيل الشخص (B) للكهرباء التي جعلها المشروع (P) أرخص، هو أكثر قوة من تفضيل الشخص (A) للسمك الذي جعله المشروع (P) أكثر تكلفة. ويفضل الشخص (B) الكهرباء أكثر من السمك، والشخص (A) قريب من التماثل وهكذا لو أن الشخص (B)

قد أعطى الشـخص (A) وحدات إضافية من الكهرباء، فإن الشـخص (A) سوف يتم تعويضه عن خسارته في السمك، ويظل الشخص (B) أحسن حالاً. وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن الاختلاف في شدة التفضيلات - مادامت التفضيلات غير المقيدة مؤهلة للتقدير - قد يبرر المشروع الذي يجعل الكهرباء أرخص والسمك أكثر تكلفة.

ولكن السبب الآخر للنتيجة ربما يكون أن الشخص (B) يعمل على تراكم المزيد من كل من السمك والكهرباء. وأن أفضليته النسبية للكهرباء تزيد - ومعدته مليئة بالسمك - وهو يريد أن يشاهد التليفزيون أكثر عند أدنى إسهام منه، في حين أن الشخص (A) (عند الإسهام الأدنى) يكون سيان لديه السمك والكهرباء ولكنه ما زال يتوق لكليهما. فهو يحتاج السمك للغذاء والكهرباء للتدفئة ويريدهما بشدة، ولكنه يريدهما بالتساوي، ولذلك فهو ليس على استعداد للتخلي عن مقدار كبير من أحد السلع من أجل الحصول على القليل من الأخرى. لا يعكس (CV) للمرء مجرد شدة تفضيلاته، ولكنه يعكس أيضاً كيف أن هذه التفضيلات تتغير كلما زادت إسهامات المرء. وبعد، فإن هذا عزف على الوتر الخاطئ، ولو أن الشخص (B) لديه الكثير من السمك ولكن شهيته متواضعة، فإنه قد يكون عازماً على استعداد أن يبادل كثيراً من السمك بمقدار ضئيل من الكهرباء. لذلك فإنه يكون عازماً على دفع الكثير مقابل تنفيذ المشروع (P). وفي الوقت نفسه فإن الشخص (A) ليس لديه الكثير جداً من السمك أو الكهرباء ويقيم السمك أكثر بقليل من الكهرباء ولكنه ما زال يقيم كليهما بمقدار كبير، لذا يجعله المشروع (P) أسوأ حالاً بسبب أنه يتعين عليه أن يقلل استهلاكه للسمك ولا تعوضه التدفئة المتزايدة عن تلك الخسارة. ولكنه ليس لديه استعداد للدفع أكثر (بدلالة وحدات الكهرباء) لتجنب المشروع (P) بسبب أنه عند إسهامه المنخفض تعد الكهرباء سواء لديه في اشباعاته كما في السمك. وباختصار شديد فإن الناس الأكثر ثراء لديهم (CVs) أعلى مقابل أثر الرفاهية الناتج بالمقارنة بالناس الأفقر بسبب تناقص إنتاجية الرفاهية الحدية للدولارات. فالأغنياء لا يحققون المنفعة نفسها التي يحصدها الفقراء من (١٠٠) دولار.

ويشير بعض الدارسين إلى أن هذا الانحياز في صالح الأثرياء يعد اعتراضاً حاسماً لتحليل التكلفة والمنفعة[٩]. وأحد الردود هي أنه لو أن تحليل التكلفة والمنفعة يفيد الأثرياء أكثر من الفقراء، ولكن في الوقت نفسه يجعل الأثرياء أحسن حالاً أكثر مما يجعل الفقراء أسوأ حالاً، فإنه يمكن علاج هذا الانحياز من خلال إعادة توزيع

الثروة بما يكفي أن يجعل الناس في مجمل الأمر أفضل حالاً. وهذا الرد يشير بشكل صحيح إلى أن النتائج غير المرغوبة لتحليل التكلفة والمنفعة يمكن استبعادها، ولكنها لا تتعامل مع الصعوبة الفلسفية الأعمق بأن تحليل التكلفة والمنفعة قد لا يقيس أي شيء نهتم به[١٠]. فتحليل التكلفة والمنفعة يعكس كلاً من شدة التفضيل (التي نهتم بها) والثروة (التي لا نهتم بها). ولكن هل يمكن لهذه التأثيرات أن ينفصل بعضها عن بعض؟

مثال:

دعنا نجمع كل ما سبق بمثال. إن اللوائح التنظيمية على سبيل المثال تقلل من كمية الرصاص في خط الجازولين. وللتوافق مع لوائح التنظيم هذه بالنسبة لمصافي البترول، يتعين على الشركات تعديل إجراءات الإنتاج في مصافيها. افترض أن تكلفة التعديلات هذه تبلغ (١٠٠) مليون دولار. هذه التكلفة ربما يتم إجازتها وتمريرها للمستهلكين في شكل أسعار أعلى، سواء كانت عادية أم لا. ومن ناحية المنفعة، على فرض أن تخفيض كمية الرصاص في الجازولين (البنزين) سوف يكون له فوائد صحية مختلفة: انخفاض معدل الإصابة بالسرطان وكذلك انخفاض المواليد المشوهة وغير ذلك. هذه المنافع يجب تحديدها، ورغم أن ذلك يظل عملية صعبة وجدلية فقد تم استنباط أساليب لذلك. فعلى سبيل المثال يمكن للمرء أن يحسب تكاليف العلاج الطبي نتيجة وجود الرصاص في البنزين، وضرب هذه التكاليف في احتمالات تحقق الإصابة بالسرطان وضرب الناتج في عدد الأشخاص المعرضين لذلك. أو أن يحدد المرء باستخدام الاستبانات عدد الناس الراغبين في الدفع مقابل تجنب الأمراض (أو حتى الوفاة) بسبب التعرض للرصاص الموجود في البنزين. وعلى أي حال، فإن التكاليف تتحقق على مدار الزمن، لذلك فإنها يجب أن تُخصم من القيمة الحالية. ويتم مقارنة الرقم الناتج حينئذ بتكلفة (١٠٠) مليون دولار. ويتم اعتماد اللوائح التنظيمية إذا تجاوز الرقم (الربح أو التكلفة المتجنبة)، ويكون أكبر من تكلفة التوافق مع اللوائح التنظيمية.

سيكون لدى القارئ العديد من الاعتراضات. ماذا لو أن الناس لا يفهمون أنه من المرجح أن يحدث لهم السرطان؟ فهل يمكن أن يتم الوثوق في تقديراتهم؟ وماذا لو أن الأغنياء على استعداد للدفع أكثر من الفقراء لتجنب ولادة أطفالهم بتشوهات؟ وهل يتبع ذلك أن اللوائح التنظيمية (التشريعية) قد تكون مبررة لو أن الأثرياء يتأثرون ولا

تكون مبررة لو أن الفقراء يتأثرون؟ السؤال الأول يقابل القلق بشأن الاعتماد على التفضيلات الفعلية، أما السؤال الثاني فهو يتعلق بالقلق من الاختلال الناجم عن اختلافات الثروات. ولكن هناك أسئلة أخرى كذلك. هل يمكن تقدير الموت؟ وماذا عن تشوهات المواليد؟ وهل يمكن خصم التكاليف المستقبلية؟ سنواجه بعض هذه الأسئلة في هذا الكتاب.

الدفاع التقليدي عن تحليل التكلفة والمنفعة:

دافع الاقتصاديون، وما زالوا، عن تحليل التكلفة والمنفعة بعدة طرق. وتعتمد هذه الدفاعات على التزام ضمني مفاده أن تفضيلات الناس غير المقيدة لابد من أخذها في الاعتبار[11]. وكما سيتم مناقشة ذلك في الفصل التالي، فإننا نرفض هذه الرؤية. إلا أنه بسبب أن أهمية وجهة النظر هذه وأن الدفاعات التقليدية تحتوى على أفكار مؤثرة، فإننا سوف نقضي بقية هذا الفصل في وصفها ونقدها. ونصنف هذه الدفاعات إلى دفاع (باريتو)، ودفاع (كالدور - هيكس)، والدفاع النفعي.

دفاع (باريتو):

إن الدفاع المعياري لتحليل التكلفة والمنفعة هو الذي يحقق تقريباً كافياً لمشروعات أفضلية باريتو. وهذه المناقشة تفترض طبيعياً أن معيار (باريتو) مرغوب فيه أخلاقياً. دعونا نبدأ بذلك.

من أول وهلة يبدو معيار (باريتو) جذاباً بشكل معياري، فالمشروع الذي لا يضر أحداً ويجعل على الأقل أحد الأشخاص أحسن حالاً، يصبح متماشياً بشكل واضح مع الالتزامات الخلقية المتنوعة الواسعة النطاق بما في ذلك الليبرالية والنفعية، ويبدو أنه متماشٍ مع الأخلاقيات العامة السائدة.

وتشتمل الاعتراضات المعيارية على مبدأ (باريتو) على النقطة الواضحة بأن الناس قد يقومون باختيارات غير صحيحة، بحيث لا تصف منحنيات السواء لهم التوزيعات المرتبطة نظامياً برفاهيتهم الفعلية. فمدمن المخدرات قد يصل إلى منحنى السواء الأعلى نتيجة للمشروع الذي يقلل من سعر المخدرات ولكن معظم الناس سيدينون هذا المشروع الذي من المرجح أن يجعل المدمن أسوأ حالاً. والاعتراض الآخر هو أن تخصيص أفضلية باريتو قد يكون غير عادل في التوزيع. والمشروع الذي يحقق (١٠٠٠) دولار لشخص ثري ولا يتولد عنه شيء لشخص فقير، يفاقم من سوء توزيع

الثـروة. والاعتراض الثالث هو أن معيار (باريتو) يفترض الالتزام بالفردية الأخلاقية مع إشباع التفضيلات التي تتخذ أولوية تعزيز قيم المجتمع. ولكن يصرح بأن الفردية الأخلاقية لا تتوافق مع حدسـنا الأخلاقي. وسـنتغاضى عن هذه الاعتراضات الآن ونواجهها في الفصل التالي.

والأهم بالنسـبة لأهدافنا هو مشـكلة عدم توفيـر معيار (باريتـو) لترتيب كامل للمشـروعات. فمن المرجـح أن يرفض معيـار (باريتو) المشـروعات التي كان يمكن اعتمادهـا بموجـب عمل دالة الرفاهيـة الاجتماعية. ومثال ذلـك أن التطعيم الذي يحسـن من صحة ملايين البشـر ولكنه يتطلب فرض ضريبة دولار واحد على كل فرد لا يهمه هذا المشروع (ليس أنانياً)، سوف يخرق معيار (باريتو) ولكنه بالتأكيد مطلوب أخلاقياً أو على الأقل مسـموح به. وفي الواقع ربما تخرق المشروعات الحكومية ذات المنافع العامة معيار (باريتو)، وعلى الرغم من أن المرء قد يجادل بأن أفضلية (باريتو) يمكن أن يكون شـرطاً كافياً للمشروع. ونحن نشك في أن هذا التصريح له أي أهمية عملية.

هذا من ناحية مصدر تحليل التكلفة والمنفعة. ويشير المدافعون عن تحليل التكلفة والمنفعة إلى أنه يوفر تقريباً مفيداً لمعيار (باريتو)، في حين يسـمح أيضاً بترتيب أكثر اكتمالاً. وهذا الدفاع له جانبان:

ينصـرف الجانب الأول إلى أنه على الرغم من أن تحليل التكلفة والمنفعة لا يتطلب تعويض الخاسـرين، فالحكومـة يمكن (ولابد) أن تعوض الخاسـرين بفرض ضرائب على المسـتفيدين بعد أن يتم تنفيذ المشـروع[١٢]. والمشكلة في هذا الجانب هي أنه لو اسـتطاعت الحكومة وأمكنها أن تفرض ضريبة على المسـتفيدين وتعوض الخاسرين، فإن المشـروع سـوف يكون متفوقاً بمبدأ (باريتو) عن الوضع الراهن، ولن يكون تحليل التكلفة والمنفعة ضرورياً. ولكن القليل جداً من المشروعات تعد متفوقة بمبدأ (باريتو) بسـبب أن التكاليـف الإدارية لتحديد أضـرار كل فرد من المشـروع وتحويل الأموال إليهم من المسـتفيدين سـوف يتجاوز منافع المشـروع. كذلك فإن الأسـباب العملية والمؤسسـية سـتعوق مصالح الهيئات المنظمة للسـماح لها بتعويض الناس المتضررين نتيجة المشروع.

والجانب الثاني هو أن الناس سـوف يسـتفيدون فـي مجموعهم بمرور الوقت من مشروعات أخرى تماماً مثلما هم متضررون الآن من تلك المشروعات[١٣]. افترض أننا

يجب أن نقرر اليوم عما إذا كانت الحكومة سوف تستخدم من الآن فصاعداً تحليل التكلفة والمنفعة. لو أن تحليل التكلفة والمنفعة يزيد من ثروة كل فرد في المجموعة، فإن كل شخص عندئذ يتوقع مستقبلاً أن يكون أحسن حالاً مع تحليل التكلفة والمنفعة عما هو الحال بدونه. وبالتوقع المستقبلي هذا فإن تحليل التكلفة والمنفعة يكون هو أفضلية مبدأ (باريتو) على الحالة الراهنة.

ويعتمد النقاش في هذا الجانب على بعض الافتراضات القوية جداً عن كيف تؤثر المشروعات على الناس. فربما يكون حقيقياً أن المشروع القادم سوف يفيد الناس الذين أضرهم مشروع الأمس، ولكنه قد لا يكون ذلك حقيقياً أيضاً، فاللوائح التنظيمية التي تغلق صناعة ما، قد تسبب تكاليف تحويلية على العاملين الذين سوف لا يستعيدونها أبداً نتيجة للوائح التنظيمية للمنتجات الاستهلاكية ولوائح التنظيم البيئية التي تفيدهم بالفعل. بالإضافة إلى أن تحليل التكلفة والمنفعة به انحياز ضمني في صالح أولئك الأشخاص من ذوي تكلفة الفرصة البديلة المنخفضة للنقود. ولوائح التنظيم التي تفيد هؤلاء الأشخاص سوف تنعم بميزة عن لوائح التنظيم التي تفيد الأشخاص الأفقر، ومن ثم تقل فرصة أن الكل سوف يصبح أحسن حالاً نتيجة تحليل التكلفة والمنفعة. وبذلك فإن معيار (باريتو) لن يتم تلبيته[١٤].

دفاع (كالدور - هيكس):

يدافع بعض الدارسين عن تحليل التكلفة والمنفعة على أساس تقريبي لمعيار (كالدور - هيكس)[١٥]. يرى هذا المعيار أن المشروع يكون مرغوباً فيه لو كان يجعل الفائزين أحسن حالاً بمقدار كاف يتجاوز تعويض الخاسرين، إذا أمكن تعويضهم من خلال تحويل مبلغ ثابت بدون تحمل تكلفة لهذا التحويل. وبشكل أدق فإن حالة المشروع (P) لـ (كالدور - هيكس) يفضُل حالة (S) لو كان من الممكن إعادة توزيع المنافع (دون تكلفة) في حالة المشروع (P) لنحصل على توزيع يتوافق مع أمثلية باريتو في حالة المشروع (S). وهذا الدفاع يفترض أن معيار (كالدور - هيكس) قابل للدفاع عنه بشكل معيارى. والفرق بين تحليل التكلفة والمنفعة و(كالدور - هيكس) هو أن تحليل التكلفة والمنفعة يستخدم النقود على أساس أنه المقام، في حين أن (كالدور - هيكس) باعتباره معياراً أكثر عمومية، لا يستخدمه.

إن تحليل التكلفة والربح ليس مطابقاً تحليلياً لمعيار (كالدور - هيكس)، فتحليل التكلفة والربح أقوى من معيار (كالدور - هيكس) لأنه يسمح للمرء أن يستخدم

النقود؛ ولكنه يكتسب هذه القوة بالاعتماد على بعض الافتراضات التجريبية عن توزيع التفضيلات في المجتمع. فإذا كانت هذه الافتراضات مضللة فإن تحليل التكلفة والمنفعة لا يوافق على المشروعات نفسها التي يقرها معيار (كالدور – هيكس)، وقد ينتج عن تحليل التكلفة والمنفعة تناقضات معينة[١٦]. ولكن تركيزنا هنا ليس على الأساس التجريبي للارتباط بين تحليل التكلفة والمنفعة ومعيار (كالدور – هيكس) ولكن على الأساس المعيارى لمعيار (كالدور – هيكس) ذاته.

ويتعرض معيار (كالدور – هيكس) لاعتراضات معروفة جيداً. فبفرض أن اللوائح التنظيمية التي تحسن جودة خط الشاطئ الجمالية، تزيد في الوقت نفسه من تكلفة مراكب الصيد. تتمثل المحصلة النهائية في أسعار أعلى للمستهلكين الفقراء الذين يعيشون بالقرب من الشاطئ، ولكن يتولد زيادة في المتعة للرواد الأثرياء في الإجازات. وبسبب أن هؤلاء الرواد الأثرياء يمتلكون بالفعل الكثير من السلع، فإنهم يكونون مستعدين للتخلي عن الكثير مقابل الجماليات المحسنة، ولكنهم فعلياً لا يتخلون عن أي شيء – في الوقت الذي يجب على المستهلكين أن يقللوا من استهلاكهم للسمك. وما ينقص اختبار (كالدور – هيكس) هو نفسه ما يجعل اختبار (باريتو) جذاباً، وبموجب معيار (باريتو) لن يكون هناك فرد أسوأ حالاً نتيجة التنظيم.

وبالإضافة إلى اعتماد أو الموافقة على التنظيمات التي تكون رديئة، فإن معيار (كالدور – هيكس) يمنع التنظيمات التي تبدو حساسة. فمثلاً، افترض أن خط الشاطئ مرض بالفعل جمالياً، وأن التنظيم سوف يجعله أكثر حيوية تجارياً، ولكن سيقلل ذلك من جودته الجمالية. هذا التنظيم يمكن أن يفيد المستهلكين الفقراء بمقدار كبير في حين يلحق بالرواد ضرراً بسيطاً جداً. ويفشل معيار (كالدور – هيكس). وهناك مساعٍ مختلفة لتجنب هذه الاعتراضات، ولكن لم ينجح أحدهم حتى الآن:

أولاً: أن معيار (كالدور – هيكس) يتم الدفاع عنه أحياناً بالرجوع إلى معيار (باريتو). وفى الواقع يسمى غالباً معيار «باريتو الاحتمالي». والنقاش هو أنه رغم أن الفرد قد يخسر نتيجة لأحد المشروعات فإنه من المرجح أيضاً أن يفوز نتيجة لمشروع آخر. لذلك بمرور الوقت سوف تتساوى المكاسب والخسائر وكل شخص سوف يكون أحسن حالاً لو تم استخدام معيار (كالدور – هيكس) عما إذا تم استخدام معيار ما. بالإضافة إلى أنه يمكن حل مشاكل التوزيع بنظام الضرائب والرفاهية. ولكن هذا النقاش ليس مختلفاً عن التصريح بأن تحليل التكلفة والمنفعة يقرب من معيار (باريتو)

وهو النقاش الذي رفضناه في الجزء السابق. وكما لوحظ مسبقاً، فإن الفرق الوحيد بين استخدام (تغيرات التعويضات CVs) واستخدام معيار (كالدور – هيكس) هو أن الأسلوب السابق يستخدم المال (مقاماً)، ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر في استنتاج أن المعايير تكون منحازة لصالح الناس الأكثر ثراءً. وبسبب أن معيار (كالدور – هيكس) يؤخذ على أنه مبدأ أخلاقي غير سليم فإن تحليل (التكلفة والمنفعة) لا يمكن تبريره بالاعتماد على معيار (كالدور – هيكس). وللدفاع عن تحليل التكلفة والمنفعة فإن على المرء أن يحتكم لمبدأ أخلاقي ما آخر[١٧].

ثانياً: يشار أحياناً إلى معيار (كالدور – هيكس) على أنه يفي باختبار (باريتو) في مجموعه أو على المدى الطويل. وهذا النقاش هو في النهاية مثل النقاش بأن تحليل التكلفة والمنفعة يفي باختبار (باريتو) على المدى الطويل وكما ناقشنا الجدل الأخير أعلاه ولا يوجد سبب لمناقشة التغير الطفيف هنا.

ثالثاً: أن معيار (كالدور – هيكس) يقال أحياناً إنه يتماشى على نطاق واسع مع النفعية أو هدف تعظيم الرفاهية الكلية (برغم أنها معرفة). إن لوائح التنظيمات التي أجيزت باختبار (كالدور – هيكس) سوف تعظم من المنفعة وأن لوائح التنظيم التي تفشل في الاختبار لن تعظم المنفعة. ولكن لا توجد نقطة في الدفاع عن تحليل التكلفة والمنفعة على أساس (كالدور – هيكس)، و(كالدور – هيكس) على أساس الرفاهة الكلية. والمرء سوف يستبعد (كالدور – هيكس)، وبدلاً من ذلك يحدد ما إذا كان تحليل التكلفة والمنفعة يمكن أن يبرَّر مباشرة من خلال تأثيراته على الرفاهية الكلية. وسوف نعود إلى هذا النقاش فيما بعد.

رابعاً: يشير بعض الاقتصاديين إلى أن اختبار (كالدور – هيكس) جذاب بسبب أن الحكومة أو الوكالة يمكن أن تعوض الخاسرين. ويمكن أن يبرَّر أسلوب (كالدور– هيكس) مع التعويض عندئذ على أساس مبدأ (باريتو)، بسبب أن يتم تعويض الخاسرين أو على أساس الرفاهية الكلية. ولكن هذا الجدل مبني على أساس مشوش، فاختبار (كالدور – هيكس) مع التعويض هو اختبار (باريتو) فحسب، ومن ثم يحمل المشاكل نفسها لذلك الاختبار، أنه قوي جداً لمشروعات حالة حقيقية.

وإجمالاً لذلك فإن اختبار (كالدور – هيكس) هو ببساطة ليس المعيار القياسي الجذاب، ولهذا السبب فإنه لا يوجد محور يرتكن عليه فى الدفاع عن تحليل التكلفة والمنفعة على أساس أنه ينفذ اختبار (كالدور – هيكس).

الدفاع النفعي (غير المقيد):

يعتمد الدفاع الأخير لتحليل التكلفة والمنفعة على أنه يبرَّر على أســس نفعية (غير مقيدة). وليس لدينا معلومات مؤكدة عن أي من دفاعات هذا الموقف، ولكنه يبدو أنه ضمني في عمل بعض المؤلفين[١٨]. ولا نعتقد أيضاً أن هذه النســخة من النفعية يثنى عليهــا. ولكن بفرض أنها كذلك، فكيف إذا يمكن الدفــاع عن تحليل التكلفة والمنفعة على أساس النفعية غير المقيدة؟

يعتقد اقتصاديو الرفاهية أن مشــكلة الاختيار الاجتماعي أنها أحد أعمال تعظيم الرفاهية الاجتماعيــة. ودالة الرفاهية الاجتماعية على تلك الدالة التي تجمع منافع كل الأفراد. إن أبســط دالة الرفاهية الاجتماعية مثلاً، هو مجموع منافع كل الأفراد (العدديــة) cardinal. فإذا كانت المنفعة الحدية تنخفض مع الدخل، فإنه يمكن زيادة دالة الرفاهية الاجتماعية من خلال أخذ دولار من شــخص غني وتحويله إلى شخص فقيــر، منفعة الشــخص الأخير (الفقير) ســوف تتزايد أكثر ممــا تنخفض به منفعة الشــخص الغني. وبالمثل فإن التنظيم الذي يمد الفقراء بســلع أكثر أو دولارات أكثر ســوف تزيد من دالة الرفاهية الاجتماعية أكثر من تنظيم مماثل يوفر تلك الســلع أو الدولارات للأثرياء.

وباســتخدام فكرة دالة الرفاهية الاجتماعية يمكن للمرء أن يستخرج معنى لفكرة أن الهيئات لابد أن تســتخدم تحليل التكلفة والمنفعــة لتعظيم المنفعة. افترض أن كل شخص في المجتمع كان لديه إسهامات متماثلة، فإنه يمكن حينئذ افتراض أن كل دولار إضافي ســيقيَّم بالمقدار نفســه. إن (تغيرات التعويضات CVs) للناس سوف تعكس تماماً منافعهم، والمشــروع الــذى أجازه تحليل التكلفة والمنفعة ســوف يزيد أيضاً من المنفعــة الكلية. والآن افترض أن إســهامات الناس لم تكن متماثلة. ومن أجل المنفعة الكلية فإن المرء لا يمكن أن يســتخدم (تغيرات التعويضات CVs) بســبب أنها مشوهة بالاختلافات في الإسهامات. فربما يكون الشخص الغني على استعداد أن يدفع أكثر مقابل مشروع مقارنة بالشخص الفقير، ومن ثم فإن من المرجح أن المنفعة الحدية من المال للشــخص الغني تكون أقل من المنفعة الحدية للشخص الفقير، ولذلك فإن إجازة المشــروع سوف ينتج عنها تخفيض في المنفعة الكلية. ولكن لو أن المرء يمكنه أن يقدر (تغيرات التعويضات CVs) من أجل أن يتلاشــى هذا التشــوه، فإن المشــروعات التي تمر حينئذ باختبار التكلفة والمنفعة ســوف تزيد من المنفعة الكلية. وسوف يتم ضرب

تغيرات تعويضات للناس في المعامل الذي يعكس درجة فقرهم أو يتم خصمها بالمعامل الذي يعكس درجة ثرائهم.

لم يقترح اقتصاديو الرفاهية طريقة عملية لتحديد الطريقة المناسبة لذلك التقدير. والمشكلة هي أنه لا يبدو أنه توجد طريقة يُعتمد عليها لتحديد المنفعة الحدية للناس من نقودهم. ولقد اقترح البعض استخدام المنافع الحدية الضمنية في السياسات الفعلية للحكومات لإعادة التوزيع ولكن سياسات إعادة التوزيع لا تعكس بالضرورة الرفاهية، فهي تعكس التوزيع للقوى السياسية. ورغم أن بعض الاقتصاديين يستمرون في تأييد تحليل التكلفة والمنفعة فإنه من العدل القول إن معظم الاقتصاديين يعتقدون أيضاً أن الممارسة ليس لها أساس نظري ثابت، ولا يمكن أن تُشتق من دالة الرفاهية الاجتماعية المقبولة ظاهرياً.

إن تحليل التكلفة والمنفعة لا يمكن تبريره بمبدأ (باريتو)، وإن السعي لاشتقاقه من مبدأ (كالدور – هيكس) الموضوع على أساس الأخلاق غير جذاب، وكذلك فشل محاولة تأصيل تحليل التكلفة والمنفعة في دالة الرفاهية الاجتماعية أيضاً. ولكن ما دام تحليل التكلفة والمنفعة لم يبرَّر بهذه الطرق ألا يجب التخلي عنه؟ الإجابة هي لا، وباقي هذا الكتاب يشرح لماذا.

الفصل الثاني
الأسس الأخلاقية لأسلوب تحليل التكلفة والمنفعة

يعتبر الفصل السابق مهماً للغاية، فقد تحدينا الدفاعات الحالية عن تحليل التكلفة والمنفعة وخصوصاً وجهة النظرة التقليدية التي تعتبر هذا الأسلوب تطبيقاً لمعيار كفاءة (كالـدور - هيكس). وتوضح الأدبيات المهمة، التي تم تلخيصها في الفصل السـابق، أن كفاءة كالدور - هيكس ليسـت لها أية ارتباطات أو صلات مع الأخلاق، والقول بأن الرابحـين من المشـروع يمكنهم افتراضياً تعويض الخاسـرين لا يعتبر مبرراً أخلاقياً بالنسبة للحكومة لتنفيذ المشروع، كما أن معيار أولوية - باريتو ذو دلالة أخلاقية، ولكن فاعلية كالدور - هيكس تبحث عن الإمكانيات وليس أولوية - باريتو.

ويسـتجيب ممارسـو تحليل التكلفة والمنفعة، من أولئك الذيـن يواجهون انتقادات حول كفاءة كالدور هيكس، بتقديم دفاع براجماتي (نفعي واقعي) سلبي متسائلين عما هـو البديل لتحليل التكلفة والمنفعة. ولكن هناك فعلياً بدائل، ومثال ذلك التخلص من البدائل الرديئة لباريتو والاختيار بين البدائل المتبقية بطريقة عشوائية. وفي حال لم يكن هناك شـيء مؤكداً يمكن قوله في صالح تحليل التكلفة والمنفعة، فإن الممارسـات الحكومية الحالية تكون على أرضية مهزوزة في الواقع.

ونعتقـد أنه يمكن عمل حالـة مؤكدة لتحليل التكلفة والمنفعة، وسـوف يتأكد ذلك خلال الفصول الثلاثة القادمة. وسنحاول الفصل بين تحليل التكلفة والمنفعة وفاعلية كالـدور - هيكـس ونناقش بدلاً من ذلـك أن تحليل التكلفة والمنفعـة هو إجراء قرار رفاهيـة، حيث يعتبـر تحليل التكلفة والمنفعة بمثابة المؤشـر المقـرب والجاهز لحالة الرفاهية الكلية، وهو الأداة غير الكاملة ولكنها العملية والتي ينفذ بها متخذو القرارات الحكوميون معيار الرفاهية العامة، ذلك المعيار الذي يختلف عن فاعلية كالدور هيكس في العديد من النواحي المهمة.

وينقسـم نقاشـنا فيما يتعلق بتحليل التكلفة والمنفعة إلى جزأين أساسيين: فهذا الفصـل يتفحص ويختبر الأسـس الأخلاقية، فنبدأ بمسـح الـرؤى والآراء الموجودة (الحاليـة) عن طبيعة الرفاهية ثم نختتم هذه المناقشـة بالحديث عن المنفعة المعتمدة على التفضيلات المقيدة. وتتلخص هذه الرؤية (التي هي رؤيتنا) في أن حالة الرفاهية الكلية تتضمن إشـباع التفضيلات التي تكـون ذات مصلحة ذاتية وتبقي على المثالية.

وبعد ذلك نتطرق لمشكلة مقارنات الرفاهية بين الأشخاص وكذلك ندعي – على عكس الحكمة الاقتصادية التقليدية – بأن المقارنات بين الأشخاص هي شيء ممكن فعلاً. وأخيراً نناقش الوضع الأخلاقي الذي نطلق عليه كلمة الرفاهية غير الكاملة. والمبدأ النفعي هو الموقف (غير) المشهور الذي يقول بأن اتباع المبدأ الأخلاقي يخفض من تعظيم الرفاهية الكلية. والرفاهية غير الكاملة هي وجهة نظر أقل حدة حيث تقول إن الرفاهية الكلية لها طابع أخلاقي كما هو الحال بالنسبة لاعتبارات أخرى – مثل اعتبارات الحقوق التوزيعية.

وننتقل في الفصلين الثالث والرابع من بحث الأسس الأخلاقية لأسلوب التكلفة والمنفعة إلى مشكلة إجراءات القرار الحكومي. وفي هذين الفصلين، سنقارن تحليل التكلفة والمنفعة مع الإجراءات المنافسة (مثل تعظيم السلامة وتحليل الجدوى وتحليل فاعلية التكلفة أو الحدس البديهي بدلاً من التوازن النقدي لتأييد ومعارضة المشاريع الحكومية) وذلك في ضوء المعيار الأخلاقي للرفاهية الكلية، وكما نستعرض أهمية كل هذه الإجراءات في تتبع الرفاهية الكلية، نستعرض أيضاً تكاليف القرار الخاص بهذه الإجراءات (تكاليف مباشرة أو مؤجلة) وإمكانية ارتكاب المؤسسة للأخطاء أو احتمالات الانتهازية. والنتيجة النهائية التي نخلص إليها من ذلك أن تحليل التكلفة والمنفعة هو إجراء خاص بتعظيم الرفاهية في إطار مادي لخيارات الحكومة.

وقد يميل القارئ لتخطي هذا الفصل والقفز إلى المناقشات الأكثر تجريدية عن إجراءات القرار في الفصلين الثالث والرابع. ولكننا لا ننصح بذلك، فالحقائق أو الوقائع المثبتة بخصوص تحليل التكلفة والمنفعة في اعتقادنا تعتمد على طبيعة حالة الرفاهية وافتراضات إمكانية المقارنات بين الأشخاص والأهمية الأخلاقية للرفاهية الكلية. وهناك الكثير من التساؤلات التي قد تكون مجردة، ولكن يجب على كل من يهتم بتحليل التكلفة والمنفعة أن يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، وهذا ما سنحاول عمله في هذا الفصل.

مخاوف أولية: من ذا الذي يهتم بالأخلاق؟

قد ينبه اهتماماتنا البالغة بالأخلاق علماء الاقتصاد والمحللون السياسيون. فنحن نعتبر الرفاهية الكلية معياراً أخلاقياً، ونعتبر تحليل التكلفة والمنفعة إجراء قرار مبرر من الناحية الأخلاقية. ولكن ألا يعد الحديث عن الأخلاق شيئاً غير مجدٍ؟ وحتى إن لم يكن كذلك – وكان هناك بعض الحقائق الأخلاقية حتى لو كانت بسيطة – فالسؤال

الذي يطرح نفسه هو: ما مدى اهتمام الاختيار الحكومي أو مراعاته للأخلاق؟ أليس المسـئولون الحكوميون مجبرين على اتباع القوانين حتى لو كانت تتعارض مع مبادئهم الأخلاقية؟

وقد كان الشـك حول وجود حقائق ومبادئ أخلاقية شـيئاً شائعاً في الفلسفة منذ نصف قرن تقريباً أثناء سـنوات نضوج اقتصاديات الرفاهية[1]، وكان الشـك يكتنف معظم الدراسـات الخاصـة باقتصاديات الرفاهيـة كما أصبح شـائعاً في المؤلفات المعاصرة[2]، وعلى العكس من ذلك، فقد قل الشـك عند علماء الفلسـفة المعاصرة[3]، ونحن نعتقد أنه يقل تدريجياً.

ولن نسـتفيض فـي بحث هذا الموضوع هنـا، ويكفينا القول إن المسـار الأخلاقي الطبيعي غير شائك وأن الحقائق الأخلاقية يجب ألا تفهم على أنها شيء غير مألوف أو غير طبيعي وأن علماء اقتصاديات الرفاهية مثلنا لديهم التزامات أخلاقية متأصلة، ولكن يجبرهم الشـك أحياناً على التخلي عنها. والأحوال الطبيعة تدين أفعالاً بعينها (قتـل الأبرياء، اغتصاب، تعذيب) وتعتبرهـا لا أخلاقية، إن الحقائق الأخلاقية يمكن أن تحدد من قبل بعض العارفين أو الملاحظين المثقفين، فهم يقولون إنها ليسـت شيئاً مستحيلاً[4]، فوجود شك يمنع علماء الرفاهية الاقتصادية من التمسك أو التأكيد على أية حقائق أخلاقية مما يؤدي إلى تدمير المبدأ من أساسه.

ولنستعرض الاقتراح الذى يقول: «يجب» على المسئولين الحكوميين اختيار المشاريع وفقـاً لـ «باريتو». فلو كانت هـذه الـ «يجب» لا أخلاقية فما هـو وصفها؟ إن علماء اقتصاديـات الرفاهية الذين يدعون مثاليـة باريتو أو مثالية أي مبادئ خاصة لنظرية الاختيارالاجتماعي (عدم الديكتاتورية، عدم التفرد بالسلطة وغير ذلك) يقومون بعمل أكثر من مجرد ربط أذواقهم الشخصية الخاصة بهذه المبادئ[5]. بالأحرى هذه المبادئ (ضمنياً) تقدم باعتبارها مبادئ أخلاقية حقيقية تجمع المخططين الاجتماعيين.

ويحتمل أن يقلق علماء الاقتصاد بسبب الجدل الأخلاقي الخاص بأسلوب التكلفة والمنفعة، فالأخلاق يمكن أن ينظر إليها على أنها تحتوي على قصور تفسيري، وحتى لو كان هناك حقائق أخلاقية فإن هذه الحقائق لا تلعب دوراً في تفسير سبب الاختيارات الحكومية أو الاختيارات الخاصة على وجه الخصوص، يمكن القول بأن علم السياسة ليـس في حاجة إلى انطباع شـخصي بموضوع الرفاهية الكليـة. يتوافر لدى صناع السياسة أنواع كثيرة من التفضيلات، وهي تتضمن - ولكن لا تقتصر على - تفضيلات

من أجل الرفاهية الكلية في السلع العامة أو أي عناصر معيارية أو أخلاقية أخرى. وبصفة عامة فإن اختيارات الحكومة تكون أفضل توضيحاً من خلال الاحتكام إلى تفضيلات صانعي القرار ومعتقداتهم وليس عن طريق فكر أخلاقي معين.

وهذا الاعتراض يسيء تفسير مشروعنا والذى يعتبر مشروعاً معيارياً، لا تفسيرياً. إن التحليلات المعيارية تصنع المعايير والمبادئ التى يجب أن تتبع من قبل البعض. وما يجب أن يتبع أو ما يسمى بما يجب أن يكون «الوجوبية» يجب أن يكون وجوبية أخلاقية أو وجوبية قانونية أو ربما يكون نوعاً آخر من الوجوبية. وفي أي حدث يجب أن نلاحظ أن من يصدر أي نصيحة معيارية ليس من الضروري أن يتبعها المشاركون. وكلمة الوجوبية معناها أستطيع وليس سوف. ولمزيد من التأكيد فلو كان المشاركون الحكوميون لا يعرفون الأخلاق فإن التحليل الدراسي للالتزامات الحكومية الأخلاقية لن يكون له هدف، ولكن الادعاء بأن المسؤولين الحكوميين عديمو الأخلاق مثله مثل الادعاء نفسه الذي يقول إنهم يفكرون في غيرهم، فالادعاء بذلك فيه مبالغة شديدة. وهناك دليل قوي على أن الممثلين السياسيين لهم بعض التفضيلات بعضها عامة وبعضها أخلاقية [٦]. ومن هنا فإن مشروعنا - الخاص بمعيارية اقتصاديات الرفاهية - لن يكون بلا أهداف.

وتتمثل المخاوف الأخيرة في أن تركيزنا يكون على الأخلاق وليس على القانون. حتى لو نجحنا في بيان أن الرفاهية الكلية لها ارتباط أخلاقي وأن تحليل التكلفة المنفعة هو إجراء اختبار تعظيم الرفاهية من خلال مدى واسع من نصوص السياسة، فلماذا هذه الاعتبارات الأخلاقية ذات جذب معياري لدى المسئولين الحكوميين؟ أليس هؤلاء الممثلون مقيدين بالقانون في مواجهة الاعتبارات الأخلاقية؟ وقد تكون الإجابة أن هذا القانون - حتى في الدولة الإدارية الحديثة - يعطى صناع القرار بعض الثغرات. فاللغة التى تحكم القوانين واللوائح ليست محددة بالكامل، فهناك بعض المساحة للوسطية سواء كبرت أو صغرت ومن خلال هذه المساحة يستطيع المسئولون تقديم أهداف أخلاقية (الرفاهية الكلية) [٧]. ويوجد إجابة أخرى تقول إن القانون يشمل بعض الاعتبارات الأخلاقية، مثل التعديل الرابع عشر للقانون الذي يشمل الأسس الأخلاقية للعدالة (المترجم: هذا التعديل في الولايات المتحدة الأمريكية). وبعض قوانين أخرى تحاول دمج تحليل التكلفة والمنفعة في بعض الهيئات. وتستخدم بعض القوانين الأخرى نصوصاً (مثل التفويض لتنظيم المخاطر غير المعقولة) تسير في اتجاه الرفاهية الكلية وتحليل التكلفة والمنفعة، أو على الأقل تتيح الفرصة للمنظمات

لاتبـاع مبادئ الرفاهية الكلية وتحليل التكلفة والمنفعة[٨]. كما لوحظ أيضاً أن الأوامر الرئاسـية أعطت (وهي نوع من التوجيهات التشـريعية) أوامـر للمنظمات، منذ عام ١٩٨١، لاتباع أسلوب التكلفة والمنفعة حيث أصبح مصرحاً به قانوناً.

وبإيجاز، توجد مساحة نظامية كبيرة لأسلوب التكلفة والمنفعة، ولو اقتنع الكونجرس بأخلاقيات تحليل التكلفة والمنفعة يمكنه خلق مساحة أكبر. ورغم أن صانعي السياسة أحياناً يحرمون تشـريعياً من توظيف أسـلوب التكلفة والمنفعة، فإنه ليس هناك عائق عمومـاً، وحتى في حال وجود عائق ما فمن الممكن إزالته. كما أن الجوانب الأخلاقية الخاصة بتحليل التكلفة والمنفعة لا تسعى لمخالفة القوانين من حيث المبدأ.

ما هي الرفاهية؟ الاعتبارات الموجودة بالفعل:

ما هي الرفاهية؟ إنه سؤال مهم بالنسبة لأي عمل في مجال اقتصاديات الرفاهية، وهـذا ليس رأينا فحسـب، ولكنـه رأي أي نظرية علمية أخرى تحـاول تطوير هيكل الرفاهية مثل كفاءة باريتو Pareto وكفاءة كالدور – هيكس والرفاهية الكلية أو التوزيع العادل للرفاهية. وتدعو كل هذه المعايير إلى الرفاهية، ولكن ما محتواها؟ فلنفترض بعض المخرجات المحتملة (للتبسـيط هنالك نوعان من المخرجات O_1 و O_2) فتحت أي ظرف يكون شخص (P) أحسن حالاً في المخرج (O_1) عند المقارنة بالمخرج (O_2)؟

ووفقاً للمفهوم التقليدي، استطاع علماء نظريات الرفاهية الإجابة عن هذا السؤال بثـلاث طرق مقترحين: اعتبارات عقليـة للرفاهية، أو اعتبارات خاصة بالمصلحة، أو اعتبارات معتمدة على التفضيلات[٩]. وفي هذا الجزء من هذا الفصل سوف نستعرض بالنقـد والتحليـل الاعتبارات العقليـة واعتبارات المصلحة، وننقـد أيضاً الاعتبارات المعتمـدة على التفضيلات التي اعتنقها كثير من علماء الرفاهية الاقتصادية. ونتيجة لعيوب المنفعة العامـة المنتقدة هنا، فإننا نعتنق وجهة نظر أخرى ألا وهي التفضيلات المقيدة التي ستناقش بعد ذلك.

فلنبدأ بالاعتبارات العقلية، والفكرة العامة هنا هي تحديد بعض ما يمكن نسـبته أو إرجاعه للخبرات أو الحالات العقلية. فعلى سـبيل المثال عندما نقول إن الشخص (P) أحسـن حـالاً في المخرج (O_1) من المخـرج (O_2) لو كانت خبرتـه في المخرجين تختلف بالنسـبة لهذه الأشـياء. ويعود هذا المدخل العام إلى جبرمى بنثام Jebremy Bentham وتم اتباعه بطريقة مختلفة من قبل النفعيين في القرن التاسـع عشـر من أمثال جون سـتيوارت John Stuart Mill وهنري سـيدجويل Henry Sidgwick[١٠]،

وهـذا المدخل له العديد من المؤيدين والمدافعين المعاصرين مثل التمتعيين الفلسـفيين الجدد (أصحاب الفلسفة التمتعية الذين ينادون بالمتعة وخاصة الجسدية)[١١]، وعلماء الاقتصاد التنقيحيين، وخصوصاً أثناء الدراسـات الفرعية التي أطلقت عن السـعادة حيث ركزوا على زيادة السعادة أو المنفعة المستهدفة أكثر من الرضا عن التفضيلات[١٢]، وأيضاً عالم النفس دانيال كاهنيمان الذي يسـعى حالياً لوضع مقاييس بحثية لنوعية الخبرات [١٣].

وهنـاك نوع من الاعتبارات العقلية، وفقاً لبنثام، يركز على الألم والسـعادة ويفهم على أنه إحسـاس إيجابي أو سـلبي. وتوجد بعض المتع الجسدية التي تعتبر متناظرة في كل ما يخص الآلام الجسـدية: فهي تحتوى على أسـاس عضوي خالص وتتركز هذه المتع في جزء من واحد من الجسـد، وتسـتمر لبعض الوقت وتختلف في شدتها ونسـتخدم العبارات نفسـها لوصفها. ومن الأمثلة الشـائعة (في حالات المتعة) تلك الحالات المعتمدة على المثيرات مثل حك الجلد وعمل تدليك وأخذ حمام سـاخن وري العطش وتناول عقار منشـط وتفريغ المثانة وتفريغ القولون والإثارة الجنسية والجماع، ولو قارنا هذه الأحاسيس بالآلام الجسدية لوجدناها ممتعة[١٤].

ومن المستحيل أن ننكر حدوث الألم والمتعة، كما أنه من الصعب أيضاً الجدال أنهما ليسـا من مكونات الرفاهية. فلو قضى الشـخص (P) شهراً في ألم لكان أسوأ حالاً، ولكنه من الصعب أن نقول إن الرفاهية تقلل المتعة والآلام: (O_1) أحسن لـ (P) من (O_2) لو أن الشخص (P) شعر براحة مع (O_1) أكثر حالاً من (O_2). وقد قدم جيمس جيرفن James Griffin وهو فيلسـوف رائد في الرفاهية الأمثلة الآتية المضادة لمذهب المتعة: فقد عانى فرويد من الآلام في آخر أيامه ورفض تناول أدوية ضد الآلام لأنه خاف أن تؤثر على تفكيره. فقد فضل الحالة العقلية المؤلمة (التفكير السليم مع المعاناة من ألم شديد) بدلاً من الحالة العقلية المرضية (التفكير المشوش مع عدم المعاناة من أية آلام) وبالطبع كان أحسـن حالاً مع هذا الاختيار[١٥]. وقـد كانت المعادلة المتعة للرفاهية مع السـعادة وتجنب الألم الخاصة لـ بنثام محدودة للغاية، ليس من حيث الحالة العقلية فحسـب، ولكن أيضاً فيمـا يخص الحالات التي تتجاهل العناصـر العقلية التي نهتم بها أكثر مما نشـعر. وهنـاك وجهة نظر خاصة بالحالة العقليـة من قبل ميل Mill وسيدجويك Sidgwich تركز على التفضيلات الخاصة لمختلف الحالات العقلية وليس على مواضع الألم والمتعة المتعلقة بالحالة العقلية. وفى هذه الحالة يكون (P) أحسـن حالاً بالنسبة (O_1) أكثر من (O_2) ولذلك يفضل (O_1) عن (O_2)، ففي حالة فرويد (P) لديه الرغبة في السعادة وتجنب الألم. وكانت تجارب فرويد معقدة للغاية.

ولكن لا تزال اعتبارات ميل وسيدجويك بالنسبة للرفاهية والحالات العقلية بصفة عامة عرضة للانتقادات والمعارضة العنيفة. وتقول هذه الاعتبارات بأن الرفاهية هي وظيفة الحالات العقلية. فلو كانت الحالات العقلية لـ(P) مطابقة في (O_1) و(O_2) إذن وبصرف النظر عن اختلاف المخرجين، فإن رفاهية الشخص (P) تتساوى في الحالتين وهذا شـيء غير مقبول. تخيل أن الشخص (P) يريد أن يصبح عالماً جليلاً وقد خدع مـن قبل زملائه عندما قالوا له إنه عالم جليل، في حين أنهم في الواقع غير مقتنعين بعلمه ويقللون شـأنه. إذاً فإن (O_1) مخرج حقيقي وخصوصاً عندما يعتقد الشخص (P) خطأ أنه يتمتع بسـمعة علمية جليلة، بينما (O_2) ناتج أو مخرج مخالف للحقيقة عندمـا يعتقد (P) أن له سـمعة علمية ويكون هذا هو الواقـع (يقدر زملاؤه أعماله)، فالحالـة العقلية للشـخص (P) مطابقـة في (O_1) و(O_2) ولكـن (O_2) أفضل رفاهية لـ(P) من (O_1) ولا يوجد أي اعتبار عقلي للرفاهية يؤيد ذلك. وقد عرض الفيلسـوف الشـهير روبرت نوزيك Robert Nozik عدم معقولية الفكـرة التي تختزلها الرفاهية للحـالات العقلية عن طريق وصفه لما يسـمى بآلة الخبرة حيث افترض أن الأشـياء ترفض الدخول فيها.

فلنفتـرض أن هناك آلـة خبرة تقدم لك الخبـرات والتجارب التـي ترغب فيها. يسـتطيع علماء نفس الأعصاب الكبار إثارة مخك لتشـعر أنك تكتب قصة عظيمة أو تكون صداقة أو تقرأ كتاباً ممتعاً، وستكون طوال الوقت طافياً على سطح حوض مياه مـع وجود أقطاب كهربية موصلة لمخك. فعندما يتم توصيلك بهذه الآلة، يعاد برمجة خبرة حياتك، ولو كنت قلقاً بشـأن فقدان أي خبرات مرغوبة، نستطيع أن نفترض أن الشركات قد قامت بأبحاث كاملة عن خبرات الآخرين وتستطيع أن تختار ما تريد من تلك الخبرات... فهل تريد خوض هذه التجربة؟[١٦].

وقد اسـتنتج نوزيك أننا نكتشـف أن هناك شـيئاً ما مهماً بالنسبة لنا، بالإضافة للخبـرات (الحـالات العقلية)، عن طريـق تخيل أو توقع آلة الخبـرة وإدراك أننا لن نستخدمها[١٧].

فهل تتطابق هذه الاعتراضات الفلسـفية الخاصة المتعلقة بوجهات النظر لحالات العقليـة للرفاهية والتي قدم نوزيك عليهـا مثالاً من خلال آلة الخبرة، هل تتطابق مع خيار السياسـة؟ نعتقد أن الإجابة سوف تكون نعم. فالمواطنون العاديون لديهم بعض أفضليـات تختلـف عن خبراتهم. لا يرغب أي فرد أن يتعرض للمواد السـامة، وهذا يختلـف عن التفضيـلات الخاصة بعدم إدراك خطر المواد السـامة. وقيام الحكومة

بطمأنة الأفراد ربما يغير مدى إدراك الفرد للخطر ولكن ليس لذلك علاقة بالتعرض للخطر الحقيقي. كما لا يحب شخص أن يصبح عاجزاً جسدياً، حتى لو أدرك أن من يصبح عاجزاً جسدياً سوف يتكيف مع ظروفه الجديدة وسيشعر بالسعادة نفسها التي كان يشعر بها قبل العجز. وبصفة عامة، ينادي أحد الأبحاث بأن سعادة الفرد معتمدة على سلوكه، حيث إن معظم ما يهتم به الإنسان ويسعى لتحقيقه لا يوفر راحة البال بدرجة كبيرة (١٨). وهذه التفضيلات التي تنعكس على أسعار السوق ومسوحات التقييم الموسمية، لا يعتد بها من قبل محللي السياسة الذين لديهم وجهة نظر معينة عن الحالة العقلية الخاصة بالسعادة، ولكن يجب أن يعتد بها وخصوصاً إن كانت تشمل أكثر من عنصر (يوجد توضيح أكثر فيما بعد).

وهناك الكثير من وجهات نظر الحالة العقلية للرفاهية. ولنستعرض الآن المجموعة الأساسية الثانية لنظريات الرفاهية: اعتبارات الخير أو المنفعة الموضوعية. وقد كانت هذه وجهة نظر أرسطو. وقد دافع الكثير عن هذا الرأي مؤخراً مارثا نوسبام وجون فينيس Martha Nussbaum وJohn Finns ومفكرون آخرون (١٩). ويعتبر الموضوعيون تعدديين، فهم عادة ما يقترحون قائمة من القيم أو السلع التي تمثل أبعاداً مختلفة من رفاهية الإنسان وطرقاً مختلفة لحياته، والتي يمكن أن تؤدي به للسعادة أو البؤس. ومثال على ذلك، فقد قال فينيس أن السلع هي الحياة في حد ذاتها والمعرفة واللعب والخبرات الجمالية واكتساب السلوك الاجتماعي والعقلانية العملية والدين. وشملت قائمة نوسبام العناصر التالية: الحياة والصحة البدنية والتكامل الجسدي واستخدام الأحاسيس والتخيلات والأفكار والمشاعر والعقل العملي والتشاركية والتفاعل مع الأجناس الأخرى واللعب والتحكم في بيئته. وقد كتب ديريك بروفيت واصفاً (بدون إعطاء دلائل) الموضوعية، فقال إن الشيء الجيد قد يشمل المنافع الأخلاقية والأنشطة العقلية ومحاولة تطوير القدرات، وأن يكون لدى المرء أطفال وأن يصبح الإنسان رب أسرة ناجحاً، وامتلاك المعرفة وإدراك الجمال الحقيقي. أما جيمس جريفين فقد عرض رأيه قائلاً: إنه الإنجاز والاستقلالية الذاتية والفهم والمتعة والعلاقات الشخصية القوية(٢٠).

وباختصار، يوجد اختلافات في داخل معسكر الموضوعيين فيما يخص محتويات القائمة المعتمدة للسلع والقيم. ويوجد أيضاً اختلاف بشأن الأسس التي اعتمدت عليها تلك القائمة. حيث يحتج بعض الموضوعيين أن القيم أو السلع الخاصة بالإنسان متأصلة في الجوهر البشري من حيث الخصائص مثل القدرة على اتباع عمل منطقي

أو عقيدة (فكرة) منطقية من قبل الكائن المتمتع بالصفات البشرية [٢١]. وهناك أفكار أخرى مختلفة مضمونها أن «ما يوحد أو يجمع العناصر المختلفة للحياة السعيدة هو علاقة هذه العناصر بمختلف الظروف (ملاءمتها لمختلف الحالات) والأهداف الحتمية» [٢٢]. وهذا بدوره يختلف عن النظرة الموضوعية التي تؤكد بدرجة أكبر الثقافة واللغة: البشر، الحياة سوياً، وتطوير مفاهيم مشتركة عما تتكون منه الحياة من عناصر ذات قيمة وأخرى غير ذات قيمة [٢٣]. ورغم هذه الاختلافات، يجمع الموضوعيون على أن الرفاهية تعتمد على بعض السلع أو القيم الموضوعية: والشيء الموضوعي هو الشيء الجيد أو القيم لشخص ما يحاول تغيير الواقع لأنه يختلف عما يرغب فيه أو يعتقد أنه مفيد.

وتتعرض وجهات نظر المنفعة الموضوعية الخاصة بالرفاهية للنقد التالي: (O_1) ليست أفضل من (O_2) لرفاهية (P) لو أن (P) لم يفضل (O_1) على (O_2) (في الوقت نفسه). وقد يفضل شخص ما - من الناحية الموضوعية - قضاء وقته في الأوبرا بدلاً من مشاهدة المسلسلات الكوميدية الخفيفة، ولكن إن لم يفضل الأوبرا على المسلسلات الكوميدية الخفيفة (على الأقل إن كان شاهد الأوبرا في وقت سابق) فالحالة التى يستمع فيها إلى الأوبرا، لن تكون أفضل له من تلك الحالة التى يستمع فيها إلى المسلسلات الكوميدية الخفيفة. ويمكن إعطاء أمثلة مشابهة لأي منفعة موضوعية. والمنفعة الموضوعية (كما يستخدم هذا المصطلح) هي بالضرورة ملمح من ملامح الحالة التى يمكن حدوثها دون الموضوع الذي يفضله. وهذا ينطبق على عديد من السلع المقترحة من فينيس وجرين نوسبام وموضوعيين آخرين. وهكذا، فكل هذه الاعتبارات تغفل نقطة معينة مضمونها أن «كل فرد متسلط (جزئياً) فيما يخص رفاهيته». فالشيء الذي لا يريده (P) لنفسه ولا يسعى لإجرائه لا يجعله أحسن حالاً[٢٤].

وقد أوضح رونالد دوركين Dworkin هذه النقطة قائلاً:

إلى أي مدى وبأي الطرق يعتمد امتلاكي للحياة السعيدة على اعتقادي أنها سعيدة؟........ (لمزيد من التأكد) لا يمكن لحياة معينة أن تكون سعيدة لمجرد اعتقادي أنها سعيدة، كما أنني يمكن أن أكون مخطئاً في اعتقادي أنها سعيدة حقاً. ولكن القناعات تلعب دوراً كبيراً ومهماً في الأخلاق أكثر من العبارات الصحيحة. ومن الغرابة أن تحاول أن تجعل شخصاً ما يسعد بحياة هو يحتقرها[٢٥].

وبالاختصـــار لن تكون حياتي ســعيدة عندما يكون بها أشــياء حقيرة أو ليس لها معنى[٢٦]. ونحن نتفق مع دوركين أن الرفاهية تعتمد على وجهة نظر شــخصية، وهذا هو جوهر الاختلاف بين القيمة والرفاهية، وأحياناً يكون (O_1) بالنســبة لـ (P) مفيداً أكثــر مــن (O_2)، ورغم أن (O_2) به مزاياً إلا أنه غيــر مفيد لـ (P). ولكن عندما نقول إن (O_1) أفضــل من (O_2) تبعاً لرفاهية (P) فإن هـــذا يعني أن (O_1) أفضل من (O_2) بالنسبة لـ (P)[٢٧]. ومن هنا نستطيع أن نقول إن (P) يفصل (O_1) على (O_2) سواء آجلاً أم عاجلاً. والرضا عن التفضيلات مهم جداً في حالة عدم وجود مؤشــرات مرضية تدل على تحسن الرفاهية[٢٨].

وهذا الادعاء ليس له ســند واضح، واتباعه يعني عدم اتباع مبدأ الرفاهية المعتمد على التفضيلات والذي يعتنقه العديد من علماء الرفاهية، وتضع اعتباراتنا الرضا عن التفضيلات بوصفها واحداً من عناصر الرعاية، فالنظرة الاقتصادية المبســطة تجعل من الرضا عن التفضيلات شيئاً مهماً ومكملاً للرفاهية. ولكن هذه النظرية الخاصة بالمصلحة تعتبر نظرية مغلوطة. فبينما تلعب التفضيلات دوراً مهماً بالنسبة لاعتبارات الرفاهية، وهو ما كان موضوع انتقاداتنا لآراء الموضوعيين، فإن علماء الاقتصاد، يذهبون عادة أبعد من ذلك ويختصرون الرفاهية في الرضا عن التفضيلات. وهناك انتقادان لهما علاقة قوية بممارسة السياسة، يمكن رصدهما ضد هذا الاختصار[٢٩]:

الأول: أنه من الواضح أن الناس يفضلون حالات لا تحسن رفاهيتهم لأن أفضليتهم شــريرة أو ليس لها معالم أو أي شـــيء آخر غير مقبول. كان جيم يفضل تعذيب ابن زوجتــه الذي كان يفضل ألا يعذب (مثل باقي البشــر). وتبعاً للرفاهية المعتمدة على التفضيـــلات فإن تعذيب ابن زوجة جيم يجعل ابن الزوجة أســوأ حالاً في حين يجعل جيم أســعد حــالاً. وقد يختلف رد الفعل بالنســبة لهذه الحالــة. ولكن من البديهي بالنسبة لمعظم الناس أن العذاب لا يجعل جيم أو ابن زوجته أحسن حالاً. وهناك حالة افتراضيـــة بديهية أخرى، حين كرس فرانك حياتــه لقيادة جماعة العنصريين البيض المســماة Ku Klux Klan والعمل من أجل اضطهاد الســود. وقد قال علماء اقتصاد الرفاهية التقليديين في هذه الحالة أن نظام النبذ والتفرقة المعتمد على الجنس يكون أســوأ حالاً بالنسبة للمضطهد وأحســن حالاً بالنسبة لفرانك، وهو شيء مرغوب فيه بصرف النظر عن أي تغير في موضوع الرفاهية الخاصة بفرانك أو أي فائدة مساوية ناتجة عن الاضطهاد. وهناك نموذج آخر مختلف مقترح من قبل أمارتيا ســين: ربة البيــت التي تفضـــل أن تظل خاضعة وتابعــة لزوجها، تفضل ذلك لأنهـــا تعلمت منذ طفولتها أن دور الزوجة هو أن تنصاع لقيادة زوجها[٣٠].

ودعنـــا نطلق على المشــكلة العامة الموضحة في تلك النماذج مشــكلة التفضيلات غير المثالية. أفضلية بعض الحالات التي قد تبدو وثيقة الصلة بحياة الإنســـان، (في حالـــة قيادة جماعة العنصريين البيض، كرس الإنســـان حياتـــه للإخضاع العنصري) التي يبدو حدوثها غير مفيد لرفاهية الإنســـان. والصعوبة الثانية الخاصة بالرفاهية المعتمـــدة على التفضيلات، أن البعض يفضل الحـــالات غير المرتبطة بظروفهم. فقد تحـــدث ديريك بروفيت Dereck profit عن أحد النماذج المعروفة في الفلســـفة، فقد أفترض أنني تقابلت مع شـــخص غريب يظهـــر عليه علامات مرض خطير، وتعاطفت معه وتمنيت له الشـــفاء، ولم نتقابل بعد ذلك وشفي هذا الشخص مؤخراً دون علمي. وتبعاً (للنظرية المعتمدة على التفضيلات البسيطة) يكون هذا الحدث جيداً بالنسبة لي وجعل حياتي أفضل. وهذا شيء غير مقبول ويجب أن نرفض هذه النظرية [٣١].

ويمكن لـ (P) أن يفضل (O_1) على (O_2) على أســـس أخلاقية. فعلى ســـبيل المثال هناك نتيجة محتملة بالنسبة للسنجاب السيرلانكي المعرض للخطر وهو بقاؤه ونتيجة أخرى محتملة وهي انقراضه. لم تســـافر Sheila إلى ســـيريلانكا كما أنها ليست من المهتمـــين بالحفاظ علـــى الأنواع، ولكنها تفضل بقاء هذا النـــوع لأن المبادئ الأخلاقية تفضـــل بقاء النوع ولا تدعو لانقراضه. وســـيبدو من الغريـــب أن نقول إن عدم فناء السنجاب يجعل شيلا Sheila أحسن حالاً.

وعلـــى كلّ فإن التفضيلات هي تأييـــد للاتجاهات الخاصـــة باختياراتنا. يفضل الشخص (P) (O_1) على (O_2) لو كانت اتجاهاته الإيجابية تميل أكثر لـ (O_1) ومن هنا ســـيقوم بفعل ما يعتقد أنه يؤدي إلى (O_1) بدلاً من الســـلوك المؤدي إلى (O_2) لأن كل الأشـــياء متساوية. وببساطة فإن (P) ســـيفضل حالة دون الأخرى لو كان يضعها في ترتيب أعلى[٣٢] ولكن هناك اعتبارات عديدة تجعل شخصاً يفضل حالة على أخرى مثل الاعتبارات الأخلاقية، الميل نحو شـــيء معين أو الاعتبارات الجمالية أو الولاء لجنس أو جنســـية معينة أو الاعتبارات الشـــرعية أو القانونية. لماذا الإصرار على أن حدوث شيء أو ناتج بدلاً من الآخر يفيد الشخص (P) ما دام يدرك وجود سبب، أياً كان هذا السبب، لتفضيل الشيء أو الناتج الذي يحدث؟

لاحظ أن بعض الحالات التي يفضلها الإنســـان تكون مؤقتـــة أحياناً وبعيدة المنال عنه. فلو كان الشـــخص (P) يفضل (O_1) على (O_2)، إذا يمكن حدوث (O_1)، وهو ما يرضي أفضلية الشخص (P) دون أن يعرف أبداً بهذا الحدوث. قضى جون عاماً في إسبانيا محاولاً زراعة حديقة ورجع للولايات المتحدة ونمت البذور لتنتج زهوراً لتحقق

أفضليته دون أن يعرف، وعلاوة على ذلك لم يستفد من ذلك مباشرة (من حيث أي تأثيرات على عقله أو جسده). فهل ما حدث كان مفيداً لجون؟ غالباً لا.

ففي هذا المثال تحققت أفضلية شخص ما من خلال مكان مؤقت وبعيد، وهو ما يجب أن يترك صدى نفسياً وجسدياً على الشخص، ولكنها حدثت ولم تحقق هذا التأثير. وتشمل الرفاهية الخاصة ببعض أنواع التفضيلات حالات لا تؤثر في الأفراد الذين يفضلونها. ولو نظرنا للأفضليات الخاصة بحالات موت بعض الأفراد. فمن الواضح أن حدوث أي حالات موت لشخص (P)، ربما تكون غير مفيدة بالنسبة لورثته رغم أنها لم تكن مضرة له أو مقللة لرفاهيته[٣٣]. وحتى لو كان هناك حالات فيما بعد الموت تؤثر في رفاهية الشخص (P)، فإنه ليس من المعقول أن تؤثر أي حالة بعد الوفاة في رفاهيته وخصوصاً إن كان الشخص (P) له أفضلية تجاه تلك الحالة، ونؤكد هنا أن التفضيلات فيما يخص حالات ما بعد الوفاة تعتبر مثالية، ورغم أن (O_1) و(O_2) تختلفان فقط في حالة موت الشخص (P)، فإنه سوف يفضل (O_1) على (O_2) ويحاول تشجيع (O_1) وإحباط (O_2). وتوضح أمثلة، الغرباء في القطار وسنجاب سيريلانكا وحديقة إسبانيا وحالات ما بعد الوفاة المشكلة العامة الثانية الخاصة باعتبارات الرفاهية المعتمدة على التفضيلات. ونطلق على هذه المشكلة التفضيلات المحايدة (اللامبالية) (Disinterested preference)، وهي التفضيلات المرضية لأي معيار نموذجي نقترحه (تعاطف الشخص (P) مع صحة الغريب وبقاء السنجاب أفكار غير هدامة) ويجب أيضاً أن نضع في اعتبارنا الحالات البعيدة عن حياة الإنسان والتي لا تؤثر في منفعته [٣٤].

مقترحنا: اعتبارات الرفاهية المعتمدة على التفضيلات المحدودة:

لقد قمنا في الجزء السابق بنقد اعتبارات الحالة العقلية واعتبارات المصلحة الموضوعية الخاصة بالرفاهية، ولكن أوضحنا أيضاً مشكلتين فيما يخص الرفاهية المعتمدة على التفضيلات البسيطة. مشكلة التفضيلات غير المثلى والتفضيلات المحايدة. فليس صحيحاً أن الشخص (P) يستفيد من اختياره لأنه يحتمل أن يكون واهماً أو مخدوعاً في اختياره، وعندما يكون اختياره مثالياً فربما لا يكون مفيداً له.

وهذه التحليلات تؤدي بنا إلى اعتبارات خاصة بالرفاهية المعتمدة على التفضيلات، ولكنها تختلف عن وجهة النظر البسيطة. وسوف نطلق على وجهة نظرنا: وجهة النظر المعتمدة على الرفاهية المعتمدة على التفضيلات المقيدة. وهذه الاعتبارات

تدعم دفاعنا وتوضيحنا لأسلوب التكلفة والمنفعة. وتقول هذه الاعتبارات إن المخرج يفيد الشخص لو كان له أفضلية مقيدة لهذا المخرج وهي التفضيلات التي تحافظ على المثالية وتتعلق باهتمامات الشخص.

اعتبارات الرفاهية المعتمدة على التفضيلات المحدودة:

إن المخرج (O_1) أفضل لرفاهية (P) بالمقارنة (O_2) بالمخرج فقط في حالة:

١- (P) يفضل (O_1) على (O_2) (أحياناً).

٢- أفضلية (P) لـ (O_1) و(O_2) تحافظ على المثالية.

٣- التفضيلات هي اهتمام ذاتي للشخص.

وهذا الاعتبار، في رأينا، يجمع وجهات النظر الأساسية النابعة من المؤلفات والأعمال الفلسفية والاقتصادية. فما يحسن رفاهية الشخص (P) يعتمد على وجهة نظره، ولا يستطيع الشخص (P) أن يكون أحسن حالاً عن طريق أفضليته. وتتحدث نظريات المنفعة الموضوعية للرفاهية ونظرية بنثيام الخاصة بالمتعة عن هذه النقطة المهمة. ولكن، اتخذ علماء الاقتصاد التقليديون اتجاهات أخرى، حيث حاولوا جعل الرضا عن التفضيلات ليس أمراً مهماً فحسب ولكنه أيضاً حيوي بالنسبة لتحسين الرفاهية. وربما تكون التفضيلات غير مثالية ويحتمل أن يخطئ الناس في فهم الرفاهية. وتبعث وجهة النظر هذه، على أقل تقدير، الحياة في أعمال الموضوعيين والكتابات الفلسفية عن الرفاهية. وللتفضيلات نطاق محتمل واسع جداً لتجعل الرضا على التفضيلات (وحتى الرضا عن التفضيلات المثالية) مرادفاً لتحسين الرفاهية، وهذا الاتجاه يثير العقلانيين (أصحاب المذهب العقلي) عن طريق الكتابات السياسية المتعلقة بالرفاهية. والتمييز بين ما يدور بداخل رأس الشخص (P) وما يحدث خارجه هو محاولة (قد تكون ناجحة) لتخطيط حياة (P) عن طريق خلق شخصية غير منغلقة أو مقتصرة على تلك النتائج أو المخرجات التي تجعل الرفاهية تختلف بالنسبة لـ (P).

ويرتبط إطار العمل النظري الذي اتبعناه مباشرة بالممارسات الفعلية لأسلوب التكلفة والمنفعة كما سنوضح بالتفصيل في الفصل الخامس. ويستطيع محللو التكلفة والمنفعة استخلاص أفضليات ناتجة عن الرفاهية بطريقتين: إسقاط المثالية أو إسقاط اختيار المصلحة الشخصية. وعلى سبيل المثال تتجاهل الهيئات التفضيلات المتعلقة بالجنس أو العرق أو التفضيلات الخاصة باستخدام العقاقير المخدرة أو التفضيلات الخاصة

بالاشتراك في الأعمال غير الشرعية. وباستثناء قانون البيئة نجد أن التفضيلات المحايدة تظهر في تحليلات السياسة (عن طريق ما يسمى بوجود القيم الخاصة بالحياة البرية والأجناس المعرضة للخطر) وهذه التفضيلات مهملة من قبل أسلوب التكلفة والمنفعة. وتقول وجهة النظر الخاصة بالرفاهية المعتمدة على التفضيلات البسيطة أن محللي أسلوب التكلفة والمنفعة لا يجب أن يستخلصوا التفضيلات، ورأينا أنهم يجب أن يفعلوا ذلك في ظروف معينة.

ويجب الاعتراف بأن اعتباراتنا الخاصة بالرفاهية ليست مكتملة من حيث بعض الجوانب. وهذه الثغرات تعكس مشاكل صعبة ومتداخلة من الناحية النظرية، ونحن لسنا على استعداد لحلها. ولكن إذا حلت هذه المشاكل فسوف نستطيع مناقشة الرفاهية غير المكتملة وأسلوب التكلفة والمنفعة باعتباره إجراء قرار خاص بالرفاهية، (رغم تأكدنا أن الحلول المختلفة للمشاكل تحتاج إلى إجابة عن السؤال الذي يقول: كيف يستطيع محللو أسلوب التكلفة والمنفعة استخلاص التفضيلات؟ وهذه النقطة سوف تناقش في الفصل الخامس).

وبداية نقول إنه ليس في وسعنا حل المشكلة المؤلمة الخاصة بالتفضيلات المتعارضة، فالتعارض مرتبط بالزمن: فالأفضيات تتغير بتغير الزمن[٣٥]. يرغب هاري Harry في تسلق قمة إيفرست Everest، حيث كان شغوفاً بأفضلية تسلق الجبال عن باقي الأنشطة، وبالفعل نجح ولكنه ندم بعد ذلك على اختياره وقال لنفسه: «يا ليتنى قضيت هذا الوقت مع أسرتي». فهل استفاد هاري من تسلقه للجبل؟ ويمكن أن يحدث أيضاً تعارض آخر بين التفضيلات، فعلى سبيل المثال يفضل جان Jane مشاهدة التلفاز أكثر من القراءة، ولكن له أفضلية من الدرجة الثانية خاصة بتفضيل القراءة على مشاهدة التلفاز. وكان جان Jane يرغب في أن يكون من الأشخاص الذين يفضلون القراءة[٣٦]، فهل استفاد من مشاهدة التلفاز أم لا؟

ويعتقد البعض أن استخلاص المثالية تحل مشكلة تعارض التفضيلات. لو كان (P) يفضل (O_1) على (O_2) ولكن بعد ذلك (أو في ظرف مختلف) فضل (O_2) على (O_1)، فقد تكون واحدة من هذه التفضيلات هي المفيدة والنموذجية التي تحسن الرفاهية. ومع ذلك تبقى هناك بعض المشكلات. فلنتخيل مثلاً أن الشخص (P) يفضل (O_1) على (O_2) واختار (O_2) عن طريق الخطأ وندم على اختياره باقي حياته ولكن قبل وفاته بمدة بسيطة غير أفضليته، ووافق على (O_2). فإن كانت هذه التفضيلات تحقق المثالية فهل نستطيع أن نقول إن حدوث (O_2) حقق فائدة لـ (P)؟ وهذا النوع

مـــن الأنماط الواقعية يؤكد ما نقوله وهو أن أي نتيجة تفيد (P) إن كان (P) (في وقت ما) يفضل هذه النتيجة. فما هو الزمن الذي قد تســتغرقه التفضيلات الحقيقة كي نستطيع إدراك تحسين الرفاهية؟ ثانية واحدة؟ يوم واحد؟ عام؟ مرحلة من العمر؟ العمر كله؟ فالعمر كله زمن طويل والثانية زمن قصير، ومع ذلك لا نستطيع أن نختار أي إجابة مما سبق.

ويهتم الجزء الثاني في هذا الاعتبار بوضع التفضيلات في إطار مثالي ونموذجي. ولنســتعرض في نموذج توضيحي ذلك المثال الذي قدمه سين Sen عن ربة المنزل التي تفضل الخضوع أو التبعية. فكيف نفســر لماذا لا تســتفيد ربة المنزل من تحقيق هذه التفضيلات؟ هناك مدخل عام شائع للمثالية عند معظم الفلاسفة المهتمين بالرفاهية وبعض علماء اقتصاد الرفاهية وهذا المدخل يدعو إلى التفضيلات الشاملة [٣٧]. ونحن ننجذب لهذا المدخل، ولكن يحتاج مصطلح المعلومات الكاملة إلى التدعيم. فهل نتوقع أن المــرأة نفســها تعرف كل المعلومات التــي يمكن أن تتعامل معها إلــى الحدود التي تدركها؟ أم أن بعض ربات المنازل الأخريات (أياً كان يعني ذلك) يتمتعن بقدر واف من المعلومات؟ وهل هذه المعلومات هادفة أو حقيقية؟ أو هل تشــمل بيانات زائفة (مثال علــى ذلك الخبرات الوهمية)؟ ويجب أيضاً ملاحظــة أن متطلبات المعلومات الكاملة يحتمــل ألا تحقــق النتيجة المرغوبة في حالة ربة المنزل الخاصة بســين Sen. فماذا لو تأثرت أفضليات ربة المنزل بالســنين التي قضتهــا في التبعية، فحتى مع المعلومات الكاملة ظلت تفضل الخضوع؟

وهناك نوع مختلف من اســتخلاص المثالية لا يدعو إلى المعلومات الكاملة فحسب، ولكن يدعو أيضاً للسلع الموضوعية. وعند ربط هذا النوع من الاستخلاص باعتباراتنا نصل لنظرية لها أكثر من بعد خاص بالرفاهية، وتفيد الشخص فقط إن كان يفضلها في حال كانت أفيد له من الناحية الموضوعية. وهناك طريقة للتعامل مع التفضيلات المشوهة وهي توضيح التفضيلات الموائمة، وهي التفضيلات التي نتجت عن ظروف غير جيدة. والفكرة العامة هنا هي تحديد عمليات مقننة لتشــكيل التفضيلات مشترطين أن يكون رضا التفضيلات عما سبق متمثلاً في تعزيز الرفاهية[٣٨].

وتفضــل الطرق الموضوعية والتاريخية الخاصة بالمثالية حالة ســين Sen أكثر من مدخــل المعلومات الكاملة. فحتى لو كانت ربة المنزل خاضعة خضوعاً تاماً، فســوف تفضل الخضوع مع وجود المعلومات الكاملة، وفكرة أن الخضوع مرفوض موضوعياً أو أن الخضوع عملية ليست مقبولة بالنسبة لتشكيل التفضيلات، يبين أنها لم تستفد من

خضوعها المستمر. ولكن هناك صعوبات خاصة بالطرق الأخيرة. ونحن لسنا بصدد المقارنة الفلسـفية التاريخية لنعرف ما الـذي يجعل التفضيلات تحافظ على المثالية. ونعتقد أن استخلاص التفضيلات التى تفتقر للمعلومات قابل للتطبيق بالنسبة للهيئات الإدارية أكثر من استخلاص التفضيلات السيئة موضوعياً. وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الخامس.

ويهتم العنصر الثالث والأخير في اعتباراتنا بتعريف تفضيلات المصلحة الشخصية. ولا تحظى هذه المشـكلة باهتمامات علمية مثلما حدث بالنسبة لنظرية الرفاهية ومع ذلك فإنها مشكلة مهمة. وتحاول النظرة الاقتصادية التقليدية تجنب هذه المشكلة عن طريـق تجاهل أي فوارق بين أفضليات الاهتمامات الشـخصية والتفضيلات المحايدة عن طريق التأكيد على أن تحقيق أي نوع من التفضيلات يحقق رفاهية للإنسان، ولكن هذا لا يحل المشكلة للأسباب التي تم مناقشتها.

وتعد اعتبارات ميل – سوجويك Siogwick - Mill الخاصة بالرفاهية إحدى حلول مشـكلة تحديد المصلحة الشـخصية: وتعتبر التفضيلات الخاصة بالحالات العقلية فقط اهتمامات شـخصية، ولكن أثبتت آلة الخبرة لـدى نوزيك وجود عيوب في هذا الحل. وهناك تعريف شـامل يقول إن جسـم الإنسـان أو عقله يعتبر مكان المصلحة الشـخصية: الشخص (P) يكون أحسـن حالاً عند الأخذ في الاعتبار إشباع الوضع المادي والحالة العقلية فتتحقق التفضيلات المرضية له جسـدياً أو عقلياً (والتي تحقق المثالية)[٣٩].

ولكن يبـدو أن ذلك صعب عند التطبيق. فلننظر للمثال الخاص برغبة العالم في نيل شـهرة عظيمة بين زملائـه والتي يبدو أنها مصلحة شـخصية، ويعتمد نيل هذه الشـهرة على حالات خارجية عن جسـده وعقله وخصوصـاً آراء الآخرين. وعندما حاول الفيلسـوف مارك Mark Overvolo معالجة المشكلة الخاصة بتعريف المصلحة الشـخصية، فقد اقترح مجالاً أوسـع ليجمع بين كل أفضليات الحالات المتعلقة ببقاء الإنسان [٤٠]. ولا تتحقق أفضلية مات Matt الخاصة باكتساب الشهرة إلا إذا ظل مات على قيد الحياة. ورغبة مات في أن يستمر الغريب في القطار على قيد الحياة يمكن أن تتحقق دون بقاء مات على قيد الحياة. والمشكلة هنا أن التفضيلات المحتمة للوجود لا يبدو أنها تزيد من الرفاهية، ومثال على ذلك: المجرم التائب يفضل أن يعاقب.

ويصعـب تعريف المصلحة أو المنفعة الشـخصية مثلها مثل أي مفاهيم أساسـية،

ولهـا تطبيقات غير واضحة المعالم. ولكنها أيضاً مثلها مثل أي مفاهيم أساسية لها تطبيقـات واضحة. مثال على ذلك: تعتبـر التفضيلات المحفزة أخلاقياً التي لا تهم الإنسـان من الناحية العقلية أو الجسـدية أو ترتبط ببقائه محايدة. وهذا المفهوم - رغم فظاظته إلى حد ما - يمكن أن يكون مفيداً بالنسـبة للهيئات كما هو موضح في الفصل الخامس.

إمكانية المقارنات بين رفاهية الأشخاص:

لقد تحدثنا عن جزء من الجانب الأخلاقي الذي يعتمد عليه أسلوب التكلفة والمنفعة داعين إلى رفاهية معتمدة على أفضلية مقيدة. والآن نستكمل المسيرة، وسوف ندافع عن الرفاهية غير الكاملة. والرفاهية الشـاملة لهـا وزن أو بعد أخلاقي، حتى لو لم يكـن هذا البعد هو الهـدف النهائي للرفاهية. ولدفاعنا عـن الرفاهية غير الكاملة شـقان: الأول: في هذا الجزء نناقش إمكانية مقارنة الرفاهية بين الأشـخاص، فلو كانت المقارنات بين الأشخاص غير ممكنة لن يكون لمصطلح الرفاهية الشاملة محتوى أو مضمـون (وعلى نحو دقيق، لن يكون هناك مضمون وراء فكرة أولوية باريتو). وفي الجزء الثاني: سـوف نقول إن الرفاهية الكلية أو الشـاملة ليسـت عبارة عن مجرد محتوى أو مضمون، ولكنها تتميز ببعد أخلاقي.

ولننتقل الآن للغز مقارنات الرفاهية بين الأشـخاص[٤١]. فلنتخيل وجود ناتجين أو مخرجين (O) و(O*)، ولا يمكن مقارنتهما وفقاً لباريتو (باسـتخدام المفردات الفنية). فلا يوجد مخرج أو ناتج أفضل من الثاني من وجهة نظر أفضلية باريتو. ويوجد على الأقل شـخص واحد أحسـن حالاً في (O) منه في (O*) وشـخص واحد على الأقل أحسن حالاً في (O*) عنه في (O)[٤٢]. ولو رجعنا للوراء (٧٠) عاماً إلى المقالة النقدية الخاصـة بروبن Liomel Roppins التي كانت تتحدث عن المقارنات بين الأشـخاص (١٩٣٢)، نجد أن وجهة النظر الثانية الخاصة باقتصاديات الرفاهية تقول إن الرفاهية الكلية في مثل هذه الحالات شيء ليس له معنى على الإطلاق[٤٣]. فالنواتج غير القابلة للمقارنـة تبعاً لباريتو لا يمكن تصنيفهـا أو ترتيبها عن طريق الرفاهية الكلية ومعظم علماء الاقتصاد كانوا مؤمنين بذلك[٤٤].

ولماذا هذا الشـك حول الرفاهية العامة أو الكلية؟ يشـتق بعض هذا الشـك من الغمـوض الأخلاقي العـام. وقد ناقشـنا أن العلاقة بين الغمـوض الأخلاقي العام واقتصاديات الرفاهية تعتبر شـيئاً غير مسـتقر بالفطرة. ولا يمكن لأي نظام راجع لبعض الحقائق الأخلاقية (على سـبيل المثال، الحقيقـة الأخلاقية التي مضمونها أن

المخططين الاجتماعيين يجب أن يفضلوا مخرجات باريتو الخاصة بالمصلحة على مخرجات باريتو الأقل نفعاً) أن يعتنق غموضاً أخلاقياً عاماً.

ويشتق الأساس الأكثر اعتماداً وتصديقاً لإنكار الرفاهية المقارنة بحالات باريتو غير القابلة للمقارنة من وجهة نظر الرفاهية المعتمدة على التفضيلات. ولنتخيل ببساطة أنه يوجد مخرجان أو ناتجان (O و O*) وشخص (Pi) و(PJ)، (Pi) يفضل المخرج (O*) على المخرج (O) ونستطيع أن نقول إن الرفاهية الشاملة سوف تكون أكبر بالنسبة لأحد المخرجات ولنفترض أنه (O*). فهذا يعنى أن خسارة الشخص (Pi) في الرفاهية من المخرج (O) إلى المخرج (O*) أقل من مكسب الشخص (Pj) الخاص في الرفاهية عندما يتحول من المخرج (O) إلى المخرج (O*). وبعبارة أخرى فإن الاختلافات أو تغييرات الرفاهية شيء قابل للمقارنة ما بين الأشخاص. ولكن كيف يصبح التغير أو الاختلاف شيئاً قابلاً للمقارنة الشخصية وخصوصاً إن كانت الرفاهية مقتصرة على تحقيق التفضيلات؟ تعتمد التفضيلات ببساطة على الاختيار من عدة مستويات. فلو قلنا إن الشخص (Pi) يفضل المخرج (O) على المخرج (O*)، فهذا معناه أنه يضع المخرج (O) في مستوى أو مرتبة أعلى من المخرج (O*)، ومن هنا فلقد فضل المخرج O على المخرج (O*). وعلى النقيض من ذلك، فعندما يفضل الشخص (Pj) المخرج (O*) على المخرج (O) فإنه يختار المخرج (O*)، فكيف لنا أن نستخلص من هذه المعلومة البسيطة - الخاصة بتحديد الأولويات الشخصية بالنسبة للنتائج أو المخرجات - معلومة أكثر أهمية عن الترتيب الشخصي الصحيح لتغيرات الرفاهية؟ ولاحظ أن شخصاً قد يرتب نواتج أو مخرجات معينة دون ترتيب التغيرات بين هذه المخرجات أو النواتج، وحتى لو أن كل فرد استطاع أن يرتب التغيرات بين المخرجات فسوف نحصل على أكثر من ترتيب واحد لكل شخص في المجموعة وليس مجرد ترتيب واحد.

ومن هنا نستطيع القول إن هناك لغزاً محيراً حول إمكانية عقد مقارنات رفاهية بين الأشخاص وتحديد معنى واضح لمبدأ الرفاهية الشاملة، ولكنه لغز قابل للحل. ولعله من الواضح أن المعلومات عن التفضيلات الفردية للنواتج أو المخرجات وحدها لا تمكننا من عقد مقارنات رفاهية بين الأشخاص، ولكننا لا يجب أن نيأس قائلين بأن المقارنات الشخصية غير ممكنة. والتوصل إلى رفاهية شاملة يجب أن يشمل - ويمكن أن يشمل - معلومات بخلاف الترتيبات أو الأولويات الفردية.

وقد حاول معظم الدارسين وضع اقتراحات بخصوص ما يجب أن تكون عليه

المعلومات. وسوف نناقش هذه الدراسات في الجزء التالي. ولكي نبدأ، يجب علينا أن نعرف لماذا يمكن حل لغز مقارنات الرفاهية بين الأشخاص؟ وما الأسباب التي تجعلنا نرفض وجهة النظر الاقتصادية المتحفظة القائلة بأن هذه المقارنات مستحيلة؟

أولاً: وبقليـل من إمعان النظر في الأمر سـيتبين لنا أن النظرة المتحفظة ليسـت بديهيـة على الإطـلاق. ففي إحدى الحـالات كان فيلكس Felix يشـعر أنه بصحة جيدة، ولكن توفي الآلاف وهم يشعرون بالألم، وفى سن صغيرة. وفى حالة أخرى تم تجنب الوفيات والآلام ولكن عانى فيلكس من ألم الرأس. وفي حالة ما، يفقد العمال وظائفهم ويعانون من الاكتئاب وتشرد الأسر وعواقب أخرى سيئة جراء البطالة. وفي حالة آخرى، لا توجد بطالة ولكن يستطيع القليل فقط ممن يشغلون المناصب التنفيذية العليا شراء سـيارات BMW بدلاً من سيارات اللامبورجيني. ورغم أن الحالتين في هذه القصة غير قابلين للمقارنة تبعاً لباريتو، فإن الحالة الثانية في كل سيناريو يعتبر (بالبداهـة) أفضل كثيراً للرفاهية الشـاملة من الحالـة الأولى. وهناك نماذج أخرى مشـابهة سواء كانت حقيقية أو افتراضية تثبت الشـيء نفسه. ولماذا الاهتمام بشأن رد الفعل البديهي عن هذه الحالات؟ وقد قال John Rawls أن الاعتبارات الأخلاقية هـى عملية توازن منعكس Reflective equilibrium حيث تلعب البديهيات دوراً مهماً في ذلك[٤٥].

ونحن هنا نستخدم من البديهيات لعمل توازن بين وجهات النظر الأخلاقية مقدمين إجابات مختلفة للتساؤلات المتعلقة بعلاقة المقارنة بين الأشخاص والرفاهية الكلية.

ثانياً: المقارنات بين الأشخاص جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان[٤٦].

نقـوم في حياتنا اليومية بشـكل روتينى بإصـدار أحكام على الرفاهية الشـاملة مقارنين خسـائر بعض أصدقائنا وزملائنا وأفراد أسرتنا بمكاسب الآخرين. وبالمثل، فإن المؤسسـات الحكومية تختار من بين سياسات ربما تزيد رفاهية البعض وتقلل من رفاهية الآخرين. فالقوانين البيئية تحسـن من الجو ولكنها تقلل من الإنتاج وتسـبب فقـدان الوظائف في الشـركات المتأثرة بهذه القوانين. وأي تدخل تشـريعي لصالح المنافسـة سيفيد المسـتهلك ولكنه يقلل أرباح الشركات. وقد يسبب رفع حد السرعة حوادث للبعض مما يؤدى للوفاة، ولكنه سيسـاعد آخرين على الوصول في وقت أقل، ورغم أن مبدأ المقايضات بين خسـائر ومكاسـب الرفاهية يعتبره بعض صناع القرار الحكومي والمواطنون المتأثرون به شـيئاً غامضاً، فإن الحقيقة ليست كذلك. فالنظرة

الاقتصاديـــة المتحفظة التي تنكر إمكانية عمل مقارنات بين رفاهية الأشـــخاص تؤدي إلى نظرية خاطئة للممارســـة العادية، فهي تعني النظر إلى ممارستنا الشاملة والفرد والحكومة الذين يحاولون عمل مقارنة أو توازن بين مكاسب أشخاص وخسائر أشخاص آخرين على أنها شيء خاطئ. وتبدو هذه الحقيقة، مثلها مثل تلك الحقيقة التي تقول إن النظرة الاقتصادية المتحفظة لا تتفق مع البديهة، مناهضة لوجهة النظر.

ثالثاً: العديد من النظريات الأخلاقية تتطلب مقارنات رفاهية بين الأشخاص[٤٧].

ويقــوم النفعية (مذهب المنفعة) بذلك، وكذلك تفعــل الرفاهية غير الكاملة، والتي ندافع عنها هنا، إذ ترى أن الرفاهية الشــاملة هـــي تعددية محتملة لعوامل أخلاقية. ويحاول مناهضو النفعية والرفاهية غير الكاملة عمل هذه المقارنات. وكما سنرى في الســطور القادمة، فأحد منافســي النفعية هو مذهب الأولوية. وقد لخص الأولويون (متبعــو مذهب الأولوية) هيكل الرفاهية الشــاملة في دالة جامعـــة للمنافع بدلاً من إضافة منافع أخرى غير محســوبة. وهذا يعطي أهمية اجتماعية أكبر للتغيرات في الرفاهيـــة المؤثرة في الأفراد الذين يعانون من مســتوى حياة متدنّ. ومذهب الأولوية شـــيء ملح وخصوصاً فيما يتعلق بالمقارنات بين الأشــخاص أكثر مما يتعلق بالنفعية أو الرفاهيـــة غير الكاملة[٤٨]. وقد أطلق على الأولوية وجهة نظر لكســيمن Liximin وهذه الوجهة التي يتم مناقشــتها بتوســع في نظرية الاختيار الاجتماعي معتمدة على رأي راولز Rawls الذي يعطى الأولوية المطلقة لمن هم أســوأ حالاً. ويقول لكســيمن عند مقارنة (O) و(*O) قارن مســتوى الرفاهية للشــخص الذى أصبح أسوأ حالاً من (O) مع مستوى الرفاهية لشخص أصبح أسوأ حالاً في (*O). ومن ثم مقارنة (حتى إذا كانت هذه المستويات متساوية) مستويات الرفاهية للأفراد الأسوأ حالاً في المرتبة الثانية في كل مخرج بعد ذلك، وهكذا لباقي المســتويات[٤٩]. وتوجد وجهة نظر أخرى بالإضافة لمن يتمسكون بالدراسات الحالية وهي وجهة نظر المساواتيين التي تدعو بأن تكون المســاواة في مستويات الرفاهية شــيئاً مرغوباً أخلاقياً حتى لو كان ذلك يتطلب التنزيل من المستويات تبعاً لـ Pareto [٥٠]. ولم يطلب لكسيمن مقارنات بين الأشخاص خاصة بتغيرات الرفاهية، ولم يخرج مذهب المســاواتية عن هذا الإطار. ويتطلب من وجهتـــي النظر مقارنة مســتويات الرفاهية، ونحن نعرف أنـــه لا يوجد اقتراح مقبول بشـــأن عمل مســتويات الرفاهية خاصة بالمقارنة بين الأشــخاص، ولا يوجد أيضاً ما يضمن عمل مقارنات مختلفة.

وآخر مجموعة من مذهب النفعية والرفاهية غير الكاملة هم أصحاب وجهة النظر

المصدرية وتنكر وجهات النظر هذه أن مقارنة النتائج أو المخرجات تعتمد على مستويات الرفاهيـة التي يحرزها الأفـراد من خلال النتائج أو تعتمد على تغيرات الرفاهية التي يعاصرها الإنسـان عندما تتغيـر المخرجات. وركز المصدريون على الموارد أو السـلع الأوليـة التي يحوزهـا الأفراد من خلال مخرجات مختلفة، أشـياء مثل المال والصحة والحرية، وهي تهدف إلى الرفاهية وليست الرفاهية في حد ذاتها. ورغم أن المصدريين ليسـوا علماء رفاهية، فإنهم يحتاجـون لمقارنة مجموعة الموارد، وهذه المقارنة إن كانت جادة فسوف تشمل الرفاهية المحققة اعتماداً على مجموعة الموارد المختلفة.

وباختصار: فإن الحدسـية والممارسـات العادية والاسـتخدام الواسع للمقارنات بين الأشـخاص في وضع التنظير الأخلاقي تعارض وجهـة النظر التي تقول إن هذه المقارنات مسـتحيلة. ويعد مفهوم الرفاهية الشـاملة مفهوماً له مغزى. وهناك سبب قـوي يجعلنا نقول إن حالات باريتو التي لا تقبل المقارنة (أو على الأقل بعضها) يمكن أن تقارن في ضوء الرفاهية الشاملة.

المقارنات بين الأشخاص: بعض الاقتراحات المحددة:

ولكن كيف تحدث بالضبط المقارنة بين الأشخاص؟ إن دفاعنا عن أسلوب التكلفة والمنفعة لا يتطلب إجابة عن هذا السؤال. فهناك اعتبارات منطقية أو مقبولة للمقارنات بين الأشخاص والكل يتفق معنا في أن الرفاهية الشاملة لها بعد أخلاقي، وأن أسلوب التكلفة والمنفعة هو إجراء قرار من شـأنه تعظيم الرفاهية من خلال عدد من المواقف الاختيارية الجوهرية.

ومع ذلك فإن القارئ الذي يشك في إمكانية عمل مقارنة بين الأشخاص، قد تظل لديـه الرغبة في فحص بعض المقترحات المعينة الخاصة بعمل هذه المقارنات. ونقوم هنا بفحص بعض المقترحات مسـتخلصين أن المقارنات بين الأشـخاص من قبل جون جارساجي John Jarsagi تتوافق مع المصلحة المعتمدة على التفضيلات المحددة. وقد يفكـر قـراء آخرون في تخطي هذا الجزء والانتقال مباشـرة لقـراءة الجزء الخاص بالدفاع عن الرفاهية غير الكاملة.

وتسـتجيب المداخل المحـددة الخاصة بالمقارنـات بين الأشـخاص والموجودة في الأدبيـات المناظرة لمجموعة من وجهـات النظر العائلية المختلفـة المتعلقة بالرفاهية: وجهة النظر الخاصـة بالحالة العقلية ووجهات النظر الخاصـة بالقائمة الموضوعية ووجهات نظر الأفضليين. ولنبدأ بوجهات النظر الخاصة بالحالة العقلية. لقد سعى

واضعو النظريات بداية من بنثام لإثبات إمكانية عمل مقارنات بين الأشخاص اعتماداً على اللذة أو المتعة الجسدية، محاولين قياس حالات السعادة والألم من خلال مقياس شخصي مقنن (أطلق عليه مقياس اللذة الشخصية)، وحددوا السعادة والألم الخاصين بكل مخرج عن طريق جميع اللذات[51]. وبديهياً يبدو ذلك، أو شيء قريب منه، ممكناً. ويمكـن أن نضع أرقاماً معينة لحـالات المتعة والألم والتي لا تمثل درجات المتعة والألم فحسـب، ولا تمثل درجات هذه الحالات فحسـب، ولكن تمثل أيضاً الاختلاف بينهم. وقد قال عالم الاقتصاد يو وانج نج Yew Kwang Ng:

لـو كانت أفضليتك (الخاصة بحالات المتعة) مصنفة ومحددة بدقة، لأمكن فقط أن تقول إنـك تفضل حالتك أو موقفك الحالي (A) بالإضافة إلى لدغة نملة (B) وترغب في أن تلقي هذه النملة في حوض من حمض الكبريتيك (C). فلن تستطيع أن تقول إن تفضيلك لـ (A) على (B) أقل من تفضيلك (B) على (C) فهل تعتقد في ذلك حقاً[52].

كيـف يمكن تحديد منفعة شـخصية خاصة بالمتعة؟ والخدعة هنـا هي الانتقال من (١) المقياس الداخلي الشـخصي لنوعية المتعة في لحظة منفردة إلى (٢) المقياس الداخلي لنوعية المتعة الخاصة بحدث تجريبي ككل مثل تسلسل خبرات الألم والسعادة في التاريخ التجريبي (إلى الحد الذي تكون فيه لذة الحياة ظاهرة لشخص معين) إلى (٣) المقياس الخاص بنوعيـة اللذة الخاصة بالحدث التجريبي كله. ولقد قام مؤخراً كل مـن كاهنمان وكوثرس Kehneeman و Cauthors بتوضيح كيفية الانتقال من (١) إلى (٢) وقال إنه من الممكن الانتقال من (٢) إلى (٣)[53]. وبشـكل تقريبي، كانت هذه هي فكرتهم. يمكن لشـخص ما خوض تجربة لحظية أو سـريعة، وهذه التفضيلات يمكن تمثيلها أو تقديمها عن طريق منافع مرتبة أو متدرجة. فلو كان هناك مسـتوى لذة محايد، وهو الحد الفاصل بين الألم والسعادة، ولو حققت الأولوية الترتيبية للفرد الخاصة بحدث تجريبي مؤقت شـيئاً معيناً، إذاً يمكن أن تعبر أرقام المنفعة الأساسية عن خبرات لحظية أو سريعة[54]. وعلى وجه الخصوص، فإن منفعة اللذة الكلية للحدث المؤقت سوف تساوي مجموع منافع مكونة للحدث اللحظي أو السريع. وتحديد أولوية الأحداث بالنسبة للفرد سوف يتبع هذا المجموع. وكما أوضح كهنمان:

يرتب الشـخص خبراته اللحظية ترتيباً جيـداً، ولكن الفترات ما بين الترتيب ربما لا تكون على ما يرام. الألم الذى يأخذ رقم (٧) أسـوأ من الذى يأخذ رقم (٦) ولكن الفترة أو المسـافة بين (٧) و(٦) ليس بالضرورة أن تكون مساوية من الناحية النفسية لما بين (٣) و(٢).

ولنفتـــرض الآن أن الشـــخص يعتقد أن دقيقة من الألم في مســـتوى (٧) لها نفس ضرر دقيقتين ألم في المستوى (٦). وهذا الحكم أو الرأي يقول: إن التقارير الأصلية للألـــم يجب أن يعاد النظر فيها لتقول: إن (٧) تعبر عن قيمة تضاعف (٦). فلو اتبع الشـــخص البديهيـــات فإن النظرية تقـــول: إن إعادة النظر شـــيء ممكن، حيث يكون هنـــاك مقياس أساســـي للمنفعة الفورية ويتم معايرة هـــذا المقياس عن طريق علاقته بالاستمرارية[٥٥].

وقد أوجدت نظرية كاهنمان أرقاماً أساسية مقبولة خاصة بالمنفعة بين الأشخاص: وهي أرقام تمثل أفضليات معينة للشخص أعلى من حالات اللذة الوقتية. وهذا معناه وضـــع التفضيـــلات في مرتبة أعلى من الخبرات الســـابقة الخاصـــة بالمتعة. ويمكن تخطي هذه الفجوة لو استطاع الأفراد الجمع في أفضلياتهم بين لحظات المتعة (الألم والخبرات السابقة الخاصة باللذات). ولو حدث ذلك فإنه يمكن تحديد رقم شخصي منفرد خاص بخبرات الألم أو السعادة الوقتية. ومن هنا يمكن معرفة الرفاهية الكلية لكل حدث مؤقت حيث يتضح كيف يقيم كل شـــخص الحدث مقارنة بالبدائل. ويقول كاهنمان: يوجد تقارب بين الأشخاص فيما يخص ترتيب الألم والأفراح. ومثال على ذلـــك أن العلاقة بين مقياس تقلص قوة العمل أثناء الولادة والتقارير الذاتية عن الألم كانت متشـــابهة لمختلف النســـاء. وفى دراســـة رتب فيها الملاحظ آلام المرضى الذين يعانون من مشـــاكل في القولون اعتماداً على شكواهم وآلامهم، كان (معامل) الارتباط بين آراء الملاحظ وتقسيمات المرضى قوياً[٥٦].

وقد ركز مدخل كاهنمان الخاص بالمقارنات بين الأشخاص على الخبرات (وخصوصاً الآلام والســـعادة) وهذه الخبرات متأصلة في وجهـــة النظر العقلية للرفاهية. ويتخذ واضعو نظريـــات المنفعة الموضوعية جانباً آخر، فالمنافع الموضوعية المختلفة تعتبر في تأثيرها أبعاداً مختلفة للرفاهية: طرقاً مختلفة تحدد إن كانت حياة الإنســـان ســـوف تكون ســـعيدة أم لا. ولا تشـــتمل هذه الأبعاد على الألم والمتعة فحسب، ولكنها تشتمل أيضاً على خبـــرات وعوامل أخرى غير تجريبية خاصة بتاريخ الحياة. ويمكن مقارنة الرفاهية بين الأشـــخاص، فعندما يكون لدينا قائمة من المنافع الموضوعية، نســـتطيع أن نعـــرف كيف تحقـــق الخبرات الحياتية الســـابقة هذه المنافع. فكمـــا قال جريفن Criffin:

(فلننظر) للمقارنات بين الأشـــخاص من قبل ميل فيما يخص المقارنة بين سقراط Socrates والأحمق، فالأحمق لا يرى قيمة لحياة ســـقراط وســـقراط لا يرى أي شيء

فـــي حياة الأحمق، فكيف لكل منهم أن يحدد موقفه؟.... كل ما يحتاجه ســـقراط (أو الأحمق) هو إصدار حكم جديد من نوعه، والذي نفسره نحن على أنه أفضلية شخصية. ويريد ســـقراط Socrates أو الأحمق تحديد الشيء الذي يجعل للحياة معنى. ويجب أن يتفهـــم ما يريده النـــاس، أو على الأقل نوع معين من النـــاس، وما هو أقصى مدى يستطيع الإنسان الوصول إليه في حياته، ويجب أن يحدد كيف اقترب هو والأحمق من هدف معين. والشيء الذي يجب أن يصرف النظر عنه هو الشعور الظاهري الخاص بخبراتهم وأذواقهم واتجاهاتهم الشـــخصية وأفضلياتهم الخاصة بالتركيز على مجال أو آخر من مجالات الحياة [٥٧].

وإحقاقـــاً للحق، يجب أن نقول إن نظرة جريفن الموضوعية الخاصة بالمقارنات بين الأشخاص مشابهة لآراء أو اعتبارات كاهنمان الخاصة باللذة. لنا أن نتخيل أن أبعاد قائمة الرفاهية الموضوعية هي D_1.......D_N. فلو كانت هذه الأبعاد مدعمة للمقارنات بين الأشخاص، إذن:

(١) جودة تاريخ الحياة تبعاً لبعد معين Di يمكن أن تمثل عن طريق رقم أساس.

(٢) يمكن أن تتساوى أبعاد مختلفة بعضها مع بعض على سبيل المثال عن طريق وضع عناصر تقييم لكل بعد.

(٣) يجب أن تحدد كل تفاصيل تاريخ الحياة (تاريخ التطور).

(٤) يمكـــن أن تحـــدد الرفاهيـــة المتراكمة في مخرج أو ناتج معـــين عن طريق إضافة النقـــاط التي أحرزتها الرفاهية الخاصة فيما يتعلق بمكونات تاريخ حياتها (تاريخ التطور) [٥٨]. وســـوف تحدد النظريـــة الموضوعية كاملة الأرقام الخاصة والعوامل المرجحة كما تحدد ما الذي تمثله هذه الأرقام والعوامل. ولكن الفكرة الأساســـية التـــي تقول إن المنافع الموضوعية لها مضمـــون كافٍ لتدعيم هذا التحديد الرقمي ومن ثم المقارنات بين الأشـــخاص لا يعتبر غير مقبول - أو على الأقل لا يعد غير مقبول أكثر من المذهب الموضوعي بشكل عام.

وبالأخـــذ في الاعتبار قائمة المنافع المقترحة من قبل جريفن: الإنجاز - الذاتية - الفهم - المتعة والعلاقات الشخصية القوية. فالبعض يعارض في الموضوعية المزعومة لهذه المنافع. فكيف لنا أن نقول تاريخ الحياة (L_1) أحســـن أو أســـوأ من (L_2) اعتماداً على العلاقات الشـــخصية القوية؟ فماذا لو فضل شخص صداقات وعلاقات أسرية فـــي (L_1) وصداقات أخرى وعلاقات أســـرية أخرى في (L_2)؟ ســـيجيب الشـــخص

الموضوعـــي عن هذا الســؤال الصعب بطريقـــة ما. وعندما يُجاب عن هذا الســؤال فــإن عملية تقييم وجمــع الأعداد التي تقيس المنافع الموضوعيـــة لن يكون لها أهمية، وفكرة أن تواريخ الحياة يمكن أن ترتب حســب العلاقات الشخصية والقوية، وفكرة أن الاختلافات بين أكثر من حياة يمكن أن ترتب تبعاً للعلاقات الشــخصية القوية، تعتبر تأكيداً على الترتيب الســليم للعلاقات الشخصية الموجودة بالفعل، رغم الاختلاف في التفضيلات الفردية.

وماذا عن دراسة الرفاهية المتأصلة في الرفاهية المعتمدة على التفضيلات؟ تم هنا أيضاً القيام بجهود ملموسة فيما يتعلق بمشاكل المقارنات بين الأشخاص[٥٩]. والفكرة الأساســية في هذا الكتــاب هي أن المعلومــات الخاصة عن أفضلية الفرد بالنســبة للخدمــات يمكن أن تعــزز بمعلومات عما يفضله الأفراد عندمــا يواجهون مخاطر أو شــكوكاً، مثــل معلومات عن أفضليــات خاصة بمخرجات مرتبطــة بالحظ مما يبين اختلافاً بين الأشخاص.

لقد قام كل من مارجنســترن ونومان Neumann Von و Margenstern في عملهم المتميــز بخصوص نظريـــة المنفعة المتوقعة[٦٠] بتوضيح التالــي: لو أن أفضليات الفرد بخصــوص المخرجات، والمخرجات المرتبطة بالحظ تتوافق مع بعض ظروف أو عوامل منطقية أساســية فإن أعــداد المنفعة الخاصة بهذه التفضيــلات (يطلق عليها منافع Margenstern – Neumann Von أو منافــع VM) يمكــن ربطها بالمخرجات، وتمتاز بما يلي:

(١) يفضل الفرد منتجاً على آخر لو أن هذا المنتج كان له منافع VM أكبر.

(٢) منفعة VM المعتمدة على الحظ هي معدل متوازن من المنافع المعتمدة على مخرجات المحتوى حيث تعتمد على احتمالات حدوثها.

يفضل الفرد المنفعة التي تعتمد على الحظ أكثر من أي منفعة أخرى فقط إذا كانت تلك المنفعة المفضلة لها منفعة VM أعلى. إن منافع Morgenstern – Neumann Von بخصوص المخرجات فيها معلومات أكثر من المنافع الترتيبية العادية، وهذه الأعداد لا تمثل كيفية ترتيب الفرد لكل مخرج على أســاس أنه يحدث في ظرف معين فحســب، ولكــن تمثل أيضاً كيفية ترتيب المخرجــات المحتملة، وهذا يعني من الناحية الرياضية أن منافع VM شــيء أساســي وليس ترتيبياً. فلو كان هناك ترتيب معين لمنافع VM تمثــل أفضلية الفرد بخصوص المخرجات والمخرجــات المرتبطة بالحظ، إذن (وبصفة

عامة) فإن ترتيباً آخر لمنافع VM سوف يكون له التأثير نفسه لو أن الحالتين أثبتتا الاختلافات بين المخرجات بالطريقة نفسها.

وهذه خدعة رياضية محكمة، ولكن هل يمكن استخدامها لعمل مقارنات رفاهية شخصية؟ يقترح إزبل J. R. Isbell أنه يمكن تسوية منافع VM للأفراد على أساس مقياس رقمي يتراوح ما بين (٠-١) على فرض أن (الصفر) هو أقل المخرجات المفضلة، وأن (واحد) هو أعلى النواتج أفضلية [٦١]. وتكون الرفاهية الكلية هي مجموع منافع VM التي تم تسويتها. يرى مدخل إزابل Isbell أنه من البديهي أن يكون الأفراد متساوين في حرصهم على المصلحة العامة - وهو الخيار الاجتماعي الذي يحرك أي فرد من المخرج السيئ إلى مخرج أفضل له، والذي يكون بالضرورة له الأثر العام نفسه، بغض النظر عن الفرد المعني - وهذا شيء بعيد عن الحدسية. قد يكون هناك شخص يمتلك خبرات وإدراكاً أو إنجازات أكثر من شخص آخر [٦٢]، وهذه الحقيقة لا تتعارض مع المساواتية، فالمساواتيون يقولون: إن الأفراد لديهم مطالب متساوية فيما يخص الرفاهية، بصرف النظر عن المزايا الجسدية والعقلية وأن الأفراد أكفاء بشكل متساوٍ في تحويل الموارد إلى رفاهية بغض النظر عن أية مساهمات جسدية.

وهناك مدخل تفضيلي أكثر قبولاً متعلق بـ المقارنات بين الأشخاص وهو مدخل جون هارزاني Harsany John. فلقد صاغ هارزاني طبيعة أن المقارنات بين الأشخاص في ردود الفعل للمتفرج المتحمس [٦٣]. ويرجع هذا المبدأ إلى دايفيد هيوم وآدم سميث Smith Adam وHume David، وفي وقت ليس ببعيد، تم تزكية هذا المبدأ بشكل عام من فيلسوف واقتصادي معروف مثل كينز آرو وأمارتيا سين وهار ودونالد دافيدسن[٦٤]. وكان رأي هارزاني كالتالي. لو كان هناك عدد(N) من الأفراد بين الناس فإن كل مخرج (Oi) هو عنصر خاص بالحالات الشخصية المزدوجة لـ(N) أو بفترات التطور السابقة: يعنى ($O_{i,1}$) الشخص رقم (١) في المخرج (Oi)، ويعنى ($O_{i,2}$) الشخص الثاني في المخرج (Oi)، وهكذا إلى أن نصل إلى ($O_{i,N}$). إن الفرد (المشاهد) لديه أفضلية يطلق عليها هارزاني «التفضيلات الممتدة» مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الممكن للشخص ذي الحالة المزدوجة. فالمشاهد قادر على التعاطف - بتخيله ما سوف تكون عليه هوية أفراد مختلفين في ظروف مختلفة - حيث تظهر التفضيلات الممتدة بعد عملية التحديد العاطفي لو أن ($O_{1,3}$) تحتل مركزاً أعلى من ($O_{4,7}$) فيما يخص التفضيلات الممتدة للمشاهد، فإن هذا يعني أن المشاهد يفضل أن يعيش تاريخ الحياة الذى عاشه الفرد في المخرج (١) بدلاً من تاريخ الحياة الذى عاشه الفرد في المخرج (٤).

ولقد ظهرت مقارنات شـخصية، فبالنسـبة لهارزاني يكون من خلال افتراض أن «المشـاهد» لديه أفضليات ممتدة هي حالات شـخصية مزدوجة ذات علاقة بالحظ، بالإضافة إلى الحالات الشـخصية المزدوجة نفسـها. فبالنسبة لمخرج من (O_i)، فإن المشـاهد يضيف مكون تواريخ الحياة {$O_{i,1}$ .... $O_{i,N}$} عن طريق تخيل احتمالات متسـاوية لحدوث تفصيلات بالحظ في تواريخ الحيـاة أو التطور مثل الحصول على جوائـز الحظ حيث إن لدى المشـاهد فرصـة (1/N) بأن يعيش حيـاة الفرد (١) في مخرج (Oi)، فرصة (1/N) لأن يعيش حياة الفرد (٢) في المخرج (O_i) وهكذا. ويقترح هارزانـي بأن الرفاهية الشـاملة يجب أن تعرف على أسـاس الاحتمالات المتسـاوية لحـدوث الحالات المعتمدة على الحظ. وعندما نقـول: إن الرفاهية الكلية أو العامة أكثر في (O_i) منها في (O_j) هذا يعني أن المشاهد يفضل الاحتمالات المتساوية لحدوث الحالات المعتمدة على الحظ الخاصة لـ (Oi) أكثر من نظريتها في (O_j) [٦٥]. وسـوف يفضل الحالة المعتمدة على الحظ عندما تحدث الحالة (O_i) بشـكل مؤكد ويكون لديه فرصة (1/N) من افتراض هوية كل شـخص من الأشـخاص في تلك الحالة أكثر من تفضيلـه الحالة المعتمدة على الحظ عندما تحدث الحالة (O_j) بشـكل مؤكد. ويكون لديه فرصة (1/N) من افتراض هوية كل شخص من الأشخاص في تلك الحالة.

وأخيراً يفترض هارزاني أن التفضيلات الممتدة للمشاهد المتعلقة بالحالات المعتمدة على الحظ تتمشـى مع متطلبات الحالات المنطقية لمنافع VM. وهذا يعطينا مقياساً عدديـاً للرفاهيـة الكلية. فـكل تاريخ حياة خاص بالفرد يمكـن أن يحدد رقماً يمثل المنفعـة يمثل التفصيلات الممتدة للمشـاهد، ويكون مجموع المنافـع في مخرج واحد أكبر من مجموعها في منافع أخرى لو فضل المشـاهد الاحتمالات المتسـاوية لحدوث الحالات المعتمدة علـى الحظ المتعلقة بالناتج أو المخرج الأول عن نظيرتها في المخرج الثاني، وبعبارة أخرى لو كانت الرفاهية الشاملة أكبر في المخرج الأول فحسب. ويوجد صعوبة واحدة بالنسـبة لرأي هارزاني فيما يتعلق بتنظير الرفاهية وبشكل أعم، وهي مشكلة عدم وجود تفضيلات مثالية. فماذا لو كان المشاهد (سادياً) يفضل المخرجات التـي تتضمن وجود الألـم عن المخرجات التـي تجعله يقهر هذا الألـم؟ وقد أدرك هارزاني هذه المشـكلة وقال إنه يجب الإحاطة بالتفضيلات الممتدة للمشاهد. وسوف تُقترح مداخل أخرى للمثالية هنا. ويحتمل أن يكون المشاهد مطالباً باعتناق أفضليات غير موائمة أو ربما أفضليات جيدة موضوعية.

وتتعلق الصعوبة الثانية في نموذج هارزاني الخاص بالمقارنات الشخصية، وهي مرة

أخـرى التفضيلات المحايدة، والتي تعتبر مشـكلة عامة تتعلق بالرفاهية المعتمدة على التفضيـلات. وإليـك هنا نموذجاً واضحاً لنتخيل أن المشـاهد يقتنع في أن الأخلاق تتطلب توزيعاً عادلاً للثروة. في (O) نجد أن الثروة موزعة بالتسـاوي، وفي (*O) كل شـخص لديه ثروة أكبر وهي غير موزعة بالتساوي. ومن هنا يفضل المشاهد اعتماداً على أسس أخلاقية الحالات المعتمدة على الحظ ذات الاحتمالات المتساوية الخاص بـ (O) عن نظيرتها الخاصة بـ (*O) حتى لو كان يفضل من داخله (*O) على (O)؛ إذ إن الفرد سوف يحصل على ثروة أكبر من (*O). والحل هنا هو تحديد الرفاهية العامة عن طريق التركيز على التفضيلات الشخصية التي يهتم بها المشاهد أكثر من التركيز على الحالات الشـخصية المزدوجة والحالات المعتمـدة على الحظ الخاصة بالحالات الشخصية المزدوجة. اسـتخلاص أفضلية المشاهد والبعد عن التفضيلات المحايدة، يسـتخدمان الترتيبات المتبقية، من تواريخ الحياة أو تواريخ التطور والحالات المعتمدة على الحظ لتوليد مقارنات بين الأشخاص. وهذا التعديل لمبدأ هارزاني يمكن اتخاذه سـنداً، إذ لم يحاول شـخص أن يوضح توضيحاً كاملاً الفرق بين أفضليات المصلحة الشخصية والتفضيلات المحايدة .

المشكلة الثالثة بالنسبة لمبدأ هارزاني هي إمكانية اختلاف التفضيلات الممتدة[٦٦].

قال هارزاني: إن كل مشـاهد لديه الأولويات نفسها الخاصة بالحالات الشخصية المزدوجة، والحالات المعتمدة على الحظ الخاصة بالحالات الشخصية المزدوجة. ولكن هذا يمكن قبوله بنسـبة أكبر من افتراض التشابه بالنسبة للأفضليات العادية. يحب لاري Larry لعب كرة السـلة ويحب ليستر Lester سماع الموسيقا، فلو حدث شيء من عـدم التجانس فلماذا لا تتعلق التفضيلات الممتدة الخاصة بلاري ويفضل تاريخ تطور لاعب السـلة على تاريخ تطور الموسـيقا؟ في حين تتعلق التفضيلات الممتدة لليسـتر بتفضيل تاريخ تطور الموسـيقا على تاريخ تطور لاعبي السلة، ويبقى لاري مهتماً بكرة السلة وليسـتر مهتماً بالموسـيقا، ووضع التفضيلات في إطار مثالي لن يحل المشكلة على الأقل لو تم استخدام معلومات شاملة (مدخل هارزاني للمثالية). إن تكوين ونشأة لاري متعلقان بحبه لكرة السـلة ويريد أن تكون حياته مليئة بهذه اللعبة، وهذا ينطبق على الموسيقا بالنسبة لليستر. فهذه هي أفضلياتهم والتي وهبهم الله إياها ومعرفتهم أكثر عن الحالة أو مصدر التفضيلات لا يدفعهم إلى التغيير من أفضليتهم الممتدة.

وحيث تتفـاوت التفضيلات الممتدة، فلن توجد حقيقـة واضحة عن المقارنات بين الأشـخاص. فلو فضل المشـاهد سـام Sam الحالة (O) ناتج متسـاوي الاحتمالات

المعتمد على الحظ عن الحالة (O*) ناتج متساوي الاحتمالات المعتمد على الحظ، وفضل المشاهد سالي Sally (O*) عن (O)، ففي هذه الحالة من الصعب تحديد أيهما أفضل (O) أو (O*) من أجل الرفاهية الكلية. ومن ثم فإن إمكانية تباعد التفضيلات الممتدة تعد تهديداً واضحاً لمبدأ هارزاني، ولكن نعتقد أنه يمكن حل هذه المشكلة من خلال إعادة النظر في مبدأ هارزاني وإضافة شرط تقاربي له. باختصار[٦٧]:

مبدأ هارزاني للمقارنات بين الأشخاص بعد التعديل:

في ظل توافر حالتين لباريتو غير القابلة للمقارنة (O) و(O*)، تعد (O) أفضل للرفاهية الكلية لو، ولو فقط، اختار المشاهدون بالإجماع (أو شبه الإجماع) وفقاً لمصلحتهم الذاتية الحالة ناتج متساوي الاحتمالات (O) عن الحالة (O*).

ويتطلب الأمر المزيد من العمل من أجل التعديل بخصوص الشرط التقاربي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت كلمة المثالية "Idealized" تعني توافر معلومات كاملة فإن شرطية الإجماع في التفضيلات الممتدة مطلب ملح، حيث يستمر وجود بعض التفضيلات المختلفة مع وجود المعلومة الكاملة.

إذن، أين نحن؟ يطرح على الطاولة أمامنا ثلاثة طرق أو مداخل خاصة بالمقارنة بين الأشخاص تمثل أفضل ما تم التوصل إليه في كل من المدارس الثلاث الأساسية الفكرية فيما يتعلق بالرفاهية: الحالة العقلية والموضوعية والتفضيليين. فلقد قدم كاهنمان Kahneman المدخل العقلي، وقدم جريفن المدخل الموضوعي، وقدم هارزاني المدخل التفضيلي، وقد وجد أن مدخل كاهنمان ليس أفضل المداخل. فقد تجاهل كل المكونات غير التجريبية للرفاهية وكذلك كل المكونات غير المتعلقة بالمتعة (متضمنة حقائق عن أجسادنا وعن العالم المادي والاجتماعي الخارجي، بالإضافة إلى ملامح لخبراتنا التي نهتم بها خلاف آلامهم أو سعادتهم). إن تحديد الرفاهية الشاملة لمخرج ما من خلال إضافة منافع المتعة يعد إستراتيجية فاشلة بالنسبة للمقارنات الشخصية على فرض أن الرفاهية لا ترتبط بالألم والسعادة فحسب. فإذا كانت بعض جوانب الرفاهية غير المتعلقة بالمتعة، لسبب ما، كأن تكون صعبة القياس أو غير مناسبة للمقارنات بين الأشخاص، فلابد من الكف عن استخدام مبدأ كاهنمان لمقارنة حالات غير المقارنة لباريتو. ولكن كما هو مبين من قبل مبدأ هارزاني، فإن الألم والسعادة ليست العناصر الوحيدة القابلة للقياس والمقارنة في حياتنا.

وبذلك يتبقى لنا مبدأ هارزاني ومبدأ جريفن، ودون أدنى درجة من الدهشة أو

التعجـب، نفضل مبدأ هارزاني الــذي يتطلب أن يكون المشــاهدون مثاليين ومهتمين بمصالحهـم الذاتية وأن تتقارب تفضيلاتهم الممتدة. وهذا المدخل الخاص بالمقارنات بين الأشخاص ينسجم مع اعتباراتنا الخاصة بالمنفعة وبالرفاهية، للاختصار:

طبيعة الرفاهة والمقارنات بين الأشخاص:

اعتبارات الرفاهية المعتمدة على التفضيل المقيد: يعد الشــخص (P) أفضل حالاً فــي (O) بالمقارنة بـ (O*) إذا كان فعلاً ومن مصلحته الذاتية يفضل (O) في وقت ما ويبقى التفضيل على المثالية.

- إن الرفاهية الكلية أكبر في (O) من (O*) إن:

١- يحقق (O) أفضلية باريتو عن (O*) (مثال يكون هناك على الأقل شــخص أحسن حالاً في O ولا يوجد شخص أسوأ حالاً) أو إذا لم يتحقق ذلك.

٢- (هارزانــي) يفضــل كل فرد تقريباً مصلحته الذاتية بشــكل مثالي من الحالة ناتج متساوي الاحتمالات (O) عن الحالة (O*) ناتج متساوي الاحتمالات.

ولكن ينبغي أيضاً التوكيد على أن هذا الاعتبار قريب من مبدأ جريفن والذي يقيس الرفاهية الشــاملة من خلال عمل توازن بين المنافع الموضوعية مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

خطة بديلة:

- اعتبارات الرفاهة المعتمد على التفضيل المقيد: يكون الشخص (P) أفضل حالاً فــي (O) منه في (O*) إذا فضل فعلاً انطلاقاً مــن مصلحته الذاتية الحالة (O) في وقت ما ويحقق التفضيل على المثالية.

- الرفاهية الكلية في (O) أكبر منها في (O*) إن:

١- حقق (O) أفضلية باريتو عن (O*) (مثال، يصبح شخص ما على الأقل أحسن حالاً مع عدم وجود شخص أسوأ حالاً) وإن لم يتحقق ذلك.

٢- (جريفن) إن العائد المتحقق من ســلع الرفاهيــة الموضوعية المتحققة لمن أصبحوا أحســن حالاً في (O) منه في (O*) أكبر من الخســارة الناجمة من سلع الرفاهة الموضوعية لهؤلاء الذين أصبحوا أسوأ حالاً في (O) مقارنةً بـ (O*).

كيف يكون الاختلاف بين الأســلوبين اعتماداً علــى قائمة المنافع الموضوعية؟ وما

الأسس التي يعتمد عليها وضع هذه القائمة؟ فكما لوحظ مسبقاً هناك اختلاف واضح بين أنصار الفكر الموضوعي بشأن هذه الأمور، فبعض الفلاسفة يعرفون المنافع الموضوعية على أساس طبيعة التقارب والمعلومة الكاملة. وتبعاً لهذا الرأي ليس هناك اختلاف بين (١) ترتيب خبرات الحياة والنواتج المعتمدة على الحظ عبر خبرات الحياة المتحققة من خلال التفضيلات ذات المصلحة الذاتية الممتدة والمتقاربة في ظل المعلومة الكاملة و(٢) كيف ينبغي ترتيب خبرات الحياة والحظ في ضوء المنافع الموضوعية في الظروف الحرجة. ويتشكك فلاسفة آخرون في إحساس الإنسان، بالتحديد قدرة الإنسان على السلوك الرشيد وقدرته على تحديد المنافع الموضوعية.

وهنا يوجد اختلاف كبير بين مبدأ جريفن المتعلق بالمقارنة بين الأشخاص ومبدأ هارزاني الذي يعتمد في تكوينه على المعلومة الكاملة. فهناك أشياء عديدة عن حياة الإنسان التي نهتم بها مع استمرار اهتمامنا بها في ظل المعلومة الكاملة الخاصة بها، التي لا تعد جزءاً من طبيعتنا باعتبارنا مدركين راشدين مثل السعادة وتجنب الألم والتعامل الاجتماعي.

ويجب التركيز على أن مبدأ هارزاني لا يعد وسيلة لإجراء قرار للمسئولين الحكوميين. إن أفضل إجراء قرار هو «تحليل التكلفة والمنفعة» أو ما سوف نتحدث عنه في الفصول القادمة. إن مبدأ هارزاني يعد أداة تحليلية تسعى لتوضيح طبيعة الرفاهية الكلية. إن إجراءات الرفاهية الجادة تتبع المنفعة الكلية بشكل صارم، ولكن في ظل توافر التكاليف المعتدلة والرشد الكافي، فإن الرفاهية المثلى الناتجة عن اتخاذ القرار لن تكون ناتجاً مباشراً لمبدأ هارزاني. ولا يجب على المسئولين الحكوميين ترتيب المخرجات عن طريق محاولة تحديد التفضيلات الممتدة للمشاهدين النموذجيين، فهذا ليس اقتراحنا.

ونحن نقول هنا أيضاً: إن اتباعنا لمبدأ هارزاني مؤقت ومرتبط بظروف وشروط معينة. فهو أفضل نموذج مطور للمقارنات بين الأشخاص بالنسبة للمدرسة التفضيلية، ولكن من الممكن أن يظهر مدخل آخر أفضل في أي وقت (على سبيل المثال: مدخل لا يعتمد على التفضيلات في ظل المخاطرة وعدم التأكد)، علاوة على ذلك فإن مناقشاتنا في الأجزاء التالية وكذلك في الفصول التالية لهذا الكتاب لقضية البعد الأخلاقي للرفاهية الكلية، ولأسلوب التكلفة، والمنفعة باعتباره أفضل إجراء قرار خاص بالرفاهية، وعن كيفية التعامل مع أسلوب التكلفة والمنفعة لن تعتمد بصفة أساسية على مبدأ هارزاني. ونحن نشدد في مناقشاتنا على إمكانية عمل مقارنات

بين الأشخاص، وأن المال في كل أشكاله الوسيلة للرفاهية (ومن ثم فإن أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة الذي يقيس الرفاهية يعتمد على نظام العملة. إن الشكل الخاص الذي تتخذه المقارنات بين الأشخاص ليس معقداً بالدرجة، ومع ذلك فإن الدفاع عن إمكانية المقارنات بين الأشخاص، والذي لم يحدد كيفية عمل هذه المقارنات، سوف يجعل هذا الموضوع محبطاً لبعض القراء، ولذلك قمنا بوضع حل مختصر لهذه المشكلة الخاصة، ماذا تعني الرفاهية الكلية بالنسبة لحالات باريتو غير القابلة للمقارنة؟

البعد الأخلاقي للرفاهية:

ناقشنا مسبقاً إمكانية عقد المقارنات بين الأشخاص، وتعد الرفاهية الكلية مفهوماً ذا مغزى وقيمة، ولكن تظل الحاجة لتوضيح أن الرفاهية الكلية ذات بُعد أخلاقي.

وقد جادل النفعيون بأن الرفاهية الكلية تعد قاطعة أخلاقياً، وادّعوا بأنه يتعين دائماً على الأفراد والمسئولين الحكوميين اختيار النهج أو مسار الأحداث الذي يعظم الرفاهية الكلية. ولكن هذه ليست وجهة النظر الخاصة بنا، أو على أقل تقدير، ليست وجهة النظر التي سندافع عنها هنا، وخاصة مع الاعتراضات القوية التي أثيرت ضد الفلسفة النفعية، وقد أنكر النفعيون وجود الحقوق الأخلاقية، وهم بهذا الشكل سيطلبون الحصول على أعضاء أحد الأشخاص لإنقاذ حياة شخصين أو أكثر مما يحتاجون إلى عمليات زرع الأعضاء. كما أنكر النفعيون أيضاً علاقة الجوانب الخلقية باعتبارات توزيع الثروة، وهم بهذا الشكل سوف يسنون قانوناً يفيد شديدي الثراء على حساب الفقراء المعدمين إذا كانت الفوائد الصافية إيجابية. وأخيراً أصر النفعيون على أنه لا يمكن أن يكون للنظام البيئي، والمناطق البرية، والأنواع المهددة بالانقراض، أو أي ملامح أخرى من الجوانب البيئية أي قيمة أخلاقية إلا بكونها مورداً للبشر والحيوانات غير البشرية المتقدمة بما يكفي لتحقق الرفاهية[٦٨].

وموقعنا ليس الفلسفة النفعية، ولكن الرفاهية غير الكاملة. وتدعي الرفاهية غير الكاملة بأن الرفاهية نسبية أخلاقياً، وليست قاطعة أخلاقياً [٦٩]. وقد تشمل الأخلاق العديد من العوامل الأخلاقية. وهي تشمل بالتأكيد الرفاهية الكلية، ولكنها قد تشمل أيضاً بعض العوامل مثل الحقوق الأخلاقية، التوزيع العادل للثروة، وحتى الاعتبارات الأخلاقية البعيدة جداً عن الرفاهية مثل تلك القيم المنتمية للبيئة.

ولنوضح هذه النقطة بشكل رسمي أكثر، فإن الخيار المتطلب أخلاقياً بالنسبة لمسئول ما سواء كان (عاماً أو خاصاً) في موقف ما يعتمد على التوازن بين $\{W, F_1, F_2, \ldots\ldots F_m\}$:

حيث (W) هي الرفاهية الكليـة وأن (F_i) هـي الاعتبارات الأخرى وأن ($m \leq$ صفر) وفي هذا الكتاب، فإن موقفنا ليس فيما يتعلق بمحتوى (F_i)، وليس إصرارنا على وجود (F_2) في حد ذاتها، ولكننا أيضاً لا نسـتبعدها. إن الرفاهية غير الكاملة تشـمل كلاً من النفعية كحالة محددة والآراء الأخلاقية الجمعية التي تشـمل الرفاهية الكلية مع الاعتبارات الأخلاقية الأخرى مثل الحقوق والتوزيع العادل للثروة.

إن مذهب الرفاهية له معنى تقني في الفلسفة الأخلاقية المعاصرة وعلم الاقتصاد المعيـاري. فالمذهب يشـير إلى نظرية خلقيـة تعتمد على الرفاهيـة فقط وتتجاهل المعلومـات عن المخرجات الأخـرى غير الرفاهية[٧٠] والنظرية التـي ندافع عنها هنا، والتي يجب أن نؤكدها، ليست هي تلك النظرية. فنحن نطلق على نظريتنا «الرفاهية غير الكاملة» وذلك لتميزها عن «الرفاهية» بمعناها الفلسفي التقني.

ومـرة أخرى نقصد بالرفاهية غير الكاملـة تلك النظرية ذات { $W, F_1, F_2,\ldots\ldots F_m$ }:

حيث (W) هي الرفاهية الكليـة وأن (F_i) هي الاعتبارات الأخرى وأن ($m \geq$ صفر). ويمكن أن تكـون (F) هي الاعتبارات التي تعتمد على معلومات غير الرفاهية. فمثلاً قد تكون الحقوق الأخلاقية أو القيم المنتمية للبيئة.

ونحـن ندعي بأن الرفاهية - من خلال تكويـن (W)، الرفاهية الكلية - تعد جزءاً من الإطار الأخلاقي للعالم بأكمله، ولكن ليس بالضرورة أن تكون الرفاهية هي كل ما يشتمل عليه هذا الإطار.

إن الرفاهيـة غير الكاملـة تعتبر أعم من المذهب النفعـي، ولكنها ما زالت تحتاج لتأييد. ربما ينكر المتشـككون أن الرفاهية لها بعد أخلاقي. والمشـكك في الرفاهية الكلية ربما يكون من المسـاواتيين، الذين يصـرون على أن المذهب الأخلاقي هو فقط حمايـة الحقوق الأخلاقية للشـخص وللملكية. ما هو ذلك الشـيء بالضبط، الذي يضفي المغزى الأخلاقي على الكمية الكلية للرفاهية في الحالة؟

تحتكم إجاباتنا عن هذا السؤال ودفاعنا عن الرفاهية غير الكاملة أولاً إلى الحدس. إن وجهات النظر الأخلاقية مثل المساواتية الصافية أو وجهات النظر الخاصة بالحقوق الصافية - (مع عدم ذكر أي شيء عن المذهب البيئي الراديكالي) والتي فشلت في أن تتضمن الرفاهية الكلية أو أي تركيبات أخرى كعوامل ذات علاقة بالأخلاق - هي ضد

الحدسية بشكل عميق. ويوضح هذه النقطة دينس ماكرلي Dennis Mckerlie عن المساواتية الصافية:

لو كنا نهتم بالمساواة على أنها مبدأ، فلا يجب أن تكون الشيء الوحيد الذي نهتم به. فنحن نريد أن يكون الناس أسعد أو أن يكون لديهم أنصبة أكبر من الموارد. ويجب أن يدعم التساوي بمبدأ أخلاقي للتعبير عن هذا المعنى، فيجب أن تكون المساواة جزءاً من وجهة النظر الأخلاقية المتكاملة التي تنطوي أيضاً على شيء مثل المبدأ النفعي Utilitarian principle [٧١].

وإذا لم يدعم مبدأ المساواة بمبدأ الرفاهية الكلية أو شيء من هذا القبيل، فإن وجهة النظر الأخلاقية تتطلب منا تقديم بعض التنازلات التي تزيد من المساواة من خلال مقاييس باريتو الأدنى والتي تخفض من رفاهية من هم أحسن حالاً، ومن ثم تجعل مستوى رفاهية كل فرد أقرب إلى التساوي. ويقدم شيلي كاجان Shelly Kagan نقداً موازياً لوجهة النظر القائمة على الحقوق الصافية. فعلى سبيل المثال، في حالات الإنقاذ، في حالة أن هناك شخصاً معرضاً للخطر ولا يستحق الإنقاذ وأن القائم على الإنقاذ ليس مضطراً أو مجبراً على إنقاذه، فإن أداء عملية الإنقاذ ومن ثم تعظيم الرفاهية يعد بالتأكيد جديراً بالثناء أخلاقياً و(على الأقل أحياناً) تعد مطلباً أخلاقي.

لنفترض أن هناك مبنى يحترق، وعندما دخلت وجدت بالداخل طفلاً وطائراً. وكانت الظروف تحتم عليّ أن تكون يداي طليقة كي أستطيع إزالة العوائق في طريقي للخارج. ولن أستطيع إلا أن أنقذ أحدهما، فالتقطت الطائر بالقفص وخرجت به. من الواضح أني مخطئ............ تعتقد (الأخلاقية العادية) أن هناك حالات تتطلب مني عمل فعل لإحداث الجيد حتى لو كان ذلك مكلفاً لنفسي ولا أميل إلى القيام بها، فعلى سبيل المثال، أنا مطالب بإنقاذ الطفل حتى لو ابتلت ملابسي أو كنت عرضة للإصابة بالبرد.

فلو سألت من يعتقد في الأخلاقية العادية عن رأيه في هذه الحالة، فإنه يبدو أن أفضل توضيح سوف يتضمن مقولة عامة هي أن الفرد يظل لديه سبب أخلاقي لتقديم الجيد[٧٢]. ويمكن أن نلاحظ الأهمية الأخلاقية للرفاهية الكلية بالرجوع إلى مبدأ باريتو. فمن بين الدراسات الجادة عن الأخلاق يعد مبدأ باريتو المبدأ الأكثر قبولاً من الناحية الأخلاقية. ويؤيد معظم علماء اقتصاد الرفاهية وعلماء الفلسفة الأخلاقية هذا المبدأ[٧٣]. فالخيار الذي ينفع شخصاً ولا يتضرر منه آخر يعد مطلوباً أخلاقياً

أو علـــى الأقل يكون مجزياً. ويبين مبدأ باريتو أن الرفاهية الكلية تفرض علينا أموراً أخلاقية بعيدة عن الحقوق الأخلاقية واعتبارات التوزيع أو أي عناصر أخلاقية، لماذا؟ النقطة المهمة هنا هي أن مبدأ باريتو سارٍ حتى لو كان الأفراد المستفيدون أحسن حالاً بالفعل، وليس هناك التزام من جهتهم بأية أخلاقيات تجاه هؤلاء الذين كانوا الســبب في تحسين رفاهيتهم.

لنتخيــل أن فيــل Phil وجد في حديقة منزلــه صخرة صغيرة غريبــة وليس لها أهمية بالنسبة له أو لأي فرد آخر إلا لدونالد Donald حيث تعمل هذه الصخرة على تخفيف الالتهابات الجلدية التي تصيبه على فترات متباعدة. فالحالة ليســت خطيرة ودونالد يعمل بكل كد في الحياة ويعتبر الآن من أغنى أغنياء العالم من حيث اعتبارات الرفاهيــة. إن مبدأ باريتو يطلب مــن فيل إعطاء هذا الحجر لدونالد على الرغم من أن دونالــد من أغنى الأغنياء دون أي مطالبة باعتبارات توزيعية ســواء من فيل أو أي شخص آخر. إن إعطاء دونالد الحجر شيء محمود أخلاقياً على اعتبار أن هذا الأمر له بعد أخلاقي تنطبق عليه هذه الحالة.

وأخيراً، تؤكد ممارســتنا الحكومية النقطة التي تقول إن الرفاهية لها وزن أخلاقي بعيــد عن الاعتبارات التوزيعيــة أو أية حقوق أخلاقية. بالأخذ فــي الاعتبار تنظيم الغــذاء والــدواء، إن وجهة النظر المعتمــدة على الحقوق الصافيــة تعني أن الحكومة يجــب أن تمنع فقط الصفقات الخاصة بالغذاء والــدواء الضارة التي تنتهك الحقوق الأخلاقية. ولكن هناك محاذير واقعية أوسع من ذلك. فبيع أي طعام غير صحي أو دواء غير فعال وغير مرخص لشخص بالغ يعرف ذلك لا يعد انتهاكاً للحقوق الأخلاقية لشخص ما. إن التنظيمات المتعلقة بالدواء والغذاء التي تعتمد على الحقوق الصافية يجب ألا تعتمد فحسب على مجرد قانون التعريف بأضرار السلعة (مثل كتابة التدخين ضار بالصحة على علب الســجائر). وفي المقابل يريد المساواتيون إنشاء قانون للدواء والغذاء يعتمد على المساواة.

فيجب منع بيع المنتجات الخطرة للفقراء، ولكن يتعين تشــجيع مبيعات الفقراء إلى الأغنياء بشــكل إيجابي. وتحقق تلك المعاملات نوعاً من تخفيض المستوى «Leveling Down» وذلك من خلال تخفيض الموارد التي يمتلكها الغني وفترة عمرها. ولكن نجد من المضحك أن التنظيمات الفعلية للغذاء والدواء تبنى على اتباع مبدأ باريتو Pareto Inferior المتعلق بالتنازلات، ومقاييس المساواتيين.

لقد استخدمنا تنظيم الغذاء والدواء باعتبارها حالة ملموسة. ولكن هناك حالات أخرى تبين عدم توافق الممارسات التنظيمية مع وجهة نظر المساواتيين الصافية أو مع وجهة النظر المعتمدة على الحقوق، مثل تنظيم سلامة مكان العمل وقوانين تلوث المياه والهواء وتنظيمات الطرق والسيارات وأنظمة مكافحة الاحتكار.

الاعتراضات على فكر الرفاهية غير الكاملة:

إن أحد الاعتراضات الممكنة التي واجهت تحليلنا هي أن أوجه النقص في وجهات النظر المعتمدة على المساواتية أو الحقوق يمكن إصلاحها بدون الرفاهية غير الكاملة. تنطوي الرفاهية غير الكاملة على العامل (W): الرفاهية الكلية. ولكن لماذا لا نحاول إضافة (أو إحلال) العوامل المعتمدة على الحقوق أو المساواتية بنوع آخر من عوامل الرفاهية مثل ما يطلق عليه الرفاهية المرجحة الكلية؟ فالرفاهية العامة تأخذ الشكل الجبري:

$$\sum_{i=1}^{N} UP$$

حيث إن (U1) هي رقم المنفعة الممكن مقارنتها بين الأشخاص والذي يقيس رفاهية شخص (i) عندما يكون هناك عدد (N) من الناس. فلو زادت (U_i) بوحدة واحدة بصرف النظر عن كون الشخص (i) غنياً أو فقيراً. وتستخدم الرفاهية المرجحة العامة في تعظيم مبدأ الأولوية الذي يعطي وزناً أكبر لرفاهية من هم أسوأ حالاً. ومن ثم تأخذ المعادلة الصيغة الجبرية:

$$\sum_{i=1}^{N} g\,(U_i)$$

حيث (g) متزايدة – دالة منافع غير خطية – بمعنى أن (g) تتزايد بزيادة (Ui) ولكن تتزايد بمعدل متناقص. وعند هذا الحد يتحقق مبدأ الأولوية لكسيمن Leximin. ولقد نوقش مذهب الأولوية في الأعمال الفلسفية الحديثة وكانت موضوع لكسيمن هو محور جميع الكتابات المتعلقة بالاختيار الاجتماعي منذ رولز Rawls[٧٤]. حيث ترفض الرفاهية غير الكاملة مذهب الأولوية أو لكسيمن، فهي تركز على الرفاهية الكلية غير المرجحة بالأوزان وليس على الرفاهية الكلية المرجحة في شكلها المعتدل الخاص بالأولوية أو الواضح (لكسيمن). فما هو مبرر هذا التركيز؟

بالأخذ في الاعتبار مبدأ لكسيمن في البداية، يعد هذا المبدأ الأكثر تطرفاً في إعطاء الأولوية لمن هو أسوأ حالاً. ولنفترض وجود مخرجين (O) و(O*). ولنقارن رفاهية شخص أسوأ حالاً في المخرج (O) مع شخص أسوأ حالاً في المخرج (O*)، ونقارن الشخص الأسوأ حالاً التالي في (O) بنظيره الثاني الأسوأ حالاً في (O*) ومقارنة الشخص الثالث الأسوأ حالاً في (O) بنظيره الثالث الأسوأ حالاً في (O*) وهكذا نستمر. وبهذه الطريقة اختر الشخصين الذين لديهما أكبر اختلافات في مستويات الرفاهية وتخير المخرج بحيث يكون هناك أعلى مستوى، كما وضح دنيس مكرلي Dennis Mckerlie.

إن لكسيمن لها خاصيتان (أولاً) تعطي أولوية مطلقة لمصالح من هم أسوأ حالاً. فتعتبر أن أي مكسب لهم أهم من مكسب لأي جماعة أخرى ما داموا لا يزالون أسوأ حالاً. (ثانياً) يتصف لكسيمن بأنه غير رقمي، فالأولوية فيه لا تتأثر بعدد الناس في مجموعة ما مقارنة بعدد الناس في مجموعات اجتماعية واقتصادية أخرى. فلو فكرنا في الأولوية بشكل موضوعي، فسوف نجد أنه ليس من الضروري أن يكون لها هذه الملامح[٧٥]. الذي يمتلك كتاباً ويريد منحه لشخص معين يعمل الأفضل في حالة إعطاء هذا الكتاب لشخص قارئ بدلاً من إعطائه لشخص غير متعلم حتى لو كان الشخص المثقف أحسن حالاً[٧٦].

إن مذهب الأولوية $\sum g(U_i)$ يخفف من حدة لكسيمن، حتى لو كان لدى الشخص الأسوأ حالاً في (O*) مستوى رفاهية منخفضة عن نظيره في (O)، فإن قاعدة الأولوية تظل ترتب (O*) بوصفه الأفضل إذا تحققت منافع أكبر بشكل كافٍ لأشخاص آخرين في المنتج (O*). كيف تعتمد هذه الأعمال بشكل كامل على الشكل $g(U_i)$؟

بصرف النظر عن شكل $g(U_i)$ فإن مذهب الأولوية يعتبر وجهة نظر أخلاقية غير واضحة. تفرض رفاهية عبء أخلاقي علينا، وهذا يجبرنا على تخير (أو على الأقل ينصحنا أن نختار) أساليب عمل أفضلية باريتو حتى لو كان الأفراد المنتفعين ليس لهم مطلب توزيعي أو مطالب ذات أساس توزيعي. تعد قاعدة الأولوية $\sum g(U_i)$ على المستوى السطحي متمشية مع مبدأ باريتو. فحينما تتزايد (g) مع (U_i) المتزايدة فإن قاعدة الأولوية سوف تختار مخرجات أفضلية باريتو. وإذا نظرنا بعمق أكبر نجد أن مذهب الأولوية والمذهب الباريتوني Paretionism بين شد وجذب. إن فيل Phil لديه دافع أخلاقي ليعطي الحجر لدونالد الذي يعد من أغنى أغنياء العالم، حيث يمكن لفيل عمل ذلك دون أية تكلفة عليه، كما أنه لا يوجد شخص آخر في حاجة إلى هذا

الحجر. إن رفاهية دونالد، ولا شيء غير ذلك، هو الذي أوجد هذا السبب الأخلاقي. والآن دعنا نفترض أن كلاً من دونالد ورونالد يمكنهما الاستفادة من هذا الحجر وهما أغنى من فيل Phil. والحجر في حوزة فيل الآن يُواجه فيل اعتبارين أخلاقيين متنافسين. فلديه دافع أخلاقي – كما في الحالة السابقة– لإعطاء دونالد الحجر، اعتماداً على رفاهية دونالد (دون أية اعتبارات توزيعية أو حقوق أخلاقية). ولكن الآن لدى فيل أيضاً دافع أخلاقي ثانٍ وهو إعطاء الحجر لرونالد اعتماداً فقط على رفاهيته (بعيداً عن أية اعتبارات توزيعيةً أو حقوق أخلاقية). أليس من المفترض عمل توازن لتلك الاعتبارات عن طريق مقارنة رفاهية الشخصين (رونالد ودونالد) في حالة حصول أي منهما على الحجر عن طريق تحديد الرفاهية الكلية؟

وبمقارنة ذلك بالوضع في حالة باريتو، فإن فيل يواجه اتجاهين للرفاهية وليس واحداً فحسب، ولكن تظل الرفاهية فقط هي المحرك الرئيسي. لماذا إذن يقترح عامل مرجح خارجي $g(U_i)$ بدلاً من $\sum U_i$ الذي يسهل حسابه؟

يعد ديريك بارفت Derek Parfit من الأوائل المدافعين عن مذهب الأولوية وكتب: «إذا ذهبت المنافع لمن هم أحسن حالاً، فإن هذه المنافع لن تكون مفيدة بالدرجة. وبما أن الموارد لها منافع حدية متناقصة، فإن المنفعة لها أهمية أخلاقية متناقصة»[٧٧]. ولكن ذلك لا يشرح حالة دونالد بالشكل المطلوب. فلو كان الحجر يخفف من آلام دونالد بكمية معينة، فإن لدى فيل إذن ذات السبب القائم على الرفاهية لإعطاء دونالد الحجر بغض النظر عن مدى ثروته. فلو كان بارفت محقاً في «أن المنفعة ذات أهمية أخلاقية حدية متناقصة» فإنه كلما ازداد ثراء دونالد فإن القوة الأخلاقية لمنفعته المكتسبة تتضاءل إلى الصفر. فلماذا يحدث هذا من وجهة نظر بارفت؟ ولكن لا يحدث هذا مطلقاً على الأقل في كوننا مع أنصار باريتو. هناك دفاع مختلف لمذهب الأولوية يرى قاعدة الرفاهية المرجحة $\sum gU_i$ على أنها عامل هجين ناتج عن مزج الرفاهية الكلية الحدية $\sum U_i$ مع الاعتبارات المساواتية، ونحن نميل إلى الشك في نجاح هذا الدفاع[٧٨].

إن تحليلنا المختصر نسبياً هنا يدحض بشكل قاطع مذهب الأولوية، وجهة النظر التي تنسجم مع البديهيات والتطبيق بشكل أفضل من لكسيمن Leximin، وتلك التي يجدها الفلاسفة المعاصرون مناسبة. ومن ناحية أخرى يجب أن نؤكد أن تحليل التكلفة والمنفعة مع أوزان توزيعية يعد إجراء قرار ممتاز لتنفيذ قاعدة الأولوية، تماماً مثل كون تحليل التكلفة والمنفعة (دون أوزان توزيعية أو بأوزان مادية أقل) إجراء لتعظيم

المنفعــة الكلية. ومع هذا نظل غير مقتنعين بأن مناصرة مذهب الأولوية يحســن من مذهب الرفاهية غير الكاملة، وفي بقية الكتاب سوف نفترض أن الرفاهية الكلية غير المرجحــة $\sum U_i$ وليس شــكلاً مرجحاً بالأوزان، $\sum g(U_i)$ هو الــذي له بعد أخلاقي ذو علاقة بالأفراد وصناعي القرار.

وينبثــق الاعتراض الثاني للرفاهية غير الكاملة مــن كتابة توماس ناجل Thomas Nagel، حيــث يقول: إن لدينا المبــرر لترويج فكرة الرفاهيــة الكلية، ولكن بالأحرى تعظيم نواحٍ معينة محققة من الرفاهية مثل تخفيف الألم.

فلــو أصبت بجرح أنت وشــخص غريــب، وكانت جرعة واحدة لإنهــاء الألم، وفي الوقت نفســه كان تألمه أشــد من ألمك. فيجب عليك أن تعطيــه الدواء المعالج للألم، ليس لأســباب معقدة في شــرحها، ولكن ببساطة بسبب الاختلاف النسبي بين آلامك وآلامه. وهذا معناه تفضيل تخفيف الألم الأشد، وينطبق القول نفسه على أية مصلحة أو ضرر إنساني.

ولكــن هناك بعض الحالات التــي لا ينطبق عليها ذلك، علــى الرغم من أن بعض المصالح الإنســانية (ليس الســعادة والألم فحسب) تؤدي إلى ارتفاع قيم غير إنسانية، فأنا أود أن أناقش أن ليست كل المصالح كذلك، فلو كنت أعاني من صداع سيئ، فأي شــخص لديه ســبب في أن يتوقف ذلك. لكن إذا رغبت في تســلق جبل كليمانجارو Kilimanjaro فليس لكل فرد ســبب في أن أنجح في هذا. أنا لدي مبرر في محاولة بلوغ القمــة وربما يكون أقوى من مبرري في التخلص من الصداع، ولكن الأشــخاص الآخرين لديهم ســبب ضئيل جداً، أو لا يوجد اهتمام على الإطلاق، بشــأن متســلقي الجبل من عدمه[٧٩].

ولا يدافــع ناجــل Nagel، وفقاً لمــا قرأناه منه، عن أن الفكر الــذي يرى أن المتعة الجســدية هي الرفاهية، فهو لا يدعي باختصار الرفاهية في مجرد الألم والســعادة، وهــي وجهة النظر التــي بحثناها ورفضناها. فلقد زعم ناجل أن هناك جوانب معينة فقط من رفاهية الشخص - مثل الألم والسعادة - التي تزيد لجوء الآخرين إلى اتباع الالتزامات الأخلاقية. هناك مجال واســع من الأشــياء التي اهتم بها والتي تعزز من رفاهيتي والتي أمارسها بشكل رشيد، ولكن بعض هذه المكونات لرفاهيتي هي التي لها أهمية من الناحية الأخلاقية بالنسبة للآخرين (أو بالنسبة للحكومة).

إن لوجهــة نظر ناجــل مفهوماً غير مقبول وهو أن لدينا مبــرراً أخلاقياً لإنهاء ذلك

الألم الذي يعانيه الأشخاص الأغنياء ولكن ليس لجعلهم أحسن حالاً. لاورا Laura غنية جداً أكثر من لي Lee، وفي حالة أولى تعاني لاورا من صداع شـديد، وفي حالة أخرى كانت لاورا في حاجة شديدة لشيء معين (وهذا التفضيل يعد مصلحة شخصية ويحقق المثالية). ولنفترض أن لي Lee يستطيع بدون تكلفة يتحملها إنهاء صداع لاورا. يناقش ناجـل ذلك بقوله: هناك سـبب أخلاقي يدعو لي لإنهاء صـداع لاورا ولكنه ليس تلبية تفضيـل لاورا، هذا يبدو غير صحيح. لاحظ أن ليس لـ لاورا الحق في مطالبتي بأي شيء (حيث لم يكن هناك اتفاقات أو وعود مسبقة على أي شيء) أو الحق في المطالبة بأي حق توزيعي (لأنها غنية جداً). إن محاولة إنهاء ألم الصداع يعد أسلوباً لرفع منفعة إنسان – الرفاهية – ويسود هذا السبب في الحالة الأولى والحالة الثانية[٨٠].

ولا يتعـين أن يعتبر ردنا بخصـوص وجهة نظر «ناجل» والآراء المشـابهة على أنه معارضة لمذهـب الموارد Resourcism المتعلـق بالعدالة التوزيعيـة[٨١]. ويقترح رولز Rowls– باعتباره من أوائل مدرسـة الموارد– مبدآن للعدالة. تشـمل هذه المبادئ – بشكل فاصل – توزيع المنافع الأولية، الحقوق والحريات والفرص والإمكانيات والدخل والثروات والإحسـاس بقيمـة الفرد. أو بمعنى آخر، تنصـرف المنافع الأولية إلى كل الوسـائل المسـتخدمة للرفاهية، وفي معنى آخر تنصرف إلى الموارد وليس الرفاهية نفسـها. «مع وجود مزيد من هذه المنافع يسـتطيع الرجال تحقيق نجاحات أكبر من تحديـد رغباتهم وأهدافهم المرجوة، مهما كانت هذه النتائج»[٨٢]. ويبني رونالد دوركن Ronald Dworkin رأيه اعتماداً على رولز ويدعي بأن المساواة تتطلب مساواة الموارد لا المساواة في الرفاهية[٨٣].

وقد أيد هذا الرأي أمارتيا سـن وكوهـين Amartya Sen, G. A. Cohen وعلماء آخرون مما لهم نظريات عن العدالة التوزيعية[٨٤]. والمحور الرئيسي في هذه الأعمال العلمية هو أن المبادئ التوزيعية المشـكلة تحت مصطلح الرفاهية تحتاج وصول الموارد للأفراد ذوي التفضيلات العالية المسـتوى وتفشل في التمييز بين الأفراد الذين انتهى بهم الأمر إلى مسـتوى معين من الرفاهية ولكن مسـئولياتهم عن تلك النتيجة تختلف في درجاتها فيما بينهم.

ولـدى بعض التنظيريـين الآخرين في موضوع العدالة، مثل ريتشـارد أرينسـون Richard Arneson، ادعـاء بأن الرفاهية، وليسـت الموارد، هي مقياس ملائم للعدالة التوزيعية وأنه يمكن امتصاص مخاوف وقلق أصحاب مدرسة الموارد من خلال تهذيب هذا المقياس وليس التخلي عنه[٨٥].

ونحن على الحياد فـي الجدل القائم بين كل من رولز والآخرين من مذهب الموارد وأرينسون. إن الرفاهية غير الكاملة تتضمن عاملاً مساواتياً مستخدماً الموارد مقياساً، أو تتضمن عاملاً مساواتياً مستخدماً الرفاهية مقياساً، أو لا تتضمن عاملاً مساواتياً علـى الإطلاق. فالبعد الأخلاقـي ذات الصلة بالرفاهية الكلية منفصل عن اعتبارات التساوي أو اعتبارات التوزيع العادل. إن الرفاهية غير كاملة ($W, F_1.......F_m$).

وفي جدال ناجل إننا نزعم فقط بأن العامل (W) يتطلب تعظيم الرفاهية نفسـها وليسـت أية جوانب منها أو إعادة تشـكيل الرفاهية. فنحن على موقف محايد تجاه العوامل الأخرى الممكنة $F_1.........F_m$.

وبالنسـبة للاعتراض الثالث للرفاهية غير الكاملة فهو يسـير على النحو التالي: «رغم أن الرفاهية غير الكاملة زيادة عن المطلوب، بمعنى أنها سـامية أخلاقياً بحيث ترفـع من الرفاهية الكلية، فـإن المنتفعين غير مطالبين أخلاقيـاً بعمل ذلك». وتعد الرفاهيــة - في حد ذاتها - ضعيفة جداً لتوليد متطلبات أخلاقية ومحاذير أخلاقية ونحــن لا نوافق على ذلك. إن الرفاهية الكلية تعد عاملاً أخلاقياً متكاملاً، فهي تولد متطلبات أخلاقية عامة إذا لم تكن مدعمة بعوامل أخرى.

إن عمـل اعتبار أخلاقي مثلمـا هو ظاهر في الرفاهية الكليـة هو أن أي متطلب أخلاقي لتفعيل هذا الاعتبار سوف يعطل الحياة الخاصة للمنتفع، فالمنتفع يحتاج إلى مجال للعمل لمتابعة اهتماماته الخاصة. وكثير من الناس لا يهتمون بالمبدأ الأخلاقي، فوجهة النظر الأخلاقية الصحيحة هي التي تنتج للمنتفعين مدى واسعاً من الخيارات الأخلاقية المسموح بها في مواقف الاختيار النموذجية. وعلى كلٍّ فإننا لا نتوقع أن يغفل المنتفعون مصالحهم الشـخصية بسبب الأخلاقيات[٨٦]. ومهما كانت قوة هذا الانتقاد فيما يتعلق بالعوامل الخاصة، فهو غير مؤثر في عمل الموظفين الحكوميين المتمسـكين بسلطاتهم الرسمية. وكما أشار روبرت جودن Robert Goodin: «إن الحيادية التامة هي شـيء مثالي. يجب أن يعمل الناس وفقاً لقدراتهم العامة وأن يبذلوا كل جهد في تحقيقها بأقصى قدر ممكن». على الرغم من «أنه لا يوجد درجة واضحة في نظريات المنفعة خاص بالأهداف الخصوصية لناس وخلفياتهم والتزاماتهم الشخصية». و«هذا يعطي إنذاراً خاطئاً بنوعية مهمة معينة في الحياة الشخصية، وهذا هو جوهر الخدمة العامة........ والتي يتعين على مقدمي الخدمات العامة خدمة الناس بشكل ملائم[٨٧]. إن المسـئولين الحكوميين، على الأقل، مطالبون أخلاقيـاً برفع الرفاهية الكلية وإلغاء

تعارض الاعتبارات الأخلاقية. فبالنسبة للمسئولين الحكوميين فإن الرفاهية الكلية واتخاذ قرار معدل بالرفاهية يعد أكثر من مجرد شيء إضافي.

وينصرف الاعتراض الأخير إلى أن الرفاهية غير الكاملة لا تستطيع مساندة تحليل التكلفة والمنفعة. ومرة أخرى ينص مذهب الرفاهية غير الكاملة على أن المبدأ الأخلاقي لديه هيكل $\{W, F_1, F_2,......F_m\}$:

حيث (W) هي الرفاهية الكلية وأن (Fi) هي الاعتبارات الأخرى وأن ($m \leq$ صفر). ويذكر المذهب النفعي أن المبدأ الأخلاقي لديه هيكل $\{W\}$. فلو كان تحليل التكلفة والمنفعة هو إجراء قرار لتعظيم الرفاهية، حينئذ يتطلب المذهب النفعي تحليل التكلفة والمنفعة. ولكن حتى لو كان تحليل التكلفة والمنفعة هو إجراء قرار لتعظيم الرفاهية، لماذا تتطلب الرفاهية غير الكاملة من الهيئة أن تستخدم تحليل التكلفة والمنفعة؟ على كل حال هناك معيار أخلاقي آخر في الصورة $\{F_1..........F_m\}$، فعلى سبيل المثال، الحقوق الأخلاقية أو معيار توزيعي.

إن إجاباتنا الناتجة في الفصل السادس هي أن تحليل التكلفة والمنفعة ليس إجراء صعباً على الهيئة لاتباعه. فهو يهتم بتحقيق الرفاهية الكلية وليس الاعتبارات الأخلاقية فحسب. فأسلوب تحليل التكلفة والمنفعة هو مجرد جزء من مجموعة أخلاقيات بشكل جيد للإجراءات الحكومية والمؤسسات.

ولكننا الآن نسابق الأحداث، ففي الفصلين التاليين سوف ننتقل من النظرة الأخلاقية الأساسية إلى إجراءات القرارات المنافسة في ضوء الرفاهية الكلية. وسوف نناقش بعد ذلك أداء تحليل التكلفة والمنفعة بوصفه أداة لتحقيق الرفاهية وذلك مع وجود التفضيلات المختلة (المشوهة). وبعد ذلك يمكننا طرح السؤال المتعلق باتباع الحكومة الحقوق والاعتبارات التوزيعية وأية اعتبارات أخلاقية مضافة إلى الرفاهية الكلية.

الفصل الثالث
تحليل التكلفة والمنفعة باعتباره منهجاً لاتخاذ القرار

لقد ركز الفصل السابق على الخلفية الأخلاقية لتحليل التكلفة والمنفعة. ولقد قدمنا وصفاً للرفاهية المعتمدة على التفضيلات المحدودة، متناولين بالنقاش أن الرفاهية تكمن في إشباع التفضيلات التي تحافظ على المعايير المثالية وتحقق المنفعة الذاتية. وبذلك نكون قد دافعنا حينئذ عن نظرة أخلاقية أطلقنا عليها الرفاهية غير الكاملة. وتعتبر الرفاهية الشاملة (Overall Welfare) مصطلح متماسك، وواحد من العوامل الأخلاقية المتعددة الممكنة.

وننتقل في هذا الفصل من التركيز على الأسس الأخلاقية إلى الممارسات الحكومية. ونفرق في بادئ الأمر بين المعيار الأخلاقي وإجراءات القرار المتخذة على أسس أخلاقية. يحدد المعيار الأخلاقي ملامح المخرجات التي تجعلها أفضل أو أسوأ – من الناحية الأخلاقية – من البدائل الأخرى. أما إجراء القرار فهو أسلوب فني لعمل اختيارات، وإجراء القرار المبرر أخلاقياً هو ذلك الإجراء الذي يؤدي توظيفه إلى أفضل المخرجات.

إن تحليل التكلفة والمنفعة ليس معياراً أخلاقياً وحقيقة أن مجموع (CV_S) في المخرج (O) أكبر من مجموع الـ (CV_S) في المخرج (*O) لا يعني أن (O) أفضل من (*O) من الناحية الأخلاقية أو أنه أكثر جاذبية منه.

وبالأحرى، يعد تحليل التكلفة والمنفعة إجراء قرار من شأنه تعظيم الرفاهية[1]. أو على الأقل يمكن اعتبار أنه يعظم الرفاهية عند تعديله بشكل مناسب ليكون أداة فعالة ومطورة لاتخاذ القرار، خصوصاً عند مقارنته بالإجراءات الأخرى المنافسة (مثل تعظيم السلامة وتحليلات الجدوى وتحليلات فعالية التكلفة أو استخدام الحدس[*] بدلاً من القيام بعمل توازن نقدي لكل من التكاليف والمنافع)، وذلك عبر مدى واسع من مواقف الاختيار الحكومية. وبشكل أساسي، لا تحتم حالات الرفاهية الشاملة – باعتبارها أساساً أخلاقياً راسخاً – أن يكون إجراء القرار البسيط – الذي يوجه مسئولي الحكومة نحو تعظيم الرفاهية الشاملة – هو الإجراء المثالي. وعلى العكس،

(*) Intuitionism يعرف أصحابها بمذهب الحدسية (البديهية) الذي يقول بأن القيم والواجبات الأخلاقية يمكن إدراكها بالبداهة أو بالحدس (المترجم).

حتى لو كان مجموع اختبار الـ (CV_S) يفتقد الأساس الأخلاقي، فإن إعطاء التعليمات للموظفين باتباع تحليل التكلفة والمنفعة يمكن أن يكون تعظيماً للرفاهية.

وســـواء كان القرار الحكومي تعظيماً للرفاهية، عنـــد مقارنته بالإجراءات البديلة، فإنه يعتمد بشكل رئيسي على:

١- تكاليف ذلك القرار، كلٌّ من التكاليف المباشرة لجمع المعلومات، وتكاليف الإجراءات للتنفيذ، وتكاليف التأخير.

٢- درجة دقتها في محاولة تحقيق الرفاهية الكلية.

٣- إلى أي درجة يمكن للإطار السياسي والمؤسسي - الذي يعتمد عليه القرار - أن يمنع انتهازية، أو أخطاء صناع القرار الذين يقومون بتنفيذ هذا الإجراء الحكومي.

وســـوف تشـــكل هذه النقاط الثلاث تقييمنا لتحليل التكلفة والمنفعة كإجراء قرار. وبعـــد أن نوضح الفرق بين إجراءات القرار والمعيار الأخلاقي ســـنقوم بتوصيف عدد من التعديلات الممكنة لاختبار مجموع (CV_S) التقليدي والمســـتخدم بشـــكل أساســـي فـــي تطبيقات تحليـــل التكلفة والمنفعـــة الحالي، والذي يخدم أو يمكـــن أن يخدم في تعظيم مهمة أســـلوب تحليل التكلفة والمنفعة في أن يكون إجراء قرار من خلال قيامه بتخفيض تكاليـــف القرار وزيادة الدقة في الأداء ومحاربـــة الانتهازية ومنع الأخطاء. وســـوف نبحث في الإجراءات المنافســـة الرئيســـية التي تطبق أو يُحتمل أن تطبق من قبل المؤسســـات بدلاً من أســـلوب تحليل التكلفة والمنفعة، كما سنبدأ في مهمة تحديد أي إجـــراء القرار يعد مثالياً. وســـوف نوجـــه اهتمامنا في هـــذا الفصل إلى قضايا تكلفة ودقة القرار. وبالنســـبة لأخطاء وانتهازية صناع القرار، فسيكون موضوعنا في الفصل القادم. فالمشكلة الشـــائكة الخاصة بإنشاء إجراءات إدارية ومؤسسية تهدف إلى تعظيم الرفاهية تحتاج لفصل منفصل، وخصوصاً أن المســـئولين الإداريين والقادة السياســـيين الذين يشرفون على تلك الإجراءات ربما يكون لهم هدف آخر غير تعظيم الرفاهية.

إجراءات القرار والمعيار الأخلاقي:

يحدد المعيار الأخلاقـــي الصفات المميزة للأعمال والمخرجات، وهي الصفات التي تحدد مدى صحة أو خطأ تلك الأعمال والمخرجات، ومدى منفعتها أو ضررها. وتعرض العديد من النظريات الأخلاقية العديد من قوائم المعايير الأخلاقية سواء كانت طويلة

أو قصيرة[٢]، فمثلاً يحدد المذهب النفعي الرفاهية الشاملة على أنها «المعيار الأخلاقي الوحيد». ويرى مذهب المساواة الكاملة أن «المساواة في مستويات الرفاهية هي المعيار الأخلاقـي الوحيد». ويري مذهب الرفاهية غير الشـاملة، وهي نظريتنا المفضلة، أن الرفاهية الشـاملة هي «معيار أو عامل أخلاقي أساسـي»، ولكـن هذا المذهب يترك الباب مفتوحاً لاحتمال وجود معايير إضافية أخرى. فوفقاً للرفاهية غير الشاملة فإن المخرج (O) أفضل من المخرج (O*) إذا كانت الرفاهية الكلية أكبر في المخرج (O) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ولا يعد أسـلوب تحليل التكلفة والمنفعة معياراً أخلاقياً، لأن كلاً من تحليل التكلفة والمنفعة والرفاهية الشاملة غير متماثلين، وبعبارة أخرى يمكن أن يكون:

١- الرفاهية العامة أعلى في (O*) من (O) ولكن:

٢- مجموع الـ CVS أكبر في (O) من (O*).

ولقـد تم الدفاع في الفصـل الأول عن الطرح بأن كلاً من تحليـل التكلفة والمنفعة وقرينـه تحليل الكفاءة لكالدور – هيكس، متفرع ومنبثـق من الرفاهية الكلية، ولذا لن يتـم التعرض لهـا هنا. وينجم هذا التفرع أو الانبثاق أساسـاً لأن للنقود منفعة حدية متغيرة. فالإسـهام الذي يحققـه الدولار الإضافي للرفاهية الكليـة تختلف بناء على صفات الشخص الذي يضاف هذا الدولار لموارده (مثلاً: ثروته الحالية) وهذه النقطة واضحـة بداهـة. علاوةً على ذلك يجـب أن نلاحظ أنه لا التفسـيرات التي نفضلها والمتعلقة بالمقارنات بين الأشخاص – وهي تفسيرات هارزاني المعدلة – أو أية تفسيرات أخرى مقبولة تستطيع تأكيد أن الدولار له منفعة حدية ثابتة. والعلماء – مثل الفلاسفة وخبـراء الاقتصاد – الذيـن يقبلون بإمكانية عقد مقارنات الرفاهية بين الأشـخاص، يقبلون أن الدولارات لا تحتاج إلى وجود تأثير حدي ثابت على الرفاهية الكلية[٣].

وبشـكل تصـوري، يمكن أن يكون هيـكل الأخلاقيـة {W, Sum of CV_S, F_1,... Fm}، وبعبـارة أخرى فإن كلاً من الرفاهية الكلية وتحليل التكلفة والمنفعة قد يدخلان الأخلاقيـة معياراً أخلاقياً منفصلاً، ولكن يبدو هـذا خطأ. فمجموع اختبار (CV_S) يحمل وزناً أخلاقياً، إذا جاز ذلك، بسبب العلاقة مع الرفاهية. وحيث إن هذه العلاقة قـد تكـون طارئة فإن مجموع اختبار (CV_S) يفتقد الأسـاس الأخلاقـي الثابت. إن حقيقـة أن مجموع الـ (CV_S) أكبر في المخـرج (O) بالمقارنة بالناتج (O*) لا يعني أن (O) أفضـل أخلاقياً من (O*) حتى في ظل ثبات العوامل الأخرى. والمشـروع الذي

يثبت نجاحه من خلال تحليل التكلفة والمنفعة في الوضع الراهن ليس بالضرورة أن يكون أفضل مما هو عليه الحال في الوضع الراهن. إن الاختيار بين مشروع له صافي منافع نقدية والوضع الراهن الذي له صافي تكلفة نقدية ربما يكون في الأساس بالكامل لا يشكل فرقاً أخلاقياً.

وربما تسبب هذه النتيجة الإحباط لمناصري ومطبقي تحليل التكلفة والمنفعة، فمن الصعب التمييز بين المعايير الأخلاقية وإجراءات القرار المعدلة على أسس أخلاقية[٤]، فإجراء القرار يعد أسلوباً فنياً لصُنع اختيار. إن إجراء القرار صالح لكل الظروف، فهو يستخدم من قبل الأفراد في القطاع الخاص وكذلك من قبل المسئولين الحكوميين، وأحياناً يستخدم الإجراء تبعاً لأسس معينة لحل مشاكل بعينها. وقد يكون إجراء القرار عاماً، بمعنى أن يتواءم في التطبيق مع مجموعة واسعة من حالات الاختيار.

وسينصب اهتمامنا في هذا الكتاب، على التركيز على إجراءات القرار العامة المتعلقة بالاختيار الإداري والتي توضع موضع التنفيذ من خلال التشريعات، أو القرارات الرئاسية، أو الهيئات نفسها في شكل تنظيمات أو معايير قانونية تعمل على إرشاد المجموعة العاملة في الهيئة، وتظهر النقطة المهمة في التالي:

لنفترض وجود مسار أخلاقي ما وليكن (C)، فإن التوجيه القانوني في ضوء المعيار (C) لا يحتاج أن يكون: «اتبع إجراء من شأنه تعظيم المعيار (C)». وبدلاً من ذلك قد يكون من الأمثل تفعيل توجيه قانوني يقوم على حث الهيئات لكي يكون «اتبع الإجراء (D)» وذلك حتى لو كان المعيار (D) والمعيار (C) مختلفين، وحتى لو كان المعيار (D) نفسه لا يعد معياراً أخلاقياً.

وإن الفيصل الذي نحدده هنا بين المعيار الأخلاقي وإجراءات القرار المعدلة أخلاقياً سوف يكون واضحاً للقراء الملمين بالدراسة القانونية المتعلقة بمجال «القوانين Rules» في مواجهة «المقاييس Standards»[٥]. تخيل وجود أحد المُشرعين ذي هدف ما، على سبيل المثال تحقيق الأمن على الطريق السريع، حيث يريد تعظيم هذا الهدف. والملاحظة الأساسية لأدبيات القواعد في مواجهة المقاييس هي أن إدراج الهدف التشريعي في القانون مباشرةً يحتمل ألا يسهم في تعظيم الهدف المنجز فعلاً. فالمشرع لديه الخيار في تفعيل مادة قانونية ما، مثل: «يجب على السائقين القيادة بشكل آمن» وخياراً آخر يقرر مادة قانونية تنص على: «على السائقين عدم تجاوز السرعة عن (٥٥) ميلاً في الساعة». فالنص الأول يعد «مقياساً» لأنه يتمشى مع الهدف التشريعي

العام. والنص الثاني يعتبر «قانوناً» لأنه مشتق من الهدف التشريعي العام ولكنه أسهل في التطبيق.

فلو كان سائقو السيارات ورجال الشرطة وقضاة محاكم المرور قادرين تماماً على التفريق بين سلوكيات القيادة الآمنة وغير الآمنة، فإن النص الأول يكون أفضل من الناحية الأمنية. ولكن «كل ابن آدم خطاء»، ومثال على ذلك أن نجد رجال الشرطة الذين يطبقون النص الأول يفشلون في القبض على المخالفين ويقبضون على بعض الأبرياء الملتزمين بالمعايير الأمنية في القيادة. ففي الحالة الأولى التي تُفعل الهدف المحدد يمكن أن تكون شاملة أكثر من اللازم (تظلم أبرياء) أو غير شاملة بالقدر الكافي (تترك مذنبين) ويحدث ذلك أيضاً في الحالة الثانية. ولكن في الحالة الأولى عند التطبيق العملي أحياناً تكون شاملة أكثر من اللازم أو غير شاملة بالقدر الكافي أكثر منها في الحالة الثانية، فيمكن أن ينتج عنها ما يسمى بالإيجابيات الزائفة (سلوك آمن غير مصرح به) أو سلبيات زائفة (سلوك غير آمن مصرح به أو ليس عليه عقوبة). وعلى كلّ فإنه من السهل لتفادي الأخطاء البشرية (عن طريق الرادارات ومقاييس السرعة) تحديد السرعة بالميل في الساعة بدلاً من الحديث بصفة عامة. ومن هنا فإن خيار زيادة أو تعظيم الأمن بالنسبة للمشرع سيتم تحقيقه جيداً بأن يتم تفعيل النص الثاني «القانون» بدلاً من النص الأول «المقاييس»(٦).

يركز هذا المثال كما الكثير من النظريات على القولين في مواجهة المقاييس على التنظيمات الشرعية للسلوك الخاص. وعلى العكس فنحن نركز بالمقابل على القانون العام: التنظيم الشرعي للاختيارات بواسطة المسئولين الإداريين. ومع ذلك فإن وجهة النظر الأساسية ما زالت سائدة، وأي مسئول أو مراقب هيئة له هدف معين (هدفنا هو معيار الرفاهية الشاملة) له الخيار في إعطاء أمر للهيئة بأن تنفذ الهدف مباشرةً ولكنه يستطيع بذل جهد أكبر من حيث هذا الهدف عن طريق إعطاء تعليمات للهيئة أن تستخدم إجراء مختلفاً. وهذا التفريق بين المعيار الأخلاقي وإجراءات القرار المثلى الأخلاقية يرتبط بالرفاهية غير الشاملة من خلال نقطتين. أولاً: رغم أن الرفاهية الكلية تعتبر معياراً أخلاقياً فإن النص القانوني الذي يحتم على الهيئات أن تختار بين السياسات ويحدد السياسة التي تعظم الرفاهية الكلية لا يعد في حد ذاته من بنود تعظيم الرفاهية. ثانياً: رغم أن تحليل التكلفة والمنفعة ليس معياراً أخلاقياً، فإن القاعدة القانونية التي تجبر الهيئات على الاختيار من بين السياسات عن طريق اتباع تحليل التكلفة والمنفعة تظل مادة قانونية تعظم الرفاهية.

ولنبدأ بأول ملاحظة، ولنقم بتخيل إجراء قرار ولنطلق عليه «التنفيذ المباشر» للرفاهية الكلية والذي يتم صياغته على النحو التالي، إن صناع قرار الهيئة ملتزمون باتباع تلك الخطوات التالية في اختيار سياسة ما:

١- تحديد كل خيار سياسة محتمل ($A_1, \ldots\ldots\ldots, A_n$) إلى حدود القدرة الإدراكية له.

٢- لكل خيار سياسة (A_i) يحدد كل مخرج {$O_{i,1}, \ldots\ldots, O_{i,m}$} ناتج عن (Ai) إلى حدود قدرته الإدراكية.

٣- يجمع لكل زوج من ($A_i, O_{i,j}$) كل المعلومات الخاصة بتقدير الاحتمالية المادية التي تجعل (A_i) تفضي إلى المخرج ($O_{i,j}$).

٤- يجمع لكل ($O_{i,J}$) كل المعلومات المتصلة بتقييم مستوى الرفاهية الكلي المتحقق في ($O_{i,J}$).

٥- استخدام تلك المعلومات لتحديد رقم منفعة المخرج ($O_{i,J}$).

٦- حدد المنفعة المتوقعة لكل سياسة (A_i).

٧- اختر السياسة (Ai) التي تعظم المنفعة المتوقعة.

من الواضح أن النص القانوني الذي يحث المسئولين الإداريين على اتباع هذه الإجراءات لتفعيل الرفاهية الكلية بطريق مباشر لا يعد في حد ذاته تعظيماً للرفاهية. وفي البداية نقول إن «التطبيق المباشر» يتضمن تكلفة قرار ضخمة سواء من حيث كل من التكاليف المباشرة (أجور العمال ومصاريف مباشرة أخرى)، أو التكاليف المؤجلة. إن تجميع المعلومة مكلف فإجراء التنفيذ المباشر يحث الهيئات على جمع كل المعلومات ذات العلاقة بتحديد احتمالية المخرجات الممكنة المختلفة للسياسات المختلفة موضع الاختبار، وأيضاً لتحديد مستوى الرفاهية الكلية في كل مخرج. وفيما يخص قيمة المعلومات، توضح الأدبيات المتعلقة بتحليل السياسة أنها ليست مجانية[٧]. فالمنفعة المتوقعة من الحصول على معلومات إضافية يمكن أن تكون أقل من التكلفة المتوقعة للحصول على تلك المعلومات. ولكن للأسف ليس هناك صمام أمان لقيمة المعلومات خاص بإجراء «التطبيق المباشر».

إن حقيقة أن المسئولين الإداريين يتسمون بالرشد المقيد هو السبب الواضح الذي يجعل إجراء «التطبيق المباشر» يتسم بضخامة التكلفة. ويتعين التمييز بين الرشد

المقيد وبين النقص في المعلومة[٨]. فكبار المسئولين يتوافر لديهم معلومات كاملة. وفي ظل الرشد غير المحدد لا يتوافر لصغار المسئولين المعلومات الكافية ولكنهم يستطيعون التعامل مع المعلومات وإجراء العمليات الحسابية، كما يستطيعون القيام بأعمال ذهنية غير مكلفة وبسرعة فائقة. والمسئولون ذوو الرشد المقيد يواجهون حدوداً في التخمين وتكون المهام الذهنية بالنسبة لهم مكلفة ومضيعة للوقت. وتفترض النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن الأفراد المعنيين غير ملمين بكل شيء ولكن لديهم رشد غير مقيد. ولكن الإنسان الحقيقي، بالطبع، يعد ذا رشد مقيد.

تتضمن بعض خطوات إجراء «التطبيق المباشر» تصنيفاً لخصائص كل من الخيارات الممكنة والمخرجات الممكنة. فغالباً ما يؤمر المسئول بتحديد أو عرض كل البدائل السياسية الممكنة. فلو اتبع المسئولون النموذج المثالي للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فإن هذه الخطوات المتعلقة بالتصنيف لن يترتب عليها تكلفة قرار (تكاليف مباشرة أو تكاليف مؤجلة)، وذلك بخلاف ما يحدث في تفاصيل جمع المعلومات في حالة «التطبيق المباشر». ولكن في ظل الرشد المقيد، فإن تكاليف وضع الخصائص الشاملة – كوقت تشغيل الحاسب وأجر العامل وما إلى ذلك – ستكون ضخمة. لاحظ التشابه مع تجميع المعلومات ولأن إجراء «التطبيق المباشر» لا يحتوي على صمام أمان «لقيمة المعلومة» والذي يوقف من جمع معلومات إضافية عندما تصبح المنافع المتوقعة الصافية بالسالب، لذا فإنه لا يوجه أو يعطي تعليمات لصناع قرار للقيام بجهود تبرر التكلفة عند إضافة خيارات أخرى لمجموعة خيارات السياسة وتفاصيل أكثر لتوابع تلك الخيارات.

وللحديث أكثر عن تكلفة القرار، فقد صمم إجراء «التطبيق المباشر» بشكل يفتقر أيضاً إلى إمكانية كشف خطأ صانع القرار أو الانتهازية. ويمكن أن يخطئ المسئولون المتحمسون في اتباع الإجراء نتيجة للرشد المقيد. مثال على ذلك: يحتم التطبيق المباشر على المسئول أن ينسب أو يعزو الاحتمالات إلى عدد ضخم من المخرجات المنتشرة اعتماداً على كل خيار سياسة محتمل. ويطلب منهم أن يحددوا مستوى الرفاهية الكلية في هذه المخرجات وعلى وجه التحديد، لو تم تطبيق مبدأ هارزاني المعدل على المقارنات بين الأشخاص فيتعين على صانع القرار تحديد أو على الأقل تقدير الطريقة التي سيصنف بها المثاليون أو أصحاب المنفعة – من الذين يفهمون كل مخرج على أنه لعبة حظ ذات الاحتمالات المتساوية – هذا المخرج. ولا نستطيع أن نقول إن هذه أهداف غير واضحة، وكذلك لا نستطيع أن نقول إن صناع القرار

الجاديـــن - حتى هؤلاء الذين لديهم الرغبة الحقيقية في تحقيق الرفاهية الكلية بدلاً من الأهداف الأقل أهمية - قادرون على تحقيق هذه الأهداف بصورة غير مرضية.

ولاحـــظ أيضاً أن الكونجرس والرئيس وبعض الجهات الرقابية الأخرى والمواطنين يجدون أن مهمة مراقبة التزام الموظف بالتنفيذ المباشـــر للإجراء شـــيء صعب. إذن فإن القاعدة ســـوف تعطي مجالاً وسلطات أوسع لمسئولي التنفيذ من الناحية الواقعية إن لم يكن من الناحية الرســـمية أيضاً. وســـوف ينتهز المســـئولون غيـــر الأمناء هذه الفرص لخدمة مصالحهم الذاتية. إن قاعدة القرار الأوضح الأقل تكلفة والأسهل في التطبيق (حيث لا توجد أخطاء تذكر من قبل القائمين بالتنفيذ) والأسهل في الإشراف (حيث لا يســـتطيع أي من التنفيذيين ســـيئي النية مخالفة القاعدة وخدمة مصالحهم الشخصية)، ســـوف تؤدي إلى تحفيز الرفاهية الكلية بشكل أفضل كثيراً من التطبيق المباشـــر، وذلـــك حتى لو أخذنا فـــي الاعتبار وجود عدم دقة متلازمـــة في أي قاعدة والقرار الأوضح.

وقد يعترض القارئ بأن مناقشـــتنا تهاجم الشـــخص الخطأ، ويقول «لن يفكر أحد مهما كان في إخبار المســـئولين باســـتخدام التطبيق المباشـــر للرفاهية الكلية، كما تم تعريفهـــا». ولكن التطبيق المباشـــر لا يعد إجراءً مبنياً بطريقة عشـــوائية، فهو يعتنق معيـــاراً أخلاقياً واضحـــاً (الرفاهية الكلية)، كما أنه، تمشـــياً مع النظرية الاقتصادية الكلاســـيكية، يتواءم مع صانعي القرار الصغار الذين لا يعرفون تحديد أي مخرج نتج مـــن اختيار معين، مســـتخدمين أدوات نظرية المنفعة المتوقعـــة[٩]. إن إجراء التطبيق المباشـــر سوف يعظم من الرفاهية لو أن هؤلاء المســـئولين، على الرغم من كونهم غير واســـعي الاطلاع، لديهم إدراك عالٍ، يستطيعون من خلاله جمع المعلومات المتاحة دون تكلفة وأن يكونوا محل ثقة ليســـعوا إلى الرفاهية الكلية دون الأهداف الأخرى. ولكن مـــن الواضح أن هذه الشـــروط غير محققة. إن النـــص القانوني الذي يؤهل الهيئات لاســـتخدام التطبيق المباشـــر لا يعد في حد ذاته تعظيم الرفاهية. وهذا ســـبب عدم اقتراح أي شخص عقلاني لهذا النص.

ولقـــد نوهنا ســـابقاً إلى أن الفصل بين المعيار الأخلاقي وإجـــراءات القرار المبررة أخلاقياً له شـــقان يتعلقان بمؤازرة الرفاهية وتحليل التكلفة والمنفعة: أولاً، إن تعظيم الرفاهيـــة الكليـــة لا يحتاج إلـــى أن يكون إجراء قـــرار مبرراً أخلاقيـــاً حتى لو كانت الرفاهيـــة الكلية معياراً أخلاقياً. وثانياً إن اســـتخدام تحليـــل التكلفة والمنفعة يمكن أن يكـــون إجـــراء قرار مبرراً أخلاقيـــاً حتى لو كان تحليل التكلفـــة والمنفعة غير مبرر

أخلاقياً. ولقد تناولنا النقطة الأولى في الصفحات السابقة. إن التطبيق المباشر لم يعد مطروحاً على الطاولة على أنه إجراء رفاهية مقبول. وسوف نتحدث في باقي صفحات هذا الفصل والفصل التالي عن النقطة الثانية. كيف يمكن صياغة مجموع اختبار الـ (CV_S) المتعلق بتحليل التكلفة والمنفعة كي نجعل منه أداة صنع قرار مقبولة؟ وما الإجراءات المنافسة لتحليل التكلفة والمنفعة؟ وأي من هذه الإجراءات يعد معظم الرفاهية؟ وسوف نناقش هذه التساؤلات.

تحليل التكلفة والمنفعة بوصفه إجراء قرار:

تم تعريف تحليل التكلفة والمنفعة على أنه مجموع (CV_S) وهذا الاختبار الثابت لا يعتبر إجراء قرار قابل للتنفيذ. إن القيود التحفيزية والإدراكية المعلوماتية لصانعي القرار لا تقلل من شأن «التطبيق المباشر» بوصفه إجراء رفاهية فحسب، ولكنها تعمل على تقوية التعديلات في تحليل التكلفة والمنفعة نفسه. ومثال على ذلك، لن يعرف المسئول الحكومي على وجه التأكيد طبيعة المخرج الخاص بخيار سياسة ما، حتى بعد بذل جهد خارقاً في جمع المعلومات، وبناءً عليه لن يعرف شيء عن (CV_S) للفرد لذلك المخرج.

ويصف هذا الجزء مجموعة منوعة من التعديلات لمجموع اختبار الـ (CV_S) - العديد منها يستخدم في الممارسات الحكومية - الذي يقلل من تكاليف القرار المرتبط بتحليل التكلفة والمنفعة، ويزيد من فاعليته في مجال الرفاهية أو يزيد من شفافية المشرفين. ومن ثم يقلل خطأ الهيئة واحتمالات الانتهازية. وتجعل هذه التعديلات من تحليل التكلفة والمنفعة أداة عملية للأشخاص الشرفاء ومقبولة لتصبح إجراء لتعظيم الرفاهية في مواجهة الإجراءات البديلة المتاحة حالياً.

ويتمثل أحد التعديلات في وضع قيود لخيارات السياسة المتخذة من قبل المسئولين عن وضع القرار[١٠]. معتبراً أن التشريع الحكومي هو مركز تحليل التكلفة والمنفعة. يوجد في أي لحظة محددة العديد (وفي الواقع عدد لانهائي) من التشريعات الممكنة التي يمكن أن تتخذها الوكالة. تلك التشريعات تختلف في موضوعاتها ومضامينها وأسلوبها وغير ذلك. ويمكن أن تستخدم هذه التشريعات غير المحدودة تحليل التكلفة والمنفعة لتقييم كل هذه الخيارات في مواجهة القرار الراهن محل التطبيق. ولكن المسئولين عن وضع التشريعات لا يفعلون ذلك، فالمستندات ذات الأثر التشريعي التي ترسلها الهيئات لمكتب الإدارة والميزانية (OMB) لا تقيم إلا خيار سياسة واحداً

فقط[١١]. ويسعى مكتب الإدارة والميزانية حالياً إلى تنبيه الهيئات بشأن الأخذ في الاعتبار مجموع الطرق والمناهج التشريعية. لكنه يدرك أيضاً أنه من الأمثل تقليل عدد البدائل التي يتم تقييمها باستخدام تحليل التكلفة والمنفعة (وذلك باعتبار تكلفة القرار وتكلفة التأخير الإضافية في حالة تقييم خيارات إضافية وكذلك الخسارة الإضافية في الشفافية الخاصة بتحليلات الهيئة بالنسبة للمراقبين والأطراف المهتمة بهذا الشأن).

وبمجرد أن تحدد أن عمل المنظمة الفيدرالية مناسب، يتعين أن تضع في اعتبارك المداخل التشريعية البديلة. وبصفة مبدئية يمكن استبعاد بعض البدائل من خلال التحليل الأولي، تاركين عدداً معقولاً من البدائل ليتم تقييمها وفقاً لتحليل التكلفة والمنفعة الرسمي. إن عدد واختيار البدائل المنتقاة بغرض التحليل التفصيلي هي مسألة تقدير، ويتعين أن يكون هناك توازن بين الأمنيات والقيود العملية على قدرتك التحليلية، ولو أيقنت ذلك فيجب عليك معرفة كل شيء عن تعديلات بعض أو كل التشريعات أو المواد القانونية كي تستطيع تحديد البدائل المناسبة[١٢].

هناك مجموعة ثانية من التعديلات الخاصة باختبار مجموع الـ (CV_S) التقليدي التي تستجيب للمشكلة الحتمية والمتمثلة في عدم التأكد من مخرجات الخيار الحكومي. لاحظ أن المشكلة تحدث لو كان المسئولون الحكوميون راشدين لأقصى حد، ولكنهم غير ملمين بكل المعلومات. إن المسئول الملم بكل المعلومات والذي يواجه خيارات السياسة $\{A_1, \ldots\ldots\ldots\ldots, A_n\}$ يرى أن كل خيار (A_i) يؤدي بشكل مؤكد إلى مخرج (O_i). أما المسئول الذي على عدم يقين والذي يواجه الخيارات نفسها، فسيرى أن كل خيار يؤدي لمخرجات محتملة. ويتعين أن يكون مقياس كم الأثر لهذا الاختيار على فرد محدد، حساساً لخاصية الاحتمالية لهذا الخيار، على الأقل إذا كان هذا المقياس مفيداً للمسئول القائم باتخاذ القرار. إن أحد الأساليب الفنية المعيارية هي إعادة تعريف الـ (CV) الفردية لكل خيار سياسة محدد (مشروع) على أنه سعر الخيار للفرد: كمية النقود المضافة أو المحسومة من كل مخرج ممكن في المشروع المحتمل، والذي يجعل الفرد لا يبالي ولا يفرق بين هذا المشروع المحتمل والوضع الراهن. ويوجد اقتراح معياري آخر هو إعادة تعريف الـ (CV) على أنه «الفائض المتوقع» والفكرة هنا هي تحديد تفاوت التعويض الفردي لكل مخرج مشروع محتمل، وخصم كل قيمة بالاحتمالية لهذا المخرج وتجميع القيم المخصومة، ويمكن أن يختلف سعر الخيار والفوائض المتوقعة لو لم يكن الأفراد في حالة خطر طبيعي[١٣].

وتتعلـق مجموعة التعديـلات الثالثة بعدم التأكد في التقييمات الفردية. وتنشـأ هذه المشـكلة حتى لو كان المسـئولون راشـدين لأقصى درجة ولكنهم ليسـوا ملمين بجميع المعلومات. وبعد ظهور المشـكلة يجب التعامـل معها- حتى لو تم اتباع النظرة الاقتصادية المعيارية للرفاهية وتم مساواة الرفاهية مع إشباع التفضيلات غير المقيدة وغير المثالية. ويقوم المسئول بالاختيار بين الحالة الراهنة ومشروع ما، كل منهما ينظر إليه على أنه مخرجات محتملة. ويحاول المسئول تحديد الـ (CV) لشخص معين (P) من هذا المشروع الذي يتم تعريفه على أنه سعر الاختيار للشخص (P) بوصفه الفائض الذي يتوقعه الشـخص أو بأي أسلوب آخر. ولا يتم ملاحظة أو مشاهدة التفضيلات بشـكل مباشـر، فهي تصنيفات للمخرجات الممكنة واحتمالات تحققها المعتمدة على الحـظ. ويعني تحديد الـ (CV) الخاص بالشـخص (P) للمشـروع – في ظل توافر تفضيلات الشخص (P) - تحديد مقدار أو كمية النقود الكافية لأن يكون الشخص لا يبالي ولا يفرق بين الوضع الراهن والتنوع في مخرجات المشروع بالمقدار الذي أضيف إلى ما يمتلكه أو يخصم منه. ليس هناك ما يكشف في سلوك الشخص (P) عن ذلك الرقم المعبر عن (CV) بشكل مباشر.

لقد تناولت أدبيات كثيرة اقتصاديات الرفاهية التطبيقية متضمنة مشـكلة تقدير (CV_S) فـي ظـل عدم توافـر ملاحظات عـن التفضيلات. لقد حاولـت واحدة من مجموعة الأسـاليب الفنية تحديد التفضيلات عن طريق أسعار السوق وبعض الدلائل السـلوكية المادية الأخرى[١٤]. وحاولت مجموعة أخرى من الأسـاليب الفنية الحصول على التفضيلات من خلال سـلوك غير مادي[١٥] وتشـمل هذه المجموعة الأخيرة من الأسـاليب الفنية (التي يطلـق عليها تقييم غير متوقع أو أسـاليب فنية للتفضيلات) المسـموحات، حيث يتم سـؤال المستجيبين عن مدى اسـتعدادهم للدفع مقابل السلع الجيدة أو التخلص من السـلع الرديئة. ويوجد جدل علمي سـاخن فيما يتعلق بمزايا الأسـلوبين[١٦]. وقـد أثار هذا الجدل قضايا اقتصاد قياسـي معقـدة والتي لن يتم إدراجها في هذا الكتاب. إن النقطة الأساسية هي أن تحليل التكلفة والمنفعة باعتباره إجـراء قرار يتضمن طرقاً تطبيقية لتقدير تقييمـات الفرد مع الأخذ في الاعتبار أن هـذه التقييمات غير ملحوظة، ومن ثم تكون غيـر مؤكدة. والجدل حول التفضيلات الواضحـة في مواجهة التقييمات غير المتوقعـة – التفضيلات المحددة هو جدل حول معرفة أفضل الطرق للتحديد.

وترجـع المجموعة الرابعة من تعديلات مجمـوع اختبار الـ (CV_S) إلى تعدد وتعقد

المخرجات الممكنة لكل خيار حكومي. وسيرى المسئول الراشد وغير الملم بكل المعلومات أن كل خيار سياسة هو لعبة حظ أو يانصيب عبر حالات ممكنة أو محتملة[١٧]. كل حالة ممكنة هي عبارة عن تاريخ محدد كامل للوضع الشامل. ولنتخيل حالة فردية ممكنة أو لنترك الحالات الممكنة اللانهائية التي يمكن أن تنتج من اختبار معين - غير واضحة لعدد محدود من البشر - لذا فإن المخرجات الممكنة التي يهتم بها تحليل التكلفة والمنفعة ليست هي المخرجات في المفهوم الفلسفي المقيد أي الحالات الممكنة الشاملة. فهناك يوجد الكثير والكثير متراكم أكثر من ذلك. وفي الواقع فإن مخرجات تحليل التكلفة والمنفعة هو مجموعات كبيرة من الحالات الممكنة. بالنسبة لاختلافات الرفاهية داخل المجموعة فتعد (ضمنياً) شيئاً لا يذكر بالمرة. أو من الصعوبة البالغة تقديرها، ويتجاهلها القائمون على تحليل التكلفة والمنفعة والاختلافات بين المجموعات هو الذي يتم تركيز الانتباه عليها.

ولدينا هنا مثال توضيحي، تفكر إحدى الهيئات البيئية بإصدار تشريع لتخفيض الكمية المسموح بها من تلوث الهواء الناتج عن نشاط شركات تعمل في مجالات معينة. وبالنسبة للتكلفة، فإن الهيئة تضع في اعتبارها آثار ذلك التشريع على المستهلك وموردي المصنع والعمال وفائض المساهمين من خلال انتقال منحنى عرض الصناعة إلى أعلى. وبالنسبة للمنافع من هذا التشريع، فقد تأخذ الهيئة في اعتبارها آثاره المختلفة في تخفيض معدل الوفيات. وسيكون هناك عدم تأكد فيما يتعلق بالتحرك الفعلي لمنحنى العرض، وكذلك الرقم الفعلي لحالات الوفاة التي تم تجنبها. وبالتركيز على جانب المنفعة نستطيع أن نقول إن من النواتج الممكنة هو أن تخفيض الانبعاثات يجنب حدوث حالة وفاة واحدة، كذلك هناك مخرج ممكن آخر هو تجنب حدوث حالتي وفاة، واحتمال ثالث هو تجنب حدوث ثلاث حالات وفاة. وسوف تستخدم الهيئة مقياس تقييم الخطر لتقدير متوسط عدد الوفيات التي يتم تجنبها (إن لم يتم المبالغة في العدد) أو اشتقاق التوزيع المحتمل لتجنب حدوث وفيات. وهذا المتوسط أو التوزيع المحتمل سوف يدمج مع قيمة الحياة إحصائياً (مثال على ذلك ٥ مليون دولار) وذلك من أجل تحديد المنفعة المادية من ذلك التشريع[١٨]. ومن الواضح أن كل مخرج هنا (١، ٢، ....، ن وفيات أقل من المعتاد) لا يعد حالة ممكنة فى حدها الأقصى. ومن الواضح أيضاً أنه من الممكن أن يكون هناك اختلافات رفاهية داخل المخرج الواحد والتي سوف يغفلها التحليل. قد يكون هناك عدد محدد من الناس ممن لديهم الوعي بالتلوث والقلق بشأن الملوثات. لذا فالمخرج الناتج الذي يجنب حدوث

عدد (N) من الوفيات عن طريق اتباع التشريع سوف يكون له مخرجات فرعية مميزة، والتي بسـببها سينخفض ويقل القلق النفسـي بدرجة ملحوظة. كذلك سيكون هناك مخرجات فرعية أخرى تختلف تماماً فى أشـكال غير مرتبطة بالرفاهية، فعلى سبيل المثـال: عدد الأفـراد أصحاب العيون الخضراء، ولكن في ظـل تكاليف قرار محددة وذات شـفافية بالتأكيد سيكون من الأمثل لتحليل التكلفة والمنفعة الجمع معاً الحالات الممكنة في المخرجات بحيث نتجاهل الاختلافات غير المرتبطة بالرفاهية بين الحالات الممكنة (عدد الناس أصحاب العيون الخضراء)، وربما نتجاهل أيضاً بعض الاختلافات المرتبطة بالرفاهية (مستوى القلق)[١٩].

والمجموعة الخامسـة من التعديلات ذات الصلة بتحليل التكلفة والمنفعة تستجيب إلـى عدد الأفراد وتنوع تفضيلاتهم. هناك عدد من السـكان سـيكون لديهم (CV_S) مختلفـة مقابـل منفعة معينة، وهذا يرجـع نتيجة للاختلافات فـي الأذواق الفطرية والتنشئة والوضع التعليمي والاجتماعي والمهني وما إلى ذلك. وحتى لو، وضعت جانباً مشـكلة تحديد (CV) لفرد معين، في ظل عدم الوضوح لتفضيلاته، فإنه تظل هناك حقيقـة أنه يوجد هناك مئات الملايين مـن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فحسـاب مجموع الـ (CV) لمخرج معين أو توقع معـين عن طريق تحديد الـ (CV) الخـاص بكل فرد في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تجميعها بعد ذلك، يعد مكلفاً إلى حد بعيد. إن تحليل التكلفة والمنفعة يسـتخدم طرقاً مختلفة وأكثر انخفاضاً. ويرجع اتصـاف تحليل التكلفة والمنفعة بأنه الأرخص إلى افتراض التجانس في التفضيلات. ومثـالاً على ذلك، تسـتخدم الهيئات الآن بشـكل نموذجي ما يعرف بـ «قيمة الحياة إحصائياً» حتى لو أن الـ (CV) لتجنب خطر الموت كانت غير متجانسـة ومتنوعة تبعاً لدرجـة الثراء والعمر والجنـس وجمع كبير من الخصائص الفرديـة الأخرى[٢٠]. إن الطريقـة المختلفة هي تلك التي تقوم بتقديـر التنوع في الـ (CV) كدالة في رقم قابل للتعديل للخصائص الفردية[٢١]. كما أن هناك طريقة أخرى في حالة المنفعة المسـوقة تستخدم توليفة من الناتج والسعر لتقدير منحنيات الطلب الخاص بالسلعة ثم مجموع (CV_S) مقابل التغير الذي يؤثر في السـوق. إن عدم التجانس في التفضيلات لسلعة ما سوف ينعكس في ميل منحنى الطلب الخاص بها.

هناك مجموعة أخرى من التعديلات الممكنة الخاصة بتحليل التكلفة والمنفعة المشتقة من الرفاهيـة المعتمدة على وجهة النظر الخاصة بالرفاهية المعتمدة على التفضيلات المقيدة التي قمنا بمناقشـتها في الفصل الثاني - إن المخرج (أو ما يأتي بالحظ) يفيد

الشخص (P) عند المقارنة بالبديل إذا كان، وكان فقط، يفضل الشخص (P) فعلاً المخرج (أو ما يأتي بالصدفة) ويبقي على المثالية. ولنفترض أن الرفاهية المعتمدة على الأفضلية المقيدة هي شيء صحيح، وأن أشكال المقارنات بين الأشخاص تعكس ذلك (مثال على ذلك، مبدأ هارزافي المعدل) وتقليدياً كما تم تحديده، تركز الـ (CV_S) على التفضيلات الفعلية والدمج بشكل مفرد ولا تركز على انتقاء المثالية أو انتقاء المصلحة الذاتية، ولذلك فإن المجموع المعياري لاختبار الـ (CV_S) يشتق من الرفاهية الكلية. إن غربلة (CV) بغرض استبعاد تأثيرات التفضيلات غير المثلى أو التفضيلات المحايدة سوف يزيد من دقة تحليل التكلفة والمنفعة في ما يخص الرفاهية الكلية. مثال على ذلك، قد تكون الـ (CV) التقليدية للشخص (P) من أجل الحفاظ على الأنواع المعرضة للانقراض موجبة. ولكن الـ (CV) المغربلة الخاصة بهذا الشخص تصبح مساوية للصفر (لو كانت تفضيلاته تجاه الحفاظ على الأنواع من الاقتراض ليست محور اهتماماته نهائياً). وبالمثل فإن الـ (CV) التقليدي للشخص (P) فيما يتعلق باستخدام العقاقير ربما تكون موجبة ولكن الـ (CV) المغربلة يمكن أن تكون مساوية للصفر أو سالبة (إذا كان الشخص P لديه المعلومات الشاملة أو في ظل توافر شروط المثالية الأخرى لا يفضل استخدام العقاقير). وكما سنرى في الفصل الخامس فإن الهيئات - في الواقع العملي - تقوم بعمل غربلة للتفضيلات عند حساب الـ (CV_S) على الأقل في حالات معينة.

وأخيراً، يمكن تعديل تحليل التكلفة والمنفعة ليعادل التغير فى المنفعة الحدية للنقود، وذلك من خلال تعديل الـ (CV_S) باستخدام «الأوزان التوزيعية». بحيث يصبح للأفراد الأغنياء أوزان منخفضة لـ (CV)، ويكون للفقراء أوزان (CV) مرتفعة، وهنا أيضاً كما في غربلة الـ (CV_S) لاستبعاد التفضيلات غير المرتبطة بالرفاهية، فإن الفكرة هي تخفيض التباين بين كل من تحليل التكلفة والمنفعة والرفاهية الكلية.

وخلاصة ما سبق، يحتاج تحليل التكلفة والمنفعة بكل وضوح - لكي يكون إجراء قرار - إلى أن يتم تحسينه ليحد من عدد خيارات السياسة تحت التقييم، وليعكس عدم التأكد لدى صانع القرار فيما يتعلق بمخرجات تلك الخيارات وعدم التأكد في التقييمات الفردية، وكذلك ليحد من عدد ودرجة تعقد المخرجات تحت التقييم، وأيضاً تقييد عدم تجانس التقييمات الفردية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يُحسن تحليل التكلفة والمنفعة لغربلة الـ (CV_S) وإدخال الأوزان التوزيعية. إن السؤال عن التعديلات في تحليل التكلفة والمنفعة يعد سؤالاً كبيراً وصعباً، وهو ما سيتم التعرض له جزئياً في

الفصل الخامس حيث سنناقش إمكانية غربلة الـ (CV_S) واستخدام الأوزان التوزيعية، ولكــن من الصعوبة الوصول إلى حل في هذا الكتــاب. والنقطة المهمة هنا أن تحليل التكلفــة والمنفعة يجب أن ينظر إليه على أنه إجراء قــرار وليس معياراً أخلاقياً، وأنه ســيكون إجراء لتعظيم الرفاهية لو أن اختبــار مجموع الـ (CV_S) التقليدي يتم تعديله بعديد من الأساليب.

وعنــد مقارنة تحليل التكلفة والمنفعة مع أي إجراء قرار بديل فيما يتعلق بالرفاهية الكلية، ســوف نفترض أن الاختيار التقليدي سوف يتم تعديله، فإن لم يكن مثالياً فإنه على الأقل يكون في الأساس وسيلة لتحسين الرفاهية.

وســؤالنا الأساســي هو: هل تحليل التكلفة والمنفعة في صياغــة ما يعتبر إجراء قرار أفضل من البدائل؟ للإجابة عن هذا الســؤال يتعين التركيز على تحليل التكلفة والمنفعــة باعتبار أنه قد تم إعداده بهدف تخفيض تكاليف القرار وزيادة الدقة وزيادة الشفافية.

تحليل التكلفة والمنفعة والمنافسون لها:

ما الأســاليب المنافسة لأسلوب تحليل التكلفة والمنفعة؟ ولنبدأ بالممارسات الإدارية الحالية. إن تحليل التكلفة والمنفعة هو إجراء يقيس أثر اختيار المؤسسة على الجوانب العديدة لرفاهية الإنســان باســتخدام مقياس نقدي. وتحــاول الهيئات دائماً مقارنة تكاليــف ومنافــع اختيارات الهيئات بطريقة أكثر كمية. وســوف يتم توضيح تأثيرات السياســة كمياً باســتخدام معايير مختلفة (مثال على ذلك: عدد الوفيات، والمناطق البيئية التي دمرت، وحجم الوظائف المفقودة أو التي تم الحصول عليها) ولكن لم يظهر حتــى الآن أي مقياس نقدي أو مادي للتعامل مــع كل هذه المخرجات. وبدلاً من ذلك يكون أسلوب المقايضة Trade-Off أكثر ملاءمة[٢٢].

قد تمنع التشــريعات أحياناً الهيئات من استخدام أي من تحليل التكلفة والمنفعة أو الأســاليب التي تعتمد بشــكل أكبر على الحدس كتلك التي تم ووصفها هنا. وهناك الكثير من تشــريعات الصحة والبيئة والسلامة المشــابهة لذلك[٢٣]. وربما تخبر هيئة ما أو تحث على تعظيم الســلامة بدلاً من عمل توازن بين الســلامة والتكلفة المتعلقة بذلك والتكاليف الأخرى. مثال على ذلك يصرح لمنظمة الغذاء والدواء بالسماح ببعض الإضافات الغذائية الآمنة[٢٤]. وتشــمل فقرة (١٠٩) من لائحــة الهواء النقي ملوثات هــواء عديدة مثل أكســيد الكبريتيك والجزيئات المعلقــة والأوزون، وقد حثت منظمة

حماية البيئة على وضع مقاييس مهمة من شأنها حماية الصحة العامة وتسمح بهامش ملائم من السـلامة[٢٥]. ويحدث نوع آخر من المغادرة من تحليل التكلفة والمنفعة، وهو قياسـي تماماً في التشـريعات الاجتماعية، عندما تركز الهيئة على التكنولوجيا ذات الجدوى[٢٦]. فعلى سبيل المثال يتطلب لائحة المياه النقية التحرك في الإنتاج للمياه من مصدرهـا وبحيث يتم التحكم إلى النقطة المسـتهدفة من خلال تطبيق أفضل تقنيات التحكـم المتاحة[٢٧]. وأحياناً تندمج فكرة «الجدوى وفكرة السـلامة». إن نص لائحة الصحة والسـلامة المهنيـة التي تحكم أماكن عمل الكيماويات السـامة يوجه الصحة والسلامة المهنية إلى إصدار معايير ذات جدوى وقابلة للتنفيذ وتضمن عدم معاناة أي عامل من أضرار صحية أو جسمانية[٢٨].

فكيف لنا أن نصنف هذه الإجراءات والأسـاليب الفنية الأخرى التي تسـتخدمها فعلاً الهيئات بالإضافة إلى الأسـاليب الفنية الممكنة التي لا تستخدم حالياً. وينصب اهتمامنا هنا إلى تحديد إجراء القرار الذي يعظم الرفاهية. ويوضح التصنيف التالي نفسه. يتعين أن نميز بين الإجراء الذي يركز على الرفاهية والذي يوجه الهيئة لتعظيم جانب وأكثر من جوانـب الرفاهية والإجراء الذي لا يركز على الرفاهية ويوجه الهيئة إلى اسـتخدام اختبار آخر لتقييم السياسـات. وبالنسـبة للإجراءات التي تركز على الرفاهية، فسـوف تصنف إلى إجراءات ضيقة (محدودة) وأخرى موسـعة. وسيقوم الإجـراء الضيق (المحدود) بتوجيه الهيئة إلى تعظيم جانب فقط من جوانب الرفاهية مع تجاهله الجوانب الأخرى من الرفاهية. وسـيوجه الإجراء الموسع الهيئة للنظر إلى كل الخيارات أو على الأقل عدة أبعاد للرفاهية دون إعطاء أولوية لبعد معين.

وتعد قائمة مارثا نوسـبام Martha Nussbaum لمنافـع الرفاهية الموضوعية هي الأفضل في اللجوء إليها عند التفكير في أبعاد الرفاهية [٢٩]. وهي قائمة شاملة وتعد أفضل قائمة من مدرسـة المنفعة الموضوعية للرفاهيـة. وعلاوة على ذلك، وبخلاف القوائم التي كان هدفها التركيز على الجوهر الإنسـاني أو معايير مشابهة فإن قائمة نوسبارم تتعلق بما يفضله هؤلاء ممن تتوافر لديهم المعلومات الشاملة. لذا فإن المكون الموضوعي للمقارنات بين الأشخاص والذي يدمج المنافع التي في تلك القائمة ربما لا يبتعد كثيراً عن مبدأ هارزاني المعدل والذي تفضله قائمة هارزاني:

قائمة نوسبام

الحياة
الصحة الجسدية
السلامة الجسدية
الإحساس والتخيل والفكر
العواطف
التفكير العملي
الألفة
أشياء أخرى
اللعب
التحكم في البيئة

إن الإجراء الواسع المركز على الرفاهية سوف يرشد المنظمة إلى أن تأخذ في اعتبارها كل هذه الأبعاد. وسيوجه الإجراء الضيق المركز على الرفاهية المنظمة إلى التركيز على أبعاد محدودة، أما الإجراء غير المركز على الرفاهية فسيأخذ منحنى مختلفاً. إن هذا التصنيف براجماتي ونفعي، وذلك فقط بغرض تسهيل تحليل الرفاهية المقارنة المتعلقة بإجراء قرار. وبما يكون هناك نظام مختلف يقوم بعمل الشيء نفسه، ولكننا نعتقد أن هذا التصنيف يعمل بشكل أفضل.

ومن النماذج المثالية للإجراء غير المركز على الرفاهية ذلك الإجراء الذي يوجه الهيئات لتطلب تخفيضات في نسبة الملوثات أو تخفيضات في بعض المخاطر الأخرى إلى النقطة ذات الجدوى والمحددة تبعاً لما يطلق عليه التقنية الحالية المتاحة أو تبعاً لما يطلق عليه التطبيقات الحالية. (مثال على ذلك، مستوى التلوث المنبعث من الشركات الأكثر نظافة بيئياً أو الشركات الوسطى في ذلك الأمر أو الشركات التي تقع في الربع الأعلى من الشركات الأكثر نظافة). ويدل معيار الجدوى المنظمة على تقييم الخيارات التنظيمية المتنافسة ليس عن طريق معرفة أي من تلك الخيارات يعمل على تعظيم السلامة وليس عن طريق تحديد تكاليف الإذعان لهذه الخيارات، ولكن بالأحرى عن طريق البحث عن أقل مستوى ممكن من المخاطر الذي تستطيع أن تصل إليه التكنولوجيا أو ينفذ فعلاً عن طريق عددٍ كافٍ من الأفراد. إن متطلبات الجدوى

موجودة بشكل منتشر في قانون البيئة[٣٠]. وهناك إجراء آخر لا يركز على الرفاهية ويظهر ظهوراً متكرراً في المحتوى النظامي هو ذلك الإجراء الذي يهتم بالمفاهيم الاجتماعية. فقد يفهم العلماء أحياناً معيار الاعتدالية لقانون المخالفات كاختيار يهتم بالسلوك العُرفي أكثر من اختيار خاص بتعظيم الرفاهية أو الكفاءة تبعاً لـ ليرند هاند Learned Hand[٣١].

إن إجراءات القرار التي تركز على الإمكانات التكنولوجية – ممارسات الشركة الفعلية – أو تركز على الممارسات العرفية تعد أمثلة مهمة للإجراءات التي لا تركز على الرفاهية، ولكنها من الصعوبة أن تتلف التصنيف، فالتصنيف يعد حقيقة تصنيفاً متبقياً. فأي تصنيف يرتب السياسات من حيث بعض الخصائص وليس من حيث أثرها في – واحد أو أكثر من – أبعاد الرفاهية سيقع ضمن إطار هذا التصنيف المتبقي.

ولنحكم فيما يلي على فئة الإجراء الضيق المركز على الرفاهية: إن الإجراء المتجه نحو النهاية الضيقة لمجموعة من الأبعاد يتطلب فيه أن تركز المنظمة على عدد قليل من أبعاد الرفاهية وإهمال الأبعاد الأخرى. فمن الأمثلة النمطية لذلك، الإجراءات المركزة على السلامة، وبالفعل توجد أشكال كثيرة متنوعة من الإجراءات المركزة على السلامة التي يتم الأخذ بها في الممارسة التنظيمية. وقد تحاول المنظمة تنظيم خطر معين لكي يكون آمناً (لدرجة أن تفرض حد خطر مساوٍ للصفر أو متدنٍ في ذلك الخطر المتوقع)، وبديلاً لذلك قد تحاول المنظمة في تقليلها للعدد الكلي لحالات الوفاة المبكرة أن تأخذ في الاعتبار كلاً من الوفيات الناتجة عن الخطر المحدد والناتجة عن الجهود للتخفيف منها. وهذا في الواقع ما يقوم به إجراء يعرف باسم تحليل المخاطر – المخاطر "Risk-Risk" Analysis. أو قد تحاول المنظمة تعظيم فترة الحياة بأن تأخذ في الاعتبار عدد سنوات الحياة المفقودة وليس عدد الوفيات المبكرة فحسب. أو قد تحاول المنظمة تعظيم سنوات العمر بصحة جيدة. ويعد مقياس سنوات الحياة بصحة جيدة أسلوباً شائعاً في البحوث الصحية العامة، وهو أسلوب عملي لقياس طول العمر بحالة صحية جيدة. ويوجد اختلاف بين هذه الطرق، ولكن لأغراض أهدافنا نجد أنها تشترك في أوجه تشابه: فكل الطرق تجذب اهتمام الهيئة إلى بعد واحد هو بعد «الحياة» الخاص بـ نوسبام Nussbaum (أو كما في حالة طول الحياة بصحة جيدة يعتمد على أبعاد الحياة أو الصحة الجسمانية أو كليهما معاً) دون الأبعاد الأخرى[٣٢].

كما تعد الإجراءات المركزة على السلامة مثالاً شائعاً للإجراءات المركزة على

الرفاهيــة المقيــدة. ولكن من حيث المبدأ، فإنه يمكن أن يتم إســناد أي بُعد للرفاهية للهيئــة باعتباره أمراً وحيداً يتم تعظيمــه. ومثال على ذلك: قد يتطلب من الهيئة أن تقــوم بتعظيم الصداقة (وهو بُعد فرعي خاص بقيمة الألفة لنوســبام). وهو شــيء وهمي، والأقل وهمية هي التشــريعات التي تقرر التركيــز على التعليم أو جودة البيئة أو حفظ النوع أو الفنون أو حماية الأفراد من التمييز العنصري أو الحرية الدينية[٣٣]. كذلك تعــد الجرائم «Mulum In Se» الخاصة بالقانــون الجنائي التقليدي نوعاً من أنواع الإجراءات المركزة على الرفاهية المقيدة. وموضوع هذا القانون يركز بالأســاس على المخاوف الخاصة بجوانب معينة من الرفاهية وخصوصاً الحياة وســلامة الجسد والملكية، وليس على كل أبعاد الرفاهية عامةً.

ومن الأمثلة على الإجراء المقيد المركز على الرفاهية مبدأ الحيطة Precautionary المصادق عليه من قبل العديد من علماء البيئة في الخارج، والذي يتم اســتخدامه (أو على الأقل يعترف به) من قبل الحكومات. وأحد الأسس القياسية والمعايير لهذا المبدأ أنه عندما تظهر أحد الأنشطة التي يبدو أنها تهدد صحة الإنسان أو البيئة، يتم تطبيق مقياس الحيطة حتى لو لم يكن هناك علاقة سببية أو تأثيرية محددة علمياً[٣٤]. ولكن من غير الواضح المقصود من هذه الأســس. وهو ببســاطة تشديد قوي على أولويات الصحــة والقيم البيئيــة دون الاعتبارات الأخــرى كافة. وهذا يعنــي أنه يتعين على المشــرعين تنظيم الأنشطة محتملة الخطر أو الأنشطة محتملة التلوث والقيام بالبحث في تعظيم الوقاية الصحية والوقاية البيئية. والســؤال هنا هو: ماذا لو لم يكن هناك تأكيد على أن هذه الأنشطة خطرة أو ملوثة؟ أو هل هذا المبدأ بديل للمقولة التي تقول إن التكنولوجيا الجديدة خطرة وأكثر تهديداً للبيئة من التكنولوجيا القديمة؟ وبصرف النظــر عن المعنى الدقيق، فإن مبدأ الحيطــة هو مبدأ يركز على الرفاهية ويظهر أنه أوســع من مبدأ تقليل معدلات الوفاة أو مبدأ ســنوات الحياة بصحة جيدة (حيث يتم فيه التركيز على القيم البيئية والصحية) ولكن يظل هذا المبدأ محدوداً بســبب إغفاله لكافة الاعتبارات الأخرى خلاف السلامة والبيئة.

ويتعين تناول مقاييس الســعادة هنا، فلقد تطورت دراسة السعادة بشكل سريع من خلال اقتصاديات الرفاهية[٣٥]. وهذا النوع من البحوث يستخدم المسوحات الإحصائية لتحديد مستوى السعادة أو الرضا المعيشي المادي لمختلف الأفراد. ولقد ركزت معظم الأبحاث في هذا الشأن على محددات السعادة ومقارنتها بين الدول، ومثال على ذلك مقارنة متوسط مؤشرات السعادة بالطرق العددية لدول العالم الثالث ودول العالم الأول

وتحديد الاختلافات تبعاً لبعض العوامل مثل إجمالي الناتج القومي والعمالة والحرية السياسية والتضخم وما إلى ذلك. ولكن يوجد من يقترح أن مؤشرات السعادة يمكن أن تستخدم في تحليل السياسية.

إن استخدام مقاييس السعادة تتيح أسلوباً جديداً لتقييم آثار الإنفاق الحكومي؟..... وقد تم منهجة المشكلة علمياً من خلال تحليل التكلفة والمنفعة. وتكون المنافع هي الرغبة الحدية للمستفيد للدفع ويعد أفضل مقياس له عن طريق تحصيل القيم المحتملة............ وتعد هذه الطريقة ملائمة أفضل للمشاريع الحكومية الصغيرة نسبياً أو المنعزلة.

ولكن تفشل هذه الطريقة عندما يتم تطبيقها على سياسات إنفاقية شاملة. وربما يمكن تقييم التأثيرات الشاملة لمثل هذه السياسات من خلال المحاكاة باستخدام دوال السعادة الموجودة في الاقتصاد الجزئي مع عدد أكبر من المحددات [٣٦].

إن السعادة هي نوع من التجارب السارة، لذلك فإن إجراء تعظيم السعادة بالنسبة لخيار السياسة يعد إجراءاً مقيداً مركزاً على الرفاهية. وكما ناقشنا بشكل مطول أعلاه، فإن السعادة وتجنب الألم يعد جانباً واحداً من جوانب الرفاهية وليس كل جوانب الرفاهية. وينعكس ذلك في قائمة نوسبام والتي تصنف السعادة - الألم على أنها بُعد فرعي منبثق من الأحاسيس والتخيلات والفكر [٣٧].

إن الإجراءات المقيدة يمكن أن تنتج مخرجات مختلفة مع الرفاهية الكلية كما سنذكر لاحقاً. مثال على ذلك، أن تشريع تعظيم السلامة قد يجبر الشركات على تحمل تكاليف إذعان ضخمة من أجل مهمة تخفيض مخاطر صغيرة. وأحد الحلول لهذه المشكلة هو تنفيذ إجراء موسع مركز على الرفاهية مثل تحليل التكلفة والمنفعة. وهنالك حل مختلف غالباً ما يستخدم في الممارسة التنظيمية، ألا وهو دمج الإجراء المقيد المركز على الرفاهية مع ما يسمى بنقطة التوقف Cutoff. مثال على ذلك: يمكن أن يطلب من الهيئة تعظيم السلامة إلى الدرجة التي تحقق الجدوى والتي تحدد بأفضل الممارسات الحالية (يستبعد ما يطرح من خيار يعنى بزيادة السلامة عناية أكبر ويحتاج إلى تكنولوجيا حديثة ومكلفة)، أو زيادة السلامة إلى النقطة ذات الجدوى تكنولوجياً (وهذا يستبعد ما يطرح على الطاولة من خيارات لزيادة السلامة عن طريق وقف الإنتاج كلياً). إن دمج إجراء مقيد مركز على الرفاهية مع نقطة توقف يعد إجراء مهجناً. ويمكن تحديد التوقف Cutoff بمصطلحات لا تتعلق بالرفاهية

(الجدوى، والمعايير الاجتماعية) أو مصطلحات متعلقة بالرفاهية، على سبيل المثال: المطالبة بتعظيم السلامة باستثناء إذا ما كانت تكاليف زيادة السلامة ضخمة.

لاحظ أن المثال الأخير يختلف عن تحليل التكلفة والمنفعة من حيث أن الهيئة ليست مجبرة على عمل توازن بين السلامة وأبعاد أخرى للرفاهية لها وزنها. وبالأحرى فإن أبعاد أخرى غير السلامة لها وزن صفري حينما تصبح التكاليف الخاصة بتلك الأبعاد ضخمة بشكل كبير. وهذا ما يطلق عليه تحليل فاعلية التكلفة (Cost-effectiveness Analysis) والذي نصنفه على أنه إجراء مهجن[٢٨]. وفي ظل أسلوب فاعلية التكلفة يكون للهيئة ميزانية ما للتكاليف، والتي تحدد من خارج الهيئة، ويطلب من الهيئة بعد ذلك تعظيم هدف معين (السلامة أو أي شيء آخر) إلى الحد الذي يستنزف تلك الميزانية.

وأخيراً، نتحول الآن إلى الإجراءات الموسعة المركزة على الرفاهية. ويعد تحليل التكلفة والمنفعة أحد الأمثلة على الإجراء الموسع المركز على الرفاهية والمستخدم حالياً من قبل الجهات الحكومية. وفي الأساس نجد أن الـ (CV) حساسة لكل أبعاد الرفاهية. وهذا يكون صحيحاً بالفعل لو كانت الـ (CV) منقحة، وحتى لو كانت غير منقحة - أو محددة بأسلوب أكثر تقليدية بالبحث عن الاستعداد على الدفع أو الموافقة تبعاً للتفضيلات الفعلية - فإن هناك احتمالات وجود صلة بين تغيرات الرفاهية الحقيقية والتغيرات في الـ (CV).

وفي الحقيقة يغفل تحليل التكلفة والمنفعة أيضاً من الناحية العملية أبعاد الرفاهية عندما يكون من الصعب جداً تقييم الـ (CV) في ظل أسلوب فني حالي معين، على سبيل المثال: الخوف أو الصداقة. ومع ذلك يظل هناك مجموعة جوهرية من آثار الرفاهية التي تنعكس من خلال تحليل التكلفة والمنفعة أكثر منها من خلال تعظيم السلامة أو أي إجراء مشابه، وسوف تنعكس مع ذلك نتائج أخرى في المستقبل عندما تتحسن الأساليب التقنية للتقدير.

وبخلاف أسلوب التكلفة والمنفعة، فإن التوازن الحدسي (البديهي) Intuitive Balancing هو الإجراء الموسع الوحيد المركز على الرفاهي والمستخدم الآن، وهو الذي تم توضيحه من قبل. إن القوانين التشريعية غير الجامدة لتوجيه الهيئات إلى تطبيق مبادئ تنظيمية عقلانية[٣٩]، أو بشكل آخر الترخيص لهم أو أن يُطلب منهم أخذ عدد وافر من القيم في الاعتبار. وهذه القوانين لا تنفذ أحياناً من خلال تحليل التكلفة

والمنفعة في شكل نقدي، ولكن من خلال التوازن الحدسي لأبعاد الرفاهية المختلفة[٤٠]. وقد كان كاز سونستن Cass Sunstein – وهو الآن من مؤيدي تحليل التكلفة والمنفعة – من دعاة التوازن الحدسي، وقد قام في مقالة له عام ١٩٥٥م بالمشاركة مع ريتشارد بلدز Richard Pildes بإعطاء وصف مفصل والمصادقة على هذا الإجراء.

لن نؤدي عملاً جيداً لو تناولنا تلك المنافع المتنوعة، مثل توفير فرص التوظيف بشكل أكبر، وحماية الأنواع المنقرضة، وتخفيض الأسعار والآثار التوزيعية والهواء النقي، من خلال مقياس واحد (تكلفة ومنفعة)، حيث يؤدي ذلك إلى عدم معرفة الاختلافات الكيفية بين هذه المنافع. وعلى الأقل فالأفضل أن يكون لدينا نظام أكثر تشعباً لتقدير تأثيرات الاختلاف الكيفي للأعباء التنظيمية..........

ومن خلال تحليل رد الفعل التنظيمي، فإنه يتعين السماح للناس بأن يروا تأثير التشريع عليهم وإصدار أحكام أو قرارات معتمدة على فهم الاختلافات الكيفية، فلو تم قياس كل المنافع ذات العلاقة بعضها مع بعض من خلال مقياس واحد فإنها ستكون أقل وضوحاً، وربما تكون غير واضحة[٤١].

وفيما يتصل بذلك، فقد يكون توضيح المصطلحات عاملاً مساعداً. فنحن نستخدم مصطلح تحليل التكلفة والمنفعة كما يفعل دائماً علماء الاقتصاد التطبيقيون ومحللو السياسات لنقصد به إجراء تقييم نقدي، وهو إجراء من شأنه تحويل كل النتائج المتضمنة في التحليل إلى مقدار نقدي، ثم تُجمع هذه النتائج. وأحياناً يستخدم تحليل التكلفة والمنفعة بتوسع أكبر ليشمل أي إجراء موسع أو أي إجراء متعدد الأبعاد وليس الإجراء النقدي فحسب. ويتضمن تحليل التكلفة والمنفعة، في ظل هذا المفهوم، كلاً من أسلوب التكلفة النقدي والتوازن الحدسى باعتبارها حالات لها خصائص معينة. وبصرف النظر عن أي دلالات لغوية أو اصطلاحية، فإن النقطة المهمة هنا أن عملية التحويل بالنقدية واختبار مجموع (CV_S) – وهو ما نسميه تحليل التكلفة والمنفعة – والتوازن البديهي هي إجراءات واضحة المعالم.

إن التفاوت في التوازن الحدسي – والمقترح في الكتابات الفلسفية – هو استخدام معدلات تبادل كمية واضحة بين الأبعاد. وقد أيد ذلك جريفن مثله مثل توماس سكانلون Thomas Scanlon. واقتباساً عن جريفن:

«تستخدم الحكومات – مثلك تماماً ومثلي – عند عمل مقارنات بين الأشخاص، في معظم الأحوال، قائمة من قيم (الرفاهية) مدعمة ذلك بظروفها المُلحة. ولذلك لا

نحتاج لأن نعرف الرغبات الفردية لكل شخص تبعاً لطبيعته الخاصة، ولكن يجب أن نعرف ما الشيء المرغوب فيه في الحياة بشكل عام. كما يتعين أن نعرف أن الوسائل التي لا يمكن تجنبها لتلك الرغبات هي: كلما كنا أكثر صحة، وأكثر حرية وأكثر ثقافة، استطعنا تحقيق خطط حياتنا تحقيقاً أفضل......

وفي الحالات البسيطة يمكن أن يأخذ المشرع الزيادة في قائمة قيم (الرفاهية) والوسائل التي لا يمكن تجنبها على أنها زيادة في الرفاهية عامة.......... وفي الحالات الأكثر تعقيداً يجب على المشرع أن يقرر زيادة بند من بنود القائمة على حساب بند آخر، ولهذا الغرض سيحتاج إلى جدول المبادلات التي يفترض أن كلاً منا على استعداد فعلاً للقبول بها أو عملها»[٤٢].

إن الإجراء الموضح من قبل جريفن هنا يختلف عن تحليل التكلفة والمنفعة، كما سيتضح بعد ذلك، وذلك ليس بسبب أن النقود ليست لها وظيفة مقياساً للرفاهية في ذلك الإجراء فحسب، ولكن بسبب أن هذا الإجراء يعتمد على مجموعة مفردة من معدلات التبادل الشاملة بين أبعاد الرفاهية المختلفة، وليس من معدلات التبادل التي يمكن أن تختلف باختلاف الأشخاص.

وباختصار، وكما هو مبين في جدول (٣-١)، يمكن تصنيف إجراءات قرار الحكومة إلى أنها إجراءات غير مركزة على الرفاهية، وإجراءات مُهجنة، وإجراءات مركزة على الرفاهية سواء المقيدة أو الموسعة، كما يتضمن أمثلة لحالات حقيقية. والآن نبدأ مهمة التساؤل: أي من الإجراءات يقوم بتعظيم الرفاهية؟

تكاليف القرار:

تتضمن تكلفة القرار في تحليل التكلفة والمنفعة كلاً من التكاليف المباشرة (أجور مجموعة العمل في الهيئة المشاركين في إعداد ومراجعة التحليل وتكاليف مصادر المعلومات أو مصادر الحسابات المستخدمة في التحليل والتكاليف العامة ومقابل تحليلات تم إعدادها من قبل متعاقدين مستقلين)، والتكاليف في التعاقدات المؤجلة لسياسات نافعة. إن أحد الاتهامات القوية الموجهة من المعارضين لتحليل التكلفة والمنفعة هو أن تكلفة القرار في هذا التحليل مرتفعة جداً[٤٣]. فهل هذا الاتهام موضوعي؟

جدول (٣-١) تصنيف إجراءات قرار

غير مركزة على الرفاهية	مركزة على الرفاهية: مقيد	مركزة على الرفاهية: موسع	مهجنة (مختلطة)
«جدوى» - الجدوى التكنولوجيا. - الممارسات الحالية.	مركزة على السلامة: - استبعاد نوع معين من الخطر. - استبعاد نوع معين من الخطر فوق الاحتمال. - تقليل الوفيات المبكرة. - تعظيم الحياة الأطول. - تعظيم حياة أطول معدلة بصحة.	تحليل التكلفة والمنفعة.	أسلوب فاعلية التكاليف (تعظيم بعض نواحي الرفاهية في حدود ميزانية التكلفة).
معايير اجتماعية	تعظيم جودة البيئة والتعليم والحفاظ على السلالات والفنون ومكافحة التفرقة العنصرية أو الحرية الدينية.	التوازن الحدسي.	تعظيم بعض نواحي الرفاهية مع التوقف عند نقطة الجدوى.
أي إجراء آخر محدد دون الرجوع إلى واحد أو أكثر من جوانب الرفاهية	مبدأ الحيطة. الإجراءات المركزة على السعادة	توازن مع معدلات تبادل واضحة.	أي توليفة أخرى من الإجراء المقيد مع نقطة التوقف.
	أي إجراء آخر يركز على واحد أو جوانب قليلة من الرفاهية.	«تنفيذ مباشر» للرفاهية الشاملة (ليست إمكانية مرنة).	

لقد قام كل من ريتشارد مورجنسترن Richard Morgenstern ومارك لاندي Mark Landy بتجميع تقديرات التكاليف المباشرة الخاصة بإعداد مستندات عن التكلفة والمنفعة لمكتب الإدارة والميزانية للمراجعة الموضحة في الجدولين (٣-٢) و(٣-٣)[٤٤]. وتوضح البيانات أن تحليل التكلفة والمنفعة ذو تكاليف مباشرة ضخمة تتراوح ما بين مليون ومليوني دولار في المتوسط. وبشكل أكثر دقة، فإن التكاليف المباشرة لتحليل التكلفة والمنفعة بالمقارنة بإجراء قرار ليس له تكاليف مباشرة، والذي لا يشمل جمع معلومات أو حسابات أو أي جهود تحليلية من قبل الهيئة، هذه التكاليف تتراوح في المتوسط ما بين المليون والمليوني دولار.

مـــن الممكن أن يكون لدينا إجراء قرار إداري ليس له تكلفة مباشـــرة. تخيل وجود تشـــريع يجبر الهيئة علـــى إصدار قواعد معينة متعلقة بوضع معين وأن تســـتمد هذه القواعد من هذا التشـــريع. في تلك الحالة تكون التكاليف الإدارية المباشـــرة مساوية للصفر، وذلك بســـبب أن التشريع لم يترك للهيئة حرية الاختيار. وعلى الرغم من أن الهيئة نفسها لا تتحمل تكاليف مباشرة، فإن عملية جمع المعلومات والتحليل تنتقل من عاتق المسئولين الإداريين إلى عاتق الهيئة التشريعية.

جدول (٣-٢)

التكاليف المقدرة لتحليل أثر تنظيمي

المصدر	التكاليف الخارجية	التكاليف الداخلية	إجمالي التكاليف
Portney (1984)	$٥٨٥,٠٠٠	$١٦٤,٠٠٠	$٧٣١,٠٠٠
EPA(1987)	$٦٦٢,٠٠٠	$٣٢٥,٠٠٠	$٩٨٧,٠٠٠
EPA(1995)	$٨٧٥,٠٠٠	$١٦٠,٠٠٠	$١,٠٣٥,٠٠٠

Sources: Richard D. Morgenstern and Marc K. Landy, ''Economic Analysis: Benefits, Costs, Implications, ''In Richard D. Morgenstern, ed., Economic Analysis at EPA: Assessing Regulatory Impact (Washington, D. C.: Resources for the Future Press, 1997), 455, 461- 462, Paul Portney, ''Will E. O. 12291 Improve Environmental Policy Making? ''In V. Kerry Smith, ed., The Benefits and Costs of Regulatory Analysis in Environmental Policy Under Reagan's Executive Order (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), 22833-. EPA, EPA's Use of Benefit-Cost Analysis, 1981-1986 (Washington, D. C.: 1987) 65-. Letter From EPA Assistant Administrator David Gardiner to Representative Cardiss Collins, May 17, 1995.

ملحوظـــة: التكاليف بالـــدولار عام ١٩٩٥، التكاليف الداخلية تشـــمل راتب الموظفين والعلاوات والمكافآت وتقدر عند ١٠٠,٠٠٠$ لكل موظف دوام كامل، والتكاليف الخارجية هي تلك الرسوم التي تدفع للمتعاقدين.

وعلـــى أي حال، فإن تحليل التكلفة والمنفعة وإجراءات القرار الأخرى المنافســـة له والتي تم توضيحها في الجزء السابق تعد أدوات عامة لإنشاء خيار الهيئة لو أن الهيئات تظل في حالة التزام بالتشريع. وهي الحالات التي لا تحدد فيها التشريعات بالتحديد ما التنظيمات الواجب على الهيئة إصدارها، أو ما الطرق الأخرى للخطوات الرسمية التـــي يتعين اتخاذها؟ كل هذه الإجراءات ســـوف تشـــمل جمع معلومـــات ذات قيمة وحســـابات ومجهودات تحليلية من قبل الهيئة. وهذا هو ما تشمله الإجراءات المقيدة

والموسـعة المركزة على الرفاهية. ومثال على ذلك، فإن إجراء تعظيم السـلامة والذي يعد من الإجراءات المقيدة المركزة على الرفاهية يتطلب من المنظمات أن تتخذ تقديرات للخطر حتى تستطيع تحديد الأخطار والوفيات والخسائر المتعلقة بطول العمر أو طول العمر المعدل بالصحة والمرتبطة بالمخاطر المختلفة والاستجابة التنظيمية. وبالمثل، فإن الإجراءات غير المركزة على الرفاهية والمعنية بإرشـاد الهيئة بشـأن الاختيار من عدة اختيارات سـيكون لها تكاليف مباشرة ذات قيمة. وكما ذكر من قبل، فإن فلسفة هذا النوع من الإجراء هو إخبار المنظمين بالمطالبة بكل خطوات الجدوى تكنولوجياً بغرض تخفيـف أي أضرار صحية أو بيئية. إن التحقق مـن التكنولوجيا الحالية وتحديد ما إذا كانت بعض المتطلبات التشـريعية (مثل: كمية مـا من تخفيض الانبعاثات) ممكناً اتخاذها عن طريق هذه التكنولوجيا المحددة، أمر ليس هيناً[٤٥].

جدول (٣-٣)

تكاليف تحليل أثر تنظيمي ما: حالات مختارة

القـاعدة	تكاليف خارجية	تكاليف داخلية	التكاليف الكلية
أسبستوس	$٤,٠٠٠,٠٠٠	$٤,٠٠٠,٠٠٠	$٨,٠٠٠,٠٠٠
عمالة المزرعة	$٧٩,٠٠٠	$١٠٠,٠٠٠	$١٧٩,٠٠٠
مكان نفايات البلديات	$٧١٥,٠٠٠	$٨٠٠,٠٠٠	$١,٥١٥,٠٠٠
ترشيد في البنزين	$٢,٣٠٠,٠٠٠	$١,٠٠٠,٠٠٠	$٣,٣٠٠,٠٠٠
محطة توليد نافجو	$٥٧٥,٠٠٠	$٢٠٠,٠٠٠	$٧٧٥,٠٠٠
إعادة تشكيل البنزين	$١,٢٥٠,٠٠٠	$٨٥٠,٠٠٠	$٢,١٠٠,٠٠٠
وحل	$١,٢٥٠,٠٠٠	$٦٠٠,٠٠٠	$١,٨٥٠,٠٠٠

Source: Richard D. Morgenstern and Marc K. Landy, ''Economic Analysis: Benefits, Costs, Implications, ''in Richard D. Morgenstern, ed., Economic Analysis at EPA: Assessing Regulatory Impact (Washington, D. C.: Resources for the Future Press, 1997), 455, 461- 462. asbestos farmworkers Lead in gasoline Municipal landfill Navajo generating station Reformulated gasoline Sludge.

وباختصار، تعـد أرقام المليون والمليوني دولار الخاصة بمورجنسـترن ولاندي هي الحـد الأعلى للتكاليف المباشـرة الإضافية لتحليل التكلفـة والمنفعة مقارنة بمختلف الإجراءات المنافسـة التي تم شـرحها في الجزء السـابق، وهي نتيجة قوية. إن مبلغ

مليـــون أو مليوني دولار مبلغ غير معقول، ولكن يتـــم إغراقه عن طريق تأثير القواعد الكبيرة. فكما قال مورجنسترن ولاندي:

«إن التكلفة المباشــرة الصغيرة نســبياً لتحليل التكلفة والمنفعة تعني أنه لن يتحقق الكثير في سبيل زيادة المنافع أو تخفيض التكلفة لقاعدة ما ليمكن التحليل الاقتصادي مـــن تحمل نفقاته (بافتـــراض أن التكاليف المؤجلة ليســـت كبيـــرة). في ظل تحديد تكلفـــة معتدلة لهـــذه التحليلات مقارنة بالتكلفة الســـنوية للقواعد - أعلى من (١٠٠) مليـــون دولار - فإن تخفيض التكاليف أو زيادة المنافع فـــي القاعدة النهائية بأقل من (١٪) - ومـــن المحتمـــل أن يصل إلى (٠,١٪) - يمكن أن يبرر بســـهولة تكلفة التحليل الاقتصادي[٤٦].

وبعبارة أخرى، إن الاعتراض على التكلفة المباشرة لتحليل التكلفة والمنفعة يمكن أن يحل عن طريق قصر هذا الأســـلوب على المشاريع الكبيرة، هذه المشاريع هي تلك التي تســـتوفي اختبار حد الحجم بحيث إن اختلافات الرفاهية المتوقعة بين تحليل التكلفة والمنفعة والإجراء المصنف باعتباره أفضل بديل تالٍ لتحليل التكلفة والمنفعة، يبرر وصول تكاليـــف التحليل وجمع المعلومات ما بين مليون ومليونـــي دولار. وهذا في الواقع هو قانون (أمر) المنافع والتكاليف الرئاسي الذي صدر بهذا الشأن منذ عام ١٩٨١. وهذه القوانين (الأوامر) الرئاســـية لم تطلب من الهيئات اســـتخدام تحليل التكلفة والمنفعة لكل القرارات أو حتى كل التشـــريعات، ولكنها بالأحرى القواعد الأساســـية (تلك التي مـــن المحتمل أن تزيد آثارها الســـنوية عـــن (١٠٠) مليون دولار التـــي كانت تتبع هذا الأســـلوب[٤٧]. وبغض النظر عن أن حد (١٠٠) مليون دولار مناســـب في موضع آخر، فإن نقطتنا الوحيدة هنا هي أن تحليل التكلفة والمنفعة المُعدل، والمقصور على المشاريع الكبيـــرة، ســـيكون معظماً للرفاهية - بالنســـبة للإجراءات الأخـــرى - إذا كان معظم الرفاهيـــة ملماً بكل الاعتبارات غير التكلفة المباشـــرة. وفوق هـــذا الحد، فإنه يجب أن تكون التكلفة المباشـــرة المتوقعـــة صغيرة جداً لتعطي التوازن تجـــاه تحليل التكلفة والمنفعة.

والنقطة الأخيرة التي تتعلق بالتكاليف المباشـــرة: هي أن المليون أو المليوني دولار حداً أعلى، من المحتمل أن تتجاوز بشـــكل رئيسي التكاليف المباشرة الحقيقية لتحليل التكلفة والمنفعة بالنســـبة لإجراء آخر موســـع مطـــروح للتطبيـــق، وبالأخص التوازن الحدســـي. إن تحليل التكلفة والمنفعة يعني تحديد الآثار الكمية والنقدية للسياســـات على جميع أبعاد الرفاهية. ويعني التوازن الحدســـي تحديد التأثير الكمي للسياســـة

على جميع أبعاد الرفاهية دون تحديد الآثار في شكلها النقدي. فالهيئات تستخدم قيماً معيارية لتحويل آثار الرفاهية لشكل نقدي - على سبيل المثال تقييم الحفاظ على الحياة - فتكون التكاليف المباشرة الإضافية في تحليل التكلفة والمنفعة بالنسبة للتوازن الحدسي بسيطة miniscule. وحتى لو لم يتم استخدام القيم المعيارية، فإن نفقات التقييم بشكل نقدي يمكن أن تنتشر عبر واحد من بيئات القرار، على سبيل المثال أرقام من دراسة تقييمية طارئة مفردة يؤدي إلى قيمة نوع معين من المنافع المستخدمة في عمل قرارات متعددة(٤٨). وأيضاً، في أي حدث، تظل نقطة أن التكاليف المباشرة لجمع المعلومات والجهود التحليلية والمصاحبة للتقييم النقدي يتم تحملها من قبل تحليل التكلفة والمنفعة والتوازن الموسع.

ماذا عن تكاليف التأخير؟ يقول توماس ماكجريتي Thomas MaGanty وهو معارض لتحليل التكلفة والمنفعة أن ذلك يعني العجز بالتحليل "Paralysis Ly analysis".

يحذر معظم الإصلاحيين التشريعيين من الاعتماد الزائد على تحليل التكلفة والمنفعة الذي يمكن أن يستنزف الهيئات ذات الموارد القليلة المخصصة للتحليل، كما أنه يبطئ من إجراءات صنع القاعدة. وفي الماضي استنفدت بعض تحاليل التكلفة والمنفعة لقواعد أساسية سنوات من وقت الهيئة الثمين(٤٩).

إن الاهتمام بالتكاليف المؤجلة لتحليل التكلفة والمنفعة هو من الموضوعات الشائعة في الأدبيات الناقدة(٥٠). وهو مرتبط بمشكلة عامة تتعلق ببنية صُنع قاعدة إدارية. ويتمثل القلق والاهتمام عامة في أن الإجراء والعناصر التحليلية المتعددة لعمل قاعدة - وليس تحليل التكلفة والمنفعة فحسب ولكن عمليات «التعليق والملاحظة» والتي تتطلب استجابات تفصيلية من الهيئة بالنسبة للتعليقات العامة المتعلقة بالقواعد والتدقيق القضائي المركز لتحديد ما إذا كانت هذه القواعد اعتباطية (عشوائية) أو مزاجية وكذلك المراجعة التشريعية للقواعد تحت مظلة قانون المراجعة الخاصة بالكونجرس وغير ذلك - هذا الإجراء أدى إلى تجميد عمليات عمل القواعد. ويعد هذا الجمود الآن من ضمن المعايير التي تدرس في القانون الإداري(٥١). وهنا أيضاً يقول ماك جاريتي Mc Garity موضحاً(٥٢):

«في نهاية الثمانينيات كان من الواضح بشكل متزايد أن النموذج غير الرسمي لعمل القاعدة لا يحقق نجاحاً جيداً. وقد كانت ميزته الكبرى هي الكفاءة التي يمكن للهيئات الفيدرالية بها تبني وتنفيذ السياسات التشريعية. وفي أواخر السبعينيات

وأوائل الثمانينيات قام الفرع التنفيذي، وفي حدود ضيقة الكونجرس، بإضافة متطلبات تحليلية وإجراءات مراجعة في طلبات الصناعات التشريعية غالباً. ولقد سبب هذا التدقيق التمهيدي والمستمر لجهات المراجعة - في ظل مذهب جامد - جمود عمليات صنع القرار بشكل مزعج. وفي منتصف التسعينيات كان من الصعب إقرار قواعد أساسية لدرجة أن بعض البرامج التشريعية أو التنظيمية تعثرت ونجح بعضها، وذلك فقط لأن الهيئات لجأت إلى أدوات بديلة لصنع السياسات»[٥٣].

إن الانتقادات بشأن الجمود ليس لها أسس راسخة حتى الآن، وهناك القليل جداً من الدراسات العملية التي تحاول فعلاً اختبار ما إذا كان تحليل التكلفة والمنفعة أو أي عناصر أخرى خاصة بعمليات صنع القاعدة يميل إلى تأخير أو إعاقة صنع القاعدة بشكل جوهري[٥٤]. وهناك استثناء مهم وهو الدراسة التي قام بها وليام جوردان William Jordan الذي لم يركز فيها على تحليل التكلفة والمنفعة بل على Circuit remands الخاصة بمقاطعة كولومبيا في ظل معيار عشوائي أو مزاجي ليجد أنه في (٨٠٪) من الحالات التي تم فحصها كانت الهيئة قادرة على الرجوع إلى القاعدة الأصلية أو على الأقل تحقيق الأهداف بشكل أساسي التي وضعت من أجل عمل القاعدة الأصلية، وحدث هذا مع تأخير متوسط لمدة سنة واحدة[٥٥]. وهناك دراسة إحصائية أخرى لكورنيلاس كيرون Cornelius Kerwin وسكوت فيرلونج Scott Furlong عن محددات الوقت الضائع في عمل القواعد لهيئة حماية البيئة الأميريكية EPA. ولقد شملت الدراسة الوقت المستغرق من قبل مكتب الإدارة والميزانية OMB باعتباره متغيراً مستقلاً. وقد وجدا أن تأثيرها على الوقت الكلي ليس له دلالة إحصائياً[٥٦]. ولقد استخدم ستيوارت شابريو Stuart Shapiro التغير Variation في حالة إجراءات صنع قاعدة لدراسة محددات الجمود الإداري في مجال تنظيم رعاية الطفل. ولقد قام باختيار أربعة أنواع من المتطلبات: مراجعة تشريعية أو تنفيذية لقواعد المؤسسة ومتطلب تطبيق تحليل التكلفة والمنفعة من قبل الهيئة أو تطبيق أسلوب مشابه، مثل تحليل الأثر المالي أو المشاركة الشعبية أو مراجعة الهيئة للقواعد الموجودة بصفة دورية. ووجد شابريو أن هذه المتطلبات لها تأثير ضعيف على التغير التنظيمي..... وهي تعد أقل أهمية من التحالفات Coalitions السياسية في السلطة أو جماعات المصالح (المتأثرة بتشريع رعاية الطفل)[٥٧]. وهناك حاجة ملحة لكثير من البحث التطبيقي حول تلك العوامل التي تعمل على تعطيل المنظمة فيما يتعلق باتخاذ القرار. إن غياب مثل هذا البحث يجعل وجهة نظرنا في موضوع تكاليف التأخير

تعتمد فقط علـى بعض تجاربنا غير الكافية بالطبع، ولكـن الاقتراحات التالية تبدو مقبولة. فكما حدث في التكلفة المباشـرة، نولي اهتمامنا لتكاليف التأخير الإضافية في ظل تحليل التكلفة والمنفعة مع الأخذ في الاعتبار الأساليب المنافسة المختلفة التي تم توضيحها في القسـم السـابق. إن تنفيذ الهيئة لأي أوامر قانونية معينة يمكن أن يتحقق بشكل نموذجي وبشكل سريع ملائم حتى لو أخذ في الاعتبار عمليات الملاحظة والتعليق والتدقيق القضائي ومنع الانتهازية في المؤسسـة. والقضية هنا هي التساؤل عما إذا كان تحليل التكلفة والمنفعة بطيئاً بشكل مفرطاً إذا ما قورن بأي أداة قرار عامة مصممة لإرشاد خيار المؤسسة المُتحفظ في ظل غياب إرشاد قانوني محدد.

ولنأخـذ في الاعتبار أولاً تكلفة التأخير الإضافية لتحليل التكلفة والمنفعة بالمقارنة مع الإجراءات غيـر المركزة على الرفاهية والإجراءات المحدودة المركزة على الرفاهية والإجراءات المهجنة. إن تحليل التكلفة والمنفعة ربما:

١- يؤخر أي نوايا بشأن اتخاذ قرارات داخلية في الهيئة.

٢- يتسبب في تأخير إضافي من خلال إجراءات مراجعة فريدة خاصة بتحليل التكلفة والمنفعة، ومثال على ذلك مكتب الإدارة والميزانية.

٣- تأخيـر الإجـراءات الخارجية العادية التي تحدث فـي كل عمليات وضع القواعد وإجـراءات التعليق والملاحظة التي تكون أكثر أهميـة والمراجعة القضائية لو كان ذلك مرغوباً فيه.

وبالنسـبة لرقم (١) يتضمن تحليل التكلفة والمنفعة بوضوح جمع وتحليل معلومات إضافية متناسبة مع الإجراءات المحدودة (بسبب التركيز على بعد واحد من الرفاهية، في حين يركز تحليل التكلفة والمنفعة على أبعاد متعددة). ويحتمل أن يتضمن مجهوداً إضافياً متناسباً مع الإجراءات غير المركزة على الرفاهية، وكذلك متناسباً مع الإجراءات المختلطة، وهذا يعتمـد على مفهوم هذه الإجراءات. لكن يبدو أنه من الممكن تصميم تحليل التكلفة والمنفعة بحيث لا تفضي الجهود الإضافية إلى عرقلة داخلية في الهيئة، وذلك عن طريق اسـتخدام المكونات المختلفة لتحليل التكلفة والمنفعة بشـكل متزامن. ومثال على ذلك تحليل تعظيم السـلامة لأي سياسة خاصة بتخفيف المخاطر يمكن أن يتم فيها تقييـم الخطر، في حين يتطلب تحليل التكلفة والمنفعة كلاً من تقدير الخطر وتقديـر التكلفـة معاً. ولكن لا يوجد سـبب مقنع يجبر المؤسسـة أن تنتظر لتحديد التكاليف حتى بعد أن يتم تقدير الخطر.

وبالنسـبة لـ (٢) فإن إجراء مراجعة خارجية متفرداً، لتحليل التكلفة والمنفعة يمكن أن يسبب التأخير، مثل مراجعات مكتب الإدارة والميزانية التي تحدث الآن، أو عمليات المراجعة المناظرة (الشبيهة) المقترحة من البعض[٥٨].

وينـادي أحد الآراء بالتخلص من هذه الخيارات نهائياً، ولكننا لا نؤيد هذا الخيار. فرقابة مكتب الإدارة والميزانية تؤدي إلى تخفيض وتهرب الهيئة من واجباتها وأخطائها عند تطبيق تحليل التكلفة والمنفعة. ويتعين أن تعطى أي رقابة مشابهة لتحليل التكلفة والمنفعة للهيئة الاهتمام الجاد نفسـه[٥٩]. ويوجد مقترح آخر لتيسير إجراءات رقابية معينة، مثال ذلك عن طريق تحديد مدة زمنية محددة أو عن طريق اتخاذ عدة خطوات رقابة خارجية مختلفة في آن واحد وليست خطوات متشابهة.

ففي دراسـة كيـرون Kerwin وفيرلونج Furleng – والتـي أوضحت عدم وجود أي أثـر معنوي أو دلالة لزمـن مراجعة مكتب الإدارة والميزانية على الزمن الكلي لعمل اللوائـح، على اللوائح المختبرة منـذ أواخر الثمانينيات، إذ إنه في ذلك الوقت لم يضع الأمر الرئاسي قيوداً زمنية لمراجعة تحليل التكلفة والمنفعة، ولكن تحليل التكلفة والمنفعة الحالي يحدد قيوداً زمنية للتنفيذ. وهذا يعني أن تأثير التأخير في اتخاذ الهيئة قراراً بشأن رقابة مكتب الإدارة والميزانية لا يجب أن تخوض فيه الآن[٦٠].

بالنسبة لـ (٣)، فإن تحليل التكلفة والمنفعة، مقارنة بكل من تعظيم السلامة وتحليل الجـدوى وتحليل الفعالية والتكلفة وكذلك أي إجراءات غير معتمدة على الرفاهية أو إجراءات مقيدة معتمدة على الرفاهية أو مهجنة، يزيد من الوقت المستغرق في إجراء الملاحظة والتعليق والمراجعة القضائية. ولكن يصعب علينا فهم السبب في ظل أسلوب غير محدد، وفي ظل قانون ذي لغة تتميز بالنهايات غير المحددة، سيكون لدى مجموعة مصالح معينة – من المعترضين على لائحة هيئة ما – الحافز لطلب الرقابة القضائية – إذ إن احتمال النجاح في ظل أسـلوب غير محدد لا يعد شـيئاً.. كما سيكون لديهم الحافز لتناول الهيئة بالنقد أثناء فترة الملاحظات والتعليقات وبتلك الوسـيلة تتزايد الفرصة لدى المراجع القضائي للحكم على الهيئة في حالة تعسفها أو عدم استجابتها للتعليقات. ولكن من الصعب معرفة كيف تتغير هذه المحفزات عندما يتم الانتقال إلى تحليـل التكلفة والمنفعة بدلاً مـن نوع ما من أنواع إجراء القرار الذي لا يرتبط بتحليل التكلفة والمنفعة. ومثال ذلك أن الشـركات التي تعارض التحكم في التلوث قد تواجه جيداً الأرقام التقديرية للمخاطر التي وضعتها الهيئة، سـواء كانت هذه الشركات تتبع

أســاليب تحليلات تعظيم السلامة أو أساليب التحليلات المهجنة (رفع معيار السلامة إلى نقطة الجدوى) أو أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة (٦١).

ومــن الناحيــة الظاهرية ليـس من الواضح إن كانـت الرقابــة القضائية وعملية الإنــذارات والتعليقات تعمــل على تجميد وتأخير عملية وضع القاعدة. إن دارســة جوردان Jordan تشكك في ذلك. فكما توضح المشاهدات العامة ليس لعملية الجمود المزعومة تأثير في عرقلة وضع القاعدة. وقد أوضح كاري كوجلين Cary Coglianese أن كلاً من حجم عمل اللائحة (كما هي مقاسة مثلاً بعدد الصفحات في قانون التنظيم الفيدرالي) وتكاليف وضع اللائحة بالأســعار الثابتة لدولار قد زادت بشــكل كبير منذ السبعينيات رغم ظهور الرقابة القضائية الشديدة من هذا العقد(٦٢).

وعلى أي حال، فإن قضية التحليل هنا تهتم بأسلوب تحليل التكلفة والمنفعة الخاص بالهيئة التي بها هيكل حالي لعمل قاعدة بغرض المشاركة العامة والإشراف القضائي. وذلك يؤدي إلى اســتهلاك وقت طويل عما هو في الإجراءات الأخرى من إجراء قرار مختلط أو إجراء غير معتمد على الرفاهية أو الإجراء المقيد مع وجود الهيكل الحالي نفســه لعمل القاعدة. ورغم أننا نحتاج إلى العمل التجريبي لتناول هذا الموضوع، إلا أننا لا نجد أي ســبب نظري في الاقتصاد السياسي فيما يتعلق بعملية وضع القواعد تجعلنا نوافق على هذا الرأي.

وبعد أن ناقشنا تكاليف التأخير في تحليل التكلفة والمنفعة، لنفكر الآن في تكاليف التأخير الإضافية لتحليل التكلفة والمنفعة مقارنة مع الموازنة الحدسية «بمداها الواسع». بافتراض أن المنظمة تتبع الخطوات الخاصة بكل من المناقشات الداخلية ورقابة مكتب الإدارة والميزانيــة، ووضع اللوائح الخاصة بالإنــذارات والتعليقات والرقابة القضائية فــي الحالتين (الإنذارات والتعليقــات) كما يحدث حالياً، فلمــاذا يجب أن نتوقع أن العملية الحدسية ستكون في المتوسط أســرع بشكل ملحوظ؟(٦٣) إن الموازنة الحدسية تتضمــن الخطوات كافة التي في تحليل التكلفة والمنفعة، وتوفر التنظيم النقدي، وهذا يعنــي أنها تســتغرق الوقت الداخلي تقريباً وتتضمن كميــة كبيرة من النتائج الخاصة بالتعليقات الخطيرة أثناء عمليات التعليق والملاحظة والاعترافات القضائية.

ونلخص آراءنا التحليلية بخصوص تكاليف قرار أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة في التالي:

يبدو أن التكاليف المباشرة الإضافية لتحليل التكلفة والمنفعة فى المتوسط لن تتعدى

عــدة ملايين من الدولارات فــي حالة المقارنة بكل من الإجــراءات غير المعتمدة على الرفاهيــة أو الإجــراءات المقيدة المعتمدة على الرفاهيــة أو المهجنة. ولو افترضنا أن تحليــل التكلفة والمنفعة أكثر دقة في التطبيق من أي من الإجراءات الأخرى المنافســة لــه (مع أخذ في الاعتبار أخطاء الهيئة ومحاولتها لانتهاز الفرص وليس جودة المنظمة من الداخل فحســب)، فإن هذه التكلفة المباشــرة سوف يتم تغطيتها عن طريق المنافع المتوقعة من تحليــل التكلفة والمنفعة، وذلك عندما تصبح من الكبر بحيث تكون كافية. ونحن مازلنا حتى الآن في حاجة إلى عمل فريد من البحث في تحديد مصادر تكاليف التأخير. وعلى أي حال، فإن الأدلة الموجودة وكذلك الاقتصاد السياســي المتعلق بعمل اللوائح كلاهما يشكك في العبارة التي تقول: إن تحليل التكلفة والمنفعة يسبب تأخيراً إضافياً مؤثراً إذا قورن بكل من الإجراءات المعتمدة على الرفاهية المقيدة أو الإجراءات المختلطــة. وأخيراً يمكن توقــع أن تضمن تحليل التكلفة والمنفعــة على تكاليف قرار (تحتوي على تكاليف مباشرة وتكاليف تأخير) عند المقارنة بالأسلوب المنافس الموسع، وعلى الأخص الموازنة الحدسية.

ومن وجهة نظر أخرى، فالذي قد يثير انتباه بعض القراء هو أن تكاليف القرار ربما تأتي من الداخل. فمن الممكن أن يتم أمر للهيئات بأن تطبق تحليل التكلفة والمنفعة بأي درجة كانت كبيرة أو محدودة اعتماداً على التكاليف المتوقعة سواء المباشرة أو تكاليف التأخير. ولكن من الناحية الرســمية، عندما يكون هناك أوامر رئاســية عليا بتطبيق تحليل التكلفة والمنفعة، ســيختلف الأمر عن ذلك. فكما ذكرنا يطلب من الهيئات التي تعمل تحت سلطة هذه الأوامر أن تقوم باتباع تحليل التكلفة والمنفعة بشكل كامل فيما يخص اللوائح الأساســية (وتقدر التكاليف السنوية لذلك بما يزيد على (١٠٠) مليون دولار تقريباً)، كما يســمح للهيئات باتباع تحليل التكلفة والمنفعة بشــكل أكثر اختصاراً بالنســبة للوائح الأخرى. ويشــمل نظام التعليمات التنفيذي الحالي اســتثناء خاصاً بالتكاليف، ولكن ذلك في حالة الطوارئ أو في حالة طلب ذلك عندما يفرض التشريع أو المحكمة زمناً محدداً نهائياً لأمر مطلوب على وجه السرعة.

وهــذا يعني أن الهيئــات يجب أن تطبق تحليــل التكلفة والمنفعة علــى كل اللوائح الأساســية حتى في الحالات التي تكون فيها تكاليــف القرار المتوقعة من الارتفاع بما يضمن تحاليل مكثفة بدرجة كافية، وكذلك تتيح الفرصة لعمل تحاليل أخرى مختصرة للوائح أخرى حتى لو كانت تكاليف القرار المتوقعة تعطي مبررات لتحاليل أكثر شمولاً. إن الشــفافية هي أحد الأســباب لعدم التركيز على تكاليف القــرار الملازمة، رغم أن

السؤال القائم الذي مازال مطروحاً هو ما إذا كانت تكاليف القرار الملازمة تزيد أو تقلل من الرفاهية الكلية المقارنة بالوضع الحالي.

على أي حال، يركز تحليلينا المقارن لتحليل التكلفة والمنفعة وأي إجراءات قرار أخرى، على تحليل أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة الموجه. حيث يتم إخبار الهيئات بمشتملات تحليل التكلفة والمنفعة الكامل. ويتم توجيهها لاستخدامه بالنسبة لأي قرار يتعدى حد حجم معين بغض النظر عن أي تكاليف مباشرة أو تكلفة التأخير عدا الحالات المتطرفة. ووفقاً لهذا المفهوم فإنه يمكن مقارنة تحليل التكلفة والمنفعة مع كل من الميزانية الحدسية والإجراءات المقيدة المركزة على الرفاهية والإجراءات غير المركزة على الرفاهية والإجراءات المختلطة. إن إمكانية اتباع أسلوب التكلفة والمنفعة مع التركيز على التكاليف الداخلية للقرار شيء أشير إليه، ولكننا لن نتعمق فيه.

الدقة:

على أي حال، إن التوجيه القانوني الذي يطلب من الهيئات القيام بتحليل التكلفة والمنفعة هو لتعظيم الرفاهية، رداً على توجيهات بديلة، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على الدقة النسبية لتحليل التكلفة والمنفعة والإجراءات المنافسة في مجال الرفاهية الكلية. وسوف نركز في هذا القسم، على الدقة المتضمنة داخل تلك الإجراءات. فمن المفترض أن تطبق الهيئة المنفذة هذه الإجراءات بدقة. ومما لا شك فيه، أن الإداريين المترددين والمتخوفين المدفوعين باعتبارات أخرى غير الصالح العام، أو الاداريين كثيري الأخطاء من ذوي الدوافع الطيبة، لن يطبقوا الإجراءات بالشكل الصحيح دائماً. ولكن في هذه اللحظة، وضعنا مشاكل الهيئة «التردد، التهرب والخطأ في تطبيق الإجراء» جانباً لكي يتم مناقشتها في «الفصل الرابع».

وبعبارة أخرى، يركز التحليل هنا على مجموعة فرعية من «أخطاء التكاليف الكلية» التي تصاحب تحليل التكلفة والمنفعة والإجراءات الأخرى المنافسة. إن التشريعات أو القوانين أو الأوامر التنفيذية أو بعض المواد القانونية الأخرى تقدم تعليمات لموظفي الهيئة حول استخدام بعض الإجراءات المسماة (D) في حل بعض الخيارات التي سيواجهها المسئولون. إن الإجراء (D) فيه نوعان من أخطاء التكاليف المتعلقة بأداة اتخاذ القرارات المتقنة والتي تشكل دائماً خيار زيادة الرفاهية. أولاً: قد يوافق المسئولون على تطبيق الإجراء (D)، لكن الإجراء (D) بحد ذاته قد يبتعد إلى حد ما عن الرفاهية الشاملة. ثانياً: قد يفشل المسئولون في تطبيق الإجراء (D) بسبب

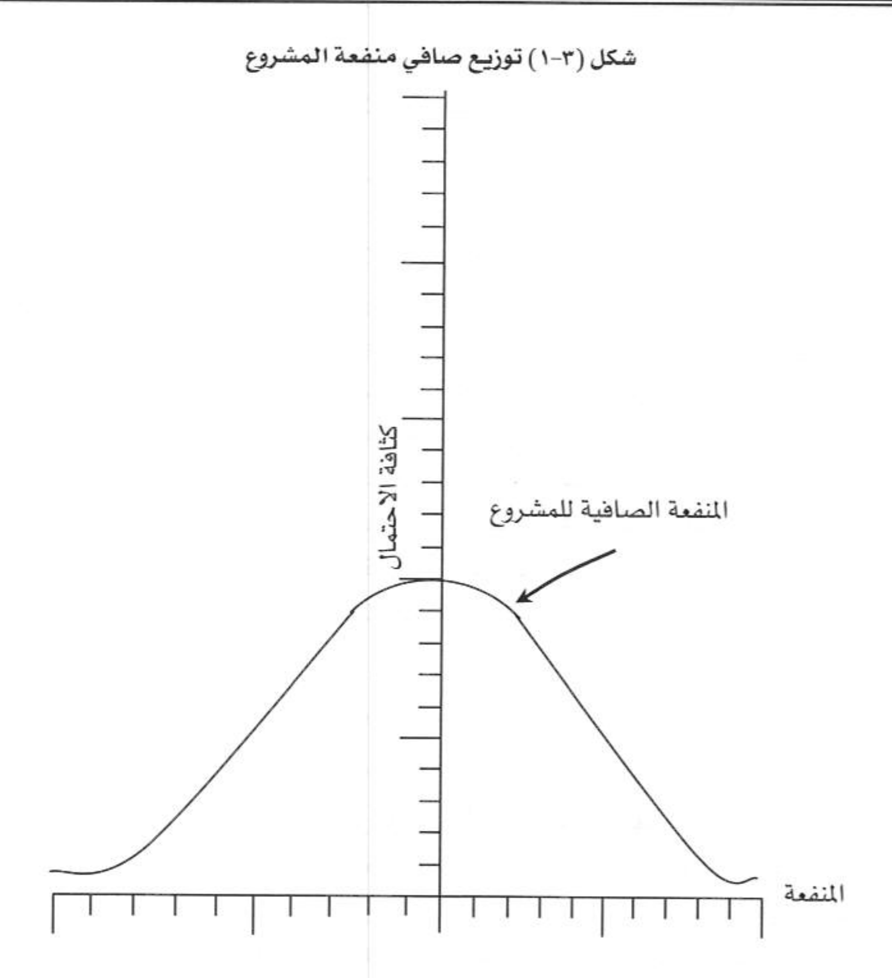
الفشـــل التحفيزي أو المعرفـــي. إنه النوع الأول من خطأ التكاليف، الذي نشـــير إليه «بعدم الدقة الجوهرية» والذي نناقشه في هذا القسم.

على فرض أن هناك مجموعة من حالات الخيارات للهيئة: الحالات التي تسترشد فيهـا خيـارات الهيئة بقرار أو آخر مـن قرارات الإجراءات. وللتوضيح والتبسـيط، سـنفترض أنه في كل حالة اختيار تقوم الهيئة بالاختيار بين وضع البطالة (المحدودة) الراهن وبين مشـروع واحد، ونفتـرض أنه يمكن قياس تكاليـف الرفاهية الحقيقية الكلية والمنافع العائدة من هذا المشروع على أساس مقياس المنفعة، ونفترض كذلك أن التوزيع المحتمل لصافي آثار الرفاهية التي قيست على أساس مقياس المنفعة متماثلة، بمتوسـط صفر، وأن هذا التوزيع هو نفسـه لكل حالة اختيار فـي المجموعة[٦٤]. إن هـذه الافتراضات لا تعتبر مهمة لنتائجنا الكلية، ولكنها تبسـط وتوضح هذا العرض التقديمي. وسـوف نشـير إلى نتائج أو آثار المشـروع والتي تم قياسـها على أساس مقياس الرفاهية باعتباره فوائد «المنفعة» أو تكاليف «المنفعة»، وإلى آثار ونتائج المشروع التي تم قياسها من خلال «تحليل التكلفة - المنفعة» باعتباره فوائد أو تكاليف دولارية «نقدية».

يوضح الشـكل (٣-١) بيانيـاً احتمالية التوزيع (لكل حالة اختيـار في المجموعة) لصافي الفوائد والآثار المختلفة التي يمكن أن يجنيها المشروع.

الإجراء العشوائي (مثل إجراء قرعة عن طريق تقليب قطعة النقد المعدنية واختيار المشـروع إذا استقرت العملة على الصورة) سـتكون الفائدة المتوقعة من هذا المشروع صفراً[٦٥]. أما الإجراء الدقيق الكامل فيختار دائماً مشاريع ذات منافع وفوائد صافية، ولن يختار إطلاقاً المشاريع ذات صافي التكاليف. فإنه يختار دائماً المشاريع التي تقع على يمين المحور (Y) في الشـكل (٣-١)، ولا يختار أبداً المشاريع التي تقع على يسار المحور. وهناك طريقة أخرى في التفكير تتمثل فيما يسمى بالتوزيع «المشروط»: توزيع صافي منفعة المشروع المشـروط على المشاريع التي يجري اختيارها من قبل الإجراء، وكذلك التي لم يتم اختيارها بواسطة الإجراء. وإذا كانت الإجراءات دقيقة بشكل تام، فإن التوزيع المشـروط الأول يوضع بشكل كامل على يمين المحور (Y)، ويوضع التوزيع الثاني المشروط بالكامل على الجهة اليسرى.

شكل (٣-١) توزيع صافي منفعة المشروع



أيـــن تقع حقاً إجراءات القرارات التي اتخذتها الهيئة - تلك القرارات التي تتصف بعدم التركيز على الرفاهية، والمحدودة، والمختلطة، وواســـعة التركيز على الرفاهية - بالنسبة لمدى الدقة، من العشوائية إلى الكمال؟

ولنأخذ أولاً فى الاعتبار، الإجراءات التي لا تركز على الرفاهية. إن المشرعين الذين كانوا - عن معرفة وإدراك - غير ملتزمين أو مبالين بالرفاهية الشـــاملة (قد) يقومون بتحليل الرفاهية لكل حالة اختيار محتمل للهيئة، والتقرير لكل حالة من هذه الحالات فيما إذا كانت الهيئة عليها تطبيق المشروع أم لا. وهذا يمثل نوعاً من الإجراءات التي لا تركز على الرفاهية، والهيئة في كل حالة - ببســـاطة - تتبع التوجيهات التشـــريعية

في تحديد آثار المشروع أكثر من اتباعها سياستها وتقييمها الذاتي في تقييم واحد أو مجموعة من أبعاد الرفاهية. وقد يكون الإجراء دقيقاً دقة تامة ولكن فقط إذا كان التشريع نفسه دقيقاً دقة تامة.

ولكن من الناحية العملية بالطبع، ونظراً للقيود المعرفية وتلك المتعلقة بالتواصل، فإن المشرعين لا يحددون ذلك بشكل شامل. وكما سبق أن أكدنا، فإن السؤال هنا: ما الأدوات العامة التي ما ينبغي للهيئات استخدامها لصناعة واتخاذ القرار؟ مع مراعاة أن الهيئات لديها حرية اتخاذ القرار في حدود التشريعات المنظمة والحاكمة لذلك. وبعبارة أخرى، إننا مهتمون بالإجراءات التي لا تركز على الرفاهية والتي شرعت لتضع هيكلاً وبنية لاختيارات الهيئة بدلاً من تحليل الرفاهية بواسطة المشرع، وأكثر من تركيزنا على مجرد تطبيق تحليل الرفاهية بواسطة المشرع.

إن تصميم الإجراءات - من هذا النوع - التي لا تركز على الرفاهية تثير مشكلة صعبة من ناحية «الدقة». فالمصمم عليه أن يحدد بعض الآليات للتصنيف ما بين المشاريع ذات فوائد المنفعة الصافية وأخرى ذات تكاليف المنفعة الصافية، وليس تحليل الرفاهية - بواسطة المشرعين أو الهيئة، أو أي شخص آخر. ومن المغري أن نقول بأن المشكلة لا يمكن حلها، فالإجراءات التي لا تركز على الرفاهية لن يكون حالها أفضل من الإجراءات العشوائية، وستنتهي إلى صفر من المنفعة المتوقعة. ولكن تلك النتيجة ممكن أن تكون مبالغاً فيها إلى حد ما. والأكثر إقناعاً، من وجهة نظرنا، أن مشكلة الدقة لهذه الفئة من الإجراءات من الأفضل حلها جزئياً، فالإجراءات التي لا تركز على الرفاهية ستنتهي بخسائر كبيرة متوقعة للمرافق إذا ما قورنت بالإجراءات المتقنة.

إن أحد الآليات العامة التي قد يأمل منها الشخص في إمكانية استبدال تحليل الرفاهية هو آلية السوق. ولكن من المعروف أن الأسواق يمكن أن تفشل في تعظيم الرفاهية، مثلاً بسبب العوامل الخارجية. في الحقيقة، إن فشل السوق هو التبرير المثالي لوجود السلطة التنظيمية[٦٦]. وسوف يفوض المشرعون (إذا كانوا مهتمين بالرفاهة) الهيئات بتنظيم أنشطتها التي تميل لأن تتصف بالفشل في السوق. إن تعرض الهيئات لاختبار السوق، بدلاً من تحليل الرفاهية، لتقرر كيفية تنظيم هذه النشاطات من الصعب توقع أن يكون أمراً ذا دقة عالية. وهناك آلية عامة أخرى هي المعايير الاجتماعية. وقد يقول البعض إن المعايير الاجتماعية تميل إلى زيادة الرفاهية لأفراد مجموعتها[٦٧].. لكن كما زعم أحدنا، إن هذا الادعاء مشكوك به[٦٨]، وأنه في

أي حدث، لا أحد يعتقد بأن المعايير الاجتماعية تكون حساسة للآثار على الأفراد من غير الأعضاء.

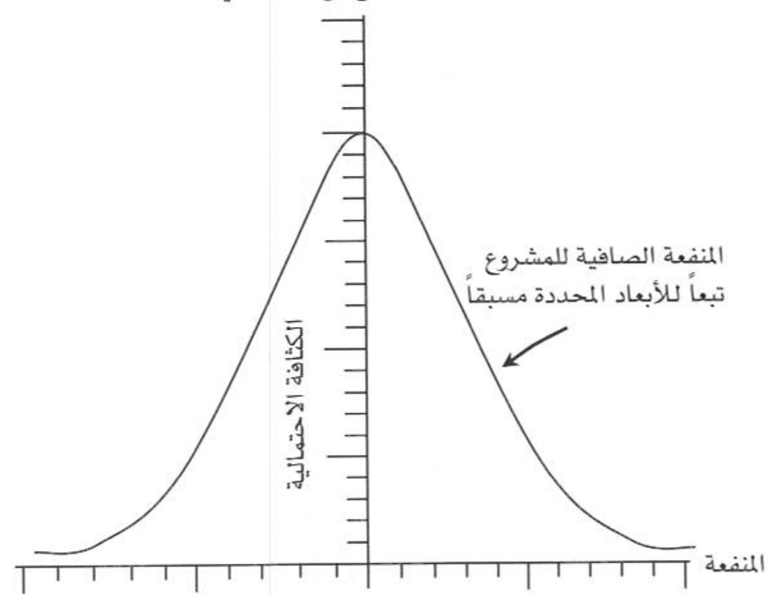
إن إجراء «الجدوى» هو إجراء توضيحي، فالجدوى قد تكون اختباراً من اختبارات السوق. وقد يتم توجيه المشرعين بطلب التقليل من التلوث حتى يصلوا إلى النقطة التي يمكن تحقيقها، باستخدام التكنولوجيا المتاحة حالياً في الأسواق. ولكن هذا الاختيار من الواضح أنه أقل من أن يكون الخيار الأمثل فيما يتعلق بالرفاهية. أولاً، حتى لو كانت التكنولوجيا الحديثة هي الحل الأمثل لبعض الشركات، فلن تكون الحل الأمثل لجميع الشركات، نظراً لعدم تجانس آثار الرفاهية لنشاطات الشركات ولتكلفة استخدام التكنولوجيا. ثانياً، لا يوجد سبب لتوقع أن عملية التطور التكنولوجي ستتوصل إلى تكنولوجيا حديثة تكون الحل الأمثل في المتوسط. فمن ناحية قد يبتكر الباحثون المدفوعون بدوافع مثل الشهرة وليس نتيجة طلب السوق، تكنولوجيا غالية الثمن، والتي لن تشتريها الشركات أو الجهات الأخرى (حتى لو كانت تعكس على الداخل كل الآثار الخارجية وكانت معلوماتها جيدة). ومن ناحية أخرى، وبفعل التأثير الخارجي أو المعلومات المتواضعة، فالتكنولوجيا التي قد تنتج بفعل الطلب في السوق قد تقع في مستوى أقل من مستوى زيادة الرفاهية، ومن ثم فسياسة «التكنولوجيا المفروضة» قد تكون أفضل.

وبدلاً من ذلك، فإن «الجدوى» يمكن أن تكون نوعاً من اختبار «المعايير» الذي يبحث عن الممارسات الاعتيادية أو الحقيقية للسيطرة على التلوث وليس عن التكنولوجيا الحالية، ولكن لأن التلوث خارجي، لا يوجد سبب محدد لتوقع الممارسات الاعتيادية أو الحقيقية بأن تكون مثالية.

إن تحليلنا المبني على إجراءات لا تركز على الرفاهية تم تعقيدها تعقيداً غير مفاجئ نظراً لتشعب مثل هذه الإجراءات. ويشير التقرير إلى أنه حتى باتباع الأمثل لمثل هذه الإجراءات سيكون لها خسائر كبيرة للمنافع. إن تحليل الإجراءات المحدودة التي تركز على الرفاهية هي أكثر دقة. أولاً، هذه الإجراءات من المتوقع أن تكون أفضل من الإجراءات العشوائية، لأنها تتبع واحداً من أبعاد الرفاهية، فالمشاريع التي اختيرت بواسطة الإجراءات المحدودة فإن الاحتمال الأكبر أن يكون لها فوائد منافع خاصة، والاحتمال الأقل أن يكون هنالك تكاليف منافع صافية مقارنة بالمشاريع التي اختيرت عشوائياً. أما المشاريع التي تم رفضها بواسطة الإجراءات المحدودة فإن الاحتمال الأكبر أن يكون لها تكاليف منافع صافية، وأقل احتمالاً أن يكون لها فوائد

منافع صافية مقارنة بالمشاريع التي تم اختيارها عشوائياً. ثانياً، الإجراءات المحدودة والمبنيــة على التركيز على الرفاهية ســتكون أســوأ من الإجــراءات الكاملة، لأن آثار الرفاهية تطال كل الأبعاد، ولكن البعد المستهدف: السلامة، التعليم، السعادة، مكافحة التمييز العنصري، وهلم جراً، كلها يتم تجاهلها. وســوف يعتمد حجم الخســائر على الحجم النســبي، بمصطلح المنفعة، لآثار المشــروع على البعد المســتهدف مقابل أبعاد المنفعــة المتبقية، وذلك من خــلال مجموعة من الحالات الخياريــة للهيئة عندما يتم استخدام الإجراءات المحدودة.

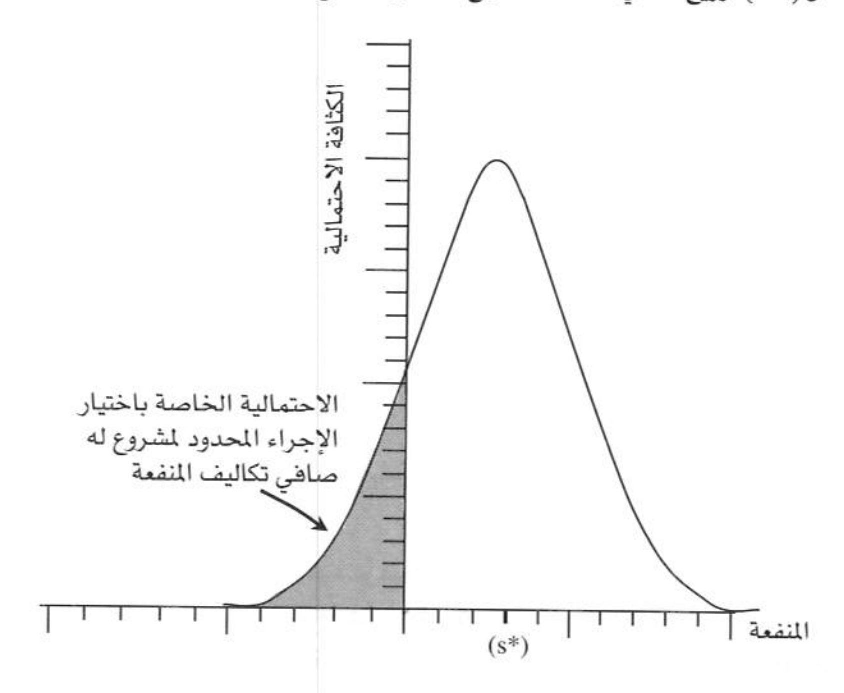
شكل (٣-٢) توزيع صافي منفعة المشروع مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المحددة مسبقاً



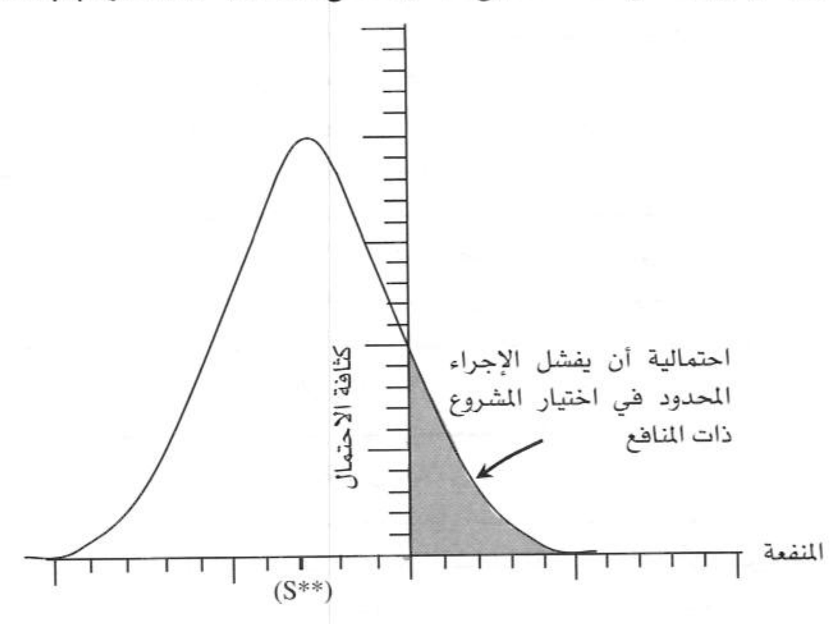
ولرؤية هذا الأمر من زاوية أكثر موضوعية، تخيل أن الشــكل (٣-٢) يمثل التوزيع المحتمــل لصافــي المنفعة للمشــروع على طول الأبعــاد وليس الاقتصــار على البعد المستهدف. ولنسمي هذا «منحنى الخلفية». للمشاريع بالمستوى المعطى (S*) للمنفعة الإيجابية على طول البعد المســتهدف، وأن توزيــع التكاليف والمنافع للفوائد الكلية هو وحدات (S*) فى منحنى الخلفية المنتقلة إلى الجهة اليمنى على طول المحور (x). وإن خســارة المنفعة المتوقعة، لتلك المشاريع، تقابل مســاحة الجهة اليسرى من المحور (x) تحت منحنى الخلفية المنقول. هذه المنطقة تمثل المشاريع التي لا يجب اختيارها (لأن

لديها تكاليف فوائد صافية) ولكن سيتم بشكل مثالي اختيارها من خلال الإجراءات المحدودة (لأن s* هو إجراء إيجابي). وبالمثل، حيث المشاريع ذات المستوى (s**) للمنافع السلبية على طول البعد المستهدف، فإن التوزيع المحتمل للمنافع والتكلفة الإجمالية عبارة عن منحنى الخلفية المنقول من عدد من وحدات (s**) إلى الجهة اليسرى على طول المحور (x) وأن خسارة المنفعة المتوقعة، لهذه المشاريع، تعادل المساحة الموجودة على محور (x) تحت هذا المنحنى المنتقل[٦٩]. وهذه المنطقة تمثل المشاريع التي يجب اختيارها (لأنها تمتلك فوائد منافع صافية) ولكن لن يتم اختيارها من خلال الإجراءات المحدودة (لأن s** سلبي) هذه الآثار موضحة في الشكل (٣-٣) والشكل (٣-٤).

شكل (٣-٣) توزيع صافي منفعة المشروع للمشروعات مع المنفعة (s*) المقترنة بالبعد المستهدف



شكل (٣-٤) توزيع صافي منفعة المشروع للمشروعات مع المنفعة (S**) المقترنة بالبعد المستهدف



إذا كانت القيم (s*) (s**) كبيرة من وجهة نظر المشرعين مقارنة بنشر توزيع الخلفية، فمن الطبيعي أن ينقل منحنى الخلفية غالباً إلى الجهة اليمنى أو الجهة اليسرى من المحور (y)، وسيكون الإجراء المحدود دقيقاً إلى حد ما. وإذا كانت القيم (s*) (s**) صغيرة مقارنة بنشر توزيع الخلفية، فإن الإجراء المحدود سيكون غير دقيق نوعاً ما. ونظراً لأن الرفاهية فيها عدد كبير نسبياً من الأبعاد، وأن الإجراءات المحدودة تركز على بعد واحد أو على بعض الأبعاد، فالسيناريو الأخير يبدو معقولاً أكثر من السيناريو السابق. مثال حقيقي: تطور التشريع أظهر أن تشريعات تعظيم مستوى السلامة سوف تولد بعض السياسات الكفؤة، ولكنها أيضاً ستحث الهيئات بانتظام على اختيار سياسات ذات تكاليف أكبر وفوائد سلامة أقل(٧٠). ولهذا السبب، تستخدم الآن طريقة أخرى (الوضوح أو وفقاً للممارسات أثناء التطبيق) وفقاً للعديد من تشريعات الصحة والسلامة(٧١). ويشبه ذلك، الأحكام الاستبدادية لتشريع حماية الأصناف المعرضة للانقراض، والذي يأمر بحماية الأصناف المعرضة لخطر الانقراض «مهما كانت التكلفة» والذي لا يسمح بوجود استثناءات لأحكامه(٧٢)، وهو ما ثبت نجاحه عند التطبيق العملي له(٧٣).

وتجب الإشـارة إلى أن معظم الأمثلة المثيرة للمشـاكل والجدل لتشـريعات تعظيم مسـتوى السـلامة - مثل قانون ديلاني كلاوس، والذي يقضي بمنع المواد المسرطنة المضافـة إلـى الأغذية - قد كانت محدودة في تركيزها، وهـذه المواد القانونية قادت أصحاب القرار إلى استبعاد أنواع معينة من أخطار الوفاة، دون الرجوع إلى اعتبارات التكاليـف أو الجدوى الاقتصادية ودون أن يحدد مقدماً الحد الأدنى أو أنظمة مقيدة في الحالات التي يكون فيها اسـتبعاد هذا النوع من الخطر المسـتهدف هو نفسـه ما قد يسـبب بعض الوفيات بحد ذاته(٧٤). وكما أوضحنا سـابقاً في هذا الفصل، فقد قمنا بتعريف «زيادة مسـتوى السلامة» لتشمل إجراءات قرار متنوعة ركزت على حياة وصحة الجسـم. وتشمل هذه الإجراءات استبعاد جميع المخاطر الكبرى لنوع معين أو تقليل بنَسـب الوفيات في سن مبكر Permature deaths (تحليل المخاطر - المخاطر) أو إطالـة مدة العمر، أو إطالة العمر المصحوب بصحة جيدة، وكذلك ضرب المثل على نـوع الإجراء الأكثر محدودية وفقاً لقانون ديلاني كلاوس. ووفقاً لتحليلنا، نعتقد بأن جميع هذه الإجراءات سـتكون غير دقيقة بشكل أساسـي، على الرغم من أن البعض منها بالتأكيد يتجنب أسوأ التجاوزات للقوانين المشابهة لقانون ديلاني كلاوس والمتعلقة بمخاطـر معينة. وتظل الأغلبية الواسـعة مـن هذه الإجراءات - زيـادة طول العمر نتيجة الرعاية الصحية، (اسـتخدام تحليل إطالة العمر نتيجـة الرعاية الصحية) أو بعض المقاييس الصحية الأخرى - تتجاهل كل شـيء يهم الرفاهية باسـتثناء الصحة وإطالة العمر. إن الاسـتهلاك والسعادة والرفاهية والفن والتعليم والعلاقات الأسرية وإنتاجية العمل، والعديد من الأشياء الأخرى قد تهم الناس الذين يكرسون حياتهم لها قد تم تجاهلها ببسـاطة في إجراءات (إطالـة العمر نتيجة الرعاية الصحية)، ناهيك عـن الإجـراءات التي تركز على الموت فقـط دون الموت والصحة معـاً. ويتم تجاهل الاسـتهلاك والسـعادة والإبداع والفن والتعليم والعلاقات الأسـرية والعمالة المنتجة وأشياء أخرى يهتم بها الإنسان من قبل QALY حيث يتم التركيز على الإجراء الخاص بالوفاة بدلاً من الوفاة والصحة معاً(٧٥).

إن الإجـراءات المختلطة تمثل محاولة للتقليل من الخسـائر المصاحبة للإجراءات المحدودة. ونقطة التوقف أو النهاية يمكن تعريفها وتحديدها في ضوء الأبعاد الخلفية (تعظيـم البعد المسـتهدف، إلا إذا كان التأثير في الأبعاد الخلفيـة يفوق بكثير الأثر المستهدف). ويمكن أن يكون هناك أيضاً بعض الخسائر (وبالتحديد في تلك الحالات التي تكون فيها الأبعاد الخلفية تفوق البعد المسـتهدف، لكن ليس إلى حد كبير) وبدلاً مـن ذلك، قد تعرف نقطة التوقف أو النهايـة بمفهوم بعض المعايير التي لا تركز على

الرفاهيـــة (على ســبيل المثال: الجدوى) ولأن المعايير التــي لا تركز على الرفاهية لا تقتفي أثر الحالات التي تفوق فيها الأبعاد الخلفية البعد المســتهدف بشــكل تام، فإن الإجراءات المهجنة في هذا النوع من التوقف من المتوقع أن يؤدي إلى خسائر.

دعنـــا نعود الآن إلى تحليل التكلفة والمنفعة. النقطــة المهمة والحرجة هنا هي أن تحليــل التكلفة والمنفعة، مثله مثل الإجراءات الأخرى محل التفكير والتقرير، يتوقع أن تؤدي إلى بعض الخســائر على مســتوى الرفاهية. هذه النقطــة أُغفلت إغفلاً كبيراً مــن قبل المــواد العلمية الحالية لتحليل التكلفة – المنفعــة، والتي تميل إلى النظر إليه باعتباره مرآة لمعيار الكفاءة الاقتصادية المســمى كالدور – هيكس وليس باعتباره أداة قويــة وجاهزة لتطبيق الرفاهية الشــاملة. ولأن تقلب ســعر الــدولار له آثار متنوعة ومتغيرة على الرفاهية الشــاملة، فإن تحليل التكلفة والمنفعة لا يتعقب الرفاهية الكلية بشــكل تام، حتى لــو تم تطبيق تحليل التكلفة والمنفعة من قبــل إداري نزيه ذي دوافع جيــدة. إن تحليل التكلفة والمنفعة هو، إلى حد مــا، غير دقيق من الناحية الجوهرية فيما يتعلق بالرفاهية الكلية (العامة).

ومع الأخذ فى الاعتبار التوزيع المحتمل للمنفعة الصافية للمشروع، بشرط أن يكون المشــروع يحقق منفعة نقدية صافية، فسيكون لهذا التوزيع «المشروط» مساحة ما تقع فى الجهة اليســرى من المحور (y). ومن ثم فإن المشــاريع التى تقع في هذه المنطقة لها منفعة ســلبية صافية، ولكن المنفعة الحدية للنقود للمســتفيدين من المشاريع هي، في المتوســط، أقل من تلك المنفعة الحدية للخاســرين من تلك المشاريع، بما يكفي لأن يلتوي SKEW تحليل التكلفة والمنفعة إلى اتجاه المشــروع. وســيختار تحليل التكلفة والمنفعة تلك المشاريع، في حين أن الإجراء التام أو المتقن لن يختارها. وبالمثل، بالأخذ فى الاعتبار توزيع المنفعة الصافية للمشــروع، بشــرط ألا يكون المشروع يحقق فوائد نقدية صافية (أي بشــرط أن يكون له إما تكلفة نقدية صافية أو يعتبر القيمة النقدية الصافية تساوي صفراً). وهذا التوزيع المشروط سيكون له مساحة ما تقع فى الجهة اليســرى من المحور (y)، ممثلة للمشــاريع التي يوجد فيها فوائد منفعة صافية، ولكن حيث تكون المنفعة الحدية للنقود للمستفيدين بالمشاريع تتعدى بشكل كافٍ تلك المنفعة الحدية للنقود للذين خسروا المشاريع، حتى إن القيمة النقدية الخاصة للمشروع تكون صفراً أو ســلبية (مشروع خاسر). وسيفشل تحليل التوازن – التكلفة في اختيار هذه المشاريع، ولكن الإجراء الكامل يمكنه ذلك. إن خسارة تحليل التكلفة والمنفعة، مقارنة بالإجراء الكامل، هو المجموع المرجح للمساحات الواقعة تحت هاتين المنطقتين[٧٦].

وبشكل أكثر رسمية، دعنا نتخيل أن (W) لمشروع ما هو المجموع الكلي لـ (CV) للفائزين بالمشروع مقسوماً على فوائدهم من المنفعة الكلية، ولنعتبر أن (L) هي المجموع الكلي لـ (CV) لخاسري المشاريع مقسوماً على خسائرهم من المنفعة الكلية. ومن ثم هناك توزيع احتمالي لحصص (W/L). وللتوضيح والتبسيط، دعنا نتخيل أن هذا التوزيع مستقل عن أرباح المنفعة الكلية (B) وتكلفة (C) للمشروع. وبالأخذ فى الاعتبار مشروعاً محدداً، وبفوائد منفعة محددة للفائزين بالمشاريع (B*) وتكلفة منفعة للخاسرين (C*)، إذا كانت (B*) أقل من (C*) فهناك احتمالية أن يؤدي تحليل التكلفة والمنفعة إلى نتائج غير دقيقة في هذه الحالة - اختيار المشروع يكون أفضل في الوضع الراهن - تساوي المساحة الواقعة تحت منحنى توزيع النسبة (W/L) إلى الجهة اليمنى من النقطة C*/B*. إن خسارة المنفعة المتوقعة في هذه الحالة (بالمقارنة مع الإجراء التام) ستكون من الاحتمال مضروباً في (C*-B*). ومن ناحية أخرى إذا كانت (B*) أكبر من (C*) فإن احتمالية أن يؤدي تحليل التكلفة والمنفعة إلى نتائج غير دقيقة - اختيار المشروع يكون أفضل في الوضع الراهن - يساوي المساحة تحت منحنى توزيع النسبة إلى اليسار من النقطة (C*/B*). وتكون خسارة المنفعة المتوقعة الاحتمال مضروباً في (C*-B*)[٧٧].

لاحظ أنه إذا كان للدولار منفعة حدية ثابتة للدولار، فإن منحنى (W/L) سيحقق المجموع الكلي عند (١) ولن تكون هنالك فرصة لأن يوصلنا تحليل التكلفة والمنفعة إلى نتائج غير دقيقة. ولأن منحنى (W/L) لن يتخذ هذا الشكل، فإن الخسائر الكلية المتوقعة من استخدام تحليل التكلفة والمنفعة ستعتمد على توزيع كل من أرباح وتكاليف المشروع (C* و B*) بالإضافة إلى شكل منحنى توزيع النسبة. كلما كان ذلك المنحنى أقل انحاء كانت الخسائر المتوقعة من تحليل التكلفة - المنفعة أقل.

ويظهر لنا التحليل أن تحليل التكلفة والمنفعة، حتى لو قمنا بتطبيقه بشكل متقن، فإنه من المتوقع أن تكون هناك بعض خسائر المنفعة مقرنة بالإجراء التام. وهذه نقطة مهمة، بالنظر إلى معيار كالدور - هيكس والقبول غير المشروط لتحليل التكلفة والمنفعة من قبل الاقتصاديين التطبيقين ومحللي السياسة. وعلاوة ذلك، فإن التحليل يظهر، من حيث المبدأ، أن تحليل التكلفة والمنفعة قد يكون له خسائر منفعة أكبر أكثر من الإجراءات التي لا تركز على الرفاهية، والإجراءات المحدودة التي تركز على الرفاهية، والإجراءات المختلطة. فعلى سبيل المثال، الإجراءات المحدودة التي تركز على الرفاهية قد تتبع بدقة الآثار على طول أحد الأبعاد، لكنها ستتجاهل الآثار على طول الأبعاد

الأخـرى، ويقوم تحليل التكلفـة والمنفعة بتعقب الآثار على طـول جميع الأبعاد، ولكن لا يكـون دقيقـاً إلى حدّ ما فـي قياس كل تلك الأبعاد فى ظل تأثيـرات الثروة. ومن الناحية الواقعية، تخيل مشـروع يعالـج مواطنين أثرياء ومنهم (١,٠٠٠) فرد مصابون بالأمراض، وينتج عن ذلك بعض الاسـتهلاك الإضافي، ولكنه (بشـكل ما) تسبب في معاناة سكان أكثر فقراً عددهم (١,١٠٠) بالمرض نفسه. إن هذا المرض له أثر المنفعة نفسـه على كل شخص مصاب. تعظيم السلامة ستعكس بشكل دقيق بأن المشروع له تكاليف سلامة صافية، ولكنه يغفل منفعة الاستهلاك، قد يدمج تحليل التكلفة والمنفعة منفعة الاستهلاك، ولكنه قد يخطئ في تقدير أثر السلامة، لأن الأفراد الأكثر غنى قد يرغبـون في دفع مبالغ أكثر تجنباً للإصابة بالمرض أكثر من رغبة الأفراد الأكثر فقراً في دفع هذه المبالغ.

والـرأي بأن تحليـل التكلفة – المنفعة قد يكون له خسـائر منفعة متوقعة أكثر من الإجـراءات المحـدودة والمهجنـة، أو الإجراءات التـي لا تركز علـى الرفاهية، مازال يصدمنا بوصفه رأياً نظرياً. وبدايةً، يطلق راولز على النقود «سـلعة أولية» ويسـميها دروكـن «مورد»[٧٨]. المال هو في جميع الأحوال وسـيلة للرفاهية، يمكن اسـتخدامه لشـراء أو تسـهيل أنواع متنوعة من التحسينات ذات الصلة بالرفاهية. ووضع النقود باعتبارها «سـلعة أولية» تشـتق من وظيفتها باعتبارها وسيطاً عاماً لمبادلات السوق. وهـذا يعني أن المنفعة الحدية للمال، لفرد ما فـي موقف ما، هي المنفعة الحدية لأي سـلعة أو خدمة (أو كليهما) ولها المنفعة الحدية القصـوى عند تلك النقطة. ومن ثم يمكـن توقع أن يكون التنوع في المنفعة الحدية للمال أقل من تلك البضائع والخدمات، حتى المهمة منها. على سـبيل المثال، تعد الوحدات الأولية للطعام التي يشتريها الفرد مهمة جداً، وبدونها لن يستطيع الاستمرار. ولكن عند نقطة ما، وعندما يكتفي الفرد منها، فإن إنفاق دولار واحد إضافي على هذا الطعام سيحقق منفعة أقل مما لو أنفق هذا الدولار الواحد على شـيء آخر. وعند هذه النقطة، فإن المنفعة الحدية للدولار الواحد تسـاوي المنفعة الحدية لإنفاق الدولار الواحد على الطعام، وبعد هذه النقطة، فإن المنفعة الحدية للطعام ستنخفض (على فرض أن الطعام يتم استهلاكه ولا يتم بيعه من خلال الفرد للحصول على النقد)، وتزيد المنفعة الحدية للنقود عنها.

يجـب أن يقتصر تحليل التكلفة – المنفعة – نظراً لارتفاع تكاليفه المباشـرة – على المشـاريع الكبيرة، تلك المشاريع التي يكسب منها الكثير ويخسر فيها الكثير. ولذلك، فإن كلاً من (W) و (L) هي متوسـطات، عبر عدد كبير من السـكان، في معدلات الـ

(CV) / المنفعــة لأفراد محددين أثر المشــروع في فرد معــين فيما يتعلق بالمال، مقابل أثره فيه فيما يتعلق بالمنفعة. ولأن عدد هؤلاء السكان كبير، فمن غير المحتمل حدوث انحراف جوهري بعيداً عن الوحدة في النســبة (W/L). وأخيراً يمكن لتحليل التكلفة – المنفعــة، إذا كان ضرورياً، أن يتم تحســينه لتصحيح متغير المنفعة الحدية للنقود – إما عن طريق اســتخدام الأوزان الترجيحية التوزيعية، أو عن طريق التخلي عن تحليل التكلفــة – المنفعة واســتخدام بعض الإجراءات الأخرى حيث يكــون توزيع الثروة بين الفائزين من المشروع (ومن ثم توزيع منافع النقود الحدية) يختلف اختلافاً أساسياً عن توزيع الثروة بين خاسري المشاريع.

اســتعرضنا فيما مضى الدقة الحقيقيــة لتحليل التكلفة – المنفعــة بالمقارنة مع دقــة الإجراءات المنافســة من فئة الإجراءات المحدودة والإجــراءات المختلطة، وفئات الإجــراءات التي لا تركز على الرفاهية. ولكن ماذا عن الإجراءات الأخرى الواســعة التــي تركز على الرفاهية؟ فكما لاحظنا ســابقاً، يعد الإجــراء الوحيد من هذا النوع والمســتخدم حالياً في الممارســات الحكومية هو الموازنة الحدســية لآثــار الرفاهية. ولنكون عمليين، فعند القيام بإعداد الموازنة الحدســية لابد لنا (مثلما نفعل في تحليل التكلفــة – المنفعة وجميع الإجراءات الأخرى المأخوذة بعين الاعتبار في هذا القســم) مــن وضع بعض القيود والحدود على جمع المعلومــات والجهد التحليلي الذى يقوم به موظفو الهيئة (على ســبيل المثال، خصائص المخرجــات الممكنة). تلك كانت خلاصة تحليلنا لـ «التنفيذ المباشر» الذي تم شرحه سابقاً في هذا الفصل. إن غياب مثل هذه القيود والحدود تجعل الموازنة الحدســية عاليــة التكلفة، لكن، إذا تم تنفيذها من قبل إداريين من ذوي الدوافع الجيدة والذين لا يرتكبون الأخطاء، فإنه ســيكون دقيقاً دقة كاملــة في تتبع أثر الرفاهية. إن الموازنة الحدســية وعلى عكس الإجراءات المحدودة تتضمــن جميع أبعاد الرفاهية، وكذلك على عكس تحليل التكلفة – المنفعة، فإن تقييم الآثار المختلفة لن ينحرف بواسطة الثروة.

والموازنة الحدســية فى ظل محدودية جمع المعلومات والجهد التحليلي – لن تكون دقيقة بشكل كامل في تتبع الرفاهية الشاملة. ولكن تظل أكثر دقة من تحليل التكلفة – المنفعة. ونعتقد أنه ليس هناك مجال لاســتبعاد ذلك. والصعوبة الرئيســية في هذا الإجراء ليســت دقته من ناحية المبدأ ولكن دقته في التطبيق، أي إلى أي حد سيختار الإداريون – ســواء من ذوي الدوافع الســيئة، أو أولئك من ذوي الدوافع الجيدة ولكن المعرضين للأخطاء – من بين المشــاريع دون تلك الانضباطية والشفافية لمقياس نقدي قابل للقياس المركزي. سنأخذ هذه النقاط في عين الاعتبار في الفصل القادم.

يمكن تخفيض عدم الشفافية للموازنة الحدسية باستخدام معدلات التبادل ما بين أبعاد الرفاهية المختلفة. وكما أوضحنا سابقاً، أقر العديد من فلاسفة الرفاهية هذا النـوع من الإجراء، ولكن تبقى إمكانية تطبيقه غيـر مؤكدة، لأن مثل هذا الإجراء إما يحتاج إلى معدلات التبادل(*) ما بين الأبعاد الفرعية للرفاهية، وكذلك الأبعاد الرئيسية لها، وإما تُترك الكثير من الأحكام الحدسـية على الهيئات. ولنأخذ فى الاعتبار مرة ثانية الأبعاد الرئيسية التي وضعتها الفيلسوفة الأميريكية نوسبام Nussbaum:

الحياة

الصحة الجسدية

السلامة الجسدية

الإحساس والتخيل والفكر

العواطف

التفكير العملي

الألفة

أشياء أخرى

اللعب

التحكم في البيئة

إن الحدائق العامة الممولة تمويلاً عاماً، والإستاد المخصص للرياضات الجماهيرية والممولـة تمويلاً عاماً، كلا النموذجين يندرجان تحـت بند «اللعب». تخيل أن بناء أي منهما سيؤدي إلى بعض الإصابات. حتى لو أن المشرعين أو إحدى الهيئات الإشرافية مثل مكتـب الإدارة والميزانية OMB، أعلنوا عن معدل تبادل شـامل بين بعد «اللعب» وبعد «الصحة الجسدية»، سـيظل هناك مشكلة قياس منافع الحديقة العامة والملعب في بعد «اللعب». وبشـكل مبسط، إن احتسـاب عدد الساعات الكلي التي سيقضيها الأفراد في الترويح عن أنفسـهم في الحديقة العامة أو مشـاهدة المباريات في الملعب تفترض أن تلك المنافع من الرفاهية لكلا النشاطين متطابق لكل وحدة زمنية.

وبدلاً من ذلك، فالإجراء قد:

(١) يسـمح للهيئات بإصدار أحكام بديهية عن القيمة النسـبية للعب الجماهيري،

(*) معدلات التبادل تعني: التبديل أو التخلي عن فائدة أو ميزة مقابل أخرى مفضلة أو مرغوب فيها أكثر (المترجم).

واللعــب في الحديقة العامة فيمــا يتعلق بمجال اللعب في «الرفاهيــة»، مع الترجيح بالوقت وفقاً لذلك.

أو (٢) يطلب من المشــرع أو الهيئة المشرفة بالإعلان عن معدلات التبادل بين الأبعاد الفرعية لأبعاد الرفاهية الرئيسية، مثل اللعب الجماهيري واللعب في الحديقة العامة.

إن الحل الأول يترك الكثير من الحرية للهيئات، وقد ينتهي الإجراء بشفافية (وضوح) أكثر قليلاً من الموازنة الحدسية التي تتبعها الهيئات الآن. فى حين يتطلب الحل الثاني من المشرع أو الهيئة المشرفة تحديد عدد كبير من الأبعاد الفرعية ومعدلات التبادل.

وعلى كل حال، فهذه النقاط تتعلق بكل من تكاليف القرار والشــفافية /الانتهازية، ولا تتعلــق بالدقة الحقيقية. وقد يعتقد أن الإجراء المتعدد الأبعاد مع معدلات التبادل المحــددة، مثل الموازنة الحدســية، هو إجراء دقيق إلى حد ما بشــكل حقيقي. ولكن هذا غير صحيح. وينشــأ عدم الدقة لأن معدل التبادل تم صياغته بشكل كلي، وليس وفقاً للأفراد بشــكل فردي. فعلى فرض أن أبعاد الرفاهية (D1,...Dn,) هي الأبعاد المتعــددة فإن التوازن متعدد الأبعاد الكمي يحدد دالة اختيار اجتماعي (F(D1,...Dn، إذ كل (Di) يمثل المســتوى الكلي الذي حصل عليه المجتمع في بعد رفاهة، أي مجموع مســتويات الأفراد في ذلك البعد. إن أكثر الأشــكال الشائعة لدالة الأبعاد هي الدالة الخطية، ولكن المشــكلة التي نود الإشــارة إليها هي مع الــدالات غير الخطية أيضاً، ولنفتــرض وجود تغير محدد (*AD) فــي البعد (*D) في إحدى الحالات، فإن التغير يؤثــر في الشــخص (Pi)، الذي يقع علــى مجموعة معينة من مســتويات فى الأبعاد المتنوعة (D1i ,... D2i,..... Dni). وفي حالة أخرى، ذلك التغير يؤثر في الشــخص (Pj)، الذى يقع على مجموعة مختلفة من المســتويات (D1j ,... D2j,..... Dnj). إن التأثيــر في الرفاهية العامة قد يكون مختلفاً في الحالتين. وتعتمد منفعة مخرجاً ما للشخص أين يقع مع الأخذ بعين الاعتبار المصادر المتنوعة للرفاهية، والرفاهة الشاملة والتي بدورها هي مجموع المنافع للفرد. فالمنفعة (U) للشخص (k=U(D1k, D2k,...Dnk. إن الاستعداد لدفع الحد الأقصى يتأثر بهذا الأمر، ولكن التوازن المتعدد الأبعاد الكمي ليــس كذلك، فالحالتــان اللتان تم ذكرهما يتــم معالجتهما بشــكل متماثل فى ذلك الإجراء.

ونوجز ما ســبق، في أن هذا القســم تناول بالتحليل الدقة «الحقيقية» لإجراءات القــرارات الإدارية، وذلك بوضع الخطأ الإداري وانتهاز الفرص في تطبيق الإجراءات

في جانب. وكم مرة ستختار هذه الإجراءات، إذا طبقت بشكل صحيح، السياسات التي تخفض فعلاً الرفاهية الشاملة، وتفشل في اختيار السياسات التي تزيد من تلك الرفاهية؟ بمعنى، كم سيكون حجم الخسائر المتوقعة للرفاهية فيما يتعلق بالإجراء الكامل؟ ويرى تحليلنا أن الإجراءات التي لا تركز على الرفاهية، قد لا تكون أفضل من الإجراءات العشوائية، ففي أحسن الأحوال سيكون لها خسائر جوهرية. وإن «الإجراءات «المحدودة» التي تركز على الرفاهية والإجراءات المختلطة ستكون أفضل من الإجراءات العشوائية. وبالانتقال إلى الإجراءات الموسعة، فإن تحليل التكلفة - المنفعة لن يكون دقيقاً بشكل تام، ولكن تبقى الخسائر موضع فحص تبعاً للأوضاع النقدية باعتبارها «سلعة أولية» - وسيلة متعددة الأغراض للرفاهية - ويمكن التحكم في ذلك من قصر تحليل التكلفة - المنفعة للاستخدام في المواقف الخيارية، إذ إن توزيع الثروة بين الفائزين من المشروع لا يختلف كثيراً عن توزيعها على الذين خسروا من المشروع، أو ربما باستخدام الأوزان الترجيحية التوزيعية. كذلك لن تكون أيضاً الميزانية الحدسية دقيقة بشكل تام (فى ظل وضع القيود على جمع المعلومات وعلى التحليل الضروري اللازمين لجعل الإجراء قابلاً للتطبيق وتخفيض تكاليف القرار) ولكنها يمكن أن تكون أكثر دقة من تحليل التكلفة - المنفعة. تتمثل مشكلتها الرئيسية في عدم شفافيتها وليس فى دقتها الجوهرية.

وهذه النتائج والخلاصات هي نتائج نظرية، وسيكون من الجميل تأكيدها بتجريبها، لكننا لم نقدر على ذلك. وعلى الرغم من وجود مؤلفات تتناول التكاليف والمنافع للبرامج التنظيمية والهيكلية المختلفة، والتي سيتم مناقشتها بإيجاز في الفصل التالي، فإن هذه المؤلفات تستخدم تحليل التكلفة - المنفعة مقياساً وتركز على تكلفة الدولار ومنافع الدولار. ودورنا هنا هو تقييم الإجراءات المختلفة، بما فيها تحليل التكلفة - المنفعة نفسه، مستخدمين تكلفة ومنافع الرفاهية الكلية «المنفعة» مقياساً. أضف إلى ذلك، أن التكاليف والمنافع الملحوظة لإجراء تنظيمي محدد تأثرت بأخطاء التنفيذ ولا تظهر الدقة الجوهرية مباشرة. وما زلنا نعتقد أن هناك سبباً نظرياً جوهرياً بالاعتقاد بأن تحليل التكلفة والمنفعة - على الأقل إذا تمت إعادة هيكلته أو الحد من تطبيقه ليتماشى مع إمكانية الاختلافات الكبيرة في منفعة النقود كما هو الحال بين الفائزين من المشروع والخاسرين من وجوده - سوف يصبح معياراً أفضل للرفاهية الشاملة من الإجراءات المنافسة له، وهي تلك التي لا تركز على الرفاهية، وكذلك الإجراءات المحدودة التي تركز على الرفاهية، والإجراءات المختلطة الأخرى.

الفصل الرابع
الرقابة السياسية

في الفصول السابقة قيمنا (CBA) من منظور سياسي وافترضنا أن الهيئة لديها حوافز قوية، بمعنى أن المسئولين والبيروقراطيين الذين يديرونها يهدفون إلى تعظيم الرفاهية العمومية. وتصبح المشكلة الوحيدة هي إعطاؤهم أداة أو نظاماً لاتخاذ القرارات لتنفيذ هذه المهمة. افترضنا أيضاً أن الهيئة تطبق أي نظام لاتخاذ القرارات يطلب منها استخدامه، ويصبح حينئذ الاختيار بين تحليل التكلفة والمنفعة (CBA) وأي نظام آخر لاتخاذ القرارات يعتمد على المقارنة بين مستوى الدقة والتكاليف المرتبطين باستخدام أي منهما. استبعدنا أيضاً احتمال أن الهيئة تحاول التصرف بطريقة انتهازية - أي لتحقيق أهداف أيديولوجية للعاملين بالهيئة دون غيرهم من الجمهور أو المسئولين المنتخبين، أو ليسددوا ديونهم لدى مجموعات المصالح، والذين يقدمون الوظائف للمسئولين بعد تقاعدهم من الهيئة، وهلم جراً - بالإضافة إلى أن المسئولين بالهيئة قد يطبقون نظاماً غير سليم لاتخاذ القرارات دون تعمد من جانبهم.

نناقش في هذا الفصل هذه الاحتمالات. وسيغطي الجانب الأكبر منه السؤال: ماذا لو أن المسئولين والعاملين (أو ما يطلق عليهم عادة الموظفون) لم يتم تحفيزهم بالقدر الكافي؟ كيف يمكن للموظفين الكبار أن يؤثروا في تحليل التكلفة والمنفعة؟ وفي النهاية نعرض باختصار كيف يصعب (أو يسهل) على الهيئة استخدام المناهج أو الإجراءات المختلفة. أحد المزايا التي لم يتم الحديث عنها لأسلوب (CBA) أنه أكثر الأنظمة إظهاراً لشفافية الهيئة في اتخاذ القرارات، ومن ثم يسهل عملية الرقابة السياسية من قبل كل من المسئولين المنتخبين والجمهور، من أجل تصحيح الأخطاء ومنع الانتهازية.

لماذا يمكن أن لا تحفز الهيئات بالقدر الكافي؟

يعمل بهذه الهيئات أشخاص قد لا يتوافر لديهم بالضرورة الحافز والرغبة في دعم الرفاهية العمومية، حتى إذا توافر لديهم الحافز والرغبة لتحقيق ذلك، فإنهم قد لا يتفقون على ماهية الأفعال التي تدعم الرفاهية العمومية، وتلك التي لا تدعمها. يعمل بالهيئة التنظيمية الأمريكية عادة نوعان من الأشخاص:

النوع الأول: سياسيون معينون في الوظائف العليا، كرئيس الهيئة، ورؤساء الإدارات بها ومساعديهم. على سبيل المثال، وزير العدل، النائب العام، سياسي معين، بالإضافة إلى مساعديه المباشرين، ورؤساء الوحدات المختلفة، مساعدي النائب العام في الأقسام المدنية والجنائيـــة، وهلم جراً. يختار الرئيس الأمريكي الأفـــراد الذين يتقلدون هذه المناصـــب، ثم يحصلون على موافقة الكونجرس، ولكن بعض الوظائف في المســـتويات الأدنى قد لا تتطلب موافقة الكونجرس. ويميز الكونجرس عادة ولكن ليس دائماً بين الوظائف، بحيث يقل الاختلاف بين أعضائه في الوظائف العليا.

النوع الثاني: الموظفون الحكوميون المدنيون الذين يحتلون الوظائف الأدنى. وهؤلاء هم الأفراد الذين يؤدون معظم العمل اليومي. فالموظفون الحكوميون في وزارة العدل (على ســـبيل المثـــال) هم الذين ينظرون فـــي القضايا. يحتـــل الموظفون الحكوميون المدنيون أيضاً وظائف إدارية عليا نســـبياً. وعلـــى الرغم من أن الموظفين الحكوميين المدنيين يشـــرف عليهم سياســـيون معينون، فإنه يكون لهم تأثير كبير في كيفية عمل الهيئة، ذلك أن السياسيين المعينين يأتون ويذهبون، يخدمون هيئاتهم لسنوات معدودة، فـــي حين يبقى الموظفون الحكوميون المعينـــون في الهيئة لعقود، أو حتى طوال حياتهم المهنية. وهكذا، تعكس ثقافة الهيئة آراء وأفكار ومشاعر الموظفين الحكوميين المعينين، والذيـــن يكوّنون بعض التحالفـــات مع أعضاء الكونجرس، وســـائل الإعلام، والأماكن الأخرى؛ وهكذا قد يشعر السياسيون المعينون أن تأثيرهم محدود على الهيئة، أو على بعض جوانب ممارساتها. يركز الأكفاء من السياسين المعينين على برامج معينة، على حين يسمحون للهيئة أن تسير أمورها بطريقتها المعتادة، أو قد يبحثون في كيفيه تحفيز الهيئة للعمل أو لتسريع معدلاته. لكن نفوذهم، إجمالاً يمكن أن يكون محدوداً.

إذا كان الهـــدف الرئيس للهيئات هو الرفاهية العمومية، يحق لنا التســـاؤل: لماذا يسعى بعض هؤلاء الذين يديرون هذه الهيئات لتحقيق أهداف ليست مرتبطة بتحقيق الرفاهية العمومية؟ يرتبط جزء من الإجابة عن هذا التســـاؤل، ببســـاطة، بالسياسة. فقد يحاول المعينون السياسيون وفاء خدمة أحزابهم، حتى تتم مكافأتهم فيما بعد، أو قـــد يحاولون وفاء خدمة الرئيس للغرض نفســـه أو لمكافأة بعض مجموعات المصالح، أو الدائرة الانتخابية التي يدينون لها بالفضل في وصولهم إلى مناصبهم، أو للتواصل مع شـــريحة من الجمهور من أجل إشباع قناعاتهم الأيديولوجية، أو للتقدم في مواقعهم السياســـية. ليس من الصعب إدراك أن هذه الحوافز تنافس دعم الرفاهية العمومية. لا تتصادم الحوافز دائماً مع الرفاهية العمومية: فعلى سبيل المثال قد يحاول الرئيس

تعظيم الرفاهية العمومية، إما لاعتقاده بأن ذلك هو الشيء الصحيح الذي يجب تحقيقه، وإما أن ذلك، على الأرجح، هو ما ينبغي عليه عمله ليعاد انتخابه، لذلك فإن الموظفين الذين يدينون له بالولاء سوف يسعون أيضاً إلى تحقيق الرفاهية العمومية. لكن النظرية والأدلة والتجربة تخبرنا بأن الموظفين السياسيين يتأثرون بالاعتبارات السياسية الضيقة. فالمنظمات الصناعية والبيئية تدعم التنظيمات البيئية غير الشعبية، كما يؤثر المزارعون في وزارة الزراعة، وشركات النقل في وزارة الداخلية.

الموظفون الحكوميون المدنيون محصنون ضد التأثيرات السياسية، لكن ليس من الضروري أن يحفزوا بدرجة كافية، وقد لاحظ الباحثون لفترة طويلة أن الموظفين الحكوميين المدنيين الأعلى مقاماً يتوقعون الحصول على وظائف مجزية في الصناعات المنظمة بعد تقاعدهم من الحكومة، ويخشى هؤلاء من أن توقع الحصول على تلك الوظائف من قبلهم سيقلل من تنظيم هذه الصناعات قبل تقاعدهم. هناك أيضاً اعتبار آخر وهو أن الموظفين الحكوميين المدنيين ملتزمون أيديولوجياً لمهمات هيئاتهم، ولكن بطريقة لا تعكس التنازل الاختياري والضروري لتعظيم الرفاهية العمومية. إذا اهتم العاملون في وكالة حماية البيئة (EPA) بالبيئة أكثر من الجمهور فسوف يدعمون التنظيمات والقواعد المكلفة للجمهور أكثر مما يرغب الجمهور في تقبله. هناك أخيراً بعض المشاكل المحتملة، ومنها أن الموظفين الحكوميين المدنيين لا يعملون بدرجة كافية، لأنهم لا يخشون الفصل من الوظائف، أو أنهم يهتمون بالطبقة العليا أكثر من اهتمامهم بالتنظيم، أو أنهم يهتمون أكثر بحجم موازنتهم أكثر من اهتمامهم بالتنظيم.

يجب علينا أن نؤكد أن الباحثين يختلفون فيما بينهم حول مدى تأثير القوى السياسية في الهيئات. يقترح ستيف كرولي Steve Croley مثلاً أن الأدلة على مثل هذا التأثير السياسي محدودة[1]. ومن الممكن أن تكون الهيئات قادرة على عدم المبالاة بجماعات الضغط، وأن الأفراد قادرون على تجاهل تحيزاتهم الأيديولوجية أو التغلب عليها، أو مكافأتهم بعد التقاعد، وأن المعينين السياسيين أيضاً لهم تأثير محدود على الهيئات أو يتصرفون عموماً، بطريقة تراعي الصالح العام. ومن الممكن أيضاً أن يكون تأثير جماعات الضغط والمصالح يعادل بعضه البعض الآخر. وعلى الرغم من أننا سنفترض عكس ذلك في هذا الفصل، فإننا نلاحظ في مثل هذا العالم المفترض أن لن تكون متطلبات تطبيق (CBA) مرهقة. وكما لاحظنا من قبل، تقلل (CBA) من تكاليف اتخاذ القرار ومن أخطائه إلى حدودها الدنيا، حتى عندما تكون الهيئات محفزة بدرجة كافية.

نموذج بسيط:

يمكــن إيجاد أفضــل الكتابات حول العلاقــة بين الهيئات، الرئيــس، الكونجرس، والمحاكم في أدبيات النظرية السياســية الواقعية[٢]. تعالج هذه الأدبيات العلاقة على أنها مشــكلة الرئيس – الوكيــل principal – agent problem، من حيث إن «الرئيس» هو الكونجرس أو إحدى لجانه، ائتلاف تشريعي أو رئيس السلطة التنفيذية – يفوض السلطة «للوكيل» أي الهيئات التنظيمية. هذا التفويض يكون جذاباً، لأن الهيئة يمكنها أن تنمــي خبراتها، وأن تســتخدمها لتنفيذ المشــروعات، التي تلبــي بأفضل ما يكون أهداف الرئيس. ولكن التفويض، تكون له هذه السمة الجيدة فقط، عندما يكون ولاء الهيئة للرئيس. والمشــكلة مع التفويض أن الهيئة قد تستخدم قوتها لتحقيق أهدافها الذاتيــة – أي أهداف رئيس الهيئــة أو موظفيها – بدلاً من أهداف الرئيس. ولتقليل «تكاليف الهيئة هذه، يضع الرئيس القانون والمؤسســات التي تراقب الهيئة وتشــرف عليهــا ومن ثم تعاقبها، عندما تتصــرف بطريقة غير صحيحة. والأمثلة الجيدة التي تمت دراســتها تشــتمل على نظام لجان الكونجرس وملاحظاتهــا، وتعليقات صانعي القرار المرتبط بمرسوم الإجراءات الإدارية[٣] .

إحــدى الطرق البســيطة لفهم كيف يغير (CBA) العلاقة بــين الرئيس والهيئات، هــي تخيل أنه يحــول علاقة من المعلومات غير المتماثلة، إلــى علاقة تحوي معلومات كاملة. لن يتعرض الرؤســاء دون (CBA) لخسارة كاملة، لأنهم يستطيعون تخمين أن مشــروعات معينة تنفعهم أو تضرهم؛ ولكنهم سيرفضون المشروعات التي قد تجعلهم (أو لا تجعلهم) في وضع أســوأ. يســتطيع الرؤساء باستخدام (CBA) قبول أو رفض المشــروع على أســاس الملاحظة المباشرة حول اتســاقها مع مصالحهم. يتضمن فهم (CBA)، حينئــذ، المقارنة بين نموذج يعرف فيه الرئيس معلومات كاملة حول أنشــطة الهيئــة ونموذج آخر يعرفون فيه معلومات غير كاملة. في كلا النموذجين يمكن للهيئة أن تنتهز فرصة الخبرة والموقع، لاقتراح مشروعات جديدة، ويمكن للرؤساء أن يعاقبوا الهيئات التي تقترح مشروعات لا يقبلها الرئيس. كل هذه الاختلافات بين النموذجين تتلخص في كم المعلومات التي يعرفها الرئيس عن أفعال الهيئة.

نستخدم نموذجاً تم تطويره من قبل كل من David Epstein & Sharyn O'Halloran لاختبــار دور جماعات المصالح في عملية الرقابة من قبل الكونجرس على الهيئات[٤]. يتضمن النموذج، كما يفســر وفقاً لأغراضنا الحالية، شــخصيتين: الرئيس والهيئة. سنعطي دور الرئيس لاحقاً للكونجرس، وأحياناً «لرؤساء الحكومة» العموميين. أي إما

الرئيس وإما الكونجرس. هناك ثلاث وقائع: (١) تلاحظ الهيئة وليس الرئيس الحال الواقعية؛ (٢) تقترح الهيئة المشروعات؛ و(٣) يوافق الرئيس على المشروع أو يرفضه[٥]. يمكن تصوير المتغيرات الملائمة في الشكل (٤-١).

-١ w P =٠ A ١

شكل (٤-١) التفضيلات والنتائج

W= -1

يمثل الخط الممتد من (-١) إلى (١) الدرجة التي يكون فيها التنظيم أكبر مما يجب أو أقل مما يجب على مدى بعد سياسي معين، تمثل (w) الحال الواقعية عندالزمن (١)[٦]. ويكون مستوى التنظيم المعظم للرفاهية موجوداً عند ما تكون (w = 0)، وعندما تكون (w> 0) يوجد تنظيم أكثر من اللازم. على سبيل المثال، تمنع التنظيمات البيئية إنتاج السلع التي تزيد قيمتها عن تكلفة التلوث. وعندما تكون (w > 0) يوجد مستوى تنظيمي أقل مما يجب. على سبيل المثال، يسبب تلوث الصناعة ضرراً بالغاً للصحة والبيئة، عندما يتم تركيب أدوات التحكم في التلوث بتكلفة محدودة. لاحظ أننا نعتبر أن تنظيماً أكثر مما ينبغي (w > 0) هو اختيار سيئ، شأنه في ذلك شأن التنظيم الأقل مما ينبغي (w < 0)، فيكون (0.1) سيئاً تماماً مثل (-0.1)، كما يكون (0.2) أسوأ من كليهما، تماماً مثل (-0.2)، وفي الشكل (4.1) تمثل الحال الواقعية تنظيماً أقل مما ينبغي.

تمثل الحروف (p) و(A) النقاط المثلى للرئيس وللهيئة. فعند (p = 0)، كما يظهر من الشكل يبحث الرئيس نتائج تعظيم الرفاهية. لكن قد يبحث الرئيس نتائج الحالات التي لا يتم فيها تعظيم الرفاهية، (p < 0) عندما يقيم الرئيس السلع البيئية بصورة أقل من تقييم الشخص المتوسط، (p > 0) عندما يقيم الرئيس هذه السلع بصورة أعلى من تقييم الشخص المتوسط. دعنا نعتبر الآن أن (p = 0). أما بالنسبة للهيئة فنفترض (A > 0) على أساس أن الوكلاء يكونون أكثر تدخلاً من الرئيس.

يرغب اللاعبون أن يقللوا من المسافة بين نتيجة السياسيين والنقطة المثلى؛ فلا يهتمون حول ما إذا كانت النتيجة أكبر من النقطة المثلى أو أقل منها. على سبيل المثال، يصبح سواء للرئيس (عند النقطة المثلى 0) نتيجتا السياسة (0.5) و(-0.5)، ويفضل (0.4) أو (-0.4) على أي منهما.

تلاحــظ الهيئة، وليس الرئيــس، عند الزمن (١) قيمة (w)، وترجع أفضلية الهيئة المعلوماتيــة من خبراتها المؤسســية. وعند الزمــن (٢) تقترح الهيئــة التنظيمات أو المشــروعات. تعود سلطة وضع برنامج العمل إلى الســلطة القانونية الخاصة للهيئة لإصــدار التنظيمات. ويمثــل التنظيم بالرقم (r)، فإذا كانت ($r > 0$)، يزيد المشــروع من حجم التنظيم. ومثال على ذلك مطلب ضرورة اســتخدام أجهزة غســيل الغاز في المداخن. إذا كانت ($r < 0$) يقلل المشــروع من التنظيم، على ســبيل المثال إلغاء ضرورة اســتخدام أجهزة غســيل الغاز في المداخن. أما إذا كانــت ($r = 0$) فلا يتغير الوضع الراهن، وتكون محصلة التنظيمات هي ببساطة ($w + r$)[٧].

عند الزمن (٣)، يوافق الرئيس على المشــروع أو يرفضه، ويعني الرفض اســتمرار الحــال الراهنــة (w)، في حين تعني الموافقة تنفيــذ (CBA) ($w + r$). ولأن الرئيس لا يلاحظ (w) بطريقة مباشــرة، فــإن القرار بالموافقة أو الرفض ينبغي أن يؤســس على الاســتنتاج مــن قيم (r) و(A). ينبغي أن نذكر، أنــه هناك بعض الجدل حول ما إذا كان لــدى الرئيس القوة ليبطل المشــروع – وهذا قد يعتمــد على الوضع القانوني والمؤسسي – ولكن من الواضح أن رئيس الدولة قد يقيل رئيس الهيئة إذا لم تكن الهيئة مســتقلة؛ وحتى إذا لم يصل إلى هذا المدى، فســيكون له بعض التأثير في المســتقبل السياسي لرئيس الهيئة. وهكذا يستطيع الرئيس – مسلحاً بهذه العقوبات المختلفة – أن يهدد بقوة رئيس الهيئة الذي يوافق على التنظيمات التي تنحرف بعيداً عن النقطة المثلى للرئيس.

ولأن ($A \neq p$) لا تتماثــل أهــداف كل مــن الرئيس والهيئة، لكــن لا تتعارض دائماً مصالحما كلياً بالضرورة. اعتبر موقع (w) في الشكل (٤-١). يفضل كل من الرئيس والهيئة تنظيماً، ($r > 0$)، لأن كليهما يرغب في بيئة منظمة. والتنظيم الأمثل للرئيس هــو عند ($r = -w$)، لأن مثل هذا التنظيم يعيد الحــال الراهنة إلى (0)، وهي النقطة المثلى للرئيس. أما التنظيم الأمثل للهيئة هو عند ($r = -w + A$)، لأنه عند هذه الدرجة العالية ســيعيد التنظيــم الحوافز إلى (A)، النقطة المثلــى للهيئة. لاحظ أن الرئيس ســيقبل التنظيم حتى ($r = 2w$). والســبب في ذلك هو أن ($+w$) ليست أسوأ للرئيس من ($-w$)، لأن كل نتيجة منهما على المســافة نفســها من (0). ويمكن أن نذكر المنطق للهيئة نفســه، كل لاعب منهما يرغب في قبــول مدى من النتائج أفضل من الحوافز، ولكن النتيجة المثلى هي فقط نقطة واحدة في هذا المدى.

أخيراً ينبغي ملاحظة أن الدرجة التي تتقارب فيها أهداف كل من الرئيس والهيئة

أو تتباعد تعتمد على موقع الحوافز. وقد رأينا حالاً الحال التي تتقارب فيها أهدافهما جزئياً؛ ($w = -A$). وتتباعد أهدافهما عندما تكون (w) تساوي ($A/2$). لأنه عند ($w = A/2$) تحقق الهيئة منافع فقط عند ($r > 0$)، على حين يحقق الرئيس المنافع فقط عند ($r < 0$). على سبيل المثال، يعتقد الرئيس أن قيود التحكم في التلوث مشددة جداً، ويعتقد الوكيل أنها مخففة جداً. وفي الحال الأسبق، يعتقد كل من الرئيس والهيئة أن قيود التحكم في التلوث مخففة جداً، ولكن الهيئة ترغب في تقويتها عن المستوى الذي يرغب فيه الرئيس.

لن ندخل في تفاصيل تحليل التوازن(٨). يكفينا هنا فقط أن نشير إلى عدد قليل من السمات العامة للتوازن.

أولاً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من الحالات المتطرفة لنقص التنظيم (كميات كبيرة من التلوث)، ستختار الهيئة تنظيماً أكثر مما ينبغي، وفي الحقيقة، ستختار حجماً من التنظيم يحقق النقطة المثلى (A). وسيوافق الرئيس، لأنه يفضل تنظيماً أكثر قليلاً عن تنظيم أقل بصورة متطرفة؛ وتوقعاً لهذا ستختار الهيئة حجماً من التنظيم ينجم عنه تحقيق النقطة المثلى لها بدلاً من النقطة المثلى للرئيس. يمكن للرئيس أن يخمن درجة التنظيم الأعلى، ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً إزاءها، لأن عدم موافقته سينجم عنها نقص في التنظيم، بدرجة تجعل الرئيس في وضع أسوأ.

ثانياً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من حالات التنظيم الأقل المعتدلة. ستختار الهيئة تنظيماً أكثر مما ينبغي، وفي الحقيقة، قد تنظم الهيئة لمدى يزيد عن النقطة المثلى لها. والسبب هو أن الهيئة ينبغي أن تكافح ضد اهتمام الرئيس بأن الحال الراهنة قريبة من النقطة المثلى للرئيس؛ يمكن أن يظهر التنظيم الأكثر بالنسبة للنقطة المثلى للهيئة، في الحقيقة، أن الحال الراهنة بعيدة عن النقطة المثلى للرئيس. هذا النوع من التأشير العالي التكلفة يمثل مشكلة مألوفة لنماذج المعلومات غير المتماثلة.

ثالثاً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من التنظيمات الأقل أو أكثر مما ينبغي، لن تنظم الهيئة على الإطلاق. هنا لا يعرف الرئيس هل الحال الراهنة أفضل من النقطة المثلى أو أسوأ منها؛ يمكنه فقط أن يتوقع قيام الوكيل بتنظيم أكثر مما ينبغي، لذلك لن يوافق على أي مشروع، ولن تهتم الهيئة من جانبها باقتراح التنظيمات.

رابعاً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من حالات التنظيم الأكثر مما ينبغي بصورة متطرفة، قد يقلل الوكيل من التنظيم، ولكن بصورة غير كافية (بدلاً من تحقيق

النقطــة المثلى للوكيل). يعلم الرئيس أن الوكيل ســيقلل مــن التنظيم فقط إذا كانت الحوافز واحدة من حالات التنظيم الأكثر مما ينبغي؛ ويعرف أيضاً أن الهيئة ســتقلل مــن التنظيم بدرجة غير كافية؛ لكنه يفضــل تنظيماً أقل وغير كافٍ عن عدم التنظيم على الإطلاق.

ومن منظور الرئيس تمنع ثلاثة أشــياء الهيئــة من تحقيق الخيارات المثلى: الأول: يسبب الانحراف بين مصالح الهيئة ومصالح الرئيس تفضيل الهيئة لمشروعات أخرى. الثاني: وبســبب قوة الهيئة الناجمة عن ســلطتها في وضع برنامج العمل أو تقديمها للخيــار إما قبــول البرنامج بكامله أو رفضه، هذا يمكنها من اختيار مشــروعات غير مثلــى للرئيس، حتى عندما يســتطيع الرئيس تخمين الحال الراهنــة. الثالث: تمنع المعلومات غير الكاملة اقتراح بعض المشــروعات المفيدة المانعة بالتبادل، وتجعل الهيئة تشوه المشروعات المفيدة الأخرى في اتجاه نحو تنظيم أكثر مما ينبغي.

تحليل التكلفة والمنفعة:

دعنــا الآن نقدم لـ (CBA)، الذي ينظر إليه بداية على أنه لا يكلف شــيئاً، ويكون دقيقــاً بصورة كاملــة. يمكن للهيئة، دون إنفــاق أي موارد، أن تقــوم بتحليل التكلفة والمنفعة، والذى ســيفهم على أنه تصريح حــول قيمة (w) (موقع الحال الراهنة). إذا كانت (r = -w)، حينئذ يجتاز المشــروع هذا الاختبار، وإلا فإنه لا يتم اختياره[٩]. ينتج هذا من افتراضنا، بأن النتيجة المعظمة للرفاهية هي (0) على خط السياسة. والآن، افترض أن الهيئة مضطرة لعمل تحليل التكلفة والمنفعة، ربما على أســاس أن الرئيس سيعاقبها إذا لم تقم بذلك.

تحول هــذه الافتراضات هذه المباراة ذات المعلومات غيــر الكاملة إلى مباراة ذات معلومــات كاملة. ولقيم عديدة لـ (w)، يكون المشــروع التوازنــي وفقاً لـ (CBA) هو نفســه المشــروع التوازني مع معلومات غير كاملة، ولكن ينحرف التوازن عند مدى من القيم[١٠].

أولاً: عندمــا تكون الحــال الراهنة واحدة من الحــالات المتطرفة لنقص التنظيم، ســتختار الهيئة تنظيماً أكثر ممــا ينبغي، وينجم عن ذلك تحقيــق النقطة المثلى لها. والسبب هو أن الهيئة يمكنها أن تستغل وضعها باعتبارها مركز قوة.

ثانيــاً: عندمــا تكون الحال الراهنة واحدة من حــالات التنظيمات الأقل المعتدلة،

ستختار الهيئة تنظيماً أكثر مما ينبغي، بدرجة أقل عن الحال التي تكون فيها المعلومات غير كاملة، لكنها ما تزال تنظم أكثر مما ينبغي، والسبب هو أن الهيئة على الرغم من أنه يمكنها أن تنتهز فرصة كونها مركز قوة، إلا أنه لا يمكنها حينئذ استغلال المعلومات غير المتماثلة.

ثالثاً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من أقل التنظيمات الدنيا، لن تنظم الهيئة بطريقة مثلى. لا يمكن للهيئة أن تنظم للمستوى الأمثل، لأن الرئيس يفضل الحال الراهنة عن النقطة المثلى للهيئة، وسوف يمنع التنظيم الزائد عن حده.

رابعاً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من حالات أدنى التنظيمات الأكثر مما ينبغي، لا يمكن للهيئة أن تنظم. يلاحظ الرئيس الحال الراهنة ولن يوافق على أي تنظيم إضافي.

خامساً: عندما تكون الحال الراهنة واحدة من حالات التنظيمات الأكثر مما ينبغي بصورة متطرفة، تقلل الهيئة من التنظيم، ولكن بصورة غير كافية، كما كان الحال من قبل. هنا يمكن للهيئة أن تستمر في انتهاز سلطتها في وضع برنامج العمل.

ترشدنا المقارنة بين التوازنين إلى مجموعة من الملاحظات المهمة: ينجم عن إدخال تحليل التكلفة والمنفعة كما توقعنا، مشروعات أفضل من منظور كل من الرئيس والرفاهية القومية. لكن حتى مع المعلومات الكاملة، تستطيع الهيئة استغلال قوتها في اتخاذ القرارات، أي قوتها في اقتراح المشروع، الذي يمكن للرئيس فقط أن يقبله أو يرفضه، وسوف تفعل ذلك من خلال التحيز نحو المشروعات ذات التنظيم الأكبر. وبتعبير آخر، فإن إدخال (CBA) لن يمنع كل أشكال التنظيم الأكثر مما ينبغي.

وملحوظة أخرى مهمة هي أن إدخال (CBA) سوف ينجم عنه تنظيم أكبر، لكن أقل تطرفاً. والسبب هو أنه دون (CBA)، لايستطيع الرئيس أن يثق في الهيئة أكثر. والرئيس الذي لايثق في الهيئة سيرفض المشروعات منخفضة القيمة، وهكذا لا يوجد حافز للهيئة لاقتراحها من الأساس. فى المدى المعتدل، ستقترح الهيئة المشروعات الأكثر مخاطرة حتى عما تحتاجه، كطريقة للإشارة إلى الرئيس إلى أن الحال الراهنة سيئة. يمكن إدخال (CBA) الرئيس من الثقة في الهيئة بدرجة أكبر، ولذا تتم الموافقة على تنظيم أكبر. ولكن لأن التأشير لم يعد ضرورياً، سيظهر التنظيم تبايناً أقل.

تكلفة تحليل التكلفة والمنفعة مرتفع التكلفة:

افترضنـــا حتى الآن أن (CBA) لا يكلف شـــيئاً، ولكنه ليـــس كذلك. يأخذ تحليل التكلفة والمنفعة وقتاً ويكلف أموالاً. وعندما يؤدى تحليل التكلفة والمنفعة بطريقة غير سليمة ينجم عنه تأخير إضافي؛ وقد يرفض (OMB) التنظيم، أو قد تنقضه المحكمة. كيف تؤثر هذه العوامل في تحليلنا؟

هنـــاك متغيران مهمان: دقة تحليل التكلفة والمنفعة، وتكلفة إعداده. وبالطبع فإن هـــذه المتغيرات مرتبطة بعضها ببعض: فكلما زادت دقة تحليل التكلفة والمنفعة أصبح أكثـــر تكلفـــة عن تحليل تكاليف ومنافع آخر أقل دقة. عنـــد نقطة معينة تبدأ العوائد المتناقصة في الظهور.

إحـــدى الإمكانات أن تحليـــلات التكلفة والمنفعة رخيصـــة ودقيقة. رخيصة لعظم حجـــم المردود المحتمل. ودقيقة بمعنى أنها توضح بصورة صحيحة تأثيرات الرفاهية للتنظيم المقترح. فإذا كانت هذه هي الحال، ينبغي أن نستخدم هذا التحليل. إذا كان مطلوباً من الهيئة أن تقوم بـ (CBA) حينئذ، ســـيكون هناك تنظيمات أكثر، وســـتكون التنظيمات أفضل من منظور الرفاهة. ولكن ستظل هناك تنظيمات شبه مثلى بسبب مركز الهيئة القوى في اتخاذ القرارات.

افتـــرض، بدلاً من ذلك، أن تحليل التكلفة والمنفعة مرتفع التكلفة ودقيق. إذا كانت هذه هي الحال، فإن الهيئة ســـتقوم بعملها فقط إذا كانت العوائد عالية بدرجة كافية. وعندمـــا تكون العوائد منخفضـــة، ينبغي أن تنظم الهيئة أو لا تنظـــم، بناء على مدى اقتراب النقطة المثلى من الرفاهية العمومية.

افتـــرض، أخيراً، أن (CBA) مكلف، وكثيراً ما يكون غير دقيق. إذا كانت هذه هـي الحـــال، حينئذ قد يكون من غير المرغوب فيه أن تنظم الهيئة على الإطلاق. إذا كانت أهـــداف الهيئة بعيدة بصورة كبيرة عن الرفاهيـــة العمومية، حينئذ ينبغي أن تمنع من القيـــام بالتنظيم - هذه كانت النظرة المتطرفة التي تبناها مؤيدو تخفيض التنظيم في الســـبعينيات من القرن الماضي. أما إذا كانت أهداف الهيئة ليســـت بعيدة تماماً عن الرفاهية العمومية، و(CBA) بسيط جداً، حينئذ ينبغي أن يسمح للهيئة أن تنظم دون أن تقوم بعمل تحليل التكلفة والمنفعة. هناك أيضاً إمكانية أنه قد يمكن استخدام طرق أو أدوات بديلة لـ (CBA)، وهذا ما سنعرضه في المبحث التالي.

تحليل التكلفة والمنفعة مقابل إجراءات اتخاذ القرارات الأخرى:

ناقشـــنا في الفصل الثالث مختلف بدائل (CBA) مصنفة على النحو التالي: (١) تلـــك التي لا تركز على الرفاهية. (٢) تلك التي تركز على الرفاهية بصورة محدودة. (٣) تلك التي تركز بقوة على الرفاهية، ويقســـم البديل الثالث بدوره إلى (CBA) كمي وآخر نوعي (توازن حدســـي). وأخيراً (٤) مزيج من التصنيفات السابقة. انتقدنا في ذلك الفصل مناهج القرارات البديلة، لأنها تفشـــل في قيـــاس تكلفة الرفاهية للقيود التنظيميـــة. وهنا نقيـــم هذه المناهج البديلة طبقاً للدرجة التي تســـاعد المســـؤولين المنتخبين مثل الرئيس في تقييد السلوك الإستراتيجي للهيئات.

تتســـم المعايير التي لا تركز على الرفاهية بالغموض. فالهيئة المطلوب منها ضمان أن تنظيماتها عادلة، أو تحترم حقوق الناس تعطى توجيهاً محدوداً. وحتى تســـتطيع الهيئـــة أن تحقـــق المعايير التي لا تركز علـــى الرفاهية، عليها مبدئيـــاً أن تتعاطى مع التحليل الفلســـفي. ويمكن للفرد أن يتخيل كيف يتحقق ذلك. افترض أن على هيئة مـــا، أن تحدد قواعد لتوزيع الأعضاء البشـــرية المتبرع بها؛ يمكنهـــا أن تحدد الأهلية للحصول على تلك الأعضاء على أســـاس (الأفراد الذين أنجزوا أشياء عظيمة يقفون فـــي أول الصف)، العدالة (الأفراد الذين ينتظرون أطول فترة يقفون في أول الصف)، أو الحقوق (الأفراد الذين يعانون من عجز لا ينبغي التمييز ضدهم). وبلا شـــك فإن الهيئـــة غير المحفزة جيداً يمكن أن تأتي بتشـــكيلة عريضة من طرق التوزيع، التي قد يبـــدو لها منطق مقبول. ويمكن أيضاً أن يتخـــذ الرئيس ما يمليه عليه ضميره، أو ما يشير عليه به مستشاروه. لا تدعم مناهج الهيئة الشفافية.

أحـــد الأمثلة الأخـــرى للمعايير التي لا تركز على الرفاهيـــة هي قاعدة الإمكانية. لبيـــان أن تنظيماً ما ممكناً، على الهيئـــة أن تظهر أن الصناعات لن تفلس، أو ربما أن التكنولوجيا المتاحة ســـتلبي حاجة التنظيم. لكـــن الصناعة التي تتضرر بصورة كبيرة ينبغي أن تفلس، وأن التنظيم الذي لا يســـبب إفـــلاس الصناعة قد يقلل من الرفاهية العمومية. لا يستفيد الرئيس كثيراً، أو ربما لا يستفيد على الإطلاق، من تقرير يصرح بإمكانية التنظيم.

وعلـــى العكس، فـــإن المناهج التـــي تركز بصورة محـــدودة علـــى الرفاهية، تدعم الشفافية، فالهيئات التي يطلب منها، على سبيل المثال، أن تحدد تأثير تنظيماتها على ســـنوات العمر المعدلة بنوعية الحياة، أن تفشـــي بمعلومات تكون مفيدة للرؤســـاء في

هرم السلطة. هذه المعلومات يمكن التحقق منها، والحسابات يمكن ضبطها، والتقييم الموحد يمكن تحديده مقدماً، وكل هذه تحد من مقدرة الهيئة من أجل ترشـيد النتائج المفضلة. والمشكلة هي أنه نتيجة أن المناهج التي تركز بصورة محدودة على الرفاهية تستبعد المعلومات الملائمة للرفاهية، فإن الرئيس لا يعلم من تقرير الهيئة هل التنظيم يدعم حقيقة الرفاهية أو لا؟ الهيئات مقيدة، لذا يكون التحليل الإستراتيجي محدوداً، ولكن رغم ذلك يمكن أن تكون النتائج سيئة.

تشـير المناهج التي تركز بقوة على الرفاهية بخلاف (CBA) إلى الاتجاه المعاكس تماماً. عندما توجه الهيئات بتشـريع لإصدار التنظيمـات التي تخدم الصالح العام، فإنهم يصفون بعبارات تعطي وصفاً عاماً، وغالباً ما يكون غامضاً، لتأثيرات التنظيم، مع تأكيد حاسـم ومقنع أن هذا التنظيم يحقق المعيار التشـريعي. ولعدم وجود اتفاق حـول ماهية الصالح العام، تأخذ الهيئات الطريق السـهل وتعلن أن التنظيمات تحقق الصالح العام دون إفشاء المعلومات الملائمة المطلوبة لتحديد تأثيراتها الرفاهية(١١).

أحد المزايا العظيمة لـ (CBA) هي أنه يدعم الشـفافية دون أن يجبر الهيئات على الابتعـاد كثيراً عن هدف تعظيم الرفاهيـة العمومية. إن تحليل التكلفة والمنفعة الذي يصدر عن الهيئات يوفر معلومات، ومن السهولة بمكان معرفة هل تم بصورة جيدة أو لا. ويمكن للرئيس، مسـلحاً بمثل هذه المعلومات، أن يوبخ، أو يهدد أو يعاقب الهيئات التي لا تضع تنظيمات تعظم الرفاهية.

دور المحاكم:

إحـدى القضايا التي أهملت في أدبيات (CBA) هي: هل يفرض هذا الأسـلوب بواسـطة العقوبات السياسية أو العقوبات القانونية؟ لفهم هذا التمييز، اعتبر المناهج المختلفة لمشـروعين بقانونـين اقترحا من قبل أعضاء الكونجـرس، الأول عام ١٩٩٥ والثاني عام ١٩٩٩. ينص مشروع القانون عام ١٩٩٥ على ما يلي:

أ- لا ينبغـي أن تقر قاعدة نهائية إلا إذا وجدت الهيئة أن المنافع المحتملة من القاعدة تزيد عن التكاليف المحتملة لها على مستوى المجتمع.

ب- سـتلحق متطلبات هذا القسـم بمعايير اتخاذ القرار لمتخذى القرارات، وإلا سيتم تطبيقها في ظل تشريع منح متخذي القرارات السلطة، باستثناء الحال الذي يحتوي التشريع فيها على نصوص صريحة تمنع اعتبار المعيار في هذا القسم(١٢).

إضافة إلى ذلك، يزود المشــروع بقانون «المحاكــم» أن تضع جانباً عمل الهيئة التي تفشل في تلبية متطلبات القرار (القسم المختار أعلاه)[١٣].

يصرح مشروع القانون للكونجرس عام ١٩٩٩:

إذا حدد رئيس الهيئة، أنه ليس من المرجح أن تحقق القاعدة منافع تبرر تكاليفها، أو مــن غير المرجــح أن تحقق بصورة جوهريــة هدفاً متخذاً القــرار بطريقة موفرة للتكاليــف، أو مع منافع صافية أكبر، عن البدائل المعقولة المعتبرة من قبل الهيئة، على رئيس الهيئة أن:

أ- يشــرح أسباب اختيار القاعدة على الرغم من هذا التحديد، مشتملاً على أي مادة تشريعية تتطلب من الهيئات اختيار هذه القاعدة.

ب- يصــف أي بديل معقول اعتبر من قبل الهيئة، كان من الممكن أن يحقق منافع تبرر تكلفة القاعدة ويحقق هدفاً متخذاً القرار بصورة جيدة وبطريقة موفرة للتكاليف، أو مع تحقيق منافع صافية أكبر عن البديل الذي اختارته الهيئة، وأخيراً:

ت- يصــف أي بديل تنظيمــي مرن اعتبر من قبل الهيئة، لماذا لم يتم تبني هذا الخيار من قبل الهيئة إذا لم يتم اختياره[١٤].

إضافة إلى ذلك، يبين مشــروع القانون للكونجرس عام ١٩٩٩ أن المحاكم لا ينبغي أن تراجع التنظيمات كلياً على أســاس تحقيقها لـ (CBA) فحسب، بل ينبغي أن تعالج على أساس أنها ملائمة للمراجعة العامة للقاعدة[١٥].

يختلف مشروعا القانونين للكونجرس من جانبين: يتطلب مشروع القانون الصادر عام ١٩٩٥ مــن الهيئة أن تتوائم مع (CBA)، ويدعم هذه المطلب بالمراجعة القضائية، على حين يتطلب مشــروع القانون الصادر عام ١٩٩٩ من الهيئة أن تعطي فقط تقريراً بنتائــج (CBA) - وليس الالتزام بتطبيقهــا، ويخفف من المراجعة القضائية، ولكن ما هو مهم بالنسبة لنا هنا هو الشروط المختلفة للمراجعة القضائية. توضح مشروعات القوانين والتشريع أن الكونجرس يمكنه الاعتماد إما على المحاكم للالتزام بـ (CBA)، أو أنه يمكنه اختيار عدم الاعتماد على المحاكم والســماح للإدارات السياسية بمعاقبة الهيئات التي تفشل في استخدام (CBA).

توفر الأوامــر التفيذية لريجان ولكلينتون بديلاً آخر، حيث يأمران الهيئات بالقيام بعمل (CBA)، وعمل تقارير بالنتائج، والاســتجابة للنتائج متى ســمحت التشــريعات

بذلـــك؛ لكن هذه الأوامر تترك العقوبات لـــلإدارة التنفيذية لتطبيقها على الهيئات إذا رغبت في ذلك.

مـــن الواضح أن الموظفـــين المنتخبين فهموا أن (CBA) يمكـــن تطبيقها بطريقتين مختلفتين: بواســـطة العقوبات السياسية وبواسطة العقوبات القانونية. ما الفرق بين هذين المنهجين؟

تمكن العقوبات السياسية الكونجرس والرئيس من الاحتفاظ بالسيطرة على حوافز الهيئة. ففي النموذج الســـابق، تهدف العقوبات السياسية للرئيس إلى إبطال مشروع الهيئة، ويعني هذا أن الرئيس غير المهتم بتعظيم الرفاهية سيوافق على التنظيم الشبه الأمثـــل ولكن المفيد للرئيس. عندمـــا يتم فرض تطبيق (CBA) بواســـطة العقوبات السياســـية، لا تجعل الهيئات تتصرف بطريقة مثلى، ولكنها تجعلهم يصدرون القاعدة القريبـــة من النقطة المثلى للرئيس أينما كانت، عن التنظيمات التي كانت ســـتصدرها في ظل المعلومات غير الكاملة.

تدخلنـــا العقوبـــات القانونية، التي تحـــاول التحكم في حوافز الهيئـــة من الفروع السياســـية إلى الفروع القانونية، في قضايا جديدة: للمحاكم نقطتها المثلى، وليســـت بالضـــرورة هذه هي النقاط نفســـها التـــي تعظم الرفاهية[١٦]. ولكـــن حتى لو أرادت المحاكم أن تبطل التنظيمات التي تخالف (CBA)، فإنها تواجه مشـــكلتين: تســـتحوذ المحاكم، كما هو الحال بالنسبة للرئيس، على معلومات أقل عما تستحوذ عليه الهيئات. كما تفتقر المحاكم لقوة وضع برامج العمل، كما هو الحال بالنســـبة للرئيس. لذا تظل الهيئات قادرة على اســـتغلال هذه المزايا من أجل وضع التنظيمات شـــبه المثلى[١٧]. ما يـــزال، توفير الدعم القانونـــي لتطبيق (CBA) مرغوباً فيه بقـــوة. على الأقل، يمكن للمحاكم أن تضبط الافتراضات غير المتسقة، الفجوات والتفسيرات الخاطئة للأدلة. يتغلـــب الدعم القانونـــي أيضاً، على خطر إعادة التفاوض بـــين الهيئات والرئيس بعد أن تقترح الهيئة تنظيماً يفشـــل (CBA) في وقت يكون حساساً من الناحية السياسية للرئيـــس، أو أن الرئيـــس هو الذي لا يهتـــم، في الحقيقة بالرفاهيـــة العمومية، أو أن جماعـــات المصالح قـــد نجحت في إرغامه على توجيه الهيئات أو تشـــجيعها هم على إصدار تنظيمات تخالف اختبارات تحليل التكلفة والمنفعة.

إذا زودت المحاكم بإمكانية فحص أو مراجعة (CBA)، فإنه يمكن استنتاج مجموعة من المتضمنات:

أولاً: ليس بالقدر نفسه من الأهمية أن تصر المحاكم على أن الهيئات تستخدم التقييم «الصحيح» لأى تنظيم مثل أن تستخدم التقييمات المتسقة عبر التنظيمات. على سبيل المثال، لا ينبغي السماح لهيئة أن تقيم الحياة الإحصائية بسبعة ملايين دولار في أحد التنظيمات، ثم تجعلها أربعة ملايين في آخر، على الرغم من أن كلا التنظيمين في حدود المدى الملائم للتقييم. والسبب في أنه لا ينبغي قيام المحاكم بتحديد تقييماتها الخاصة هو أنها ليست متخصصة بدرجة كافية. وعلى الرغم من ذلك، عليها أن تطلب الاتساق من قبل الهيئات، لأن المقدرة على تغيير التقييمات بصورة انتهازية تخفض بدورها من تكلفة إصدار تنظيمات (CBA) جديرة بالتصديق لكنها لا تعظم الرفاهية. ينبغي أن تطلب المحاكم الاتساق داخل الهيئات لكل أنواع التقييم، متضمنة بنوداً مثل معدلات الخصم. وإلى المدى الذي يتفق هذا مع الإطار الدستوري، على المعينين السياسيين أن يطلبوا الاتساق عبر الهيئات.

ثانياً: عندما لا يمكن وضع التكلفة والمنفعة في شكل نقدي، لا ينبغي على المحاكم أن تطلب من الهيئات أن تضعها في شكل نقدي. ذلك أن الشكل النقدي سيكون في هذه الحال تحكمياً[١٨]. ولكن على الرغم من ذلك، يمكن للمحاكم أن تحسن من نوعية التنظيم بطلب وضعه في شكل كمي متى كان ممكناً (على سبيل المثال، استخدام سنوات العمر)، ومناقشة موضوعية لماذا لا يمكن وضع التقييم في شكل كمي إذا لم يكن ذلك ممكناً.

ثالثاً: ينبغي أن تأخذ المحاكم في الحسبان النقطة المثلى للهيئة. وكلما انخفض اهتمام الهيئة بتعظيم الرفاهية شددت المحاكم طلباتها عليها. ينبغي أن تكون راغبة بدرجة أكبر في التخلي عن تنظيم تم إصداره من قبل هيئة متطرفة عن تنظيم صدر من قبل هيئة معتدلة[١٩].

رابعاً: ينبغي أن تأخذ المحاكم في الحسبان مقدرة الفروع السياسية على عقاب الهيئة. وكلما تقاربت النقاط المثلى للفروع السياسية وكلما تباعدت عن النقطة المثلى للهيئة، ينبغي على المحاكم أن تكون أكثر موافقة على التنظيم، حتى ذلك التنظيم الذي يكون فيه تحليل التكلفة والمنفعة من نوعية منخفضة. والسبب في ذلك هو أن الإدارة السياسية التي لديها معلومات أفضل عن المحاكم عن نقطاتها المثلى، تكون في وضع أفضل لفرض النظام على الهيئة[٢٠].

تم توضيح الدور الممكن للمحاكم بواسطة القضية المشهورة حول أدلة إثبات تآكل

المعادن ضد وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA)،[21] والتي ألغت تنظيماً لمنتجات الأسبستوس.[22] حيث انتقدت المحاكم تحليل التكلفة والمنفعة المستخدم من قبل (EPA) للأسباب التالية:

١- تم خصم تكاليف التنظيم فقط وليست منافعه.

٢- تم إجراء الخصم من وقت التعرض لهذه المنتجات وليس من وقت الإصابة.

٣- تم حساب التكاليف والمنافع عبر فترة قصيرة (ثلاثة عشر عاماً) بدلاً من عمر التنظيم.

٤- معالجة الحياة التي تم انقاذها بعد فترة الثلاثة عشر عاماً، على أنها منافع غير قابلة للقياس الكمي، تفوق التكاليف المتوقعة للتنظيمات.

٥- تم استخدام قيم عالية بدرجة غير منطقية للحياة (٤٣ إلى ٧٦ مليون دولار لكل حياة تم انقاذها) مقارنة بتقييمات الحياة التي تم استخدامها في تنظيمات أخرى.

٦- تكرر حساب تأثير العوامل بالاشتمال عليها في تحليل التكلفة والمنفعة واستخدامها سبباً منفصلاً للتنظيم.

٧- الفشل فى أخذ مخاطر التكنولوجيا التي ستحلها الصناعات نتيجة للتنظيم في الحسبان.

٨- افتراض أن الأخطاء التي بينها خصوم التنظيم يلغي بعضها بعضاً، بدلاً من إجراء تحليل تكاليف ومنافع جديد يستخدم بيانات محسنة.

لم تجر المحاكم (CBA) بنفسها، ولذا استخدمت نتائج هذا التحليل لتقييم عمل الهيئة. في الحقيقة، أذعنت المحاكم لتقييمات (EPA). والتساؤل هنا هو هل يمكن لـ (EPA) ذات حوافز ضعيفة أن تكون قد حصلت على النتائج التي تريدها عن طريق اللعب في التقييمات، في الوقت الذي تلتزم فيه بالمستويات المطلوبة بواسط المحاكم؟ ربما لا يكون الأمر كذلك، على أساس أن (EPA) لم تعد إدخال التنظيم. حينئذ يتسائل الإنسان هل معايير المحاكم مشددة جداً؟ وأنها بذلك تمنع تصميم التنظيم المرغوب فيه. لا يوجد لدينا أي سبب للتفكير في أن ذلك صحيح، ولكننا لا نعرف بالتأكيد، حتى تتوافر لدينا خبرة أكبر في دعم تطبيق (CBA) قانونياً.

الكونجرس:

أصبح تحليل التكلفة والمنفعة شــائع الاســتخدام على مــدى الحقبتين الماضيتين أساساً، بسبب الأوامر التنفيذية التي تم إصدارها من قبل الرئيسين ريجان وكلينتون، ولهذا الســبب يربط الباحثون (CBA) بالإدارة التنفيذيــة. وتكون المعالجة الطبيعية لــ (CBA) من وجهة نظر النظرية السياســية الوضعية هي أن الرئيس هو المســؤول النهائي والهيئة هي الوكيل.

لكــن الكونجرس أظهر أيضاً اهتمامــاً بـ (CBA). تتطلب كثيراً من التشــريعات التنظيمية أن تســتخدمه الهيئات[٢٣]، كما تم تفســير البعض الآخر ليســمح للهيئات باســتخدامه. وكما لاحظنا من قبل، تمت بعض الجهود لسن مشروعات قوانين تطلب مــن جميع الهيئــات التنظيمية تقريباً اســتخدام (CBA) بغض النظــر عن اللغة في التشريع.

من المســؤول النهائي حينئذ، الرئيس أم الكونجرس؟ كلاهما إلى درجة ما. ومن الناحية الأخرى، للكونجرس الســلطة المطلقة لتفويض القــوة التنظيمية للهيئات، في الحقيقة، قد يفكر البعض أن الرئيس هو وكيل بالنسبة للكونجرس. ومن ناحية أخرى للرئيس قاعدة سياســية مســتقلة، ويوجد هذا سلطة لممارســة المشروعات من خلال الهيئــات، التي يكون أعضاؤها مــن الإدارة التنفيذية والمســاعدة للرئيس. الحقيقة أن خيوط الســلطة متشــابكة، ومن المقبول أن نعامل الرئيس والكونجرس باعتبارهما مسئولين نهائيين مستقلين، واعتبار أية هيئة وكيلاً مشترك. وللتوضيح، سنناقش (١) الكونجــرس على أنه المســؤول النهائي الوحيد و(٢) الكونجــرس والرئيس على أنهما مسئولان نهائيان مشتركان.

الكونجرس كمسئول نهائي:

افتــرض أن الكونجرس له اهتمام مركزي، وأنه لا يســتطيع تنفيذ أهدافه بطريقة مباشــرة بســبب ضغوط الوقت، عدم التأكد والافتقار للتخصص. ينشأ الكونجرس هيئة ويوجهها لتنفيذ تشــريعه العام. مــن المرجح أن يكون للهيئة مصالح تنحرف عن مصالح الكونجرس، تماماً مثل انحراف أهداف الهيئة عن أهداف الرئيس. والأسباب هــي أن الكونجرس لا يتحكــم كلياً في كوادر الهيئــات، وأن مصالح الكونجرس تتغير بمرور الوقت. يســتطيع الكونجــرس أن يعاقب الهيئات بطرق عــدة، اعتبر العقوبة

الأشـد: قدرة الكونجرس على إبطال مشروع الهيئة بإصدار قانون جديد (بمساعدة الرئيس أو بغير مساعدته)[٢٤].

لا نحتاج إلى إعطاء مجال أكبر لمحور الكونجرس – الوكيل، لأن التحليل هو نفســه تحليل الرئيس – الوكيل أو التحليل القانوني. في غياب (CBA) يتوافر للهيئة مصدران من القوة: ســلطتها في وضع برنامج العمل، والمعلومات المتاحة لها الأكثر من ممتازة. إذا وجه الكونجرس الهيئات لأداء وكتابة تقرير تحليلات التكلفة والمنفعة، واحتفظ بقوة فرض العقوبات السياســية، حينئذ فإن التحليل يكون هو التحليل نفســه كما في حال الرئيس – الوكيل: يعلم الكونجرس جوانب الحال الراهنة، ويمكنه إبطال المشــروعات التي تفشل في تحقيق نتيجة قريبة من النقطة المثلى للكونجرس عن الحال الراهنة[٢٥]. لكن، إذا طلب الكونجرس من الهيئات تشريعياً الالتزام بـ (CBA)، وأعطى المحاكم مهمة وضع هذا المطلب موضع التنفيذ، حينئذ يصبح التحليل مشابهاً للحال القانونية.

الكونجرس والرئيس كمسؤولين نهائيين:

هناك أنواع متعددة من مشاكل المسؤولين النهائيين. إحداها الصدام بين الكونجرس والرئيس. ومشــكلة أخرى الصدام بين أعضاء الكونجــرس، أو بين لجانه،[٢٦] أو بين مجلس النواب والكونجرس، أو بين الأحزاب التي تحكم العناصر المختلفة في السلطات التنفيذية والتشــريعية والقضائية. والتســاؤل الطبيعي هنا هــو: إلى أي مدى يزيد وجــود التصادم بين المســؤولين النهائيين أو يقلل من جاذبية (CBA)؟ ســنركز على أبسط التصادمات بين الرئيس ومجلس موحد للشيوخ.

تبين لنا أن لـ (CBA) قيمة محدودة إذا تم تفعيلها بواســطة العقوبات السياســية وكان للمســئولين النهائيين نقاط مثلى متعارضة. والســبب هو أنه لما كان المسؤولون النهائيون لا يســتطيعون الاتفاق، فإنهم يكونون فــي وضع أضعف لفرض النظام على الهيئة التي تختار المشروعات المتطرفة. ولهذا السبب، من المرجح أن نوعية التنظيمات لم تزد بصورة معنوية منذ ١٩٨١ (كما سنناقش بعد) هو أن معظم العقوبات السياسية كانــت غير فعالــة. وتعلم الهيئات أن الرؤســاء يقبلون في بعــض الأحيان تنظيمات غير مبررة من ناحية التكاليف[٢٧]، وأنه في بعض الأحيان، ســتطلب لجان الكونجرس تنظيمات غير مبررة من ناحية التكاليف، أو ربما أن كل إدارة يمكن توجيهها للعب ضد الأخرى[٢٨].

كل هــذا يوضح أن الحكومة الجيــدة قد تتطلب التزاماً من قبل كل من الكونجرس

والرئيس لدفع الهيئات للإذعان لـ (CBA)، وأن مثل هذا التعهد والالتزام يتم التعبير عنه في التشريع، وليس مجرد أوامر تنفيذية ومن خلال الضغط من قبل الكونجرس. إذا استطاعت المحاكم أن تواجه الضغوط السياسية، وكانت لها المقدرة على تفهم وفحص تحليل التكلفة والمنفعة، فحينئذ يكون الطريق التشريعي أكثر جاذبية. وبالمقابل فإن الرئيس الذي يهتم بتنظيم عالي النوعية سيحاول توظيف أفراد في الهيئات من المعينين السياسيين والموظفين المدنيين الذين يحترمون ويفهمون (CBA). وبهذه الطريقة، فإن الثقافة التي تفضل (CBA) يمكن أن تتطور تدريجياً.

جماعات المصالح:

يمكن أن تؤثر جماعات المصالح في الممارسات التنظيمية بطرق عدة. يمكنهم أن يؤثروا من خلال تصميم التشريع، لذلك (على سبيل المثال) فإن الهيئة المكلفة بتخفيض التلوث لا يسمح لها باستهداف قطاع صناعي معين مسئول عنها. يمكنهم أن يؤثروا في الطريقة التي يضع بها الرئيس الأولويات التنظيمية. يمكنهم أن يؤثروا في التفسيرات القانونية للتشريعات التنظيمية، ويمكنهم أيضاً مراجعة التنظيمات بضمان رفع الدعاوى القانونية، ويمكنهم أن يؤثروا في الهيئات بإعطائها العديد من الدراسات، وتهديدها برفع الدعاوى القانونية، وضمنياً وَعْد موظفي الهيئات بالمناصب الواعدة المربحة إذا ما تجاوزوا عن التنظيمات.

من الممكن أن يصبح تأثير جماعات المصالح كبيراً جداً إلى درجة تجعل الحديث عن (CBA) والإصلاحات التنظيمية عقيماً. ففي الحال المتطرفة، إذا منعت جماعات المصالح القوية تفعيل التشريعات التنظيمية، حينئذ، لن تكون (CBA) قضية من الأساس. ولكن جماعات المصالح لم تمنع التشريعات التنظيمية من أن تفعّل تصدر الهيئات تنظيمات، على الرغم من أن جماعات المصالح تؤثر بلا شك بدرجة أو بأخرى، ويعتقد قليل من الناس أن التأثير الوحيد للتنظيمات هو زيادة عدد جماعات المصالح.

التساؤل المثير للانتباه لغرض دراستنا هذه هو: هل توفر (CBA) لجماعات المصالح أداة إضافية للتأثير في التنظيمات أو منع تفعيلها؟ لذلك فإنه في عالمنا عندما تستحوذ جماعات المصالح على بعض التأثير، تكون (CBA) سيئة. ويعتقد في وجه النظر هذه بعض معارضي (CBA)[٢٩]. نرفض هذه الرؤية. لا يقدم تحليل التكلفة والمنفعة ميزة خاصة لجماعات المصالح؛ على العكس، فإنه يدعم الشفافية، يجب أن يخفض (CBA) من تأثير جماعات المصالح على النتائج التنظيمية. لا تبحث

جماعـــات المصالح عن التنظيمات المعظمة للرفاهية، ولكن تبحث عن التنظيمات التي تعظم أرباحهم. وهكذا تتعارض أهداف جماعات المصالح مع نتائج (CBA).

صحيـــح أنه في الســنوات الأخيرة حققت جماعات المصالـــح نجاحات، عن طريق معارضة التنظيمات على أســاس فشــلها في اختبارات التكاليــف والمنافع، ولكن هذه النجاحـــات قد منعت إصدار تنظيمـــات مخفضة للرفاهية. والنقطة الأهم هي أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن معايير التنظيمات الأكثر غموضاً سينجم عنها نتائج أفضل. وستستطيع جماعات المصالح التي تمارس دورها في الظل التأثير في الهيئات لإصدار تنظيمات تدعم مصالحها على حســاب مصالـــح الجمهور. لن يختفي تأثير جماعات المصالح إذا تم اتخاذ مناهج أخرى لاتخاذ القرارات؛ وإنما ستعلن عن نفسها في شكل آخر.

لا يعني أي مما ســبق إنكار قدرة جماعات المصالح على استغلال قوتها في تشويه (CBA)، على الرغم من أن من قوتها تم تقييدها بواسطة المراجعة القضائية، إذا كانت متاحة بدرجة كافية. والنقطة هي أن استـفهامنا من النوع المقارن: وبكل تأكيد فإن (CBA) ليس أسوأ، بل لعله أفضل كثيراً من المناهج البديلة لاتخاذ القرارات، من حيث تقليل تأثير جماعات المصالح.

آليات إضافية:

انصــب تركيزنا حتـــى الآن على الطريقة التي يمكن بهـــا كل من الرئيس، موظفي مكتب إدارةِ الموازنة (OMB)، أعضاء الكونجرس، القضاة أن ينظموا الهيئات بفاعلية، إذا كان مطلوباً من الأخيرة اســتخدام (CBA). مـــن الملائم أن نعرض بعض الآليات الأخرى:

أولاً: يمكن الاستفادة من المجتمع الأكاديمي. مراجعة دقيقة لتقديرات المخاطر قد نوقشت بصورة كافية، مراجعة تحليل التكلفة والمنفعة ستكون أيضاً مفيدة[٢٠]. وقد يتم تشجيع الهيئات أو الطلب منها تقديم تحليلاتها للتكاليف والمنافع للخبراء الخارجيين، الذيـــن يقدمون حينئذ، تقارير عن نوعية التحليل. المراجعة الدقيقة تســهم أيضاً في تعليم كوادر الهيئات.

ثانياً: قد يمكننا التفكير في تغيير ثقافة الهيئات. استفادت الهيئات في الماضي من خدمات بعض الاقتصاديين؛ هذا الوضع قد تغير الآن، لكن ينبغي أن يتغير أكثر. أصبحت

(EPA) مفعمــة بالاقتصاديين الذين يبحثون في دعم الرفاهية، إضافة إلى المتخصصين فــي العلوم البيئية الذين يهتمــون بنوعية البيئة بدرجة أكبر مــن اهتمام الجمهور بها، والذيــن تكون نقطتهم المثلى أقرب إلى نقطة تعظيم الرفاهية من غيرهم. إذا كان ذلك صحيحاً حينئذ، فإن نوعية التنظيمات ستتحسن حتى بدون مراجعة خارجية.

ثالثاً: يمكننا أن نســتثمر في تحسين وتنميط التقييمات المستخدمة في (CBA). يجب أن تســتخدم الهيئــات التقييم نفســه للأعمار الإحصائيــة، ومعدلات الخصم نفســها، والأرقام نفسها لمخاطر العجز. ينبغي عليهم أن يقيموا المتع البيئية بالطريقة نفســها. ينبغي على الحكومات أن تمول أعمال الاستبانات والدراسات السوقية حتى يمكن التحقق من التقييمات أو تحســينها، علاوة علــى ذلك، ينبغي أن يطلب الرئيس والكونجرس أن تستخدم كل الهيئات تقييمات متسقة.

رابعاً: يمكننا أن نحاول مهاجمة سلطة الهيئات في وضع البرامج التي هي مصدر مقدرتهــا على وضع تنظيمات أكثر مما ينبغي أو أقل منه، حتى عندما تدعم (CBA) الشــفافية. والحل هــو في منع الهيئات في الواقع، مــن تصوير الموقف للرئيس على أســاس إمــا قبول البرنامج وإما لا برنامج: اقبل هــذا التنظيم أو لن تحصل على أي تنظيــم على الإطلاق. واشــتراك (OMB) في العمليــة التنظيمية قد يكون جزءاً من الحل. في الحقيقة حاول (OMB) إجبار الهيئات على الإعلان عن خططها التنظيمية مقدماً، لكن قليلاً من الاستجابة قد تحقق لهذا المجهود.

خامساً: يمكننا إصلاح هيكل الحوافز للهيئات. إذا كانت المشكلة هي أن الموظفين الحكوميــين المدنيين لا يســتجيبون للحوافز بســبب ضمان الوظيفــة وضمان زيادة المرتبــات بصورة آلية، ربما يكون الحل في تحويل وظائف أكثر داخل الهيئات للمعينين السياسيين. أما إذا كانت المشكلة هي أن المعينين السياسيين يتأثرون بشكل مبالغ فيه بجماعات المصالح والناخبين الآخرين، حينئذ ربما يكون الحل في تحويل وظائف أكثر داخل الهيئات إلى الموظفين الحكوميين المدنيين.

أخطاء:

نقطة إضافية، وهي أن (CBA) يمكن أن يكون طريقة مفيدة جداً لاستغلال مزايا الســلطة (الهيراركية)(*). إن إدخال (CBA) من قبل إدارة ريجان قد صاحبها تحول

(*) تعنى الهيراركية هرمية التنظيم وهي رجوع كل مستوى من المستويات الإدارية إلى المستوى الأعلى (المترجم).

نحو مركزية السلطة السياسية في (OMB) في البيت الأبيض، فقد أخذ (OMB) على عاتقه متابعة ومراقبة الهيئات، للتأكد من أنها تتصرف بصورة متسقة ومتناسقة؛ ذلك أنه عندما تستخدم الهيئات طرقاً مختلفة لتقييم وكتابة التقارير عن التنظيمات، تصبح الرقابة الهيراركية من الصعوبة بمكان. وكلما أصبحت الهيئات أكثر دراية وخبرة في إجراء (CBA)، سهل على (OMB) متابعة أنشطتها. على سبيل المثال، أوضحت (CBA) أن الهيئات المختلفة استخدمت افتراضات مختلفة حول القيمة الإحصائية للحياة البشرية، وحول معدلات الخصم. لا يوجد سبب كافٍ يجعل الهيئات تستخدم قيماً مختلفة، ويصبح بمرور الوقت (OMB) أكثر إصراراً على ضرورة استخدام قيم موحدة.

ولأن الجميع يرتكب أخطاء، بما فيهم متخذو القرارات المحفزون جيداً، حاول (OMB) تجميع المعلومات بطريقة عقلانية حتى يمكن تخفيض الأخطاء. كما يدعون الأكاديميين وآخرين من خارج الحكومة للإسهام بخبرتهم في هذا المجال. وتؤدي الشفافية الأكبر، بهذه الطريقة، إلى تحليل تنظيمي أكثر دقة. وقد تشبه (CBA)، إدخال نظام موحد من الأوزان والمعايير إلى سوق غير منظم. وتسمح (CBA) بإيجاد نظام متري عام، للهيئات بتجميع خبراتها وسلطاتها الهيراركية لتنسيق أنشطة الهيئات التي لها مهام متباينة.

جوهر هذا التحليل هو أنه على الرغم من أن (CBA) يمكن أن تكون معقدة من الناحية الفنية، لذا قد يخشى البعض من أن الهيئات سترتكب أخطاء أكبر عن الأخطاء الناجمة عن استخدام مناهج أبسط مثل مخاطرة – مخاطرة، وبكل تأكيد فإن هذا الخوف مبالغ فيه؛ إذ يمكن عن طريق المركزية تدنية الصعاب الفنية.

بعض الأدلة:

هناك بعض الجدل حول ما إذا كانت الأوامر التنفيذية المفروضة لتطبيق (CBA) من قبل الهيئات التنظيمية قد حسنت فعلاً من نوعية التنظيمات. تزودنا الأدلة الأولية ببعض الأمل. ويمكن أن يشير المدافعون عن الأوامر التنفيذية حول الجدال المحدود، حيث تم سحب التنظيمات غير المبررة من ناحية التكاليف نتيجة فشلها في اختبارات (CBA) وليس بسبب العوامل السياسية. لكن الأدلة التطبيقية، تقترح أن الأوامر التنفيذية لم تحسن من نوعية التنظيمات.

يوضح الرسم البياني في الشكل (٤-٢) تنظيمات الصحة والسلامة التي أصدرتها

الهيئات الحكومية بين العامين ١٩٦٧ و١٩٩١[٣١]. يوضح المحور الأفقي سنوات النشر أو الإعلان؛ ويمثل المحور الرأسي التكلفة لكل حياة بشرية تم انقاذها بملايين الدولارات بأسعار ١٩٩٢. وعلى الرغم من أن تكلفة إنقاذ الحياة ليست هي كل ما نهتم به لتعظيم الرفاهيـــة، إلا أنها تمثل تقريباً مفيـــداً لهذه التنظيمات لأنها موجهة ناحية مشـــاكل الصحة والسلامة [٣٢]. يبين الخط الأفقي سنة الأمر التنفيذي لريجان، ١٩٨١. ويبين الخط الرأســـي التنظيم الذي يفترض خمســـة ملايين دولار قيمة الإحصائية للحياة، والتي هي النقطة المتوســـطة للمدى المقدر بواسطة الدراسات التطبيقية[٣٣]. ويوضح الرســـم البياني أنه لا يوجد تحسن ملموس في نوعية التنظيمات بعد الأمر التنفيذي. (وقد حذفنا بعض المشـــاهدات الشـــاذة بعد ١٩٨١ لنبقي الرسم البياني داخل حدود معقولـــة). وقد تم التأكيـــد على هذه النتيجة عن طريق عمـــل الانحدارات، ولكن تم عرضها بصورة مقبولة في الشكل (٤-٢)[٣٤].

شكل (٤-٢) تكلفة إنقاذ الحياة لكل سنة بملايين الدولارات عام ١٩٩٢م

وقـــد تم دعم هـــذا الدليل عن طريق الدراســـات التي أظهـــرت أن تحليل التكلفة والمنفعـــة بعد عام ١٩٨١ كانت معيبـــة بصورة منتظمة. تقدم الهيئات في أحيان كثيرة تقديرات غير قابلة للتصديق للتكاليف والمنافع، وتســـتخدم معدلات للخصم وتقييمات مختلفة عبر التنظيمات، وفشـــلت أيضاً في ترجمـــة كل التكاليف والمنافع الملائمة في شـــكل نقدي أو كمي[٣٥]. اســـتخلصت إحدى الدراسات للواحد والأربعين قاعدة التي

تم إصدارها بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ أن تحليلات «التأثير التنظيمي» لم توفر بدرجة كافية معلومات تمكن الهيئات من اتخاذ قرارات تعظم كفاءة أو فعالية القاعدة[٣٦].

ظهرت معظم الدراســات التطبيقية الدقيقة التي اختبرت التنظيمات بعد ٢٠٠٠. وخصصت بعض المنح الدراسية الحديثة لفحص استخدام (CBA) خلال فترة الرئاسة الأولــى للرئيس جورج دبليو بوش. ويقترح كل مــن Ackerman & Heinzerling أن إدارة بوش قد اســتخدمت (أو أساءت اســتخدام) (CBA) من أجل نسف التنظيمات المفيدة اجتماعياً، مثل القاعدة المقترحة لتخفيض الزرنيخ في مياه الشــرب[٣٧]. ويرى David Driesen أن (CBA) متحيــزة، لأنه عندما تدخل (OMB) لجورج دبليو بوش، فإنه عادة يدفع الهيئات نحو تقليل صرامة التنظيمات المقترحة، وفي حالات نادرة جداً شــجعت الهيئات زيادة صرامة التنظيمات المقترحة[٣٨]. لذلك فإن (CBA) «متحيزة» إذا كانت «محايدة» من قبل، حينئذ يمكننا أن نتوقع أن (OMB) يشجع أحياناً صرامة أكبــر كما يشــجع أيضاً صرامة أقل. ولكن اختبار الحياديــة هذا معيب: افترض أن هيئات مثل وكالة حماية البيئة (EPA) تميل لتشــديد التنظيمات، حينئذ من الصحيح لــ (OMB) أن يدفع نحو صرامة أكبر. ولأن Driesen لم يبين أن تنظيمات الهيئات، كما في كثير من الحالات ضعيفة جداً وفي حالات أخرى قوية جداً، فإنه الفشــل في إظهار أن (OMB) قد تصرف بطريقة غير صحيحة. وعلى نحو مشابه، لم يظهر كل من Heinzerling & Ackerman أن التنظيمات التي أُخمدت من قبل إدارة بوش كان يمكن أن تزيد الرفاهية العمومية أو تحقق هدفاً معيارياً آخر.

يبــدو أن المؤلفين أكثر اهتماماً بالمعالجة السياســية لــ (CBA) بدلاً من (CBA) ذاتهــا، وعلى الرغم من أن كلاً من Heinzerling & Ackerman انتقداها بتعبيراتهما الخاصة، فإن دراستهما استهدفت إدارة جورج دبليو بوش والمدافعين عنها أكاديمياً[٣٩]. ويوجــد هذا إمكانية مثيرة: ماذا لو تمت الســيطرة علــى الرئيس و(OMB) من قبل الصناعيين، في حين لم تتم الســيطرة على الهيئات نفسها، وبدلاً من ذلك تبحث هذه الهيئات تعظيم الرفاهية العمومية داخل مجال عملها؟ إذا كان الأمر كذلك حينئذ، قد تمكــن (CBA) الرئيس من تخفيض الرفاهية العمومية لصالح الصناعات، عن طريق تقويــة قبضته على الهيئات. يصدمنــا هذا بوصفه إمكانية نظرية، لكنه يوضح نقطة مفيدة ومهمة، وهي أن (CBA) ليست دواء عاماً لأمراضنا التنظيمية، يمكنه فقط أن يحسن التنظيم إذا اعتقد واحد على الأقل من اللاعبين المؤسسيين الملائمين: الرئيس، الكونجرس، المحاكم، الهيئات أو خليط منهم، بأهمية اعتبارات الرفاهية العمومية.

هل يعتقدون بتلك الأهمية؟ الدراسات التطبيقية قبل عام ٢٠٠٠ غير مشجعة. تعارض البيانات التوقع الطبيعي بأن إدخال متطلب (CBA) سوف يحسن نوعية التنظيمات، إما بصورة مباشرة عن طريق تقييد الهيئات، أو بطريقة غير مباشرة (في تحليلنا) عن طريق إعطاء الرئيس قوة أكبر فوق الهيئات. ما الذي حدث خطأ؟ هناك احتمالان:

الأول: أن العقوبات السياسية التي اعتمدت عليها فاعلية الأوامر التنفيذية لم تكن قوية بدرجة كافية. وكما لاحظنا من قبل لا تفرض المحاكم بقوة على الهيئات الالتزام بالأوامر التنفيذية؛ يستطيع الرئيس فقط ذلك. يمكن أن يحاول الرئيس تشجيع الهيئات على الالتزام ببرنامجه عن طريق تعيين الموالين له، إيقاف التنظيمات المقترحة، إرجاعها لمزيد من الدراسة، محاولة تقليل ميزانيات الهيئات، وهلم جراً، لكن توجد حدود على فعالية كل هذه الآليات. تحتفظ الهيئات بسلطتها في وضع برنامج العمل، وبذلك تستطيع مواجهة الرئيس بخيار إما هذا البرنامج أو لا برنامج بالنسبة إلى تنظيم أفضل قليلاً من الحال الراهنة، من وجهة نظر الرئيس، ولكن ما يزال غير مبرر من ناحية التكاليف. للهيئات أيضاً حلفاء في الكونجرس، ويمكن للكونجرس أن يجعل الحياة صعبة على الرؤساء الذين يحاولون تخفيض أنشطة الهيئات.

الإمكانية الثانية هي أن الرؤساء موضع التساؤل لم يهتموا كثيراً بتحسين نوعية التنظيم، ومن ثم لم يكونوا راغبين في إنفاق رأسمال سياسي لتقييد الهيئات. ويبدو هذا حقيقة بالنسبة لكلينتون، الذي لم يكن معادياً للتنظيمات[٤٠]؛ وحتى ريجان الذي كان معادياً لها، لم يوجه اهتمامه بصورة مكثفة نحو الإصلاح التنظيمي[٤١]، ذلك أنه عندما استلم ريجان العمل، كانت الهيئات مسيطراً عليها ومعبأة بالموظفين من قبل رئيس ديمقراطي ومجلس شيوخ ديمقراطي استمر لسنوات عديدة، ومن المؤكد في هذه الحال، أن الهيئات طورت شعوراً بالمهمة يتسق مع جذورها الديمقراطية. ربما لم يكن أمام ريجان مجال كبير لعمل شيء في الأجل القصير للتغلب على الثقافات الراسخة للهيئات، حيث نظر ريجان للاقتصاديين نظرة الشك، إن لم تكن العداء.

يقترح ضعف الأمر التنفيذي باعتباره أداة للتغيير، أن الإصلاح التنظيمي الفاعل ينبغي أن يتم من خلال الكونجرس. أظهر الكونجرس من وقت لآخر بعض الاهتمام في الطلب إلى الهيئات آداء تحليل التكلفة والمنفعة، وحالياً تخضع بعض الهيئات لهذا المطلب. لكن الجهود العرضية نحو طلب قيام الهيئات التنظيمية باستخدام (CBA) لم تنتج ثماراً. وكما قيل من قبل، فإن مشروع القانون القوي نسبياً عام ١٩٩٥ لم يوافق عليه، كما لم يوافق أيضاً على مشروع أضعف عام ١٩٩٩.

خلاصة:

يدعم تحليل التكلفة والمنفعة الشفافية، وبهذه الطريقة، يمكن الدفاع عنه على أنه حل جزئي لمشكلة الرئيس – الوكيل. يمكن أن ينجز الرئيس والكونجرس أعمالاً أكثر إذا ما فوضا السلطة للهيئات، لكنهم يخاطرون حينئذ بإمكانية استغلال الهيئات لقوتها في تحقيق أهداف لم يوافق عليها أي من الرئيس أو الكونجرس. وبالضغط على الهيئات لنشر معلومات حول مشروعاتها، تدعم (CBA) مقدرة الكونجرس والرئيس على التحكم في الهيئات.

يمكن هكذا تشبيه تحليل التكلفة والمنفعة بالممارسات الشائعة في مجال العمالة، حيث يعتبر صاحب العمل هو الرئيس والموظف هو الوكيل. ومثال بسيط هو الطلب من الموظفين أن يوفروا قائمة مالية تبين أن المشروعات التي ينوون القيام بها لها قيمة حالية صافية موجبة. يقدم الموظف القائمة المالية للمراجع، والذي يستطيع مراجعة الأرقام بسهولة، ومراجعة الافتراضات، والسؤال عن الأدلة التطبيقية، كلما كان ذلك ضرورياً. يمكن التلاعب بحسابات صافي القيمة الحالية، كما هو الحال بالنسبة لـ (CBA)، ولكن درجات الحرية محدودة، ومن ثم تنخفض نفقات الهيئات.

وبالتأكيد الوضع السياسي أكثر تعقيداً بدرجة كبيرة:

أولاً: ليس هدف الحكومة اكتساب الأموال، ولكن دعم الرفاهية مع احترام الحقوق والاعتبارات الأخلاقية الأخرى. قد تتأرجح الحكومات أيضاً بواسطة جماعات المصالح والفعاليات السياسية الأخرى. لهذا السبب، قد يصعب على الحكومات الضغط على الهيئات من أجل الالتزام بتطبيق (CBA). وعندما يبنى هذا الضغط على عوامل غير ملائمة لتحقيق الرفاهية، مثل تأثير جماعات المصالح، حينئذ، ينبغي التصفيق لفرض تطبيق (CBA)، باعتبارها أداة مباشرة للحكومات الجيدة، وأداة تدعم الشفافية، ومن ثم تخفض البحث عن الريع والأشكال الأخرى من السلوك غير القويم.

ثانياً: حتى لو كانت الحكومات تبحث، بإخلاص في تعظيم الرفاهية، فقد يصعب عليها تطبيق (CBA)، لأنه منهج غير كامل لاتخاذ القرارات. وكما أكدنا مراراً، فإن (CBA) لا تستحوذ بالكامل على تأثيرات التنظيمات على الرفاهية؛ وأنه سيتفاقم هذا القصور في الحالات المعقدة، حيث لا يمكن ترجمة آثارالرفاهية إلى نقود. هذه المشكلة لم تكن معروفة في مجال العمالة، ولن يأخذ تحليل صافي القيمة الحالية الأشياء غير الملموسة في الحسبان، مثل تأثير المشروع على سمعة المنشأة، وعلى شعور

المستهلكين نحوه. لكن هذه المشكلة تتعقد في مجال السياسية، بسبب عدم الاتفاق حول الأهداف في كثير من المواقف.

وحتى هنا نعتقد على أي حال أن (CBA) تحسن من عملية اتخاذ القرارات الحكومية عن طريق زيادة الشفافية. يجبر تحليل التكلفة والمنفعة الهيئات على الأقل، بالتصريح بالافتراضات التي تكونها حول تأثير التنظيمات على رفاهية الناس. وبإجبار الهيئات على استخدام مقياس عام، تسمح (CBA) للمسؤولين المنتخبين، الدارسين، والجمهور بالحصول على رؤية واضحة للصورة التنظيمية.

الفصل الخامس
تفضيلات مشوهة

وفقاً لحساب التفضيل المقيد للرفاهية، يصبح فرد ما في وضع أفضل بواسطة مشروع ما إذا فضل هذا الفرد المشروع (أو المنافع التي يولدها)، لكن لا ينبغي أن تكون التفضيلات نزيهة، كما ينبغي أن يحقق المشروع الوضع الأمثل. ولأن التغيير المعوض للفرد (CVs) لا يعكس هذين الشرطين، ولأنه لا يعكس المنفعة الحدية المتناقصة للنقود، فقد تكون هناك فجوة بين (CV) الفعلية للفرد و(CV) التي ستعكس تأثير المشروع على رفاهيته (أورفاهيتها). وهكذا قد تشوه (CV) الفعلية، أو بطريقة أخرى، قد تبنى (CV) الفعلية على أساس التفضيلات المشوهة مقارنة بالتفضيلات المثلى، والمرتبطة بالمصلحة الذاتية والتي تعكس الرفاهية. قد يكون التشوه كبيراً أوصغيراً.

هناك مصادر عديدة للتشوه، على النحو التالي:

النزاهة: افترض أن الشخص (P) يدعم المشروع الذي لا يفيده ولا يكلفه في المتوسط. وهو يدعمه لاعتقاده بأن المشروع صحيح من الناحية الأخلاقية. على سبيل المثال، يدعم (P) برامج العمل الإيجابية، على الرغم من أنها ستضعه في وضع غير ملائم، لأنه يعتقد أنها مطلوبة أخلاقياً كتصحيح لتراث العبودية. يضع (P) (CV) موجبة للمشروع، ولكن المشروع لا يزيد من رفاهيته.

المعلومات: يفضل (P) مشروع بناء سد جديد يقلل من تكلفة الكهرباء. لكن مع وجود معلومات أكمل تظهر كيف ستؤثر الضوضاء والاضطرابات السياسية الناجمة عن بناء السد على منزله الصيفي، سيفضل (P) الحال الراهنة. لن يستفيد (P) جدلاً، من المشروع، أو على الأقل لن يستفيد بالقدر نفسه الذي يمكن أن يستفيد به في حال إذا كانت تفضيلاته العليمة الكاملة في صالح المشروع.

سلعة موضوعية: يفضل (P) المشروع. لكن الحال الراهنة أفضل كثيراً موضوعياً لـ (P)، على ضوء السلع الموضوعية كالصداقة، المعرفة، الخبرة الجمالية أو الإنجاز. مشروع إعانة من قبل الولاية، على سبيل المثال، لتطوير كازينو ضخم سيحول المنطقة المجاورة المسالمة والصديقة إلى حي مليء بإشارات التحذير. يمكن القول جدلاً إن (P) لم يستفد من المشروع، أو على الأقل لم يستفد بالقدر الكافي في حال كانت القيمة الموضوعية للمشروع أكبر.

التكيف: يفضل (P) الوضع الراهن لأن هذا هو العالم الذي تكونت فيه تفضيلاته. لكن تفضيلات (P) قد شوهت بسبب السمات غير العادلة والعديدة للوضع الراهن. (تخيل أن الوضع الراهن هي عالم يفتقر فيه (P) إلى الثروة، الاحترام الذاتي، أو التعليم الأساسي، وأن تفضيلاته قد تم تشكيلها بواسطة هذه النقائص). إذا نفذ المشروعات، قد تتغير تفضيلات (P) إلى حد أن يفضل الآن المشروعات عن الوضع الراهن، أو أن تكون التفضيلات جامدة بدرجة كافية بحيث لا تتغير. في أي من الحالتين قد تكون هناك أسس قوية للتفكير في أن (P) يستفيد (أو على الأقل لا يتضرر) من المشروع على الرغم من أنه يفضل أو فضل من قبل الوضع الراهن.

الثروة: التشوهات التي تم وصفها حتى الآن ناجمة عن الانحراف بين رفاهية (P) والتفضيلات (أو الاختيارات). نوع آخر من التشوهات ينجم عن الطريقة التي تقلل بها (CBA) تأثيرات التنظيم إلى مقياس مشترك، مقدر بالنقود. لأن الأغنياء لديهم نقود أكثر من الفقراء، فإن ترجمة الآثار إلى نقود يمنح الأغنياء ميزة خاصة؛ لأن لديهم رغبة أكبر في الدفع للتنظيم الذي يؤثر في رفاهيتهم في الوقت نفسه الذي يوثر فيه في رفاهية الفقراء، يضخم (CBA) نتائج التنظيم للأغنياء.

إذا شوهت التفضيلات حينئذ فإن التنظيمات التي تحقق تحليل التكلفة والمنفعة الذي يحول التفضيلات الفعلية إلى نقود، لن يدعم بالضرورة الرفاهية العمومية. وقد يكون هذا سبباً كافياً، لبعض المتشككين، للتخلي عن (CBA). ولكننا نعتقد أن مثل هذا الرفض الكلي غير مبرر. أحد أسباب عدم تبريره هو أن التشوهات قد تكون في كثير من المواضع صغيرة، أو أنها قد يلغي بعضها بعضاً. والسبب الآخر - محور هذا الفصل- أن الهيئات قد تستطيع مواءمة اعتبارات حول التفضيلات المشوهة دون التخلي عن (CBA). وقد تستطيع عمل ذلك عن طريق آداء (CBA) مستخدمين التقييمات المبنية على التفضيلات المنقحة «laundered»[(١)].

قبل مناقشة الطرق التي يمكن بها تنقيح التفضيلات، نتعرف قليلاً على ممارسة الهيئة في هذا المجال. تقوم الهيئات فعلاً بتنقيح التفضيلات بصورة أو بأخرى وإن كانت بطرق أولية. مناقشتنا حول ممارسة الهيئة لها غرضان: لبيان أن التفضيلات المشوهة هي ظاهرة حقيقية لا يمكن تجاهلها، ولإظهار أن (CBA) العادية أو الموجودة في الكتب، والتي تعتمد على التفضيلات غير المشوهة ليست دائماً منهجاً واقعياً، وهذا ما تم إدراكه ضمناً بواسطة الهيئات ذاتها.

التفضيلات النزيهة: مشكلة قيمة الوجود:

تقلـل (CBA) التقليدية من الالتزامات الأخلاقية للتقييمات. اعتبر على سبيل المثال الجدل المثار حول استخدام طرق التقييم المشروط بقيمة السلع البيئية. توجه (CBA) الدراسية، كما تفهم عموماً، الهيئات نحو ترجمة الاتجاهات الأخلاقية حول الظاهرة إلى (CVs) لوجود السلع البيئية التي لا يتم الاستمتاع بها مباشرة، وهذه تسمى عادة «قيمة الوجود»، أو القيمة غير الاستعمالية (قيمة الوجود هي القيمة الناتجة عن معرفة تواجد أو توافر بعض السلع، وتستخدم أحياناً بالتبادل مع القيمة غير الاستعمالية، ولكن الأخيرة يتم فهمها على أنها تشتمل على قيمة خيار إمكانية الحصول على بعض السلع في المستقبل، والذي نستبعده من تحليلنا). تضاف هذه (CVs) بعدئذ لتوازن التكاليف والمنافع للمشروع، مثل أي (CVs) آخر.

لم تحسب الهيئات حتى الآن قيم الوجود. ولعل من أوائل المناقشات المستديمة لقيمة الوجود بواسطة هيئة ما هي تلك التي وجدناها حدثت في ١٩٨٦، واشتملت على الخطوط العريضة لوزارة الداخلية حول كيفية تقييم الخسارة البيئية الناجمة عن تسرب البترول أو المواد الخطرة. لكن القاعدة ذاتها لم تتضمن حساب قيمة الوجود[٢]. أول استخدام لقيمة الوجود في عملية اتخاذ القرارات، كما وجدنا، كانت بواسطة (EPA) عام ١٩٩١، وممارسة قياس قيمة الوجود أصبح شائعاً حديثاً فقط[٣]. على سبيل المثال، فإن (CBA) الحديث لـ (EPA) لتنظيمات الانبعاثات اشتمل على قيمة وجود لمنافع «الحياة البرية»[٤]. وهكذا تباطأ استخدام قيمة الوجود بواسطة الهيئات الحكومية وراء الانتشار العريض لاستخدام (CBA) بنحو عقد من الزمن[٥].

أحد أسباب التردد حول حساب قيمة الوجود هو بلا شك منهجي. لا يمكن الاستدلال عن قيمة الوجود من سلوك السوق، لكن يجب اشتقاقها من المسوح العامة المكلفة والجدلية. وسبب آخر للتردد قد يكون السياسة، لكن على الأرجح لم تكن الهيئات أيضاً متأكدة من سلامة المفاهيم المتعلقة بقيمة الوجود.

لنعرف لماذا اعتبر الوضع الذي لا تستخدم فيه قيمة الوجود. لا يسأل (FDA) العلماء المسيحيين حول ما إذا كانوا يهتمون بوجود الناس الذين يستخدمون المخدرات التجارية. لا تسأل (USDA) الناشطين حول حقوق الحيوان حول ما إذا كانوا يهتمون بوجود المجازر. لا تسأل الهيئة الأمريكية للبريد الأفراد حول ما إذا كانوا يهتمون بوجود الصور الفاضحة في البريد. لا تسأل هيئات التمويل الناس كم يكونون راغبين في

الدفع لمنع الهيئات من تمويل المشــروعات البحثية المثيرة للجدل من الناحية الأخلاقية والمتضمنة خلايا جزعية stem. لا تسأل الهيئات الأمنية مثل مكتب المباحث الفيدرالي (FBI) النـــاس كم يرغبون في الدفع لمنع الهيئات من إجراء بحوث قانونية واحتجازات تطفلية ومثيرة للمتاعب من الناحية الأخلاقية؟

لكن بالتأكيد للناس تفضيلات حول هذه الأشــياء، ولذا توجد معضلة: لماذا تلعب التفضيـــلات المبنية على القناعات الأخلاقية دوراً في بعض تقييمات الهيئة وليس في البعــض الآخر؟ نعتقد، كما ســنناقش لاحقاً في هذا الفصــل أن (EPA) قد ارتكبت خطئاً فما كان ينبغي عليها حســاب قيمة الوجــود، وإن الهيئات الأخرى التي ذكرناها بصورة صحيحة، لم تحاول ترجمة التفضيلات النزيهة للناس إلى نقود.

التفضيلات غير العليمة:

إمــا أن (CBA) المدرســية تتجاهل مشــكلة التفضيلات غير العليمــة، وإما أنها تدرك المشــكلة لكن تدعي إمكانية حلها عن طريق وضع المعلومات في إطار مفاهيمي باعتبارها سلعة أخرى. في الحال الأولى، يفترض أن الناس لديهم تفضيلات عليمة، حتــى يمكن للمشــروعات المبنية على (CVs) لديهم أن تدعــم الرفاهية. في الحال الثانيــة، تتعقد الافتراضات، لكن تتحقق ذات النتائج. يفترض أن يعرف الأفراد أنهم يفتقــدون المعلومات، وأنهم يرغبون في الدفع للحصول علــى معلومات أكثر فقط إذا كان المكســب المتوقع يزيد عــن التكلفة. لذا فإن الفرد الذي يكــون غير عليم جزئياً حول مشــروع معين هو منطقياً غير عليم، وأن تقدير لـ (CVs) للمشروع ينبغي أن يتم حسابها على أساس تفضيلاته غير المعرفية.

معالجة الهيئات الحكومية للتفضيلات غير العليمة أكثر تعقيداً عن المنهج المدرسي. فــي البداية، ينبغي التمييز بين تأثير المعلومات على (١) التفضيلات المســاعدة و(٢) التفضيلات الأساســية. في الحال الأولى، للمعلومــات تأثير تغيير تقدير الفرد حول الرابطة الســببية بين المشــروع وتلك الأوضاع التي لها قيمة من الناحية الفعلية أو لا قيمة لها. يعارض (P) مشــروعاً لتزويد مياه الشــرب بالفلورويــد، لأنه يعتقد خطأً أن ذلك يســبب الســرطان، ولا يســاعد الأســنان. في الحال الثانية، تغير المعلومات التقييمات الفعلية. يمكن أن يكون (CV) لـ (P) منخفضاً لمشروع فنون، لأنه ليس لديه معلومات كاملة حول السمات الجمالية للمشروع.

ترفــض الهيئات بصورة متكررة اســتخدام (CVs) التي تعكــس التفضيلات غير

العليمة. وأحياناً تزود الهيئات الناس بالمعلومات عندما يسألونها عن (CVs). قبل سؤال الناس عن نوعية الهواء في منطقة Grand Canyon، أظهرت (EPA) استجابات مسحية لصور للموقع مع مستويات مختلفة من التلوث[٦]. وكان هدف (EPA) افتراضاً هو توفير المعلومات عن الجماليات البيئية، والتي كانت تفضيلات المستجيبين الفعلية غير عليمة. وبالنسبة للتنظيم الذي يتضمن وضع ملصق صغير مكتوب على منتجات اللحوم والدواجن، اعتمدت (USDA) على (CVs) للمنافع الصحية التي سيستفيد منها الناس، استجابة لهذه المعلومات بدلاً من (CVs) للناس للإفصاح عن التغذية[٧]. أخذت الهيئة التفضيل الحقيقي (للصحة) باعتباره معطى، وذلك للتغلب على مشكلة التفضيل المساعد المعلوم بصورة غير كاملة (للإفصاح الغذائي). بنيت التفضيلات المساعدة؛ يفترض أن للناس تفضيلات لأي وسائل يمكنها تحقيق تفضيلاتهم الفعلية، حتى لو لم يتم إعلامهم بطريقة صحيحة حول هذه الوسائل، وحتى، في مثالنا، لو عارض بعض الناس وضع ورقة صغيرة تعريفية label لأنهم يعتقدون خطأً، أنها ستجعلهم أكثر حيرة.

المقدمة المنطقية لتنظيم حديث لأماكن العمل هي أن العمال يكونون غير عارفين بالمخاطر[٨]. إذا كانت هذه المقدمة غير صحيحة، حينئذ تعكس الأجور وإجراءات السلامة التبادل الاختياري الذي قام به العمال، والتنظيمات تتدخل ببساطة في إشباع هذه التفضيلات. من غير المنطقي، على سبيل المثال، تقييد تعرض العمال بواسطة OSHA للإثيلين ديابروميد، مادة مسرطنة تستخدم في مختلف الصناعات، لأن أي قيود رخيصة بدرجة كافية، يكون العمال راغبين في الدفع من أجلها قد تم تنفيذها اختيارياً من قبل أرباب الأعمال[٩]. وسيتحرك العمال الذين يكرهون المخاطرة نحو وظائف أكثر أماناً وأقل راتباً، والعمال الذين يحبون مخاطرة أكبر سيتحولون إلى وظائف أكثر خطورة وبمرتبات أعلى. في سوق العمل هذا، ستكون التنظيمات مكلفة عن منافع السلامة المؤكدة. إن إنكار وجود هذا السوق متضمن في كل التنظيمات للعلاقات التعاقدية، وأحياناً تكون الهيئات صريحة حوله[١٠].

إجمالاً لا تأخذ الهيئات عادة التفضيلات غير العليمة كما تجدها، لكن بدلاً من ذلك تقيم المشروعات باستخدام تفضيلات الناس التي يمكن أن يكوّنوها حال إعلامهم.

التفضيلات المكيفة:

قد يتكيف الناس سيكولوجياً مع بيئة غير عادلة أو غير مواتية، حتى يكون (CV)

لإلغاء المخاطرة أو السخط أقل مما هو عليه في حال لم يتكيفوا. قد ترشد ربة المنزل المثقلة بالأعباء، التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني، موقفها ومن ثم لا تكون راغبة في الدفع من أجل إلغاء أعبائها [١١]. أو قد يشعر شخص يعيش في بيئة سيئة بمرارة تجاه شخص آخر يعيش في بيئة سارة، ويرفض الدفع من أجل تحسين بيئته لأنه أقنع نفسه أن البيئة السارة هي في حقيقتها أسوأ. أو قد يتكيف شخص على الحال الراهنة، ولذا فبينما سيعارض أي مشروع، فإنه إذا تم تنفيذ المشروع، على أي حال، سيعارض مشروعاً إضافياً يكون معاكساً للمشروع الأول [١٢].

يفترض كثير من برامج الهيئة أن تفضيلات الناس مشوهة بسبب المشاكل السيكولوجية. على سبيل المثال، تفترض برامج تقليل استخدام المخدرات أن مدمني المخدرات سيستفيدون بالقيود المفروضة على استخدامها ولن يتضرروا بها، على الرغم من أن تفضيلاتهم قد تكون عكس ذلك. في تبريرها للتنظيمات التي تحكم البرامج التي تصمم ضد استخدام المخدرات لموظفي شركات الطيران الخاصة، لا تأخذ وزارة النقل (DOT) في الحسبان تفضيلات مستخدمي المخدرات، على الرغم من أن هؤلاء الناس قد يتضررون بسبب التنظيمات إذا تم أخذ حساب التفضيلات الفعلية للرفاهية [١٣]. وفي تبريرها لفرض اختبارات المخدرات على سائقي العربات التجارية، لم تأخذ وزارة النقل في الحسبان التكلفة التي يتحملها السائقون الذين يشعرون بسعادة عند القيادة نتيجة استخدام الكحول والمخدرات الممنوعة [١٤]، إلا أنه في هذه التنظيمات نفسها، أخذت الهيئات التفضيلات التي لم تعتبر قابلة للتكيف في الحسبان، مثل التفضيلات بالنسبة للوقت أو للنقود.

لكن هناك ملاحظتين ضروريتين: أولهما أن الهيئات لا تفترض عموماً أن التفضيلات معيبة بهذه الطرق، إلا إذا وجهت بواسطة التشريع. وثانيهما، من غير الواضح هل تفضيلات مستخدمي المخدرات تم تجاهلها لأنها أصبحت مكيفة أو لأنها اعتبرت سيئة بطريقة موضوعية أو مشوهة بطرق أخرى.

التفضيلات السيئة (موضوعياً):

تفترض مدرسة تحليل التكلفة والمنفعة أن التفضيلات السيئة موضوعياً ينبغي أن تحصل على الوزن نفسه الذي تحصل عليه التفضيلات المحايدة أخلاقياً. ينبغي على الهيئة افتراضاً أن تعتبر تفضيلات شخص يكره الأطفال، ومستعد لدفع ألف دولار لمنع

برنامج تطعيم للأطفال، كما ينبغي أن تعتبر تفضيلات شخص يكره اللوطيين، ومستعد لدفع ألف دولار لمنع أبحاث (AIDS).

تتجاهل الهيئات بصورة متكررة التفضيلات السوداوية والتفضيلات الأخرى التي ينجم عنها نتائج سيئة أو منتجات سيئة بصورة موضوعية. على سبيل المثال، لا يشتمل تحليل التكلفة والمنفعة لـ (FDA's) للتنظيم المصمم لإعاقة توزيع السجائر للأطفال على تكلفة الأرباح الضائعة على الصناعة، لأن معظم الربح ينشأ من المبيعات غير القانونية للشباب(١٥). ولا يعتبر فائض المستهلكين الضائع بواسطة الأطفال. من الصعب تصديق أن الهيئات ينبغي أن تعتبر تفضيلات أن اللواطيين لا تتم مساعدتهم بواسطة أبحاث (AIDS) بغض النظر عن مدى انتشار هذه التفضيلات. وكما رأينا من قبل، فإن رفض (DOT's) اعتبار تفضيلات مستخدمي المخدرات قد تعكس تقديراً شخصياً (من جانب الكونجرس) بدلاً من - أو بالإضافة إلى - اعتبار أن التفضيلات قابلة للتكيف.

وفي مثال آخر، اعتبر برامج إدارة الطيران المدني (FAA) لسلامة الخطوط الجوية، والذى رفض كتابة السير الذاتية على أساس الجنس، الأصول الوطنية أو العرقية، والعوامل الأخرى التي يمكن أن تكون ملائمة ولكن مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. وعلى الرغم من قيام (FAA) بعمل تحليل التكلفة والمنفعة، فإنها لم تعتبر إمكانية أن يكون النظام التميزي أقل تكلفة من النظام التي تدعمه، أو أن بعض الناس (مسافري الخط الجوي المتحيزين عنصرياً للبيض) قد يكون لهم تفضيلات قوية نحو التمييز، ومن ثم تكون لديهم (CVs) موجبة ومعنوية تجاه النظام التمييزي(١٦).

إجمالاً، تبتعد الهيئات عن (CBA) المدرسية برفض وزن أنواع معينة من التفضيلات السيئة موضوعياً. هذه الممارسة ليست واضحة كما هو حال التعديلات الأخرى، لأننا لم نتعود على التفكير في أن إشباع تفضيلات التميز، والمعاناة، والنتائج الأخرى السيئة أخلاقياً ستفيد أصحاب هذه التفضيلات. وهكذا يبدو ممارسة الهيئات طبيعياً. ولكن هذا فقط بسبب أن هذا الإطار المهم لـ (CBA) ينحرف عن البديهيات الأخلاقية المشتركة.

التشوهات المرتبطة بالثروة:

لا يتكيف (CBA) المدرسي للتشوهات التي تنجم عن توزيع الثروة. فالشخص الثري يكون راغباً أكثر في الدفع لتقليل خطر الموت مقارنة بشخص فقير له تفضيلات

متماثلة، لكن لا يترتب على ذلك أن هيئة ما يمكنها تعظيم الرفاهية عن طريق توطين المشـروعات الخطرة في الأحياء الفقيرة بدلاً مـن الأحياء الغنية. على العكس، فمن المنطقي افتراض أن الموت المبكر يكون له التأثير نفسه على الرفاهية العمومية، بغض النظـر عما إذا كان الشـخص المتوفى مبكراً غنياً أم فقيـراً. وكما لاحظنا من قبل، هذه التشـوهات تختلف عن التشـوهات الأخرى، إذ تنشـأ التشوهات الأخرى بسبب عدم وجود صلة بين إشـباع التفضيلات والرفاهية. بالمقابل، ينشأ تشوه الثروة الذي أشرنا إليه تواً بسبب أن (CVs) تم حسابها بالدولارات، والتي لا تعكس بدقة الرفاهية العمومية النسبية عندما تختلف الهبات الطبيعية.

تصحح الهيئات تشوهات الثروة بطرق عدة، فتستخدم أرقاماً ثابتة للقيمة النقدية لبيانـات الحياة[١٧]. وتعتمد على سـنوات الحياة المعدلة بالنوعية أو غير المعدلة بها، والتي هي عدد لا يتأثر بالثروة[١٨]. على سبيل المثال، تصرح وزارة الصحة والخدمات الإنسـانية أن منفعـة موافقتها على نقل الأعضاء البشـرية هي إنقـاذ ما يتراوح بين (٢٩٧) و(١,٣٠٦) سـنوات حياة[١٩]. كما وضعت الهيئات قيماً كمية للمنافع الأخرى دون أن يضعوا لها قيماً نقدية. لاحظت (EPA) على سـبيل المثال، أن التنظيم المتعلق ببعض الآلات المتينة سـيخفض انبعاثات أكسـيد النيتروجين بنحو (٥٩٣,٠٠٠) طن، بدون أن تضع قيمة نقدية لهذه الكمية[٢٠]. في كل هذه الحالات، تكون منافع التنظيم غير متأثرة بثروة أولئك المتأثرين به. وبالطبع كلما ابتعدت الهيئات كثيراً عن استخدام (CVs)، يصبح أساس التقييم مبهماً.

تصحح الهيئات أيضاً تشوهات الثروة بطرق أكثر عمومية. تنظيم المبيدات الحشرية والدهانـات المحتوية على الرصـاص ربما تكون قد تؤثر في الرغبـة في إفادة عمال المزارع منخفضي الدخل، على أسـس توزيعية، في الحالة الأولى، وسـكان المدن ذوي الدخل الأقل في الثانية[٢١]. أولت الهيئات أيضاً اهتماماً بما إذا كان التنظيم «سيهدد وجود» صناعة، أي له تأثيرات أساسية مكثفة[٢٢]. في الحقيقة، تولي الأوامر التنفيذية التي تتطلب اعتبار «العدالة البيئية» والمسـاواة اهتماماً بالنتائج التوزيعية للتنظيمات. ينص الأمر التنفيذي للرئيس كلينتون الذي وجه للهيئات من أجل اسـتخدام (CBA): «عندمـا تحـدد الهيئة أن التنظيم هـو أفضل الطرق المتاحة لتحقيـق الهدف، ينبغي أن تصمـم تنظيماتهـا بأوفر الطرق تكلفـة لتحقيقه. وللقيام بذلـك ينبغي على كل هيئة اعتبار الحوافز نحو التجديد، الاتسـاق، إمكانية التنبؤ، تكاليف الإلزام والالتزام (للحكومة، الوحدات التنظيمية، والجمهور)، المرونة والتأثيرات التوزيعية والعدالة[٢٣].

العدالة التوزيعية ليست هي نفسها الرفاهية العمومية، ومن المهم ملاحظة أن اهتمام الهيئات المتقطع بالاعتبارات التوزيعية لا يظهر بالضرورة أن التفضيلات المنقحة بواسطة المنفعة الحدية المتغيرة للنقود. لا توضح أمثلتنا أعلاه أن الهيئات تقوم بالأخير بدلاً من الأسبق، ولكنها تقترح أن الهيئات يمكنها، على الاقل، التفكير في أخذ اختلافات الثروة في الحسبان، عند القيام بتقييم للتنظيمات، حتى لو تم ذلك بطريقة تقريبية جداً.

هل يجرى شيء آخر؟

قبل العودة إلى وصفتنا، ينبغي أن نعرض إمكانية أن ممارسة الهيئة لا تعكس اعتبارات أخلاقية حول طبيعة الرفاهية، لكنها تعكس تكاليف القرار، القيود السياسية، أو اعتبارات غير واضحة.

ليس أي من هذه البدائل معقولاً. تقتصد الهيئات في تكاليف القرار بطرق عدة، ولكن ما ينبغي توضيحه هو نمط معقد من السلوك. غالباً ما تنفق الهيئات موارد كبيرة لتحدد (CVs) للناس، وفي كثير من الأحيان لا تقوم بذلك. والسؤال هو لماذا تنفق موارد في بعض الأوقات دون الأوقات الأخرى؟ ولتتأمل رفض الهيئات تحديد (CVs) الخاصة بمتعاطي المخدرات إذا كان المشروع سيرفع كُلفة التعاطي، أو رفضهم تحديد (CVs) لأنصار العنصرية إذا كان المشروع ينطوى على وضع ملفات أو سير حياة عنصرية. حسابات هذه (CVs) ليست أكثر تكلفة من حسابات (CVs) في المجالات الأخرى، على سبيل المثال، (CVs) لأحد الأفراد الذين تضرروا من ضوضاء الطيارات أو (CVs) لأحد الأفراد الذين يمرون بتجربة المخاطرة الأكبر في الإصابة بالسرطان. عندما تواجه الهيئات تكاليف عالية لاتخاذ قرار، تكون عادة صريحة جداً حول هذه المشكلة، وستقول إنها غير متاحة، أو إنها تكلف كثيراً حتى يتم الحصول عليها. سيقومون بعمل تقديرات مبنية على عينة صغيرة، ومن المستحيل تخيل هيئة ما تصرح بأن السبب الوحيد لعدم حساب (CVs) لاستخدام المخدر هو أن البيانات غير متاحة، والمنطق نفسه ينطبق على التمييز العنصري.

قد تكون الحجة السياسية هي أن سياسة جماعات المصالح توجد الانحراف الذي ناقشه، ولكن يوجد عملياً جماعات المصالح على جانبي أي تنظيم. وهناك اعتبار سياسي للهيئة هو أن الهيئات تخاف إثارة الجمهور. قد تتردد الهيئات أحياناً حول استخدام تقييمات الحياة المبنية على الثروة، أو احترام التفضيلات لاستخدام المخدر،

لأن هذه الممارسات ستثيرالجمهور. إثارة الجمهور قد تنجم عن الجهل، معاملة الجمهور كالقطيع، أو سلوك إستراتيجي، ولكننا نعتقد أنها، تعكس أيضاً اقتناعاً بأن البديهيات قد تم تجاهلها. إذا كانت هذه هي الحال، فإن التبرير السياسي لن يكون مختلفاً عن التبرير الأخلاقي.

وأخيراً فإن التبرير غير المتقن سيكون غير كامل في أفضل أحواله. تكون الهيئات غير دقيقة أحياناً، والطريقة التي تعالج بها التقييمات المشوهة غالباً ما يتم تجاهلها، هل يبدو هذا غير دقيق ولكن التوضيح الأكثر منطقية هو أن الهيئات تعرف أن التعامل مع قضايا حساسة أخلاقياً، والتي لا يتم تناولها بإنصاف من قبل كل من (CBA) أو من قبل سلطاتها التشريعية، من الأفضل تجنبها أو معالجتها بالحيلة بدلاً من تناولها صراحة، خوفاً من إثارة السخط العام على أساس إهمال القيم الأخلاقية. تكون المعالجة غير الدقيقة حينئذ داخلية وليست عاملاً سببياً يفسر الممارسات التي ناقشناها.

سيأسف مدافعو مدرسة (CBA) المدرسية، على الأرجح، على الانحراف الموجود بين (CBA) المدرسية واستخدام الهيئة لـ (CBA) بدلاً من تفسيرها. لكننا نعتقد أن الانحراف يبرر الاهتمام بمشاكل (CBA) المدرسية وتوفير الدعم لرؤيتنا بأنه لا ينبغي أن تكون التفضيلات غير المقيدة دائماً أساس عمل الهيئة.

على الرغم من ذلك، تواجه ممارسات الهيئة التي ناقشناها اعتراضات كثيرة. أولاً، تأخذ الهيئات منهجاً غير متسق للتفضيلات المشوهة، تحول بعضها إلى قيم نقدية (المتع البيئية) ولا تحول البعض الآخر (استخدام المخدر). ثانياً، تتسم مجهودات الهيئات لمعالجة التفضيلات المشوهة بأنها ممارسات عشوائية وغير مرضية، والمشكلة هي عدم وجود وسائل مقبولة بصفة عامة لتصحيح التشوهات. ثالثاً، تزيد ممارسات الهيئات من خطر الافتقار إلى الشفافية: كيف يمكن لهيئة ما تقييم ادعاءاتها الضمنية بأن تفضيلات معينة ينبغي تجاهلها؟

وصفة: التفضيلات غير المتحيزة:

ينتقد عديد من الباحثين استخدام الهيئات لفنون التقييم الشرطي لقياس قيم الوجود، لكن هذه الانتقادات في معظمها منهجية. يثير المنتقدون أن فنون التقييم الشرطي لا تعطي نتائج يمكن الوثوق بها. في حين يرى المدافعون أن هذه الطرق ملائمة وتتحسن يوماً بعد يوم، وأنه إذا تم إجراء المسوح بعناية أو بتوجيهات معينة، حينئذ

فإن عدم الاتساقات هذه ستختفي [٢٤]. ولكن وكما يخبرنا عديد من الاقتصاديين، المشكلة الرئيسة مع التقييم الشرطي للسلع البيئية ترتبط بالمفاهيم وليست بالمنهج[٢٥]. عندما يسأل الناس عن قيمة الوجود، يستجيبون غالباً بطرق غريبة. يرفضون الإجابة للمسوحات حول السلع البيئية، أو يسجلون كطريقة احتجاجية قيمة صفرية أو قيماً عالية بطريقة غير حقيقية لابد أن تتجاهلها الهيئات. يضعون تقييمات غير متغيرة عبر مساحات كبيرة أو صغيرة من المناطق البرية، أو كميات الحياة البرية أو تكون غير متسقة وغير متعدية. تعتمد إجابتهم على الترتيب التي توضع به الأسئلة، كما تكون تلك الإجابات حساسة لكلمات الأسئلة.

وعلى الرغم من الأمل في إيجاد تحسينات تزيل عدم الاتساقات هذه، من الواضح أنه لا يمكن لأي حجم من التنقيحات المنهجية إلغاء الاستجابات الاحتجاجية التي تأخذ شكل تقييمات عالية بصورة غير حقيقية أو منخفضة جداً أو رفض الإجابة، لكن هذه الإجابات ينبغي أن تعكس شيئاً. عندما يعطي الناس تقييمات صفرية أو لا نهائية، ينبغي تفسير هذه الاستجابات باعتبارها تأكيداً لعدم منطقية السؤال، وليس تأكيداً لكون المستجيبين لن يعطوا شيئاً لحماية السلع البيئية (في الحال الأولى) أو كل شيء (في الحال الثانية)، أو أنهم يتصرفون إستراتيجياً (في أي من الحالتين) ماداموا يعرفون أن استجابتهم ستهمل. ويكون هذا، بصورة أكثر وضوحاً، حقيقياً عندما يرفض الناس الاستجابة للمسوحات.

قد يبدو عندما يستجيب الناس بتقييمات «معقولة» للمسوحات، أن تلك التقييمات التي يعطونها تكون مدعاة للاحترام، وينبغي أن تدمج في تحليل التكلفة والمنفعة. لكن عندما لا يكون للناس خبرة مباشرة بالسلع البيئية موضع التساؤل، ويدعون أنهم راغبون في الدفع فقط لوجود هذه السلع، حينئذ (وعلاوة على قيمة الخيار للاستخدام المحتمل) لا يمكن أن تعكس هذه (CVs) مساهمة السلع للرفاهية العمومية. ينبغي تفسير القيم النقدية في الاستجابات المسحية على أنها تقييم لانتهاك التزام أخلاقي، وليس على أنها تقييم للأمور البيئية. وبمقدار الدرجة التي تعكس القيم النقدية الالتزامات الأخلاقية، لا يعطي تجميعها معلومة واحدة حول تأثير المشروع على الرفاهية العمومية ولا على المعايير الأخلاقية الأخرى.

لماذا لا ينبغي أن توجه الهيئات اهتمامها بتقييمات الناس المرتبطة بانتهاكات الالتزامات الأخلاقية؟ لنعرف لماذا، افترض أن الشخص (P) يعتقد أنه سيكسب (١٠٠$) من بناء سد نتيجة لانخفاض فواتير الكهرباء، ولكنه يعتقد أيضاً أن بناء السد

عمل غير أخلاقي. سيفقد الشخص (Q) (١٢٥$) نتيجة لارتفاع أسعار السمك، ولكنه يعتقد أيضاً أن بناء السد هو التزام أخلاقي (السير في طريق التقدم) سيدفع (P) (٥٠$) ليصون التزامه الأخلاقي، وسيدفع (Q) (١٠٠$) ليصون التزامه الأخلاقي. نقترح أن هذه المدفوعات الإضافية غير ملائمة من الناحية الأخلاقية؛ لأنها لا تغير من تأثير المشروع على الرفاهية العمومية (والذي يكون سالباً) ولا على الوضع الأخلاقي للمشروع من ناحية أخرى. المشروع إما أن يكون أخلاقياً أو غير أخلاقي أو مثيراً للجدل من الناحية الأخلاقية؛ لا تعتمد أخلاقيته على كم يكون الناس راغبين في الدفع ليصونوا آراءهم الأخلاقية. إذا حصل (P) على ميراث كبير، لذا يرغب في دفع (٢٠٠$) أخرى لإيقاف المشروع، وتعكس هذه الزيادة قيمة الأخلاقية، حينئذ يكون من غير الصحيح القول بأن الوضع الأخلاقي للمشروع تحول من موجب إلى سالب، ذلك لأن ميراث (P) يمكنه الآن من الدفع أكثر من (Q). أو أن (R) سيذهب إلى نطاق قضائي ملائم، ويرغب في دفع (٢٠٠$) لوقف المشروع لأسباب أخلاقية، فإنه يكون من الخطأ القول بأن المشروع يتحول من الموجب إلى السالب. والأن نعالج الحال التي ينبغي أن تأخذ الهيئة في الحسبان الآراء النزيهة أخلاقياً عندما تقرر هل ينبغي تنفيذ المشروع أم لا. نناقش هذه الإمكانية فيما يلي، والنقطة التي ينبغي فهمها هي أنه إذا كان ينبغي القيام بذلك، فإنه لا ينبغي على الهيئة محاولة ترجمة هذه التفضيلات النزيهة إلى قيم نقدية، أو الاشتمال عليها باعتبارها جزءاً من (CBA).

كيف يمكن إذن إدراك الالتزامات البيئية (وأيضاً التفضيلات النزيهة)؟ هناك إمكانيتان: الأولى أن على الهيئات مهمة صغيرة وهي أن تحدد تأثير المشروعات على الرفاهية العمومية، وأنه ينبغي أن تدعم الفعاليات السياسية المختلفة – الكونجرس والمحاكم – الالتزامات الأخلاقية. لا يسأل أحد الهيئات لتقرير ما إذا كان ينبغي تنفيذ «مشروعات» كإجازة الإجهاض قانوناً أوعقوبة الإعدام. في المجال السياسي، يتم حل القضايا الجدلية ليس من خلال (CBA) ولكن بدلاً من ذلك بواسطة المناقشات الأخلاقية والسياسية والتي من خلالهما يوجد الناس أرضية مشتركة. يمكن للكونجرس والمحاكم أن يلغوا القيود التي تعوق الهيئات. تمنع هذه القيود الهيئات، من بين أشياء أخرى، من الموافقة على مشروعات تتضمن تمييزاً عنصرياً، استخدام الأنسجة الجنينية، والقيام لإجراء تجارب على الناس دون موافقتهم، بغض النظر عن أن منافع هذه المشروعات تفوق تكلفتها.

الإمكانية الثانية هي السماح للهيئات بأن تأخذ في الحسبان المدى الكامل

للاعتبارات الأخلاقية المترتبة على المشـــروعات، وليس على معيار الرفاهية العمومية فحســب. ليــس لدينا نظرياً اعتراض علــى هذا البديل، مادام مفهومــاً أن الهيئة لا ينبغي أن تحل التساؤل حول الحقوق أخلاقياً أو حول العدالة التوزيعية، مثل استخدام الأنســجة الجنينيــة في البحث الطبــي، بإدخالها في (CBA). قد يكون اســتخدام الأنســجة الجنينية صحيحــاً أخلاقياً أو خطأً أو قد يكون مثيــراً للجدل من الناحية الأخلاقية، لكن الحل لا يعتمد على ما إذا كان أحد جانبي النقاش مستعداً للدفع أكثر من الطرف الآخر لكي يجعل آراءه متضمنة في القانون.

مــع ذلك، فإن المنهج الثانــي ربما لا يكون عملياً. فالهيئات ليســت مهيأة، بصفة عامة، لاتخاذ قرارات أخلاقية غير تلك القرارات المرتبطة بتعظيم الرفاهية. تنحصر خبراتها في الجوانب الفنية والعلمية وليســت الأخلاقية، وهذا هو الســبب في ميزة (CBA) إذ تختــزل الاعتبــارات الأخلاقية إلى برنامج حســابي لا يتطلب، أو يتطلب قليــلاً، تقديراً أخلاقياً، إضافة إلى ذلك يقلل التقييم الأخلاقي من الشــفافية. وكما ناقشــنا في الفصل الرابع، تدعم (CBA) الشــفافية بإرغام الهيئات على اســتخدام مقياس مشترك لتبرير قراراتها. وإذا ما سمح للهيئات أن تعتمد على حجة أخلاقية، فإنه يمكنهم بسهولة إخفاء الأساس الحقيقي لقراراتهم. معنى كل ماسبق أن (CBA) ليست منهجاً ممتازاً لاعتبار كل المتغيرات الملائمة من الناحية الأخلاقية.

أخيراً، ينبغــي التأكيد على أن حالة التفضيلات المحفزة أخلاقياً هي في الحقيقة المثــال الأكثر تطرفاً للتفضيلات غيــر المتحيزة (غير الملائمة مــن ناحية الرفاهية). اعتبر الحال حيث يفضل (P) المشروع، ليس بسبب أنه يؤثر في رفاهيته، وليس أيضاً بســبب أنه يعتبــره التزاماً أخلاقياً، لكن بســبب أن تفضيــلات (P) محفزة بنوع من ولاء للمجموعــة. أو اعتبر الحال حيث يفضل (P) المشــروع من منطلق التزامه نحو أطفالــه. إذا توفرت لدينا نظرية كاملة ومقنعة للكيفية التى ينبغي تقييد التفضيلات، أو كيف نميز بــين التفضيلات النزيهة والتفضيلات الأخرى الملائمة للرفاهية، حينئذ قد نقترح أنه ينبغي أن تتجاهل الهيئات أي نوع من التفضيلات النزيهة أو الاعتبارات المحفزة للتفضيلات في حسابات التكلفة والمنفعة، لكن لم توجد مثل هذه النظرية بعد. ســنعتبر التفضيلات المحفزة أخلاقياً لموضوعنا، هــي الحال الوحيدة من حيث: (١) من الواضح أن (CVs) يمكن أن تكون نزيهة، ولذا يمكن أن تنحرف عن تأثير التنظيم على الرفاهية و(٢) عملية لتفرض على الهيئات أن يعدلوا (CVs) من أجل إزالة تأثير التفضيلات النزيهة[٢٦].

وصفة: نقص المعلومات:

افترض أن الهيئة تعتبر مدى امكانية إنشاء حديقة عامة. ليست لدى (P) معلومات حــول مزايا الحديقة العامة، لذلك فإن (CV) الخاص به قد لا يعكس تأثير الرفاهية الفعلية للمشـــروع. دعنا نتخيل، تحديداً، أن (CVs) لـ (P) هو (-١٠$)، عندما ســئل عن مدى رغبتة في الدفع أو في الحصول على تعويض في مشـــروع (الحديقة العامة) من أجل أن يكون لديه المشـــروع أو الحال الراهنة سواء. وأجاب بأنه سيطلب تعويضاً قدره (١٠$).

دعنـــا نعرف أيضـــاً (CV-I) لـ (P) رغبتـــه الافتراضية في الدفـــع، على افتراض توافـــر المعلومات الكاملة، المقابل الذي يدفعه (P)، حـــال علمه بصورة كاملة، أو يقبله كتعويض لإنشـــاء المشروع (الحديقة العامة) لكي يكون ســـيان لديه المشروع أو الحال الراهنـــة. افتـــرض أن (CV-I) هو (١٠٠$). (لاحـــظ أن CV-I، ليس (CV)، الرقم الذي تستنبطه الهيئة عندما يزود المستجيبون لمسوحات التقييمات بمعلومات تفصيلية حول المشـــروعات، كما هو الحال في دراسة Grand Canyon). ما الرقم الذي ينبغي أن تستخدمه الهيئة في (CBA) للحديقة العامة، هل ينبغي أن يكون (-١٠$)، (١٠٠$) أو شيئاً آخر؟

تعتمد الإجابة على طبيعة المشروعات. دعنا نميز بين احتمالات عدة.

أولاً: قد يحصل الناس على المعلومات الملائمة دون تحمل تكلفة وبســـرعة عندما يكتمل المشـــروع. يمكن أن تكون (CV) لـ (P) منخفضة (-١٠$) لأنه يعتقد أن مناظر الحديقـــة العامة مزعجة، في حين أنها حقيقة تملـــؤه بالبهجة. اعتقاده خاطىء لأنه لـــم ير في حياته من قبـــل حديقة عامة تمت صيانتها بصورة جيدة. إذا كان لدى (P) الاعتقـــاد الصحيح، فإنه ســـيكون راغباً في دفع (١٠٠$)، وهـــو (CV-I) الخاص به؛ وإذا تم تنفيذ الحديقة العامة، فإن تقييمه الفعلي ســـيتغير إلى (١٠٠$). في ظل هذه الشـــروط يقـــرب التأثيرالفعلي للرفاهية بصورة أفضل بواســـطة (CV-I) عن (CV)، وينبغي أن يعامل تقييم (P) كما لو كان (١٠٠$).

ثانيـاً: قـــد لا يحصل الناس على المعلومـــات الملائمة على الإطلاق. قد يضع (P) قيمة أقل مما ينبغي للحديقة العامة لأنه يعتقد أن نباتاتها شـــائعة ويسهل إنباتها، في حين أنها في الحقيقة، نباتات نادرة ويصعب إنماؤها، شـــيء لم يعرفه (P) أبداً. لذا فإن تقييـــم (P) الفعلي للحديقة العامة يظل (-١٠$)، حتى بعد أن يتم تنفيذها. هذا

نــوع من الحالة التي يصبح فيها تصحيح تشــوهات التفضيلات عن طريق النظر إلى التفضيلات غير المشــوهة (CV-I) خاطئــاً. على الرغم من أن (CV-I) هو (١٠٠$)، فإن (P) لا يمكنه أن يكون في وضع أفضل بواسطة المشروع. من الشروط الضرورية لاســتفادة شــخص من مشــروع ما أنه يفضل (عند نقطة معينة) المشروع عن الحال الراهنــة؛ للتفضيلات الفعلية على الأقل دوراً في النظرية الصحيحة للرفاهية، كيفما وضعت في صورة نموذجية.

ســؤالاً أصعــب هو: هل ينبغي أن تذعن الهيئة لــ (CV) الخاصة بـ (P) (-١٠$)، أو ينبغي أن تنقحه، عن طريق جعله (صفر$)، أو إعطائه قيمة (ســالبة) أخرى؟ هذا الســؤال لا يمكــن الإجابة عنه دون نظرة محددة حول كيــف تتفاعل التفضيلات غير المــزودة بالمعلومات، وتلك المــزودة بها، لإنتاج الرفاهية. فمــن ناحية ينبغي أن تذعن الهيئة لقيمة (CV) (-١٠$) لأنها التفضيلات غير العليمة التي تشــكل (وتســتمر في تشكيل) نظرة (P) للعالم. وفي نظرة أخرى، كل من نوعي التفضيلات له دور متكافئ في تشــكيل الرفاهية؛ لا يمكن أن يصبح (P) في وضع أفضل بواســطة مشــروع لم يفضلــه في حياته، كمــا لا يمكن أيضاً أن يتضرر بمشــروع، إذا علم بــه كاملاً، كان ســيفضله. وهكذا، فإنه في الحقيقة لا يكســب ولا يخســر، وينبغي أن تعامل الهيئة (CV) كمــا لــو كان (صفر$). ودون وجود رأي قوي حول أي من الرأيين أرجح، نقترح أن تأخــذ الهيئات طريقاً واقعياً وتعتمــد على (CV) الفعلية لـ (P)، إلا إذا قدم تنظيم معين سبباً قوياً لغير ذلك.

ينبغــي أن أن نذكــر تغيرات عدة على الحال الثانية. إحداها هي عندما يكون لكل من (CV) و(CV-I) الإشــارة نفســها ولكن الاختلاف في الكميــة. يحب (P) بالكاد الحديقة العامة، وســيحبها أكثر إذا علم عنها؛ أو أنه يمقتها وسيكرهها قليلاً إذا علم عنها بصورة أفضل. لاحظ أن المقدمة التى نستشــهد بهــا أعلاه - التفضيل الفعلي شرط ضروري للمنفعة - لا تساعدنا هنا في اختيار المدى بين (CV) و(CV-I). تغير أمر آخر في الحال الثانية هي عندما تغير المعلومات ســلوك (P). على ســبيل المثال، ســيرغب (P) المزود بمعلومات جيدة في الدخول للحديقة العامة و(CV-I) مبني على التنبــؤ على أنه سيســلك ذلك، لكن في الحقيقــة لم يعلم (P) أبداً شــيئاً مهماً حول الحديقــة العامة ولم يذهب إليها أبداً. في هذا المثــال، بالتحديد، لم يصبح (P) في وضع أفضل بوجود الحديقة العامة لأنه لم يستخدمها. ينطوي التعميم من هذا المثال علــى مجازفة، لكن يبدو على الأقل أن تأثير الرفاهية للمشــروع يمكن أن يختلف عن (CV-I) بقوة التأثير السلوكي للمعلومات غير الكاملة.

أخيراً، يمكن تغيير الحال الثانية بجعل المعلومات تغير التقديرات المساعدة بدلاً من التقييمات الحقيقية. المشـروع ليس حديقة عامة، لكنه مشـروع لنوعية الهواء، حيث يقيمه (P) (ويرغب في تقييمه في ظل المعلومات الكاملة) في ضوء تأثير نوعية الهواء على طول العمر. يعتقد خطأً أن أداة التنظيف المستخدمة بواسطة المشروع ستقلل فعلاً طول حياته، لذلك (CVs) هو (-١٠$). في الحقيقة أداة التنظيف تحسن من نوعية الهواء، لذا تكون (CV) مساوية لـ (١٠٠$). هنا يبدو استخدام (CV-I)، حتى لو ظل (P) غير عليم حول المشروع حال تنفيذه، قوياً.

للانتقال للحال الثالثة: قد يحصل الناس على المعلومات الملائمة فقط إذا كانت الهيئة تزودهم بها. قد تضطر الهيئة إلى توزيع منشورات تصف منافع الحديقة العامة أو تستثمر في الإعلانات التجارية التلفزيونية. هذه الأنشطة مكلفة وينبغي الاشتمال عليها في تكلفة المشـروع. إذا كانت تكلفة نشر المعلومات عالية بدرجة كبيرة حتى إن للمشـروع قيمة سالبة إذا تم أخذ التكلفة في الحسبان، حينئذ لدينا الحال الثانية أعلاه، وإلا تؤدي الهيئة وظيفة تعليمية بالإضافة إلى تنفيذها للمشروع.

وصفة: التفضيلات السيئة بصورة موضوعية (النظرة المادية):

افترض أن بعض النـاس يدعم أو يعـارض المشـروعات لأن تفضيلاتهم الفعلية والعليمة بصورة كاملة تفضيلات سـادية[٢٧]. قد يفضل شخص الحديقة العامة لأنه يرغب في رؤية منزل جاره العزيز قد تهدم من أجل شق طريق للحديقة العامة، أو أنه قـد يعارض الحديقة العامة لأنه لا يرغب في أن ينتفع جيرانه من قيم الملكية الأعلى. أو أن شـخصاً يعارض بحوث (AIDS) لأنه يكره مثلي الجنسـية ومستخدمي المخدر الذيـن تعامـل معهم ولا يحب رؤية انتهاء معاناتهم. أو افترض أن بعض الأفراد يفضل طريقـة عقيمة للحيـاة بصورة واضحة. يرغب (P) في قضـاء أيامه في حال توهان نتيجة لتعاطي الأفيون، بدلاً من العمل، وتكوين علاقات، تحقيق أهداف ذهنية وعملية، بناء أسرة، أو عمل أي شيء آخر؛ وإن هذا التفضيل صادق، بمعنى أنه لا يتعارض مع تفضيلات من الدرجة الثانية لـ (P) ولا يتغير في ظل المعلومات الكاملة[٢٨].

توضح أمثلة السـادية وإدمان المخدرات أن المعايير الموضوعية تكون أحياناً ملائمة بصـورة معقولـة لقرارات الهيئة ولـ (CBA)[٢٩]. تسـير أبسـط رواية لملاءمتها على النحو التالي: إذا كانت الحال الراهنة سـيئة للشـخص (P)، والمشـروع أحسن له في ضوء معايير موضوعية، حينئذ فإن التحرك من الحال الراهنة إلى المشـروع يحسـن

رفاهيـــة (P)، بغــض النظر عن تفضيلاتـــه الفعلية. لكن هذه الرواية البســيطة غير صحيحـــة، بافتراض دور أساســـي للتفضيلات الفعلية (إذا لم تكـن العنصر الوحيد) للرفاهية. إذا كان المشـــروع أفضل بصورة موضوعيـــة لـ (P) عن الحال الراهنة، لكن (P) يفضل (وسيســـتمر في تفضيل) الحال الراهنة، حينئذ لا يمكن للمشروع أن يزيد من الرفاهية.

لـــذا كيف يمكن حســـاب تأثير المشـــروع عندما تنحـــرف معايير قيمـــة الرفاهية الموضوعية والتفضيلات الفعلية بعضها عن بعض؟ نظرياً يمكننا التفكير في التفاعل بين التفضيلات والقيمة على طول الخطوط التالية. حدد مقياســـاً جديداً، (CV-O)، علـــى أنه الكمية التي يرغب (P) في دفعها أو قبولها باعتبارها تعويضاً للمشـــروع إذا أخـــذت تفضيلاته اعتبارات القيمة الموضوعية بصورة كاملة، حينئذ، ضع رقماً فاعلاً لـــ (CV) يكون دالة في الانحـــراف بين (CV-O) و(CV). على ســـبيل المثال، يرغب (P) في دفـــع (١٠$) لمتحف جديد للفنون، ولكن إذا أخذت تفضيلاته قيماً موضوعية ستكون الرغبة في الدفع مساوية لـ (٥٠$)؛ وسيكون (CV) الفعال كمية تقع بين (١٠$) و(٥٠$) معتمدة على كيفية تفاعل التفضيلات الفعلية والقيم الموضوعية بدقة في ظل النظرية الصحيحة للرفاهية.

لكن هذا الاقتراح غير عملي. فحساب (CV-O) سيكون صعباً على الهيئات بطريقة لا أمـــل فيهـــا. إضافة إلى ذلك، ســـيزيد إعطاء تعليمات للهيئـــات لتحديد (CV-O) بصـــورة معنوية مـــن غموض (CBA) ومن ثم المدى الذي يمكن للهيئات أن تناضل من أجل تنفيذ أجندتها بدلاً من المحاولات المخلصة لتنفيذ (CBA). نحن أقل تفاؤلاً حول إدماج اعتبارات القيمة الموضوعية في عملية اتخاذ القرارات للهيئة عن إمكانية إدماج اعتبارات المعلوماتية التي ناقشـــناها أعلاه - ما الـــذي يفضله (P) في ظل المعلومات الكاملـــة، مقابل ما يفضله فعلاً - على افتـــراض أن ادعاءات القيمة الموضوعية قابلة للنقاش بصورة كبيرة وليست خاضعة للاختبار العملي.

ومنهـــج أكثر بســـاطة وعملي لإدخال القيمة الموضوعية فـــي تقييمات الهيئة يكون على النحوالتالي: إذا كان (P) أحمق، بصورة كبيرة، ليفضل مشـــروعاً ســـيئاً بصورة موضوعية، أو لا يحب مشروعاً جيداً بصورة موضوعية، حينئذ، ينبغي أن تؤخذ (CV) لـ (P) بواسطة الهيئة لتكون (صفر$). وإلا (باستثناء حال التفضيلات المتغيرة، والتي ســـنعتبرها حالاً) ينبغي إهمال القيم الموضوعية. ستحدد الرداءة الموضوعية من قبل الكونجـــرس أو مـــن قبل (OMB) على المســـتوى النظري. على ســـبيل المثال، يمكننا

تخيل أن الخطوط العريضة التي تحكم التفضيلات المبنية على العداء تجاة الأقليات العرقية، النساء، مثلي الجنسية لن يتم اعتبارها.

لن يكون تنفيذ هذه الخطوط العريضة، عادة، صريحاً أو مباشراً. افترض على سبيل المثال، أن (CV) لأحد الأشخاص للحديقة العامة منخفض لأنه يعلم أن الأقلية العرقية ستستفيد من الحديقة العامة؛ فإنه سيكون من الصعب جداً على الهيئة تحديد أن (CV) مشوهة بهذا المعنى، وحتى إذا أمكنها ذلك، فسيصعب عليها فصل عنصر (CV) المبني على الكراهية. في حالات مثل هذه، قد يكون من غير الممكن تنقيح التفضيلات. ولكن في حالات أخرى، ينبغي أن تكون التفضيلات المنقحة صريحة ومباشرة. اعتبر مثالنا الأسبق للناس الذين يعطون (CVs) منخفضاً للقاحات (AIDS) بسبب مقتهم لمثلي الجنس. لا يكون الحل السهل لهذه المشكلة الأخذ في الحسبان (CVs) للناس غير المتأثرين، والتركيز ببساطة على المنافع الطبية للقاحات مقارنة بتكلفة البحث. وهذا في الحقيقة ما تمارسه الهيئات. تهمل على الأرجح (CVs) للناس غير المتأثرين إما لأنها تكون مبنية على المقت وإما على الالتزامات الأخلاقية (مع أو ضد) والتي ينبغي إهمالها كما ناقشناها من قبل.

وصفة: التكيف:

افترض أن الناس غير راغبين في الدفع لإنشاء حديقة عامة ذلك لأنهم تعودوا على العالم دون تلك الحديقة، أو أنهم أقنعوا أنفسهم بأن الأغنياء فقط هم الذين يحتاجون الحديقة العامة لأنهم عاجزون وضعفاء. حينئذ، فإن مجرد إعلام الناس بمنافع الحديقة العامة، لن يغير من (CVs) لهم للحديقة العامة. في الواقع، ولجعل التحليل واضحاً قدر الإمكان، سنفترض أن الناس لديهم معلومات جيدة.

ينبغي أن نميز بين نوعين من التكيف. في الحال الأولى، تفضيلات الناس المكيفة لا تتغير أبداً. على أي حال، سيعارض (P) دائماً الحديقة العامة، سواء أنشأت الهيئة الحديقة العامة أم لا، وذلك بسبب طفولته البائسة. للسبب نفسه لا ينبغي على الهيئات أن تنفذ المشروعات التي تفيد الناس فقط إذا ما حصلوا على المعلومات التي ستخدعهم دائماً، لا ينبغي على الهيئات أن تنفذ المشروعات فقط بسبب أن تلك المشروعات قد تم ترتيبها بأولوية أعلى بواسطة تفضيلات مثلى (غير مكيفة) والتي لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة. وحيثما يفضل (P) أو يستمر في تفضيل الحال الراهنة (بافتراض تفضيلاته المشوهة الفعلية)، لا يمكن للمشروع أن يكون محسناً للرفاهية، حتى إذا كانت نقطة تفضيلات (P) المثلى وغير المشوهة في صالح المشروع.

لتعرف لماذا، تخيل أن ربة منزل مثقلة بالأعباء، التي ناقشها (Sen)، تعارض مشروع إنشـاء بئر بالقرب من منزلها، مفضلة المشـي طويلاً للوصول للنهر (دعنا نفترض أن مشـروع البئر لن يكون متاحاً لها). إذا كانت تفضيلاتها حقيقة لا يمكن توقع تغيرها كاستجابة للمشروع - إذا كانت ستستخدم البئر بأسف، مستمرة في تفضيل المشي إلى النهر - حينئذ يصعب القول كيف يجعلها المشروع في وضع أفضل.

أما بالنسـبة لحال توافـر المعلومات، تظل قضية هل ينبغـي اعتبار ربة المنزل قد تضررت جراء المشروع، أو أنه ينبغي أن تعطى (CV) فاعلاً قدره (صفر$). إذا كانت الإجابة (صفـر$)، حينئذ فإن ربة المنزل، في الحقيقة، قد تم تجاهلها من قبل الهيئة في (CBA) لمشروع البئر. إذا كانت الإجابة هي استخدام (CV) الحقيقي لها حينئذ لن تأخذ الهيئة ببسـاطة الحقيقة بأن تفضيلات ربة المنزل مكيفة. قد تكون هذه هي الإجابـة الصحيحة لأن البديل الثالث - اختيـار عدد بين (٠$) و(CV) يعكس بصورة صحيحة درجة التكيف - يكون غير مستساغ منطقياً. مشكلة هذا البديل هي صعوبته الزائدة. والمشكلة هنا هي أكثر صعوبة من المشاكل الناجمة عن القصور في المعلومات. يمكن للفرد أن يبني تفضيلات عليمة من تفضيلات غير عليمة بصورة أكثر سهولة عن بناء تفضيلات غير مكيفة من تفضيلات مكيفة. إذا كانت ربة المنزل تفضل المشي لأنه تم إسـاءة معاملتها وهي طفلة، هل يمكننا تخيل ما هي تفضيلاتها التي كان يمكن أن تتحقق في حال عدم الإسـاءة إليها؟ إذا كانت تفضل المشـي لأنها قد تبنت لا شعورياً وجهـة نظر جيرانها، هل يمكننـا تخيل تفضيلاتها التي كان يمكـن أن تتحقق إذا لم تسـتوعب شعورياً من قبل جيرانها؟ نشك في إمكانية الإجابة عن هذه الأسئلة ونحن متأكدون من أن الهيئات الإدارية في موقف ضعيف للإجابة عنها.

أحد الحلول الممكنة للمشكلة هو استخدام معيار القيمة الموضوعية. هذا هو الحل الذي ننصح به بتردد. أحياناً تكون التفضيلات المكيفة أيضاً، سيئة بصورة موضوعية. ربما يكون ذلك صحيحاً في حال البئر: ربما من الأفضل بصورة موضوعية لربة المنزل اسـتخدام البئر بدلاً من المشـي للنهر. إذا كان ذلك صحيحاً، سـيتم تفعيل قاعدتنا المقترحة لحال القيمة الموضوعية وأن (CV) لربة المنزل سيوضع عند (صفر$). لكن، أحيانـاً يمكـن أن يكون لـ (P) تفضيلات مكيفـة للحال الراهنة - يمكـن أن تتجذر التفضيلات في الظلم أو أوجه قصور أخرى في الجذور الاجتماعية للشـخص - على الرغم من أن الحال الراهنة ليسـت سـيئة موضوعياً مقارنة بالمشروع. تخيل أن (P) يفضل نوعاً من الاسـتجمام عن آخر، وأن (P) يسـتمر في تفضيله في ظل المعلومات

الكاملة، وأن هذا الاستجمام ليس مؤذياً بصورة موضوعية لـ (P)، لكن (P) سيفضل نوعاً آخر من الاستجمام إذا لم يكن النوع الأول هو الاستجمام الوحيد المتاح له خلال طفولته البائسة. في مثل هذا النوع من الحالات، نقترح أنه لا ينبغي استخدام (CV) لـ (P).

في التغير الثاني في حال التفضيل المكيف، تتغير تفضيلات الناس عبر الزمن. لـ (P) تفضيل فعلي للحال الراهنة، متأصل في سمة غير محظوظة من طفولته، في حين أن تفضيله غير المكيف أو الأمثل يكون في صالح المشروع. لكن تفضيل (P) الفعلي ليس ثابتاً؛ إذا تم تنفيذ المشروع فسيفضله. لذا فإن (CV) لـ (P) المبني على عالم الحال الراهنة هي، مثلاً (-٥٥$)، في حين أن (CV) له المبني على تفضيلات عالم المشروع يكون مثلاً (٢٥$). في مثل هذا النوع من الحالات يمكن، نظرياً على الأقل، استخدام معيار التكيف للاختيار بين المجموعات المتعارضة من التفضيلات الفعلية لـ (P)، حتى عندما يكون كل من المشروع والحال الراهنة جيدين من الناحية الموضوعية، وهكذا فإن معيار القيمة الموضوعية لا يزودنا بأساس لعمل الاختيار. يمكن للهيئة أن تعطي (CV) منقحة لـ (P) تساوي (٢٥$) على أسس أن تفضيلاته لعالم المشروع الفعلي ليست مكيفة، في حين أن تفضيلات الحال الراهنة مكيفة. لكن، وبافتراض القابلية للتطبيق الخاصة بمفهوم التفضيلات المكيفة (حتى مقارنة بفكرة طريقة الحياة «الجيدة» أو «السيئة» موضوعياً، والذي يبدو أن لها رنيناً منطقياً) نشك في أنه ينبغي توجيه تعليمات للهيئات باستخدام التكيفية كفاصل عندما تكون تفضيلات كل من عالم الحال الراهنة والمشروع مختلفة.

إجمالاً: التكيفية هي طريقة منفصلة حيث يمكن تشويه التفضيلات، متميزة عن نقص المعلومات والافتقار إلى القيمة الموضوعية. يمكن لتفضيلات (P) للحال الراهنة أن تكون مكيفة، حتى لو كان هذا التفضيل مبنياً على علم كامل، وحتى إذا لم تكن الحال الراهنة سيئة بصورة موضوعية عن المشروع. وهكذا يمكن للتكيفية، نظرياً أن تكون أساساً للفصل للهيئات لتنقيح (CVs). لكن هذا الاقتراح يبدو غير قابل للتطبيق. في بعض الحالات، ستكون تفضيلات (P) المكيفة أيضاً غير عليمة، أو سيئة بصورة موضوعية، أو كليهما، وفي مثل هذه الحال سيتم حساب (CV) تقريباً لـ (P) مبنياً على اعتبارات المعلومات الكاملة أو القيمة الموضوعية. لكن التكيفية بحد ذاتها، لا ينبغي، كما نعتقد أن تكون أحد مكونات عملية اتخاذ القرار للهيئة. إذا شوهت تفضيلات (P) كلية بسبب أنها مكيفة، ولا توجد طريقة أخرى، حينئذ ينبغي أن تلتزم

الهيئات بـ (CBA) المدرسية وتستخدم (CV) لـ(P) مقياساً لتأثير رفاهية المشروع عليه.

وصفة: تشوهات الثروة:

تحليل التكلفة والمنفعة ليس دقيقاً، بعيداً عن مصادر تشوهات التفضيلات التي تمت مناقشتها، من خلال الحقيقة بأنه يختزل تأثيرات الرفاهية على المستفيدين من المشروع والمتضررين منه إلى دولارات، والتي هي منتج متميز لرفاهية مختلف الأشخاص، وخصوصاً المنفعة الحدية لدولار منفق (بالتحديد، الزيادة الحدية في الرفاهية العمومية) من قبل شخص فقير في الثروة الإجمالية، تكون أعلى بصفة عامة عن المنفعة الحدية للنقود بالنسبة لشخص غني. والحل الواضح للهيئات هو وزن (CVs) بواسطة المنفعة الحدية للنقود. هناك مشاكل عملية في بناء معامل الوزن الصحيح؛ ربما تكون هناك مشاكل أيضاً، في الشفافية ودرجة الثقة. لكن بعيداً عن الصعاب الفنية والتنفيذية، يثير اقتراح قيام الهيئات بتصحيح الأثر المشوه للهبات الطبيعية بواسطة وزن (CVs) صعاباً هائلة: (١) توافق السوق (حيث يعطل كل من الغني والفقير المشروع الذي تم اختياره على أساس (CBA) الموزونة، ما دام سلوكهم تم تكوينه عن طريق تفضيلات غير موزونة[٢٠]. (٢) الأفضلية الأعلى الممكنة لرفاهية تحويلات النقود لمشروعات الهيئة؛ و(٣) الاعتراض المرتبط بإعادة التوزيع، والذي يشير إلى أن (CVs) الموزونة ستحفز الهيئات على البحث عن مشروعات مرتبطة بإعادة التوزيع بدلاً من مشروعات تحل فشل السوق. هذه هي القضايا التي سنركز عليها في هذا الجزء.

افترض أن هيئة ما ينبغي أن تقرر إقامة حديقة عامة إما في حي غني أو في حي فقير. كل الناس لهم التفضيلات نفسها، والتي تشتمل على الرغبة في مساحات أكبر للحديقة العامة. يعيش عدد أكبر من الناس في الحي الفقير عن العدد في الحي الغني، لكن يرغب الأغنياء في الدفع للحديقة العامة بصورة أكبر بسبب انخفاض منفعتهم الحدية للنقود. لكن تعدل الهيئة (CVs) باستخدام المنفعة الحدية للنقود، وتعتمد على (CVs) المعدلة لتبرر توطين الحديقة العامة في الحي الفقير.

نتيجة عمل الهيئة هي ارتفاع قيم الملكية في الحي الفقير وبالمقابل ستنخفض قيم الملكية في الحي الغني. إذا كان الفقراء من المستأجرين، قد ينهي أصحاب الأملاك عقودهم التأجيرية، ويحولونها إلى ملكيات مشتركة، ويبيعون هذه الملكيات المشتركة

للأغنيـــاء، ينتقل الأغنياء خـــارج الأحياء الغنية القديمة، وينتقـــل الفقراء من الأحياء الفقيرة القديمة، ربما ببســـاطة يســـتبدلون الأماكن. وبعيداً عن تحقيق نفع للفقراء، يفيد مشـــروع الهيئة أصحاب الأملاك، والذين يكونون من الأغنياء نســـبياً، على حين يسبب خسارة كبيرة في الرفاهية نتيجة انشغال الناس في هجرة غير ضرورية. ومن ثم قد يكون من الأفضل بناء الحديقة العامة في الحي الغني.

هـــذه هي صـــورة متطرفة لما يمكن أن يحدث. احتمال آخـــر هو أن بعض الفقراء يمتلكون منازلهم. سيســـتفيد هؤلاء الأفراد من زيادة قيم الملكية. ولكنهم، افتراضاً، سيبيعونها للأغنياء، لذا تكون نتيجة توطين الحديقة العامة في الحي الفقير بدلاً من الحـــي الغني هي تحويل الثروة من كل من الأغنيـــاء والفقراء ممن لا يمتلكون منازلهم إلى الفقراء الذين يمتلكون منازلهم. يخســـر الأغنياء بســـبب أنهـــم ينبغي أن يدفعوا للانتقال إلى حي جديد، الشـــيء نفسه بالنســـبة للفقراء دون المنازل. يكسب الفقراء الذين يمتلكون منازل بسبب زيادة قيم الملكية.

في هـــذه الحال الثانية، يكون مشـــروعات بناء الحديقة العامـــة في الحي الفقير أدنى من حيث الرفاهية من مشـــروع بناء الحديقة العامة في الحي الغني مضافاً إليه ترتيب مدفوعات مقطوعة من الأغنياء للفقراء (الفقراء بمنازل)، والذي لن يســـتدعي اجتثاث الجذور، والهجرة لأعداد كبيرة من الســـكان. لكن ليس للهيئات سلطة فرض مدفوعـــات مقطوعة. حينئذ، يكون اختيار الهيئة بين تحقيق النفع لبعض الفقراء من خلال المشروع الذي يقلل رفاهية الفقراء الآخرين وقليل من الأغنياء، أو تحقيق النفع لقليل من الأغنياء وبعض الفقراء على حســـاب الفقـــراء الآخرين. كلا الخيارين أقل منفعة من خيار بناء الحديقة العامة في الحي الغني مضافاً إليه التحويلات.

افترض أخيراً أن الناس لا يمكنهم الانتقال، وأن قيم الملكية لذلك لا تتغير. سيبقى كل مـــن الأغنياء والفقـــراء في أحيائهم الغنيـــة والفقيرة على الترتيـــب. افترض أن (CVs) الإجماليـــة للأغنياء هـــي (١٠٠٠$)، و(CVs) الإجمالية للفقراء هي (٥٠٠$). إذا تم توطين الحديقة العامة في الحي الفقير ســـيحصلون على قيمة (٥٠٠$). وهذا حقيقـــة بما فيهم الفقراء جداً من الذين لا يملكـــون منازلهم. قد يجادل البعض بأنه من الأفضل توطين المشـــروع في الحي الغني مع تحويلات، مثلاً (٦٠٠$) من الأغنياء إلى الفقراء[٣١].

مـــا الذي ينبغي أن تفعله الهيئة في الحالات الثلاث؟ في الحالة الأولى، بواســـطة

التعديلات السوقية، توطين الحديقة العامة في الحي الغني يصبح أفضل من حيث الرفاهية عن توطينها في الحي الفقير. من الواضح لنا هنا أن الحديقة العامة ينبغي توطينها في الحي الغني. ينبغي أن تأخذ الهيئة، عند تقييم المشروع، في الحسبان تعديلات السوق، إذا قللت تعديلات السوق قيمة المشروع الجذاب بصورة مصطنعة، لا ينبغي تنفيذ المشروع؛ لأن توطين الحديقة العامة في الحي الفقير لن يزيد، بعد تعديلات السوق، من الرفاهية العمومية، يعمل معيار الرفاهية ضد توطين الحديقة العامة هناك.

الحالات الثانية والثالثة أكثر صعوبة. الحقيقة أن المشروع الثالث - توطين الحديقة العامة في الحي الغني وتحويل الثروة من الأغنياء إلى الفقراء - يكون أفضل من حيث الرفاهية للمشروع موضع الاعتبار، ويبدو بصعوبة ملائماً عندما لا يكون المشروع الثالث متاحاً للهيئة. لا نعرف هيئة في حكومة الولايات المتحدة لها سلطة تحويلات الثروة، وهناك أسباب جيدة عديدة لعدم منح الهيئات هذه السلطة.

افترض أن هذا لا يتغير وأنه في الحالات الثانية والثالثة الخيارات المتاحة للهيئة هي فقط الخيارات البسيطة. ما الذي ينبغي أن تفعله الهيئة؟ هناك حالة معقولة بأن الهيئة ينبغي عليها اختيار (CBA) الموزونة بالمنفعة الحدية، بمعنى توطين الحديقة العامة في الحي الفقير. بعد كل هذه المناقشات، هذا هو الخيار الأفضل من حيث الرفاهية عن توطين الحديقة العامة في الحي الغني، (CBA) الموزونة أدق لهذا المدى. وبالتاكيد قد تكون الحال أن التحويلات المحسنة للرفاهية من خلال نظام الضريبة والرفاهية لم يُعم به لأن الكونجرس يفكر في أشياء أخرى، وليس بسبب أن التوزيع الأمثل للثروة قد تحقق. لكن الهيئة قد حددت طريقة لزيادة الرفاهية العمومية وينبغي عليها أن تنفذها، وإذا كانت هذه النتيجة أدنى من حيث الرفاهية لبديل غير ممكن سياسياً، تكون غير ملائمة.

قد نعترض على المنهج المستخدم هنا لأنه يعطي الهيئات رخصة البحث عن مشروعات لها تأثيرات تفاضلية على الأغنياء والفقراء، ثم توافق عليهم ليس بسبب جوانب الصالح العام أو بسبب أنها تشبع المبررات التقليدية لتدخل الحكومة نتيجة فشل السوق، لكن بسبب تأثيراتها من حيث إعادة التوزيع. ستنفذ الهيئات مشروعات في الأحياء الفقيرة حتى يصبح الأفراد في هذه الأحياء من الغنى بقدر غنى الأفراد في الأحياء الغنية. تعطى (CBA) الموزونة الهيئات رخصة لتنفيذ مشروعات تزيد

الرفاهيــة العمومية فقط عن طريق تغيير توزيــع الثروة. هذا هو الاعتراض المرتبط بإعادة التوزيع لـ (CBA) الموزونة.

الاعتــراض المرتبط بإعادة التوزيــع اعتراض مقنع. قد توجد أســباب جيدة من حيث المبدأ ضد منح الســلطة للهيئات للموافقة على المشــروعات التي تزيد الرفاهية فقط بســبب آثارها المرتبطة بإعادة التوزيع؛ لأن مثل هذه الممارســة تخلق حافزاً ضد تراكــم الثــروة، ومن ثم تقلل مــن الرفاهية العمومية في الأجــل الطويل؛ أو لأنه عند نقطــة ما تنتهك حقــوق الملكية للأغنياء، أو ربما لســبب آخر. لكــن إذا كانت هذه النتيجة صحيحة، حينئذ تكون الاستجابة الملائمة للهيئات ليس هو العودة إلى (CBA) التقليديــة، مع (CVs) غير موزونة. ليس هناك ســبب للتفكير بأن مقارنة بســيطة للتكاليف والمنافع لمشــروع والحال الراهنة وتســتخدم (CVs) غيــر موزونة، ينبغي أن تصــل عموماً إلى النتيجة نفســها التى تصــل إليها مقارنة معقــدة للتكاليف والمنافع لمشــروع والحال الراهنة التي تســتخدم (CVs) موزونة، كما تدمج تأثيرات تعديلات السوق وتأثيرات الحوافز في النتائج موضع المقارنة.

بالأحرى، نجد اســتجابتين محتملتين للاعتراض المرتبط بإعادة التوزيع: أولاً، كما اقترحنا أعلاه نظرياً ينبغي أن تحســب الهيئات كتكلفة الحوافز المعاكســة التي يمكن أن تنتــج عندما تكون (CVs) موزونة مــن أجل تصحيح تناقص المنفعة الحدية للثروة، أي بنسب عكسية للثروة الكلية، ومن ثم إيجاد حافز سلبي طويل المدى لتجميع الثروة. ينبغي أن تشــتمل الحســابات أيضاً على التكاليف التي يمكــن أن تنجم عن تعديلات الســوق، مثل الهجرة بين الأحياء المشار إليها في المثال. ودون اعتبار تعديلات السوق والحوافز المعاكســة، يبدو توطين الحديقة العامة في الحي الفقير أفضل (باستخدام (CBA) موزونة) عن توطينها في الحي الغني. وباعتبار تعديلات السوق وليس الحوافز المعاكســة، يبدو توطين الحديقة العامة في الحي الفقير أفضل (باســتخدام (CBA) موزونة) عن توطينها في الحي الغني، إذا لم يستطع كل من الأغنياء والفقراء الانتقال (الحــال الثالثة الموصوفة أعلاه) ولكن ليس بالضرورة إذا كانوا يســتطيعون أن يكونوا فــى (الحالات الأولى والثانيــة). وأخيراً، باعتبار كل من تعديلات الســوق والحوافز المعاكســة، فإن توطين الحديقــة العامة في الحي الفقير لا يبدو أفضل (باســتخدام (CBA) موزونة) عن توطينها في الحي الغني، حتى في الحال التي لا يستطع فيها كل من الأغنياء والفقراء التحرك.

لمعرفــة كيف يمكن تحليل الحوافز المعاكســة في عملية اتخاذ القــرارت للهيئات،

اعتبـر مرة أخـرى حال عدم إمكانيــة التحرك من حي لآخر، وافتــرض ما يلي: أن محمداً شخص رشيد، واستجابة لتوطين الحديقة العامة في الحي الغني، سينفذ خطة توظيف (E1) اســتجابة لتوطين الحديقة العامة في الحي الفقير، وأنه ســينفذ خطة أخرى (E2)، تكسبه ثروة أقل (لأن لديه حافزاً أقل لكسب الثروة إذا اعتقد أن هيئات الحديقة العامة والهيئات الأخرى ســتوزن (CVs) له بطريقة معاكســة لحجم ثروته). افتــرض أيضاً أن (CVs) لمحمد لـ (E1)، مقابـل (E2)، هي (٢٠٠$)، حينئذ (٢٠٠$) المنفعة الحدية الموزونة للثروة لمحمد، يمكن إضافتها لـ (CVs) لشـخص غني (١٠٠$ موزونــة بصورة صحيحة أيضاً) في تحديد المنافع النقدية لتوطين الحديقة العامة في الحي الغني.

استجابة محتملة ثانية للاعتراض المرتبط بإعادة التوزيع هو أن تعتمد الهيئات على قاعدة للحســاب. يتهرب منهج قاعدة الحســاب من الصعوبة مع الاستجابة الأولى، والتي قد يكون من غير الممكن حساب التكاليف المساعدة أو الملحقة - الحوافز السالبة نحو العمل، تعديل الســوق - التي وجدت نتيجة المشــروع وبواســطة الطريقة الفنية التي تســتخدمها الهيئة في تقييمه. يمكننا تخيل ثلاث قواعد للحســاب: (١) تجنب المشــروعات التي تسبب خسائر كبيرة لأى مجموعة؛ (٢) تجنب المشروعات التي تغير من توزيع الثروة؛ (٣) تجنب المشــروعات التي يكون فيها توزيع الثروة بين المســتفيدين من المشروع مختلفاً عن التوزيع بين المتضررين منه.

يرتبط المنهج (٣) بشــدة مع المشــكلة المعيارية الأساسية بأن المنفعة الحدية للنقود تختلف عبر طبقات الثروة، في حين يرتبط المنهج (٢) بدرجة وثيقة مع مشكلة الحوافز المعاكســة والاعتراض المرتبط بإعادة التوزيع. والاختيــار بين هذين المنهجين يتحول هكذا إلى أســئلة عملية مثل الحساســية التي يغير بها الناس ســلوكهم استجابة إلى التنظيمات. والمنهج (١) هو أبســطها لأنه لا يتطلب من الهيئة أن تقدر تأثير التنظيم على توزيع الثروة.

التحيزات المدركة:

اعتمدنا بصورة أساســية، في تطوير نظريتنا للتفضيلات المشوهة، على الأدبيات الفلســفية، لكن هناك أدبيــات أكثر ملاءمة وأهمية لموضوعنا، أدبيات الســيكولوجيا الإدراكية. هذه الأدبيات إيجابية أساســاً بطبيعتها، وتظهــر الطرق التي ينحرف بها السلوك الإنســاني عن توقعات نموذج السلوك الرشيد المستخدم في الاقتصاد. لكن

العديـد من الباحثين حاولوا اشـتقاق متضمنـات معيارية من أدبيات السـيكولوجيا الإدراكية، مشتملة على متضمناته على (CBA).

إحدى هذه المناقشـات هي لـ Cass Sunstein وتبرر استخدام (CBA) على أساس أنها تسـاعد في نصح الحكومة بالعدول عن اختيار مشـروعات غير رشيدة استجابة للذعر أو الهلع الإدراكي(٣٢). يقترح Sunstein سـمات معينة للسـيكولوجيا الإنسانية كميله للمبالغة في تقدير مدى معاودة الحوادث الأكثر بروزاً على سـبيل المثال، تجعل النـاس يبالغون في رد الفعل للكوارث البيئية ويطلبـون مبالغة في التنظيم. قد تمنع متطلبات التكاليف والمنافع الهيئات من الاستسلام لمثل هذه الضغوط السياسية.

تدعم حجـة Sunstein وجهة النظر التي تبنيناها في الفصل الرابع بأنه قد يكون لـ (CBA) سـمات مرغوب فيها سياسـياً، ذلك أنه عن طريق دعم الشـفافية، تثبط (CBA) حافز الهيئات نحو اختيار التنظيمات غير المرغوب فيها اجتماعياً. ولكن ذلك يمكن أن يتحقق فقط إذا كانت نتيجة (CBA) هي الموافقة على المشروعات التي تدعم الرفاهية العمومية. تقترح أدبيات السيكولوجيا الإدراكية أنه قد لا يتحقق ذلك.

والسـبب هو أن التحيزات الإدراكية توجد فجوة بين الإشباع التفضيلي والرفاهية. إذا بالغ الناس في تقدير احتمال أن حوادث بارزة ستتكرر، حينئذ سيصبح الناس أكثر رغبـة في الدفع لمنع تكرار الحوادث. (افترض أن الحادث سـيئ) عما يكون مرغوباً فيه من وجهة نظر الرفاهية. إذا كان الناس قصيري النظر حينئذ، فإنهم سيقللون من قـدر التنظيمات التي تفيدهم في الأجل الطويل. إذا افتقد الناس الانضباط الذاتي، حينئذ فإن السلوك المرتبط بالسوق قد يقترح، بصورة مشابهة، تقييمات أقل من المثلى للسـلع الطويلة الأجل. إذا مال الناس لتقييم السـلع أكثر إذا استحوذوا عليها مقارنة بحال عدم الاسـتحواذ عليها، سيوجد هذا أيضاً فوضى مع التقييمات المستخدمة في (CBA). قائمـة التحيزات الإدراكية الطويلة، إذا تم أخذها بجدية، حينئذ، فإن قيمة (CBA) يصبح مشكوكاً فيها.

لكن هناك عوامل مضادة. تقترح السيكولوجيا الإدراكية أنه ليست تقييمات الناس لا ينبغي الوثوق بها فحسـب، ولكن الناس أيضاً لا يستجيبون بحساسية للحوافز. إذا كان ذلك صحيحاً، حينئذ لن ينجم عن التفضيلات المنقحة كثير من تعادلات السـلوك المعاكس، بقدر ما تقترح مناقشـتنا السابقة. لذلك، على سبيل المثال، قد نحدد تقييم النـاس للحياة عن طريق اختبار سـلوك السـوق في أوضاع لا تبـدو فيها التحيزات

الإدراكيـــة تلعب أدواراً متطرفة جداً (على ســبيل المثال، فــي مكان العمل حيث يبني الناس خبرتهم مع مخاطر معينة)، ومن ثم تطبيقها على الأوضاع الأخرى حيث يطلب الناس أســاليب متطرفة بسبب أن تحيزاتهم الإدراكية قد أُلغيت بواسطة محفز غير عادي (على ســبيل المثال، هجوم إرهابي). لن يحدث الســلوك المفاجيء، أو لن يكون بالقدر الســيئ كحال نموذج الممثل الرشــيد، لأن التحيزات الإدراكية تؤثر ســلباً في استجابات الناس للوضع الجديد.

لنصبح أكثر واقعية، افترض أننا نعتقد أن الدراســات التي تحدد تقييمات الحياة الإحصائية (VSLs) من بيانات الســوق غير دقيقــة، لأن العمال يقللون من تقديرات مخاطر الوفاة، ومن ثم يقبلون علاوات أجرية أقل عن القدر الذي يمكن أن يقبلوه حال توافر معلومــات دقيقة حول مخاطر الوفاة. افترض فضلاً عن ذلك، أن الخطأ ليس ناجماً عن الجهل الذي يمكن تصحيحه من خلال التعليم، ولكن يعود إلى تحيز إدراكي مهم، مثل الاتجاه نحو بخس تقدير احتمال الحوادث السيئة. إذا كانت هذه الفرضيات صحيحة، فإنه قد يكــون من الملائم للهيئات، أو بصورة مثلى للكونجرس أو (OMB)، أن يعدل (VSLs) إلى أعلى. والخطر عند هذه النقطة، هو أن الناس سيستمرون، مع درجة أقل من المخاطرة، في بخس حجم المخاطرة، وســيكون هذا هو التأثير الرئيس للتنظيمات الأشــد المبنية على السماح بدرجة أقل من المخاطرة عن العمال الأصليين، والذيــن يمكن أن يكونوا في وضــع أفضل مع وظيفة أخرى، حتــى في ظل تنظيمات جديدة. هذه هي مشــكلة الســلوك المعاكس أو المضاد. إذا كان هذا الخطر حقيقة، حينئذ قد يكون من الخطأ في المحل الأول تعديل (VSLs) لأعلى. إذا كان الخطر غير حقيقي، لأن العمال الحديين ليســوا حساســين لتغيرات صغيرة في المخاطرة، حينئذ يكــون من غيــر الخطأ تعديل (VSLs) لأعلى. ولكن مرة أخــرى، إذا كان الناس غير حساســين بدرجة كافية للحوافز، فإن أساس اســتخدام بيانات مكان العمل لاشتقاق (VSLs) يصبح غير واضح.

مــن ناحية أخرى، نعتقد في المرحلة الحالية من تطور أدبيات التحيزات الإدراكية، أن هــذا القلــق نظري أكثر منه عملياً. على الرغم مــن أن الأدبيات قد كونت بصورة مقنعــة وجود التحيزات الإدراكية، فإنها كانت أقــل نجاحاً في إظهار أن حجمها كبير بدرجة تكفي لتبرير التخلي عن (CBA) (أو، لهذا الغرض، الســوق الحرة). ســيظل تحليل التكلفة والمنفعة، مثل السوق ذاته، أداة خام لتخصيص الموارد حتى في عالم من الممثلين الذين يتسمون بالرشد الكامل؛ تعتمد حالتنا على مزاياها النسبية عن البدائل،

التي تكون أكثر بدائية. ينبغي أن يحصل كل من التوازن البديهي «الواسع» والتحليل المبني على QALY على تقييمات بضرورة أو أخرى، إذا لم تستخدم تقييمات للناس الذاتية – ولم تكن هناك نظريات جيدة أو طرق لتحديدها. لأن بدائل (CBA) ليست أكثر جاذبية في عالم يعاني الناس فيه من التحيزات الإدراكية المتطرفة. ولا تزودنا أدبيات التحيزات الإدراكية بسبب التخلي عن (CBA). التحيزات الإدراكية مهمة عند الحد في العالم الواقعي، ولكنه لا يمكن اعتبار تصرفات الناس السوقية واستجاباتهم للمسوح غير مفيدة أبداً، باعتبارها إشارات لتفضيلاتهم غير المشوهة، تظل (CBA) المنهج الملائم لاتخاذ القرارمن أجل تعظيم الرفاهية العمومية.

لكننا لا نعتقد أن أدبيات التحيزات الإدراكية ينبغي تجاهلها. تفصيلياً نعتقد أنه ينبغي منطقياً لـ (OMB) أن تأخذ في الحسبان إمكانية أن التحيزات الإدراكية الموثقة جيداً لها تأثيرات ليست صغيرة على تقييمات الناس للسلع التنظيمية. قد تبين الدراسات العملية اللاحقة هل من المناسب للهيئات أن تأخذ هذه التأثيرات في الحسبان عن طريق استخدام المضاعفات وما شابهها، أو تتجاهلها.

الاعتبارات المؤسسية:

ذكرنا في عدد من المرات أنه حتى إذا كانت التفضيلات مشوهة، وأنه ينبغي تنقيحها من قبل الهيئة كاملة المعرفة، عملياً يوجد السماح للهيئات بتنقيح تفضيلاتها مشاكل أكثر مما يحل.

أولاً، الهيئات ليست كاملة المعرفة، والطلب منهم ترجمة المنافع والتكاليف إلى قيم نقدية عمل صعب بدرجة كبيرة؛ والطلب منهم أيضاً ترجمة المنافع والتكاليف إلى قيم نقدية بافتراض التفضيلات المنقحة يبدو مربكاً. يسمح الاعتماد على التفضيلات الفعلية للهيئات باستخدام بيانات السوق ونتائج المسوح، وقد تتطلب التفضيلات المنقحة أخذ هذه البيانات والنتائج وتعديلها بطريقة لا يمكن اختزالها إلى نظام للعد أو قواعد واضحة. قد يكون من الصحيح أنه يمكن للمسوحات والأساليب الأخرى إدماج أساليب غير متحيزة، مثل إعلام الناس قبل سؤالهم حول التقييمات، لكن شرعية أو صحة هذه الطرق ما تزال محل جدال. وهكذا ينبغي أن تؤدي (CBA) المبنية على التفضيلات المنقحة بحذر إذا أريد تطبيقها على الإطلاق.

ثانياً، الهيئات عرضة للمناورات السياسية – إما من قبل كوادرها، أو جماعات المصالح، أو آخرين. وكما أكدنا في الفصل الرابع، أحد مزايا (CBA) أنه يزيد من

الشفافية في عملية اتخاذ القرارات للهيئة. لكن هذا يكون صحيحاً لمدرسة (CBA)، والتي ترغم الهيئات على الاعتماد على التحليلات التي تمت مراجعتها (بصورة مثلى) من قبل الهيئات المناظرة، والتحليلات العملية القابلة للتكرار. لا يمكن، باستثناء الحالات غير العادية، أن يبني تحليل التكلفة والمنفعة الذي يستند إلى التفضيلات المنقحة مباشرة على التحليلات العملية. وعلى الرغم من أن الهيئة قد تبدأ ببيانات السوق، فإن إدعاءها بأن هذه البيانات ينبغي أن تنقح أو تهمل بسبب أن التفضيلات قد شوهت سيكون من الصعب تقييمها. قد نختلف مع الهيئة ولكن لا توجد لدينا أسسس للقول بأن تقديرها خاطئ.

لهذه الأسباب لا نقترح على الهيئات تنقيح التفضيلات بالطريقة التي تقترحها النظرية الأخلاقية التجريدية. لأسباب مؤسسية، ينبغي إجراء عملية التنقيح من قبل المسئولين المنتخبين أو ربما البيروقراطيين الذين يعملون خارج الهيئات، مثل كوادر (OMB). ينبغي أن يوفروا خطوطاً عريضة توجيهية يمكنها إيجاد نوع من التفضيلات التي ينبغي إهمالها أو تعديلها، وفي الحالة الأخيرة، نوع التعديلات التي ينبغي إجراؤها. وفي الحالات المتطرفة، قد يكون من الملائم للهيئات أن تتصرف على مسئوليتها، ولكن بعدئذ عليها أن تقدم تقرير مدرسة (CBA) مع (CBA) المنقحة، وبيان لماذا انحرفا بالضبط. أما بالنسبة للخطوط العريضة فإنها موضوع المبحث التالي.

خطوط عريضة للتفضيلات المنقحة:

إذا لم تواجه الهيئات تكاليف المعلومات والقرار ولم تكن عرضة للقيود السياسية، فإنه يمكنها تعظيم الرفاهية العمومية بطرق مباشرة عديدة. ستتجاهل التفضيلات النزيهة، أوبطريقة أخرى ستعالج الالتزامات الأخلاقية كقيود (غير نقدية) على المشروعات. ستستخدم التفضيلات العليمة عندما يصبح الأفراد عارفين نتيجة للمشروع أو عندما تكون التفضيلات وسيطة أكثر منها أصيلة، وإلا اعتمدت على الأقل لبعض الوقت، على التفضيلات غير العليمة، وستعتبر أن نشر المعلومات إضافة ممكنة للمشروعات، بمنافعها وتكاليفها. ستخصم التفضيلات المكيفة، وستعتمد على التفضيلات النموذجية غير المكيفة في أداء (CBA) إذا ما أصبحت على سبيل المثال مثل هذه التفضيلات فعلية نتيجة للمشروع، وربما إذا تم تدعيم التفضيلات المكيفة. ستهمل التفضيلات السيئة موضوعياً. ستعدل لتشوه الثروة عن طريق وضع أوزان للمنفعة الحدية.

لكـن الهيئات تواجـه تكاليف المعلومات واتخـاذ القرار. مثل هـذه الهيئات غير المعصومة ينبغي أن تسـتخدم أي منهج قرار يقلل مجموع هذه التكاليف وتكلفة الخطأ إلى حدها الأدنى. نقترح الخطوط العريضة التالية:

يمكن حتى للهيئات غير المعصومة أن تتجاهل موضوعياً بنجاح التفضيلات السيئة عندما تنتهك التفضيلات البديهيات الواسـعة الانتشـار وغير الجدلية حول السلوك القيم والسلوك غير القيم. أكثر من ذلك، يمكن للهيئات غير المعصومة بنجاح تجاهل التفضيـلات النزيهة في مواقف معينة: لا ينبغي عليها اسـتخدام قيمة الوجود للمتع البيئية. لكن ليسـت الاسـتجابة الملائمة بالضرورة مباشـرة. قد يكون لشخص ما (CV) عـال مثلاً لقطار عام يقوم بعـدة رحلات يومية بين مكان العمل ومكان الإقامة لسببين: أولهما أن لديه تفضيلات ذاتية نحو النقل المريح، وثانيهما أن لديه تفضيلات نزيهة للنقل السـليم بيئياً. قد يكون لشـخص (CV) مرتفع لقنطرة، لأنها من ناحية تقلـل تكلفة الانتقـال، ومن ناحية أخرى لأنها تزعج جيرانه. هذه (CVs) سـتنعكس على سـلوك السوق، وعلى نتائج المسوح أيضاً. في مثل هذه الحالات من التفضيلات المختلطـة، تقـوم الهيئة المثلى بتصنيفهـا، ولكن الهيئة الواقعية ربمـا لا يمكنها عمل ذلك. قد تختار الهيئة الواقعية منطقياً، الاعتماد على (CVs) التقليدية على أسـاس أن التفضيـلات المرتبطة بالمصلحة الذاتية تميل لأن يكون لها تأثير أكبر على (CVs)، ماعدا المجالات التي تسـود فيها التفضيلات النزيهة. أكثر هذه المجالات أهمية هي تلك التي تكون فيها (CVs) الفعلية منخفضة، لأنه في مثل هذه الحالات يكون التأثير المباشر للمشروع صغيراً والشعور الأخلاقي أقوى نسبياً. التنظيم البيئي هو أحد هذه المجالات، وهذا هو السبب وراء التساؤل: لماذا ينبغي تجاهل قيمة الوجود؟

نشـك، في قدرة الهيئات، على الأرجح، في التمييز بين التفضيلات القابلة للتكيف والأخرى غير القابلة. وبناء على ذلك نعتقد أن الهيئات ينبغي عليها تجاهل هذه الفئة. ومن المرجح أن يتم تناول الحالات المتطرفة بصورة أفضل كتفضيلات سيئة موضوعياً. على سبيل المثال، تعتبر تفضيلات مدمني المخدرات بصفة عامة، سواء كانت مكيفة أم لا، سـيئةً موضوعياً. في الواقع، نقترح حقيقة أن الهيئات ستتجاهل تفضيلات غير المدمنين للمخدرات أن القيمة الموضوعية هي الفئة الأكثر ملاءمة.

عندمـا تكون التفضيـلات غير عليمة، ينبغي علـى الهيئات أحيانـاً القيام بعمل تقديرات. إذا كانت المشـروعات المبنية على تفضيلات عليمة تحسـن فعلاً الرفاهية، إما لأن الناس لا يحتاجون معلومات من أجل الحصول على المنفعة، وإما بسـبب أنهم

على الأرجح سـيحصلون على المعلومات بعد أن ينفذ المشروع، حينئذ توجد حال جيدة لبنـاء تفضيلات عليمة. لكـن عندما لا يصبح الأفراد غير العليمين عليمين بسـبب المشروع، ربما يكون من الأفضل استخدام تفضيلات غير عليمة.

نحن أكثر تفاؤلاً حول تقييد التفضيلات على أسـاس المعلومات عنه على أسـاس التكيف، لسببين: أولاً من الأسهل للهيئات اشتقاق التفضيلات العليمة من التفضيلات غير العليمة عن اشتقاق التفضيلات غير المكيفة من التفضيلات المكيفة. يمكن للفرد على سبيل المثال، أن يقارن بين سلوك الناس العليمين حول التغذية والناس غير العليمين بها، يمكن أن نلاحظ التغيرات في سلوك الناس عندما يحصولون على المعلومات، كما يمكن توفير مسـوح للمشـاركين بالمعلومات قبل سـؤالهم عن تقييماتهـم. ولكنه من الصعب، حتى على مسـتوى المفاهيم، تمييـز التفضيلات المكيفة عن التفضيلات غير المكيفـة. يسـهم كثير من التأثيرات فـي تكوين التفضيلات؛ وقد يكـون التمييز بين التأثير «الفاسد» و«الصحيح» مستحيلاً أو لا معنى له. ثانياً من الأسهل إعطاء الناس معلومات عن القيام بتغيير تفضيلاتهم. يبحث الناس في الحقيقة عن المعلومات لأنها تسـاعدهم في إشـباع رغباتهم، ولكنهم بصفة عامة يقاومـون المجهودات التي ترمي إلـى تغيير تفضيلاتهم. يتطلـب الأول التعليم في حين يتطلـب الثاني تغيير الأفكار والإقناع.

وأخيراً عندما تشـوه (CVs) بسـبب الاختلافات في الثروة، قد تستخدم الهيئات الحقيقيـة أوزاناً توزيعيـة، ومن ثم تقوم بعمـل تصحيحات إضافية لتعالج مشـاكل تعديلات السـوق والحوافز المعاكسة. وقد بينا الخطوط العريضة لكيفية القيام بهذه التصحيحات. لكن الطريق الأكثر عملية، هو أن تعتمد الهيئات على واحدة من قواعد الحساب المقترحة أعلاه خصوصاً، لتجنب المشروعات التي يكون فيها توزيع الثروة بين المستفيدين والمتضررين منها مختلفاً بدرجة كبيرة.

عـلاوة على ذلك، من غير الواضح هل الفكرة الأساسـية لوضع الأوزان التوزيعية ممكنـة بذاتها أم لا. وقد يكـون تحديد منهجية لوزن (CVs)، معقـداً جداً لكل من الكونجرس أو (OMB) بنسـب عكسـية للثروة الكلية أو الدخـل الكلي، وتكون دقيقة بدرجة معقولة (كتعويض لتناقص المنفعة الحدية للثروة) وأن الهيئات يمكنها استخدامها بنجاح معقول. ثار جدل كبير بين اقتصاديي الرفاهية حول جدوى اسـتخدام الأوزان التوزيعيـة دون التوصـل لقرار واضـح. إذا كان وضـع الأوزان التوزيعية غير ممكن، حينئذ، قد ينبغي أن تسـتخدم الهيئات (CVs) غيـر المعدلة عندما يكون توزيع الثروة

بين المستفيدين لا يختلف عن توزيعه بين المتضررين. عندما تختلف التوزيعات كثيراً، يمكن أن تحجم الهيئة عن تنفيذ المشروع. أحد الطرق البديلة الممكنة هو إخبار الكونجرس ورؤساء الهيئات التنفيذية؛ قد يرغب هؤلاء المسئولون في ترتيب تعويضات للمتضررين أو بعض النتائج الأخرى المقبولة سياسياً. وأخيراً يمكن للهيئة أن تستخدم منهجاً آخر غير (CBA) للمقارنة بين المشروع والحال الراهنة، في الواقع منهج مثل التوازن الحدسي الواسع أو العريض الذي يصل إلى نوع النتائج نفسها مثل (CBA) الموزونة، ولكنه يكون ممكناً بصورة أكبر، ولكن هذا يعيدنا إلى مشكلة التعديل السوقي والحوافز المعاكسة. لدينا شك حول قدرة الهيئات على أن تأخذ هذا في الحسبان.

ينبغي أن نضيف ملاحظة حول النقطة الأخيرة. يجادل تقليدياً مؤيدو (CBA) أنها تتجنب التقديرات التوزيعية وتسمح للهيئات بالتركيز على تحسينات الكفاءة التي يضعها خبراؤها في وضع يمكن معه تمييزها. ويرى منتقدو (CBA) أن التقديرات التوزيعية هذه لا يمكن تجنبها. إن كفاءة المشروع تعتمد على تأثيراته التوزيعية. تكافئ (CVs) غير المعدلة الأفراد على أساس الثروة، ومن ثم فهي غير مقبولة، لأن الأثرياء يقيمون الدولار، في المتوسط وعلى الأرجح، عند الحد بأقل مما يقيمه الفقراء. سينجم عن (CVs) المعدلة بصورة جيدة على الأرجح، إعادة توزيع لصالح الفقراء، عندما تنفذ الهيئات المشروعات وتفرض الضريبة على الأغنياء (لأن دولاراتهم الحدية قليلة القيمة لهم) وتفيد الفقراء (الذين يمكنهم استخدام الدولارات الحدية القيمة لأغراض أخرى). ووجهة نظرنا هي أنه ينبغي على الهيئات نظرياً، أن تأخذ في الحسبان تكاليف تعديلات السوق والحوافز السلبية تجاه العمل، وإذا كان في إمكانها القيام بذلك، حينئذ، لن ينجم عن (CBA) المعدلة على الأرجح، إعادة توزيع هائلة للثروة. لا تستطيع الهيئات عملياً، أن تحسب هذه التكاليف، لذا فإن استخدام قيود محددة عريضة – ضد المشروعات التي لها تأثيرات كبيرة على توزيع الثروة على سبيل المثال – قد يمكن تبريرها. قد يكون هذا وصفاً أولياً لممارسة الهيئة، ولكن يوجد مجال كبير للتحسن.

الفصل السادس
اعتراضات

أعـــاد هذا الكتاب تصور مفاهيـــم (CBA). إنه منهج غير كامل لاتخاذ القرار من أجـــل تحقيق الرفاهية العمومية، وليس معياراً أخلاقياً أساســـياً. والإطار الأخلاقي الذي يحيط بـ (CBA) ليس إطاراً لـ Kaldor-Hicks ولا لمذهب المنفعة، لكن بالأحرى هو مذهب رفاهية ضعيف. يرفض مذهب الرفاهية الضعيف الشكوك حول مقارنات الرفاهية الشخصية التي تعيد للحياة اقتصاديات الرفاهية الكلاسيكية، وتطوير نموذج (Kaldor-Hicks). يرفـــض مذهـــب الرفاهية الضعيف أيضاً التركيز الشـــديد على الرفاهية الكلية التي تميز مذهب المنفعة. يدعي هذا المذهب أن الرفاهية ملائمة من الناحية الأخلاقية، وليست بالضرورة حاسمة أخلاقياً. ما الرفاهية؟ رفاهية شخص ما ليست مكافئة لإشباع تفضيلاته الفعلية. على الأصح فقد دافعنا عن مقياس أكثر تشدداً مبني على الرفاهية، ذلك المقياس الذي يميز بين التفضيلات المبنية على أساس المصلحة الذاتية والتفضيـــلات النزيهة، والذي يتطلب صمود التفضيلات في مواجهة درجـــة من الأمثلية. ينبغي أن تؤثر هذه النظـــرة الأكثر تعقيداً للرفاهية على التطبيق الفعلي لـ (CBA). كما ناقشنا في الفصل الأخير، ينبغي أن تعدل الهيئات (على الأقل، إلى حد ما) (CVs) للتخلص من التفضيلات غير المثلى أو النزيهة.

وهكـــذا، فإن (CBA) المعـــاد تصورها مفاهيمياً، أقل عرضـــة للاعتراضات والتي كثيراً ما أثيرت ضدها. بعض هذه الاعتراضات (على سبيل المثال، عدم ملاءمة كفاءة Kaldor-Hicks، أو تشـــوه (CBA) في البيئة السياسية) قد تم فعلاً معالجتها كلية. نبحث في هذا الفصل الإجابة عن الانتقادات المتبقية.

الحقوق، التوزيع، والقيم غير المرتبطة بالرفاهية:

يعتقد المنطق الأخلاقي بوجود حقوق أخلاقية. تلك الحقوق مرتبطة بعلم الأخلاق، أي أنها ليست مترابطة منطقياً، بمعنى أنها تقيد تعظيم النتائج الجيدة[1]. على سبيل المثال، يعتقد بصفة عامة أن إعدام شخص (كبش الفداء) لتهدئة الغوغاء العنيفة الذين يطلبـــون موته، أو الحصول على أعضاء شـــخص متبرع لم يوافـــق على التبرع لإنقاذ أربعة آخرين ســـيموتون دون الحصول على الأعضـــاء، أو تقديم معلومات غير حقيقة لراشـــد كان يمكن أن يتصرف بطريقة غير فجة إذا أخبر بالحقيقة، ستكون خطأ من

الناحية الأخلاقيــة، حتى إذا كانت منافع الرفاهيــة الصافية للإعدام الحصول على الأعضاء، أو الخداع موجبة. من الممكن أن تقلل هذه الأفعال (مشــتملة على نتائجها بعيدة المدى) من الرفاهية العمومية؛ لكن يبدو من الممكن أيضاً أن هذه الأفعال (حتى مع تحليل النتائج البعيدة المدى) هي في المتوسط معظمة للرفاهية. إن حياة ورفاهية كبــش الفداء ســتنقص عن طريق الإعــدام، ولكن إذا لم يعدم، فــإن حياة كثيرين من الأبرياء ستنقص عن طريق ثورة الغوغاء. إذا لم يتم نقل الأعضاء يموت أربعة، إذا تم نقلها واحد فقط سيموت، ويمكننا أن نتخيل حالة واحدة على الأقل حيث الأضرار غير المباشــرة للنقل الإجباري للأعضاء (خوف جمهور النــاس، تأثيرات الحافز) لن تكون كبيــرة. أخيراً، ليس من الصعب تخيل حالات، يــؤدي فيها الكذب على بعض الأفراد إلى إسعادهم.

لكــن يصر المنطق الأخلاقي على أن النتائج الجيدة التي يمكن أن تنجم عن إعدام كبــش الفــداء، نقل الأعضــاء، أو الكذب على راشــدين هي غير كافيــة لتبرير هذه الأفعــال[٢]. بنى الفلاســفة الأخلاقيون على هذه بديهيات غيــر مترابطة منطقياً[٣]. تشــتمل قائمــة تقليدية للحقــوق الأخلاقية، أي المحظــورات الأخلاقية، على تحريم القتل، إحداث الإصابات، الكذب، الإكراه، الســرقة، والحنث بالعهود[٤]. تمت مناقشة المحتوى الدقيق لهذه القيود في إطار علم الأخلاق؛ كما نوقش أيضاً ما إذا كانت هذه المحظورات مطلقة أو قابلة للإلغاء (في الحالات الكارثية) بواسطة منافع كبيرة بدرجة كافيــة[٥]. لكن يتفق منظرو علم الأخلاق أن الحقــوق الأخلاقية تفرض بعض القيود الأساســية على تعظيم الرفاهية العمومية أو أنواعــاً أخرى من النتائج الجيدة. هذه هي وظيفتها الأساسية.

تبــين انتقادات علم الأخــلاق أن (CBA) تتجاهل الحقــوق الأخلاقية[٦]. وتأتي انتقادات مختلفة من أنصار مبدأ المســاواتية (المســاواتيين). تشــبه المســاواتية علم الأخــلاق من حيث أنها تفند داخلياً. يجادل بعض المســاواتيين أن التوزيع المتســاوي للرفاهيــة هو أمــر متعلق بالأخلاق. ويمكننا داخل هذا المعســكر أن نميز بين أولئك الذين يرون المســاواة في المعنــى «الترتيبي» ويحترمون مبدأ باريتــو. وأولئك الذين يركزون بشــدة على التشــتت في مستويات الرفاهية عبر الســكان ويؤيدون تحركات باريتية أدنى لتقليل عدم المساواة[٧]. وعائلة ثانية من آراء المساواتيين هي «المواردون» الذيــن يجادلون بأن «الموارد»، «الإمكانات»، «الســلع الأولية»، أو مايشــابهها، بدلاً من الرفاهية ذاتها، هي الأشــياء التي تتطلبها أخلاقية التوزيع المتســاوي. ونوع ثالث من

المســـاواتية، في الحقيقة هو نوع من التوفيق بـــين النوعين الأولين، يركز على الفرصة المتســـاوية للحصول على الرفاهية، فعيوب الرفاهية التي يكون الشخص مسؤولاً عنها (بالمعنى الملائم) ليست هي الاعتبار المساواتي[٨]. يمكن للمساواتيين الاعتراض، مهما كانـــت آراؤهم الخاصة، وقد اعترضوا على أن (CBA) غير حساســـة للتوزيع (توزيع الرفاهية، فرص الرفاهية، أو الشـــروط الضرورية للرفاهيـــة، أي الموارد، الإمكانات، السلع الأولية)[٩].

لا يبتعـــد مناصـــرو المبادئ الأخلاقية كثيـــراً وأنصار مبدأ المســـاواة عن الرفاهية الإنســـانية. للحقوق الأخلاقية وزن خاص، ولكنها في النهايه تبنى على أســـاس بعض جوانب الرفاهية الإنســـانية: سلامة الجسد، الاستقلالية، والملكية. يهتم أنصار مبدأ المساواة إما بتوزيع الرفاهية نفسها، أو بتوزيع الأشياء التي تكون مرتبطة بدرجة وثيقة بالرفاهية. ولكن من الممكن أن تدمج الأخلاقية بعض الاعتبارات التي يتم فصلها كلياً عن الرفاهية[١٠]. دعنا نســـمي هذه الاعتبارات «القيم غير المرتبطة بالرفاهية». وقد اقترح الفيلســـوف G. E. Moore منذ قرن من الزمـــن بأن للفن الجميل وزناً أخلاقياً يســـمو فوق تأثيره في البشـــر[١١]. يبدو مذهب الجماليات عند Moore جذاباً، لكن الجمالية ليســـت النـــوع الوحيد المهم لغير المهتمين بالرفاهيـــة. يعتقد بعض المهتمين المعاصريـــن بالبيئة بالقيم غير المرتبطة بالرفاهية: يعتقدون أن تدمير النظام البيئي، أو القيام بأعمال تؤدي إلى القضاء على كائنات حية، خطأ من الناحية الأخلاقية بغض النظر عن أي منفعة يمكن أن يحققها النظام البيئي أو الكائنات الحية للبشر[١٢].

تؤسس مغايرة مذهب البيئي غير المرتبط بالرفاهية مع مذهب البيئية المرتبط بها على معارضته للتدهور البيئية في قلق حول مستقبل الأجيال الإنسانية. لذا لا يحتاج مذهب البيئية لدمج القيم غير المرتبطة بالرفاهية، لكنه يمكنه ذلك (عملياً) وغالباً ما يحدث ذلك. يشكو مناصرو البيئية غير المرتبط بالرفاهية، من أن (CBA) يهتم فقط بالإنســـان، وليســـت بالقيم الأصيلة للبيئة[١٣]. ويمكن لجماليات Moore (إذا كان ما يزال هناك بعضها) أن تشـــكو من أن (CBA) تهتم فقط بالبشر وليس بالقيم الأصيلة للفن.

مـــا رد فعلنا علـــى الانتقادات المبنية على الأخلاقية، المســـاواتية، وعلى القيم غير المرتبطة بالرفاهية؟

أولاً، نعتـــرف بأن الأخلاقية قـــد تتضمن اعتبارات أخلاقية، مســـاواتية، وأخرى

غير مبنية على الرفاهية. هذا هو جوهر مذهب الرفاهية الضعيف. وما ينبغي على الفاعليين الحكومين أو غيرهم من الأفراد عمله جزئياً هو دالة في الرفاهية العمومية، لكنه قد يكون أيضاً دالة في عوامل أخلاقية أخرى (F_m) ... (F_1). ويمكن الاشتمال على الاعتبارات الأخلاقية، المساواتية، أو الاعتبارات الأخرى غير المرتبطة بالرفاهية من بين (F_i) [١٤]. لا يصر مذهب الرفاهية الضعيف على وجود العوامل الأخلاقية متميزة عن الرفاهية العمومية؛ لكنه لا يصر، على العكس من مذهب المنفعة، على أن هذه العوامل غير موجودة.

ثانياً، نعترف بسرور أن (CBA) لا تقتفي أثر القيم المبنية على الأخلاق، على المساواتية، أو على القيم غير المرتبطة بالرفاهية. ولا يمككنا أيضاً أن نرى كيف يمكن إعادة بناء (CBA) لتقوم بذلك. إن فكرة «التغيرات التعويضية» توجد في صميم (CBA): إنها تبحث في تحويل تأثير الرفاهية لسياسة ما على فرد ما إلى قيمة نقدية، عن طريق سؤاله كم ترغب في الدفع، أو في قبول التعويض للقيام بتلك السياسة. يمكن تعديل (CVs) (ناقشناها من قبل) لتحجب التفضيلات غير المثلى أو النزيهة؛ لكن النقطة المهمة في هذا التعديل هي في تحقيق مقياس نقدي أكثر دقة لتأثيرات الرفاهية. سيكون تعديل (CVs) ليحتوي على الحقوق الأخلاقية، أو القيم البيئية غير المبنية على الرفاهية تعديلاً أكثر ثورية لـ (CBA)، وليس هو التعديل الذي اقترحناه أو فكرنا فيه.

أما بالنسبة لاعتبارات المساواتيين: اقترحنا أنه يمكن لـ (CBA) أن تدمج أوزاناً توزيعية لتعادل المنفعة الحدية المتغيرة للنقود. ولكن ما يجب تأكيده هو أن هذه العوامل الموازنة ستعمل على مساعدة مقياس (CBA) ليصبح أكثر دقة. اصطلاح «الأوزان التوزيعية» هو في حقيقته مضلل. «الأوزان التوزيعية» كما نفكر فيه، مبنية في الرفاهية العمومية، وليست في الأنماط المساواتية. إلى أي مدى يمكن إحداث تعديلات إضافية لـ (CBA) لتقتفي أثر الأنماط المساواتية؟ هو سؤال مثير للاهتمام. قد تكون الإجابة في حال مذهب الأسبقية (أو الأولوية) هي نعم؛ ولكن قد يكون من الصعب جداً رؤية ما ينبغي أن تكون عليه التعديلات في حال آراء المساواتيين التي تركز على توزيع الموارد، الإمكانات، السلع الأولية بدلاً من الرفاهية، أو تلك الآراء التي تنكر مبدأ باريتو.

باختصار، ليس (CBA) منهجاً أعظم، إنه يحقق الرفاهية العمومية وليس مجمل الاعتبارات الأخلاقية. ينبغي أن تفرض الاعتبارات المساواتية، الأخلاقية أو الاعتبارات

غيـر المرتبطة بالرفاهية (حيثمـا توجد) على اختيار الهيئة مـن خلال قواعد اتخاذ القرارات غير (CBA). ما الهيكل الذي ينبغي أن تبنى عليه مثل هذه القواعد هو أمر بالغ التعقيد، ولا يمكننا تناوله هنا. على سبيل المثال، إذا تشكك أحد الأفراد في وجود قيم غير مبنية على الرفاهية، ويعتقد (كما قد يكون منطقياً) أن اعتبارات المسـاواتية يمكـن تنفيذها بأفضل ما يكون من خلال نظام ضريبة وإعانـة بدلاً من التنظيم[١٥]. حينئـذ تكون إحدى قواعد اتخاذ القرارات والحساسـة لمجموع الاعتبارات الأخلاقية «نفـذ (CBA)، لكن لا تختر سياسـيات تنتهـك حقوقاً أخلاقيـة». إذا كانت القيود الأخلاقية على الاختيار الحكومي منعكسة بدرجة أو أخرى في القانون الدستوري[١٦]، حينئذ تكون قاعدة اتخاذ قرار أخرى حساسة لمجموع الاعتبارات الأخلاقية هي: «نفذ (CBA)، لكن لا تختر سياسيات تنتهك حقوقاً دستورية». أو «نفذ (CBA) باختيارك بشرط مراجعة المحكمة الدستورية».

افترض أن الأخلاقية تتألف من الرفاهية العمومية (W) مضافاً إليها عوامل أخرى $\{F_1 \ldots F_m\}$. إحدى طرق تنفيذ هذه القاعدة لمجموع هذه الاعتبارات هو جعل الهيئات مسـئولة عن كل من (W) وعن (F_i) وإلزام الهيئات بتنفيذ (CBA) في خطوة أولى في التحليل الشـامل، تلك الخطوة تحدد الخيار الذي يعظم (W). وقاعدة تنفيذية أخرى ممكنـة هي إلزام الهيئات بالتركيز كلياً على (W) (باسـتخدام CBA)، وجعل كل من المشـرعين، المحاكم، والهيئات الضريبية والإعاناتية مسئولة عن (Fi). ولكن أليست إمكانيـة ثالثة هي أن الهيئات ينبغي أن تكون مسـئولة عن (W) و$\{F_1 \ldots F_m\}$، وينبغي عليهـا تنفيذ هذه الاعتبارات مسـتخدمة منهجاً أعظم لا يدمـج (CBA) باعتبارها خطـوة منفصلة؟ نقترح أن هذه الإمكانية نظرية، ولكـن لا تتوافر لدينا أدنى معرفة عما يمكن أن يتكون منه المنهج الأعظم. لا يبدو أن أياً من المناهج المنافسة لـ (CBA) والتي ناقشـناها في الفصل الثالث يمكن أن يكون جديـراً بالتصديق مثل هذا المنهج الأعظم.

علـى أي حال، فإن مشـكلة تحديـد الـ (Fi) وتصميم قواعد لاتخـاذ القرارات لتنفيذهـا، خارج نطاق هـذا الكتاب. حاول الكتاب بيـان أن (CBA) تحقق بطريقة مثلـى الرفاهية العمومية. وبالمقابل أكدنا في هذا المبحث أن (CBA) لا تحقق عوامل أخلاقيـة إضافية. يحتاج المدافعون عـن (CBA) أن يدركوا حدودها، ولا يجب على منتقديها مهاجمة مستهدف مضخم بطريقة غير قابلة للتصديق.

اللاقياسية:

يقترح كل من Lisa Heinzerling وFrank Ackerman في كتاب حديث، أن (CBA) تحاول بطريقة غير سليمة وضع أسعار لسلع لا يمكن تسعيرها:

«إن منافع التنظيمات الصحية والبيئية هي، بأمانة، لا يمكن تسعيرها. وتقع في هذا الموضع المثالب الخطيرة لتحليل التكلفة - المنفعة، ذلك أنه لمقارنة التكاليف والمنافع في الإطار الجامد، ينبغي أن يتم التعبير عنها في وحدات مشتركة. وفيات السرطان التي تم تجنبها، الحياة البرية والحيتان التي تم إنقاذها، الأمراض وأنواع القلق التي تم تجنبها - كل هذه المنافع وغيرها ينبغي اختزالها إلى قيم دولارية لتضمن أننا ننفق، فقط بالقدر الكافي عليها، ولكن ليس كثيراً جداً ... معظم ما نفكر فيه على أنه مهم حول الحياة الإنسانية، الصحة، والبيئة يتم فقدانه في هذه الترجمة. بتحويل الأشياء الغالية جداً إلى قيم نقدية، ينتهي التحليل الاقتصادي بترخيصها والتقليل من شأنها» (١٧).

يصرح كل من Heinzerling وAckerman عما يمكن أن نطلق عليه شكوى «اللاقياسية» حول (CBA) وهما ببساطة آخر المنتقدين في قائمة طويلة منهم. الحجج المبنية على ما يتعلق بـ «اللاقياسية، «القيم غير السوقية»، «القيم المتعددة»، «اللاسعرية»، «اللاسلعية» أو «التعبيرية» هي السلاح التقليدي الموجه ضد(CBA) (١٨). تقترح كل هذه الحجج أن (CBA) تجنح إلى الأرض بمحاولة استخدام مقياس نقدي وحيد لقياس الصحة، السلع البيئية، والأشياء الأخرى التي لا يمكن، أو لا ينبغي قياسها هكذا.

ولكن ما الذي تؤكده شكوى اللاقياسية حول (CBA)؟ سنصف في هذا المبحث، وسنحاول عرض مختلف صور هذا التحدي. بداية قد تكون لشكوى أن السلع البيئية والصحية «لا سعر لها» بمعنى أن أهميتها الأخلاقية تسمو فوق تأثيرها على الرفاهية العمومية. إنه لا يمكن قياسها (وفقاً لهذا النمط من التفكير) مع السلع، والتي تكون مهمة من الناحية الأخلاقية فقط بسبب أنها تحسن الرفاهية العمومية. ناقشنا هذه الصورة من اللاقياسية في المبحث السابق. تحليل التكلفة - المنفعة ليس منهجاً أعظم. إنه يقيس تأثير التغيرات الصحية، البيئية، وغيرها على الرفاهية العمومية، لا أكثر. إذا كانت هناك حقوق أخلاقية للصحة أو القيم غير المبنية على الرفاهية متضمنة في التدهور البيئي، حينئذ سيحتاج تطبيق (CBA) للهيئة إلى دمجه مع مناهج أخرى أو

مؤسسات ليعكس هذه الحقوق أو القيم. لا يعكس تحليل التكلفة - المنفعة ذاته هذه الحقوق أو القيم، ولا ينبغي أن ينتقد لفشله في اعتبارها.

تأخذ الأشكال المتبقية من انتقاد «اللاقياسية» هدف تعظيم الرفاهية، باعتباره معطى، ولكن تجادل أنه - لسبب أو لآخر - يعد المقياس النقدي المستخدم في (CBA) أداة ضعيفة للقيام بذلك. أولاً، اللاقياسية، أو اللاسعرية قد تعني أولوية Lexical لبعض السلع مقابل الدولارات[19]. أحد أبعاد الرفاهية يكون مرتباً lexically فوق آخر وفقاً لما إذا كان للبعد الأول أولوية مطلقة في تحديد الرفاهية؛ ومن ثم فإن تغيراً سلبياً (إيجابياً) على مدى البعد الأول، مهما كان صغيراً، يفوق تغيراً سلبياً (إيجابياً) على مدى البعد الثاني، مهما كان كبيراً. ستعني أولوية Lexical مقابل الدولارات أنه لا تكفي أية كمية من النقود لتعويض الخسارة في تلك السلع، أو بصورة مكافئة، أن رغبة الفرد في قبول التعويض (WTA)، في مقابل خسارة السلع، لانهائية وأن رغبتها في الدفع (WTP) للسلعة تعادل كل مخزونها من الثروة. سينهار حينئذ تحليل التكلفة - المنفعة.

يمكن أن تكون أولوية Lexical إمكانية نظرية[20]، لكننا نشك في أن السلع البيئية والصحية التي توصف غالباً من قبل منتقدي (CBA) بأنها «لا سعر لها» هي في الحقيقة مرتبة lexically مقابل الدولارات. نعتقد أنه من غير الصحيح أن تدهور النظام البيئي، خسارة الكائنات المعرضة للفناء، أو الأشكال الأخرى من التدهور البيئي سيكون لها تأثير أساسي على رفاهية الفرد العادي بحيث لا تعوضه أي كمية من النقدي عن خسارته إياها. بالتأكيد، يصرح الأفراد غالباً بقيم لا نهائية لـ (WTAs) عندما يسألون في استبانات حول الخسارة البيئية؛ لكن هذه (WTAs) تعكس تفضيلاتهم الأخلاقية، أو اعتراضهم على مشروع (CBA) البيئي، ولا تعكس التفضيلات المقيدة (المرتبطة بالمصلحة الذاتية المثلى) التي تكون ملائمة لفهم (CBA) كمنهج لاتخاذ قرار مرتبط بالرفاهية[21]. قيمة (WTA) لـ (P) لا نهائية للخسارة البيئية إذا كان تاريخ حياة (P) مع السلع البيئية أفضل لـ (P) عن تاريخ حياة (P) بدون تلك السلع، بغض النظر عن كم الأموال التي أضيفت إلى مخزون (P) من الأصول (وتم إنفاقها بطريقة مثلى لـ P).

قد تكون السلع البيئية مهمة جداً من الناحية الجماعية (أي مجموع كميات (WTP/WTA) للسلع البيئية، منقحة لتعكس التفضيلات المقيدة، قد تكون كبيرة إن لم تكن لا نهائية)، لكن من الصعب علينا رؤية أن (WTA) الحقيقية للشخص للخسارة البيئية،

بتتبع التفضيلات المثلى والمتمحورة حول الذات تكون لا نهائية. في الحقيقة تراجع كل Heinzerling وAckerman، عندما تم الضغط عليهما، عن ادعائهما أن السلع البيئية هى مرتبة lexically مقابل الدولارات. «فالقول بأن الطبيعة لا سـعر لها ليس معناه القول بأننا ينبغي أن ننفق كمية غير محددة من النقود لحمايتها» (٢٢).

أما بالنسبة للسلع الصحية، فالحقيقة بأنه لا توجد كمية من النقود يمكنها تعويض مـوت معين قد يبدو نوعاً من ترتيب lexical. سـتكون (WTA) «في غياب التوريث» لموت معين لا نهائية، وستسـاوي (WTP) لتجنب موت معين الأصول الكلية للشخص. لكـن هذا يعكس حقيقـة أن للنقود بعد الوفاة منفعة حدية مسـاوية للصفر. إنها لا تعكس الحقيقة بوجود خسـارة لا نهائية في المنفعة نتيجة الموت المبكر. تنشأ خسارة المنفعة في الموت المبكر بسـبب خسـارة سـنوات العمر الإضافية وكل السلع التي كان يمكن أن يتمتع بها خلال سنوات عمره هذه. لتاريخ حياة أطول، نموذجياً، منفعة أكبر من تاريخ حياة أقصر نتيجة الموت المبكر، خسارة المنفعة نتيجة الموت المبكر هي الفرق في المنفعة بين تاريخي الحياة المشار إليهما. المشكلة بالنسبة لـ (CBA) هي في ترجمة هذه الخسـارة في المنفعة إلى دولارات على افتراض أن المنفعة الحدية للدولارات بعد الموت تكون مسـاوية للصفر. والحل لتلك المشـكلة هو في اسـتنباط (WTA/WTP) لخطـر المـوت. خطر الموت ليس مرتبـاً lexically مقابل الـدولارات؛ للناس كميات محددة (في الحقيقة صغيرة جداً) لـ (WTA) و (WTP) للمخاطر الصغيرة. لذا فإن المشكلة الخاصة بترتيب lexical التي وجدت بواسطة عدم فائدة الدولارات بعد الموت يمكـن الاحتواء عليها في تطبيق (CBA) وهذا ما يتم فعلاً (٢٣). بصورة أكثر عمومية فإن الادعاءات بأن سـلعة ما لها ترتيـب lexically مقابل الدولارات، ينبغي أن تواجه الحقيقة بأن للنقود – كما ناقشـناها في الفصل الثالث – ما أسـماه Rawls «السلع الأولية» هي «وسـائل لتحقيق كل الأغراض» للرفاهية. يمكن أن يستخدم الدخل ليس لشراء سلع للمتع السريعة فحسب، ولكن أيضاً لشراء مدى كبير من السلع والخدمات التجارية، ومن ثم تسهيل مدى عريض من خطط الحياة. (هذا هو السبب لماذا يفضل المسـاواتيون نموذجيـاً إعادة توزيع الدخل لتحقيق أهدافهـم، وأيضاً لماذا يكون «خط الفقـر» مفيداً جداً في تحديد ذوي الادعاءات القويـة نحو إعادة التوزيع). إذا كانت (WTA) لبعض الخسارة لا نهائية بصورة حقيقية، حينئذ لن توجد طريقة من الطرق العديدة ينجح معها الدخل في خدمة النجاح الإنسـاني يمكنه التعويض عن الخسارة. هـذا ممكن، لكن ليس مرجحاً، وكما يظهر المثال حول تقييم الحياة، حتى عندما تكون

السلع هي مرتبة lexically بذكاء مقابل الدولارات، قد ينتج السؤال عن (/WTP WTA) لبعض التحويلات للسلع (على سبيل المثال، خطر الخسارة) كميات (/WTP WTA) يمكن تتبعها وقياس خسارات المنفعة بدرجة معقولة من الدقة.

هذا يكفي بالنسبة لشكل ترتيب lexically لقضية اللاقياسية. يشير شكل آخر من اللاقياسية إلى مشكلة عدم المقدرة على المقارنة (اللامقارنية). يحب الاقتصاديون افتراض أن للأفراد وللمجتمع عموماً ترتيب كامل للنتائج، بافتراض أي النتيجتين؟ إما أن تكون الأولى أو الثانية أو أن الاثنين متساويان تماماً[٢٤]. أشار الفلاسفة وبعض الاقتصاديين النقديين (أكثرهم شهرة Amartya Sen) إلى أن النتائج قد لا تكون قابلة للمقارنة، ليست أفضل، وليست أسوأ، ولا متساوية بالضبط[٢٥]. واستخدام المثال المشهور من الفيلسوف Joseph Raz: قد يكون لي الخيار بين (١) قضاء ساعة حرة مشي في الحديقة؛ (٢) قضاء الوقت استمتاعاً بكوب من الشاي في الدراسة؛ أو (٣) قضاء الوقت استمتاعاً بكوب من عصير البرتقال في الدراسة. افترض أني أفضل عصير البرتقال على الشاي. حينئذ، (٣) أفضل من (٢). ولكن يبدو ممكناً، أيضاً أنه ليس أي من (٢) أو (٣) أفضل من (١)، أو العكس. إذا كان الأمر كذلك، ينجم عن ذلك أن أياً من (٣) و(٢) لا يمكنها أن تكون جيدة بالضبط مثل (١)[٢٦]. ما دام أن شرب الشاي أو شرب العصير ليسا أفضل من المشي في الحديقة، ولا أسوأ من المشي في الحديقة، فإنهما ينبغي أن يدخلا في علاقة رابعة للمشي: ينبغي أن لا يقارنا بالمشي في الحديقة.

يثير عدم المقارنة عدداً من القضايا لمعتنقي مذهب الرفاهية ولـ (CBA) التي ناقشها البعض منا بتفصيل في مكان آخر[٢٧]. باختصار: لا يوفر معيار الرفاهية العمومية، لأسباب متعددة، ترتيباً كاملاً للنتائج[٢٨]. الترتيب يكون جزئياً وليس كاملاً. هناك أزواج من النتائج لا تكون الرفاهية العمومية عند إحداها أكبر من الأخرى، ولا تتساوى الرفاهية العمومية بالضبط في النتيجتين. لكن عدم المقارنة - بالنسبة للرفاهية العمومية- ليست مؤذية لمذهب الرفاهية الضعيف. أولاً، ما تزال التعدية صحيحة (بمعنى أنه إذا كانت إحدى النتائج لها رفاهية عمومية أعلى من أخرى، والتي هي بدورها لها رفاهية عمومية أكبر من ثالثة، حينئذ، يكون للنتيجة الأولى رفاهية عمومية أكبر من الثالثة). علاوة على ذلك، لا تلغي عدم المقارنة الاختيار أو التبرير بدرجة أكبر مما تقوم به المساواة بالضبط. إذا كانت إحدى النتائج غير قابلة للمقارنة - كالرفاهية العمومية - مع أخرى، حينئذ يمكن للمسئول الحكومي أن يختار بصورة تحكمية

بينها (تصنيف الحقوق الأخلاقية وهلم جراً) تماماً، كما يمكنه الاختيار بصورة تحكمية بين نتيجتين مساويتين تماماً بالنسبة للرفاهية العمومية.

يعني هذا أن (CBA) هو منهج دقيق لاتخاذ القرارات من قبل أنصار الرفاهية، ما دام يوجه المسئولين نحو اختيار السياسات التي تكون أعلى بمعيار الرفاهية العمومية. كيف تختار (CBA) بين السياسات التي تكون في الحقيقة مساوية بالضبط أو غير قابلة للمقارنة بدلالة الرفاهية العمومية هو موضوع ليس محل اهتمام.

بالعودة إلى قضية «اللاسعرية» من الممكن أن تكون تأثيرات رفاهية معينة على بعض الأفراد غير قابلة للمقارنة بالدولارات. إذا كانت (O) الحال الراهنة و(*O) هي نتيجة المشروع، حينئذ قد توجد الحال لمدى معين من مدفوعات الدولارات المضافة أو المطروحة من أصول (P) في (*O)، ليست (P) أحسن في (*O) عن (O) ولا أسوأ، ولا متساوية تماماً معها. تتطلب هذه الإمكانية إعادة تعريف مفهوم (CV)، والمعرف تقليدياً بافتراض أن تفضيلات الفرد (ومن ثم رفاهية الفرد) تحدد ترتيباً كاملاً وليس جزئياً عبر النتائج. على سبيل المثال، إن (CV) لفرد يكسب من المشروع يمكن إعادة تعريفه بأنه أكبر كمية يمكن اقتطاعها من موارد الفرد (في نتيجة المشروع) وما يزال يتركه إما أحسن بدرجة مساوية أو أنه أفضل مقارنة بالحال الراهنة بصور غير قابلة للمقارنة.

لتوضيح النقطة بطريقة أخرى، تعني عدم المقارنة أنه قد يكون لدى الأفراد تقييمات غامضة بدلاً من تقييمات نقدية دقيقة لمختلف تغيرات الرفاهية، وأن بناء CV يحتاج لأن يكون مرناً بدرجة كافية ليواكب هذا الغموض[٢٩]. لكن التقييمات الغامضة لا تقوض (CBA) نفسها. ما دام مجموع كميات (CV) (والمعاد تعريفها لتنقيح التفضيلات غير المثلى أو النزيهة ولتواكب الغموض) أفضل من المناهج المتنافسة عند تحديد مشروعات تزيد الرفاهية بصورة حقيقية (أخذاً في الحسبان المجال السياسي والشفافية وهلم جراً) ويكون لها تكاليف اتخاذ القرار ليست عالية بدرجة كافية لتقابل منفعة الدقة هذه، ستكون (CBA) منهجاً أفضل لمناصري الرفاهية.

الحديث عن «اللاسعرية» و «اللاقياسية» قد يعني ترتيباً lexical؛ قد يعني اللامقارنية؛ أو بصورة أكثر واقعية، قد تعني أن القيمة النقدية للسلع المعنية يصعب قياسها، على سبيل المثال، بسبب عدم تداول تلك السلع في الأسواق. يقول Heinzerling و Ackerman :

«بمقارنة المنافع مترجمة بالنقود بالتكاليف مترجمة بالنقود، وجعل هذه المقارنة معياراً للحكم على السياسية العامة المرتبطة بحماية الناس والبيئة، يعمل التحليل أيضاً ضد هذه السياسية. عملياً قد يمكن وصف معظم تحليل التكلفة – المنفعة بدقة أكبر كدراسات «تكلفة كاملة – منفعة غير كاملة». معظم أو كل التكاليف تحدد بيسر الأسعار السوقية، ولكن كثيراً من المنافع المهمة لا يمكن وضعها في شكل كمي، أو أن يوضع لها سعر بطريقة معقولة، ولذلك فهى ضمنياً تعطى قيمة صفرية[٣٠].

لكن (CBA) بشدة لا تفترض أن (CVs) للسلع غير التجارية هو الصفر. وتعد الآن استخدام مسوحات التقييمات المشروطة لتقدير التقييمات النقدية للسلع غير التجارية صناعة صغيرة في مجال الاقتصاد التطبيقي. تم إجراء الآلاف من هذه المسوحات واستخدام مجموعة كبيرة من الأدبيات الاقتصادية الثانوية لتطوير نماذج قياسية وغير متحيزة لجعل هذه المسوحات أكثر دقة. واستخدم بصورة كبيرة منهج آخر لتقدير (CVs) للسلع غير التجارية وهو استخدام المقاييس السلوكية للسلع (على سبيل المثال التغير في أسعار المنازل لتقدير (CVs) للضوضاء، الرؤية، أو نوعية الهواء)[٣١]. في هذا الموضوع، يكون عادة من المبالغة وصف السلع البيئية أو الصحية أو تلك المرتبطة بالأمن بأنها «غير تجارية». قد تهدف الصفقات التجارية إلى ضمان استخدام، ومن ثم قد توفر بعض الدليل على التقييم. على سبيل المثال، يشتري الأفراد الأمن (إما في شكل أدوات أمن منفصلة، أو في شكل بنود أكثر أماناً)، ويشترون خدمات صحية، وعند قيامهم بالمشتريات العقارية أو الاستجمامية يحاولون تحسين بيئتهم المباشرة أو القريبة.

على أي حال، المشكلة العامة المحددة بواسطة هذا الجانب من شكوى اللاقياسية هي مشكلة التقدير والقياس. دعنا نضع جانباً قضية أولوية lexical واللاقياسية، والذين هم مختلفون تماماً، وافترض أن الأفراد لديهم كميات (CVs) نهائية لسلع معينة. هذه التقييمات من وجهة نظر محللي (CBA)، لن تلاحظ بصورة مباشرة، وسيكون من غير المؤكد تماماً ماهية التقييمات. (هذه حقيقة، بالمناسبة، حتى لو كانت السلعة بنداً تجارياً أساسياً). لكن عدم التأكد وعدم الملاحظة هي سمات منتشرة في الوضع الإنساني، على سبيل المثال لا يمكن أن يرى أو يعرف بعضنا عقول بعض، أو المستقبل أو الماضي، أو ما يحدث في الحاضر في مواقع بعيدة. البشر مبدعون جداً في تطوير طرق لعمل الاختيارات والتقديرات المتعلقة بعدم التأكد[٣٢]. «التقييمات المشروطة» والتفضيلات المستبانة أحد الأمثلة الفريدة على تلك الطرق التي تم ذكرها

في الفقرة الســابقة. والإصرار على أن الكمية غير المؤكدة وغير الملاحظة هي دائماً غير معلومة» يكون سخيفاً؛ ولم يظهر منتقدو اللاقياسية لـ (CBA) لماذا تمثل (CVs) نوعاً معقداً من عدم التأكد بصورة خاصة ولا يمكن تتبعه.

يدعي شــكل أخير من انتقادات اللاقياســية بأنه ليست الســلع البيئية، الصحية أو غيرهــا هــي مرتبة lexically للــدولارات، أو غير قابلة للمقارنــة بالدولارات، أو أن تلــك التقييمات النقدية غير مؤكدة وصعبة التقديــر، لكن على الأحرى أن صميم عملية التقييم بالدولارات يرخص من هذه الســلع. كما يضعها كل من Heinzerling وAckerman: «بتحويل الأشياء الغالية التي نملكها إلى نقود، فإن التحليل الاقتصادي ينتهــي بترخيصها وتحويلها إلى قيم قليلة». وهذه، مرة أخرى، شــكوى شــائعة حول (CBA)، كثيراً ما يصرح بها معارضو وضع الأشياء في شكل كمي[٣٣]. والفكرة هي أن كل مجهود يبذل في ربط سعر نقدي لسلع معينة يقلل من قيمة الرفاهية لهذه السلع. يطلق Joseph Raz عليها «اللاقياسية الأساسية»، يفترض أنها أساس لقيمة الرفاهية لسلع معينة لا نفكر حولها بالدولار[٣٤].

ما الذي يجب علينا عمله لاعتراض ترخيص «/» اللاقياسية الأساسية لـ (CBA)؟ ما والطريق بالضبط الذي ترخص به (CBA) السلع التي تسعرها؟ بداية، إن تسعير الســلع البيئية والصحية والسلع الأخرى باعتباره جزءاً من (CBA) قد يوجد تأثيرات سيكولوجية سالبة، قد يسبب القلق للناس، والقلق ينقص بالتأكيد من الرفاهية (وليس النظرة المتعلقة بالرفاهية فحسب، ولكن على النظرة التفضيلية المقيدة أيضاً، ما دمت أفضّل، مهتماً بمصلحتي، الحصول على معلومات كاملة عن أن أقلق)[٣٥].

يعد الألم النفسي الناجم عن (CBA) نوعاً من تكلفة القرار. وقد تكون هذه التكلفة النفســية للقرار، من حيث المبدأ، كبيرة بدرجة كافية لتخل التوازن ضد (CBA)، في صالح المناهج المنافســة. نعتقد أن هذه التكلفة ينبغي أن تكون كبيرة جداً لتحقق ذلك (ما دمنا نعتقد أن CBA لها مزايا دقة أساسية مقابل المنافسين). ندرك أنه لا يوجد دليل على أن الهيئة التي تستخدم (CBA) تنتج عموماً قلقاً نفسياً أساسياً في مجموع السكان، ونشك أنها تقوم بذلك أساساً بسبب أن المواطنين لا يلقون اهتماماً كبيراً في العــادة إلى تفاصيل عملية اتخاذ القرار من قبل الهيئة، وأيضاً بســبب وجود مختلف البيئــات (قانون الضــرر، التأمين على الحياة) حيث يتم قيــاس قيمة الحياة، الصحة والسلع البيئية بالدولار.

قد يتم الاعتراض بأن الهيئة التي تستخدم (CBA) في حالات غير عادية، صارخة يمكن أن تسبب قلقاً واسع الانتشار حتى لو كانت (CBA) لا تسبب مثل هذا عموماً. هذا صحيح، وقد يتوقع مسئولو الهيئة القلق النفسي في حالة معينة يعظم الرفاهية باستخدام منهج مختلف عن (CBA) في تلك الحال. حتى مع وجود هذه الإمكانية في الحسبان، فإن مكاسب تجنب القلق من بناء (CBA) خالية من القلق ينبغي وزنه ضد الخسائر التي تحدث عندما ينفذ المسئولون الخطأ أو انتهازيو الفرص هذا الاستثناء في غياب قلق سكاني حقيقي.

في النهاية فإن سؤال القلق هو سؤال عملي، حيث إنه لايوجد شخص يشك في أن القلق هو انتقاص من الرفاهية. نقر أن منهجاً دقيقاً ورخيصاً قد يكون محبطاً بصورة كبيرة للسكان. ولكن منتقدي الترخيص لـ (CBA) لا يصيغون انتقاداتهم في هذه المصطلحات التطبيقية. والادعاء ليس هو (أو ليست فقط) أن (CBA) يربك ويزعج الناس، لكن هو أن (CBA) يرخص السلع بطريقة أكثر تجريدية.

يمكننا تقييم هذا الادعاء عن طريق نظريتنا للرفاهية. هل من الصحيح أن الأفراد يفضلون لمصلحتهم الذاتية، مع توافر المعلومات الكاملة والشروط الأخرى، عدم خضوع سلعا معينة لـ (CBA)؟ يبدو صحيحاً، من غير شك، أن الفرد قد يفضل مع توفر المعلومات الكاملة أنها لا تترجم، بصورة متعمدة، جوانب معينة من الحياة إلى نقود. (الأفضل أن لا أفكر كم تساوي صداقتي مع محمد لي بالدولارات؟ أو كم يبلغ (CVs) لحياة طفلي؟[٣٦]. لكن السؤال المطروح هنا مختلف هو هل يفضل الشخص (P) مصلحته الذاتية وفي ظل ظروف مثلى؟ إن مسئولي الحكومة لا يستخدمون منهجاً لاتخاذ القرار يتضمن ترجمة جوانب معينة من حياة (P) إلى النقود. افترض أن الرفاهية العمومية لها في الحقيقة بعد أخلاقي، وأن (CBA) هي في الحقيقة أفضل منهج لاتخاذ القرارات لتفعيل الرفاهية العمومية. لماذا يظل (P) يفضل، مع توافر هذه الحقائق، أن لا تقوم الحكومة باستخدام منهج قابل للقياس؟

لتوضيح هذه النقطة بطريقة أخرى: «يدّعي منتقدو اللاقياسية أن الطبيعة الخاصة لبعض سلع الرفاهية تمنع ترجمتها إلى نقود. لكن تفهمنا لطبيعة سلع الرفاهية هذه، ينبغي أن يتحد مع آرائنا الأخلاقية الأوسع. والقول بأن (١) الحكومية مطالبة أخلاقياً، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها بتعظيم الرفاهية العمومية، و(٢) يمكن للحكومة أن تحدد بدقة أعظم، ماهية السياسات التي تعظم الرفاهية العمومية من خلال منهج معين، لكن (٣) بعض سلع الرفاهية ترخص» عن طريق هذا المنهج،

وإنما يعني ذلك خلق تفكك أو على الأقل توتر داخل نظريتنا الأخلاقية.

لاحـظ أيضاً أنه من الصعب معرفة لمـاذا يكون طلب الترخيص، إذا كان صحيحاً، مقصوراً فقط على (CBA). لماذا ترخص السلع لتوازنها مع السلع باستخدام المقياس النقدي، وليس من خلال اسـتخدام أشـكال أخرى من التوازن؟ في الحقيقة لماذا لا يطبق أيضاً اعتراض «الترخيص» أيضاً على المناهج الضيقة؟ اعتبر ثلاثة أسئلة يمكن لمحلل حكومي أن يطرحها حول السياسية التى تمنع تدهور نظام بيئي أصلي: (١) ما هو مجموع (CVs) للنظام البيئي؛ (٢) هل تستأهل منافع الرفاهية الناجمة عن حماية النظام البيئي التكاليف (في شـكل أسـعار أعلى للمنتج وعمالة أقل)؛ (٣) هل المنافع البيئية نتيجة حماية النظام البيئي هذا تفوق آية خسـارة بيئية يمكن أن تكون مرتبطة مع السياسة (على سبيل المثال إذا حدت القيود التمويلية والسياسية عدد النظم البيئية التي يمكن أن تحميها الحكومة). يسأل تحليل التكلفة - المنفعة السؤال الأول؛ التوازن البديهـي، الثاني؛ منهج ضيق لتعظيـم المنافع البيئية، الثالث: «منتقدو اللاقياسـية الأساسـية الذين يدعون أن (CBA) وعلى نحو خاص، ترخص السـلع البيئية، (على سبيل المثال) يحتاجون لتوفير تفسير أساسي لماذا تسبق «طبيعة» السلع البيئية السؤال الأول وليس الثاني أو الثالث؟ لماذا لا يفضل الأفراد، في ظل الظروف المثلى، أن تسأل الحكومة السؤال الأول، وليس السؤالين الآخرين؟

ينبغي الاعتراف بأن التمييز الذي رسـمناه هنا بين استخدام الحكومية لـ (CBA) والطلـب من الأفراد ترجمة مختلف جوانب حياتهم الذاتية إلى نقود، بصورة متعمدة صـارم جداً. ستسـأل الحكومية دوريـاً، عند تطبيق (CBA)، أفـراداً مختارين عن تقييماتهـم النقديـة لتأثيرات الرفاهية فـي حياتهم، على الأقل إذا ما تم اسـتخدام المسـوحات باعتبارهـا أحد مصادر المعلومـات لكميات CVs. لكن سـؤال عينة من الأفراد لقضاء وقت قصير نسـبياً للتفكير حول (CVs) يكون أقل تكلفة بصورة كبيرة عن الطلب من المجتمع كله القيام بذلك، أو سؤال أفراد مختارين للتأمل بصورة متعمدة في القيمة النقدية لأصدقائهم، أطفالهم، الاسـتجمام، الأمن وهلم جراً على أسـاس مسـتمر. طالما أجبر الأفراد على الاشتمال في مسح التقييمات المشروطة هو نوع من الواجـب المدني، ربما يكون غير مبهج ومثيراً للقلق، لكن ليس أكثر تكلفة للمشـاركين (كمـا تبدو) عن الجلـوس في مقاعد المحلفين لتقدير مقابـل الضرر الذي يحكم به قضائياً للإصابة، الألم والمعاناة، فقدان شريكة الحياة أو وفاة طفل.

الرغبة في الدفع في مقابل الرغبة في الحصول على تعويض:

هناك دراسات تطبيقية كثيرة تقارن الكميات التى يرغب الأفراد في دفعها مقابل الحصول على بعض السلع مع الكميات التى يرغب الأفراد في الحصول عليها تعويضاً عن التخلي عن ذات السلع[٣٧]. توصلت هذه الدراسات إلى أن كميات (WTP) و(WTA) تنحرف باستمرار بعضها عن بعض وبصورة أساسية. وإن وجود هذه التباينات (WTP/ WTA) يتم وصفها روتينيا بأنها مشكلة لـ (CBA)[٣٨]. هل هي كذلك؟

دعنا نبدأ بالنظرية[٣٩]. في البداية ينبغي أن نوضح كيف يرتبط كل من (WTP) و(WTA) بالتغيير المعوض وصورته في المرآة التغيير المكافئ. تختار الحكومة بين الحال الراهن والمشروع. فإذا تجاهلنا عدم التأكد وافترضنا أن هذه هي نتائج محددة، فإن أحد الأفراد (P) يكون أفضل مع وجود المشروع، وشخص آخر (Q) يكون في وضع أسوأ مع وجود المشروع، هذه التغيرات التعويضية للأفراد هي التغيرات في ثرواتهم في عالم المشروع، والتي توازن تأثيرها على رفاهيتهم. في حال (P)، يعني هذا نقصاً في ثروته نتيجة المشروع؛ في حال (Q) إنها الإضافة لثروته نتيجة للمشروع. بالمقابل فإن تغيراتهما المكافئة هي التغيرات في ثروتهما في عالم الحال الراهنة التي تجعل بين هذه النتيجة والمشروع لديهما سواء. التغيرات المكافئة لـ (P) هي إضافة لثروته في الحال الراهنة؛ في حين أن (EV) لـ (Q) تمثل نقصاً في ثروته[٤٠].

العلاقة بين كميات (CVs) و(EV) و(WTP/WTA) مباشرة. بالنسبة لـ (P) المنتفع من المشروع، يكون (CV) له هو(WTP) للمشروع، و(EV) له هو (WTA) للحال الراهنة. ولأن (P) يكون في حال أفضل في عالم المشروع عنه في الحال الراهنة، تأخذ التغييرات الموازنة في عالم المشروع في شكل مدفوعات من (P) (WTP مقابل المشروع)، في حين تتألف التغيرات الموازنة في عالم الحال الراهنة في مدفوعات لـ (P) (WTA مقابل الحال الراهنة). بالنسبة لـ (Q)، المتضرر من المشروع تكون (CV) له هو (WTA) للمشروع و(EV) الخاص به هو (WTP) للحال الراهنة[٤١].

تجاهلنا في الجانب الأكبر من هذا الكتاب مفهوم (EV) وركزنا بدلاً من ذلك على (CVs). وتم اختيار النتائج التي اختيرت لتكون «الحال الراهنة» و«المشروع» بطريقة تحكمية، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً. والمسئول الذي يختار بين (O) و(*O)، قد يسمى (O) الحال الراهنة و(*O) المشروع، أو العكس. إذا أطلق على (O) الحال

الراهنة حينئـذ، تكون تغيرات الثروة الموازنة في (O*) هـي (CVs)، وتغيرات الثروة الموازنـة في (O) هي (EV)؛ إذا أطلق على (O*) الحال الراهنة حينئذ، تكون تغيرات الثـروة الموازنة فـي (O*) هي (EV)، وتغيرات الثـروة الموازنة في (O) هي (CVs). المنهجية الأساسية لـ (CBA) هي في جمع التغيرات المعوضة في نتيجة واحدة، واعتبار الأخرى قاعدة. نحتاج فقط مفهوماً واحداً - مفهوم تغير الثروة المعوض - لنفهم هذه المنهجية، وهذا هو سبب انخفاض اهتمامنا بتمييز (CV/EV) إلى هذه النقطة. ولكن لما كان هـذا التمييز تمييزاً معيارياً في الدراسـات المعاصرة، وتلعـب دوراً مهماً في دراسات (WTP/WTA)، فإنه يمكن مناقشته هنا.

كفانا اصطلاحات. النقطة الأساسـية هـي أن كميات كل من (WTP) و(WTA)، وأيضـاً (CVs) و(EV) يمكن أن تكون مختلفـة. يمكن أن تنحرف (WTP) و(WTA) حتى لو كانت التفضيلات تسـلك سـلوكاً حسـناً، حتى لو كان لدى الأفراد تفضيلات ثابتة، هذه التفضيلات كاملة ومتعدية (لذلك فإن عدم المقارنة ليسـت مشكلة) وتأخذ منحنيات السـواء الشـكل العادي، محدبة ناحية نقطة الأصل وتنحني بيسـر. فقد يختلفان بسبب أن أسعار مختلف السلع في عالم المشروع تختلف عن الأسعار في عالم الحـال الراهنة. ويمكن أن ينحرف (WTA) و(WTP) أحدهما عن الآخر حتى لو لم تتغير الأسعار.

على سـبيل المثال تخيل أن المشـروع يتضمن توفيراً إضافياً لسلعة عامة، من (G) إلى (G*)؛ والتي تفيد الشـخص (P)؛ تظل أسـعار السلع التجارية على ما هي عليه، وللشخص (P) ثروة قدرها (M) في كل من عالم الحال الراهنة وعالم المشروع. تكون (WTP) لـ (P) في هذه الحال هي كمية النقود، مطروحة من (M)، تكفي فقط ليكون تخفيض السـلع من (G) إلى (G*) سواء. وتكون (WTA) لـ (P) في هذه الحال كمية النقود مضافاً إليها (M)، والتي تكفي لجعله سـواء لديه النقص في السلعة العامة من (G*) إلى (G). من الواضح أنه إذا كانت المنفعة الحدية للنقود متناقصة، وتفضيلات (P) للسـلع العامة منفصلة عن تفضيلاته للسـلع التجارية (لذلك يكون تأثير المنفعة للتغيرات في ثروة (P) ثابتاً بغض النظر عن مسـتوى السـلع العامة)، في هذه الحال ستزيد كمية (WTA) عن كمية (WTP)، وتكون (WTA) لـ (P) النقود المضافة لمخزونه مـن الثروة (M)، في حـين تكون (WTP) هـي النقود المخصومـة من مخزون (P) من الثـروة (M). ولذلك تكون كميـة (WTA) اللازمة لموازنة تغير محدد في المنفعة أكبر من (WTP).

ركــز هذا المثال، والتحليل الاقتصادي التقليدي لـ (WTP/WTA) على تفضيلات (P) الفعلية. لن يتغير الأمر كثيراً إذا تحولنا إلى تفضيلات مقيدة (المثلى، المرتبطة بالمصلحة الذاتية). يمكن للنقود أن يكون لها منفعة حدية متغيرة بالنسبة للتفضيلات المقيدة. لذا، كلاهما في حالات تضمن المشــروع تغيرات ســعرية، وحتى في الحالات التي لا يتضمن فيها تغيرات سعرية يمكن لـ (WTP) المنقحة أن تنحرف عن (WTA) المنقحة.

توجـد الانحرافـات المحتملة بين كميــات (WTP) و(WTA) (العادية أو المنقحة) عدم تحديد ممكن في (CBA). لأن كميات (WTP/WTA) الفردية يمكن أن تختلف، ويترتــب على ذلــك أن (CBA) يمكن أن تحقق نتائج مختلفــة، اعتماداً على هل تمت مقارنة المشــروع والحال الراهنة من خلال تجميع (CVs) أو تجميع (EV). إذا أخذنا الطريقــة الأولى، حينئذ تكــون قاعدة قرارنا: اخصــم (WTA) التجميعية لمتضرري المشــروع (مدفوعات موازنة للمتضررين من المشــروع في عالم المشروع) من (WTP) التجميعية للمســتفيدين منه (مدفوعات موازنة من المستفيدين من المشروع في عالم المشروع) ونفذ المشروع حال هذه الكميات الصافية موجبة. إذا أخذنا الطريقة الثانية، حينئــذ تكون قاعــدة قرارنا: اخصم (WTA) التجميعية للمســتفيدين من المشــروع (مدفوعات موازنة من المســتفيدين من المشروع في عالم الحال الراهنة) من (WTP) التجميعية للمتضررين من المشــروع (مدفوعات موازنة من المتضررين من المشروع في عالم الحال الراهنة) وتمسك بالحال الراهنة حال هذه الكميات الصافية موجبة. من الممكن، على الأقل أنه سيخبرنا التحليل الأول باختيار المشروع في حين يخبرنا الثاني باختيار الحال الراهنة، أو العكس بالعكس.

لتوضيح النقطة بطريقة أخرى بعيدة عن التجميل الاصطلاحي مع افتراض وجود تباينات في (WTP/WTA)، أن منهجية (CBA) والتي تقارن مجموعة من النتائج عن طريق اختيار إحدى هذه النتائج أساســاً للتحليل، وبعدئذ حســاب وتجميع مدفوعات توازنية في النتائج الأخرى بالنسبة لهذا الأساس، يمكن أن تصل إلى ترتيبات مختلفة للنتائج، اعتماداً على أي نتيجة يتم اتخاذها أساساً للتحليل.

تمثــل هذه الحقيقة المثيرة صعوبــة نظرية عميقة إذا تم تقييــم (CBA) على أنه معيار أخلاقي أساســي، وإذا تم الإصرار على أن أي معيار أخلاقي صحيح ينبغي أن ينجــم عنه ترتيب محدد للنتائج والخيارات. ولكن هذا النمط الأخير من الاصرار قد أُســيء فهمه. على سبيل المثال، كما ناقشــنا في المبحث السابق، الرفاهية العمومية (والتــي هي معيار أخلاقي حقيقي، يمكن أن يكون لها بعض ثغرات عدم المقارنة (نوع

من عدم التحديد). نتيجتان قد لا يمكن ترتيبهما بصورة محددة بواسطة الرفاهية العمومية. على أي حال، إن (CBA) ذاتها هي منهج لاتخاذ القرار، وليست معياراً أخلاقياً. والحقيقة أن (CBA) قد ينجم عنها نتائج غير محددة ليست بالمشكلة الكبيرة لـ (CBA) ما دامت تحدث بصورة نادرة. تخيل أن (٩٠٪) من حالات خيارت السياسة مرتبة بصورة محددة بواسطة الرفاهية العمومية، ستكون (CBA) محددة أيضاً ودقيقة، فهي ترتب الخيارات بالطريقة نفسها بغض النظر عن الخيار الذي تم انتخابه أساساً للتحليل، وأن هذا الترتيب هو نفسه ترتيب حقيقي في ضوء الرفاهية العمومية. في (٥٪) من هذه الحالات، يكون (CBA) محدداً لكن غير دقيق؛ وفي (٥٪) من هذه الحالات يفشل (CBA) في إيجاد ترتيب على الإطلاق، مما يتطلب من متخذ القرار الانتقال إلى منهج مختلف لتنفيذ الرفاهية العمومية. إذا كان ذلك هو النمط العام، حينئذ سيصبح (CBA) عموماً منهجاً محدداً ودقيقاً، وفقط بين الحين والآخر سيؤدي إلى نتائج خاطئة بسبب عدم التحديد أوعدم الدقة[٤٢].

لذا يصبح السؤال هو: إلى أي مدى ستؤدي تباينات (WTP/WTA) في التطبيق، إلى عدم تحديد في (CBA)؟ تقترح دراسات نظرية كثيرة أنه، إذا كانت التفضيلات تسلك سلوكاً حسناً، سيكون الفرق بين كميات (WTP) و(WTA) الفردية لمشروع معين عادة صغيراً[٤٣]. وعلى الرغم من أن هذه القضية ما تزال قابلة للمناقشة، إلا أنه من الصحيح القول بأنه إذا كانت (WTP) تمثل جزءاً صغيراً فقط من الدخل... حينئذ، لمستهلك Hicksian (شخص له التفضيلات تسلك سلوكاً حسناً) يمكن توقع أن الانحراف بين (WTA) و(WTP) سيكون صغيراً جداً - على الأكثر، نسبة مئوية صغيرة[٤٤].

تظهر غالباً دراسات التقييمات المشروطة والأعمال التجريبية الأخرى تباينات أكبر كثيراً لـ (WTP/WTA). تكون (WTA) غالباً، مضاعفات متعددة لـ (WTP)، بدلاً من تفاوت بنسب مئوية قليلة، وحتى في الحالات التي تكون فيها السلع المتضمنة تمثل فقط جزءاً صغيراً من دخل الشخص الكلي. ماذا يحدث؟ أحد التفسيرات التقليدية هو أن الأشخاص يتصرفون إستراتيجياً أو بطريقة تبدو إستراتيجية، القول بأن كميات (WTP) تقل عن (WTP) الحقيقية، وأن كميات (WTA) تكون أكبر من (WTA) الحقيقة، كما هو متوقع في سيناريو التعاقد حيث تحاول الأطراف ضمان نصيب أكبر من الفائض عن طريقة ادعاء تقييمات تختلف عن أسعارهم التحفظية الحقيقية[٤٥]. وتفسير آخر هو أن الأفراد يصرحون بتفضيلاتهم الأخلاقية أو يحتجون على عملية

تحويلها إلى نقود. على سبيل المثال، قد تمثل كميات (WTA) العالية جداً أو اللانهائية اعتراضاً أخلاقياً على المشروع؛ كما قد تمثل كميات صغيرة جداً لـ (WTP) اعتراضاً أخلاقياً على الضرائب الإضافية التي تأخذها لتمويل المشروع[٤٦].

يشـير تفسـير تقليدي آخر إلى تباينات (WTP/WTA) لتأثير «الهبات الطبيعية» أو «عدم حب الخسـارة». والفكرة الأساسـية هنا والتي تم تنظيرها بواسطة Amos Tversky وDaniel Kahnem ومعاونيهـم، هـي أن يقيم الأفراد حزم السـلع بالبدء من نقاط مرجع تحكمي، ويرون مكونات هذه الحزمة كخسـارة ومكاسـب من النقطة المرجعية[٤٧]. يعني هذا أنه، ومسايرة للنظرية الاقتصادية التقليدية، لا توجد مجموعة وحيدة من منحنيات السـواء لفضـاء معين من الحزم الممكنة من السـلع. بالأحرى، التفضيـلات ومنحنيات السـواء هي «مرجع غير مسـتقل». إضافـة إلى ذلك، تكون الخسـارة مقومة بأكثر من المكاسـب المناظرة. وأنه لا يتـم تفضيل تغير ما في كمية إحدى السلع بقوة، أو تفضيله عندما يتم رؤيته قصوراً عن المستوى المرجعي عنه عندما ينظر إليه كتحسـن فيه. قد يفسـر هذا تباينات (WTP/WTA) الكبيرة في تجارب حيث يكون لدى الأفراد أحد أشـكال الهبات الطبيعية منخفضة القيمة (على سـبيل المثال فنجان للقهوة) فيطلب مبلغاً كبيراً للتخلي عنه أكبر من الرغبة في الدفع للأفراد الذيـن لم يهبوا مثله؛ تسـتخدم المجموعة الأولى من الأفراد حالـة الهبات الطبيعية على أنها نقطتهم المرجعية، ويرون أن التخلي عن هذا الشـيء خسـارة، في حين ترى المجموعة الثانية مبادلة هذا الشيء مكسباً.

يمثل السـلوك الإستراتيجي مشـكلة للقياس وينبغي على الطريقة المصممة جيداً لاسـتنباط كميات (WTP/WTA) محاولة التغلب عليها. بعض الطرق تكون متوافقة من ناحية الحوافز (إذا كان لدى المسـتجيبين للمسـح الرشـد فإنهم سيكشـفون عن تفضيلاتهـم الحقيقة)، وعلى الرغم من أن المسـتجوبين قد لا يفهمون دائماً سـمات الموائمـة – الحافز للطريقة المتبعة، فإن هؤلاء يمكن افتراضياً توضيحه لهم من خلال معلومـات إضافيـة أو من خلال التدريب[٤٨]. تمثل كميـات (WTP) و(WTA) الملونة بصورة أساسـية بوجهات النظـر الأخلاقية حول المشـروع، أو الآراءالأخلاقية حول (CBA) ذاتهـا، التفضيلات «النزيهة» والتي هي ليسـت غيـر ملائمة لـ (CBA) كما نتخليها. وكما ناقشـنا، بصفـة عامة، في الفصل الخامس، ينبغـي أنه تصمم طرق التقييم، إذا كان ممكناً، بحيث يمكن التخلص من التفضيلات النزيهة.

أخيراً، تمثل الظاهرة المعروفة باسم «كراهية الخسارة» أو تأثير الهبة «أو التفضيلات

المعتمدة على مرجعية، نوعاً من تشوه التفضيلات. الأشخاص العارفون بصورة كاملة أو الأمثليون لن يكونوا كارهين للمخاطرة». قد يكونون عرضة لتناقص المنفعة الحدية، مقيمين الإضافات للنقود أو السلع بصورة أقل كلما أصبحت الكمية الإجمالية من النقود أو السلع أكبر. لكن تناقص المنفعة الحدية ليس هو نفسه كراهية الخسارة التي تتضمن (مرة أخرى) اختيار نقطة تفضيلات أولية تحكمية، وهي حينئذ ستؤثر في تقييم النتائج. وكما ناقشنا أعلاه، أيضاً في الفصل الخامس، ينبغي أن يحاول محللو (CBA). عموماً، توظيف الطرق التي تصفي التفضيلات النزيهة. هناك بعض الأدلة على أن كراهية الخسارة يمكن تصفيتها- وبصيغة أخرى، أنه يمكن حث الأفراد من أجل بناء كميات (WTP/WTA) والتعبير عنها بصورة لا تعتمد، أو على الأقل لا تعتمد بصورة مكثفة على اختيار النقطة المرجعية. أثبتت بعض الدراسات على الأقل، أن الأساليب غير المتحيزة تقلل تباينات (WTP/WTA)[٤٩].

لتلخيص ما سبق: لا ينبغي أن تتحرف كميات (WTP) و(WTA) الحقيقية والمنقحة (كميات WTP وWTA المعرفة بدلالة تفضيلات الأفراد المرتبطة بالمصلحة الذاتية أوالمثلى) بصورة أساسية في الحالات العادية، حيث تكون تأثيرات المشروع صغيرة بالنسبة للدخل الكلي للفرد. وهكذا لا ينبغي أن يأخذ محللو (CBA) تباينات كبيرة لـ (WTP/WTA) كمعطاة، بل عليهم بصورة مثلى أن يخفضوا من هذه التباينات باستخدام طرق تقييم تكون موائمة للحوافز بصورة شفافة، وتصفي الأصوات المعارضة، كراهية الخسارة، والتشوهات الأخرى. بالطبع قد تكون هذه الطريقة مكلفة أو إلى مدى معين غير متاحة ببساطة. لكن على الأقل على محللي (CBA) الذين يواجهون بدراسات غير كاملة، حيث توجد تباينات بين كميات (WTP) و(WTA) لبعض السلع، استخدام ذلك التقييم، بحيث يجعل كلاً من (WTP) أو (WTP) أقل تأثراً بأخطاء القياس والتشوهات.

تميل الهيئات، عملياً، إلى استخدام (WTP) عن (WTA). هذا المنهج يمكن دعمه إذا كانت الكميات المصرح بها أو المشاهدة لـ (WTP) تعطي دلالة أفضل بصفة عامة للتفضيلات المرتبطة بالمصلحة الذاتية أو المثلى عن (WTA) (على سبيل المثال، إذا كانت تفضيلات أخلاقية تميل إلى أن يعبر عنها من خلال (WTA) غير متماثلة بدلاً من (WTP) غير متماثلة). لن نحاول هنا تحديد ما إذا كانت (WTP) في الحقيقة مشوهة بصورة خاصة.

ماذا لو انتهى المحلل إلى أنه لا يوجد مبرر لتفضيل (WTP) على (WTA) بالنسبة

لبعض السـلع، وأن التباين بين (WTA) و(WTP) كبير بدرجة كافية لينجم عنه عدم تحديد في (CBA)، حتى يبدو المشـروع جيداً (سـيئاً) بأخذ الحال الراهنة كأساس وجمع (CVs)، في حين تبدو الحال الراهنة جيدة (سيئة) بأخذ المشروع كأساس وجمع (CVs)؟ يبـدو أن بعض مؤيدي (CBA) يفكـرون أنه توجد إجابة صحيحة للاختيار بـين (WTP) و(WTA) في هذا النوع من الحالات[٥٠]. حتى في حال معرفة (WTP) و(WTA) الحقيقيـة بصورة مؤكـدة، فإن (WTP) أو (WTA) يفتـرض أنها المقياس الطبيعـي. أحد الأفكار هو أن الحال الراهنة هي الأسـاس الطبيعي: ويعني هذا أن المحلل ينبغي أن يفضل (WTP) مقياسـاً للتقييم للمستفيدين من المشروع، و(WTA) مقياسـاً للتقييم للمتضررين منه. وفكر آخـر هو أنه يمكن إيجاد المقياس الملائم عن طريق اختبار طبيعة الصفقة الاجتماعية المتضمنة في قرار السياسة موضع الاعتبار، وبواسـطة الحقوق الضمنية لخدمات البيئة المفترض عقدها بواسطة مختلف أطراف الصفقـة[٥١]. اعتبر حالة توضحية حيث يتضمن المشـروع حظر التلوث من مصنع، لمصلحة المقيمين القريبين. إذا كان من حق المقيمين وقف التلوث، حينئذ يكون التقييم الملائـم لمنافعهم هو (WTA). إذا كان من حق المصنـع التلوث، حينئذ، يكون المقياس الملائم لمنافع المقيمين من المشروع هو (WTP)، أو هكذا اقترح.

كلا الاقتراحين السـابقين يصدماننا باعتبارهما كاقتراحين خاطئين. فيما يتعلق بالرفاهيـة العمومية - المعيـار الذي تنفذه (CBA) - لا يعطـي أولوية خاصة للحال الراهنـة. اقترحنا بالفعل أن تعيين نتيجة واحدة كحال راهنة والأخرى كمشـروع هو فـي الحقيقـة تحكمي. إذا وجدت طريقـة غير تحكمية لعمل الاختيـار، نقترح أنها سـتكون: خيار الحال الراهنة هو خيار الكسـل الحكومي، في حين أن «المشروعات» هي خيارات تسـتدعي نوعاً من النشـاط من قبل الحكومة. ولكن التمييز بين الفعل/ عـدم الفعل ليسـت له أهمية حقيقية فيما يتصل بكل ما يتعلـق بالرفاهية العمومية. تزيد الأفعال أحياناً الرفاهية العمومية، مقارنة بعدم الفعل، وأحياناً تخفضها، وما هو صحيـح يعتمد على وضع الاختيار موضع الاهتمام، وعلى الحقائق؛ لا يوجد افترض مسـبق حول أيهما. التمييز بين الفعل وعدم الفعل له أهمية كبيرة داخل وجهات نظر معينة مرتبطة بعلم الأخلاق (والتي تميل لتفسـير القيود المرتبطة بالأخلاق على أنها اعتراضات على الفعل بدلاً من عدم الفعل)[٥٢]. ولكن هذه النقطة ليست ملائمة لمعيار الرفاهية العمومية، ومناهج اتخاذ القرارات التي تطبقه.

أما بالنسبة لعقيدة الحقوق للاختيار بين (WTP) و(WTA)، ليست (CBA) منهجاً

لاتخاذ القرار من أجل تفعيل الحقوق. قد تحد الحقوق القانونية المسئولين قانوناً من تفعيل توصيات (CBA)؛ قد تحدث الحقوق القانونية الشيء نفسه أخلاقياً، لكن التساؤل: هل تفوق منافع الرفاهية للمشروع تكاليفه المتعلقة بالرفاهية؟ ليست له علاقة حول: هل للمستفيدين من المشروع حق قانوني أو أخلاقي لهذه المنافع؟

لذا فإن المسئول الحكومي الذي: (١) يواجه تبايناً كبيراً بين (WTA) و(WTP) لبعض السلع بدرجة تؤثر في تقييمه لاختيار السياسة موضع الاعتبار. (٢) ليس له أسس لتفضيل تقييم أو آخر كونه متأثراً بدرجة منخفضة بصعاب القياس، تشوهات التفضيلات، أو وجهات النظر الأخلاقية فإنه يواجه عدم تحديد حقيقي. في هذا النوع من الحالات، ينبغي على المسئول استخدام بعض المناهج الأخرى بدلاً من (CBA) لتحديد ماهية السياسة التي تعظم الرفاهية - افتراضاً منهج التوازن الحدسي. لا يمثل عدم التحديد الممكن لـ (CBA) في ترتيب المشروع قصوراً كبيرة في الطريقة، ولكن تتطلب بالفعل منهجاً ملحقاً عندما تتحقق حالة عدم التحديد- ينبغي أن يحدث شيء ما بدرجة أقل وأقل تكراراً كلما تحسنت طرق تقدير التفضيلات.

الخصم:

عند أي معدل ينبغي أن تخصم (CBA) التكاليف والمنافع المستقبلية؟ لهذا السؤال أهمية عملية عظيمة، ويناقش بصورة حادة[٥٣]. على سبيل المثال، السياسية التي يفعلها أو يعتبرها المنظمون البيئيون تنتج كثيراً المنافع الصحية والأمنية في الفترة القريبة أو المتوسطة، أكثر من الفترة القصيرة جداً. على سبيل المثال تنظيم المواد المسرطنة. السيانيد مادة سامة سريعة المفعول، لكن التعرض في الوقت الحالي للمادة المسرطنة قد يسبب الموت في عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة، وعلى أي حال، تحد السياسة البيئية من التلوث المستقبلي وليس فقط الحالي. لذلك، فإن كثيراً من المنافع الصحية لسياسة تخفيض المادة المسرطنة سيتم تحققه في حقبة من الزمن أو حقبات بعد إقرار السياسة. وأحياناً، كما في حال ارتفاع حرارة الكرة الأرضية يكون أكبر تأثيراً للسياسة على الأجيال المستقبلة في المستقبل البعيد. بافتراض الفائدة المركبة، يمكن أن ينجم عنه اختلافات عددية صغيرة في اختيار سعر الفائدة (مثلاً استخدام ٣٪ بدلاً من صفر ٪ أو ٧٪) تقديرات مختلفة بصورة أساسية لتكاليف ومنافع المشروع وتقييم مختلف بصورة جوهرية لاختيارات السياسة (انظر جدول ٦-١)

ليس هدفنا في هذا المبحث المختصر هو أخذ موقف حول معدل الخصم الملائم

لـــ (CBA)، ولكن بالأحرى من أجل توضيـــح ماهية القضايا المثارة، وفي عملية إظهار أن الجـــدل حول الخصم لا يقوض (CBA) ذاتها. وما يغذي الجدال هو بداية التأثير العملـــي لاختيار معـــدل الخصم، ولكن أيضاً الأســـئلة القابلة للمناقشـــة حول تفاعل الرفاهيـــة والزمن، معنى الرفاهية العمومية في حال السياســـات التي تؤثر في حجم الســـكان، وفي العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والأجيال المســـتقبلة، إضافة إلى تســـاؤلات فنية لا تزال صعبة حول كيفية اســـتخدام معدل الخصم لضبط جيد لدقة (CBA) في تتبع الرفاهية العمومية. ومع وجود هذه الأســـئلة، وبدون حل محدد في الأفق، لا تقلل بحال حجتنا الأساسية لمذهب الرفاهية الضعيف أو لـ (CBA) باعتباره منهجاً لاتخاذ القرار لأنصار الرفاهية.

جدول (٦-١) قيمة الخصم لوقوع مصيبة واحدة
(قيمة المصيبة غير مخصومة تقدر بـ ٥ ملايين $)

معدل الخصم	سنوات في المستقبل عندما تحدث المصيبة		
	١٠	٥٠	١٠٠
٪٠	$٥,٠٠٠,٠٠٠	$٥,٠٠٠,٠٠٠	$٥,٠٠٠,٠٠٠
٪٣	$٣,٧٢٠,٠٠٠	$١,١٤٠,٠٠٠	$٢٦٠١٦٤
٪٧	$٢,٥٤٠,٠٠٠	$١٦٩,٧٣٩	$٥,٧٦٢
٪١٠	$١,٩٣٠,٠٠٠	$٤٢,٥٩٣	$٣٦٣

أحـــد جوانب لغز الخصم هو رشـــد التفضيل الزمني. يبـــدو أن كثيراً من الأفراد يفضلون الاســـتمتاع الحالي عن الاســـتمتاع في المســـتقبل، أو الاستهلاك الحالي عن الاســـتهلاك في المســـتقبل، يرجع ذلك ببســـاطة إلى الوضع المؤقـــت للمنفعة الحالية ببساطة؛ لأنه الآن أو «حالاً»[٥٤] سيكون للشخص الذي له مثل هذا النوع من التفضيل الزمني الحقيقي قيمة حالية أصغر لـ (WTP/WTA) لتأثير الرفاهية الذي يحدث في فترة أطول، مقارنة بالقيمـــة الحالية لـ (WTP/WTA) لنفس التأثير الذي يحدث في فترة مبكرة. فهو يهتم بتواريخ استمتاعاته واستهلاكه، تماماً كما قد يفضل استهلاك أنواع معينة من السلع، أو ممارسة أنواع معينة من حالات المتعة، ولأنه يفضل بكثافة أقل منفعة لاحقة، فإن كم المال النقدي المطلوب لتعويضه عن خسارتها سيكون أصغر.

يجادل البعض بأن (CBA) ينبغي أن تدمج معدلاً للخصم ليعكس الكميات المتناقصة لـ (WTP/WTA) للمنافع والتكاليف المســـتقبلة التي تتحقق لأفراد ذوي تفضيل زمني

حقيقي. على سبيل المثال يرى Richard Revez:

«أن سـبب الخصم في حال الضرر الكامن ليس هو أن المنظم أو بعض الخارجيين يحدد أن الحياة في المسـتقبل أقل قيمة من الحياة في الحاضر. بدلاً من ذلك يعكس الخصم ببسـاطة الحقيقة بـأن الفرد الذي يقيم حياته يتحصـل على منافع أقل من الحياة سـنة في المستقبل عن السنة الحالية. لذلك يعد الخصم ضرورياً ليوفر قيمة دقيقة للمنافع التى يخسرها الفرد في الحاضر نتيجة للموت المبكر في المستقبل[٥٥].

لا يمكن التشكيك في حجة Revesz وفقاً لوجهة النظر التقليدية لـ (CBA)، والتي تساوي بين الرفاهية وإشباع تفضيلات فعلية، وتحدد (WTP/WTA) بدلالة تفضيلات فعليـة. وتكون أقل قوة إذا كانت التفضيلات مثلى. وقد مال الفلاسـفة الذين كتبوا عن الخصم إلى النظر إلى التفضيل الزمني الحقيقي كنوع من تشـوه التفضيلات[٥٦]. واعاؤهـم في الواقع بأن الأفراد الذيـن تتوافر لهم المعلومات الكاملة والتقدير الكامل للآثار الممكنة على رفاهيتهم (كلا التأثيرات الحالية والمسـتقبلة) لن يهتموا بأنفسـهم حـول الوضـع المؤقت لتلـك الآثـار. إذا كان رأي هؤلاء الفلاسـفة صحيحاً، حينئذ (افتراضـاً) لن تكون كميات (WTP/WTA) المنقحة حساسـة بذاتهـا للزمن، وأنه لا ينبغي أن تدمج (CBA) عامـل الخصم ليعكس تفضيلاً زمنياً حقيقياً على الرغم من أنه قد يتم لأسباب أخرى.

أحـد جوانب لغز الخصـم هي ما إذا كان الأفـراد المطلعون أو الأفـراد المثاليون سيحتفظون بتفضيل زمني يرتبط برفاهيتهم الذاتية. وهذا التساؤل عملي، وهو على الأقل في جانب كبير منه تسـاؤل حول السيكولوجيا الإنسانية. قد يختار الأفراد في ظروف الامتلاك الكامل للحقائق والدراسة المتأنية جانباً زمنياً في تأثيرات الرفاهية؛ أو تفضيـلاً للملذات الحاضرة عن المسـتقبلة، والآلام المسـتقبلة عن الحاضرة، قد تكون مغروسـة في طبيعتنـا بطريقة لا يمكن محوها. علـى أي حال، بنيت (CBA) باعتبارها مجموع كميات (WTP/WTA) منقحة يمكن أن تكون حساسـة لأي تفضيل زمني (يعتقد المحلل) يستحوذ عليه الأفراد الأمثليون بصورة ملائمة[٥٧].

حتى دون تفضيل زمني في الصورة، هناك أسـباب وجيهة لتدمج (CBA) نوعاً من عامل الخصم. أحد الأسـباب المهمة جداً يرتبط بفرص الاستثمار. تخيل أن مسئولاً يختار بين خيار (١)، عدم الفعل، وخيار (٢)، القيام بمشـروع والذي سـيفرض بعض التكاليـف الآن، مع تحقيق منافع مسـتقبلية في (T*). افترض أن الأسـواق القائمة

مستقرة، وتقدم معدلاً لفائدة آمنة قدره (r). وخيار ثالث هو (كما يبدو) فرض الضرائب على المتضررين من المشروع، استثمر عوائد المشروع بمعدل (r) حتى (T*)، وتوزيع عوائد الاستثمار على أولئك الذين كانوا سيستفيدون من المشروع، أو لمجموع السكان. إذا كانت منافع المشروع، مخصومة عند معدل (r)، أقل من تكاليفه الحاضرة، حينئذ يكون هذا الخيار الثالث (إذا كان متاحاً حقيقة) أفضل من الخيار (٢). في الواقع، يوسع الخصم أوتوماتيكياً مجموعة الخيارات موضع الاعتبار، استناداً إلى خيار «افرض الضريبة وادخر».

نعتقد أن حجة تكلفة الفرصة البديلة للخصم هي أقوى الحجج الموجودة على الساحة الآن[٥٨]. تقدم حجج تكلفة الفرصة البديلة للخصم غالباً بواسطة الاقتصاديين، وكانت هذه الحجة مهمة بصورة خاصة في هيكلة الممارسة الفعلية للهيئة. لاحظ أن هذه الحجة لا تستخدم فكرة التفضيل الزمن. بدلاً من ذلك، تستخدم فكرة أن متخذي القرار لديهم خيارات أخرى عن الحال الراهنة والتنفيذ الحاضر لمشروع تنظيمي والذي ينتج منافع مستقبلية: على نحو خاص، استثمار الموارد التي كان سيستهلكها المشروع عند معدل فائدة موجب، أو حفز الأفراد المتأثرين لاستثمار هذه الموارد بأنفسهم. يوجه الخصم متخذ القرار إلى هذه الإماكانات الإضافية؛ إذا كانت المنافع المستقبلة المخصومة أقل من التكاليف الحالية، حينئذ هناك خيار ثالث متاح للحكومة ويكون أفضل للرفاهية العمومية من المشروع[٥٩].

لاحظ أيضاً أن حجة تكلفة الفرصة البديلة لا تضع أفكار المساواة بين الأجيال موضع التنفيذ. يزيد الخصم، بدلاً من ذلك، من دقة (CBA) في تحديد المشروعات المحسنة للرفاهية، مع افتراض وجود الفرص الاستثمارية. تشير حجة أخرى في هذا المجال إلى تأثيرات الثروة. ستكون الأجيال المستقبلة، على الأرجح، أكثر غنى. إذا كان ذلك صحيحاً، ستكون منفعتهم الحدية للنقود أقل. يمكن أن يوظف الخصم على أنه نوع من الوزن التوزيعي في تعديل كميات (WTP/WTA) لتصحيح عدم تماثل الثروة بين الأجيال. أخيراً، يرى الخصم أحياناً على أنه طريقة لتعكس عدم التأكد حول حدوث التكاليف والمنافع المستقبلة، على الرغم من أنه من غير الواضح لماذا لا يكون تحليل مباشر لعدم التأكد طريقة أفضل لتناول الموضوع.

باختصار، تسأل مجموعة ثانية من أسئلة الخصم: ما منهج الخصم الذي يعظم توظيف (CBA) باعتباره منهج اتخاذ القرار للمهتمين بالرفاهية؟ تتضمن مجموعة ثالثة من معضلات الخصم سكاناً متغيرين. تنشأ هذه المعضلات مع أجيال

مســتقبلة[٦٠]، فالجيل المعاصر موجود بالفعل. لا يوجد خيار متاح للسياسة الآن ينجم عنه وجود أو عدم وجود أعضاء الجيل الحالي (على الرغم من أن خيارات السياســية الآن بالطبــع، قد تقصر أو تطيل حياتهم). لكن عديداً من السياســات (في الحقيقة معظم السياسات) المتاحة والمعتبرة الآن ستغير من عضوية الأجيال المستقبلة. إذا كان عمل تصور خاص سيحدث نتيجة الحال الراهن (ناجماً عن وجود Q) وأن هذا الفعل لن يحدث في نتيجة المشــروع، حينئذ يحدد المشــروع ذاته ما إذا كانت (Q) موجودة. مــاذا تعنــي الرفاهية العمومية في هذا النوع من الحــال، أمر صعب في إطار نظرية أصحــاب مذهب المنفعة وأصحاب مذهب الرفاهية. هل يمكن لفرد له حياة في عالم وليــس موجوداً على الإطلاق في الثاني، يكون أســوأ (أو أفضل) في الثاني؟ الإجابة بنعم تكون ضد البداهة أو الحدس (ما دامت الادعاءات حول جودة وســوء النتائج لأي شــخص تبدو أنها تفترض وجود الشخص في مختلف النتائج موضع الاعتبار). ولكن الإجابة بلا ســيكون لها متضمن ضــد الحدس بصورة كبيرة بــأن تأثيرات الرفاهية العمومية للمشــروعات الضخمة والتي تغير بصورة كاملة عضوية الأجيال المســتقبلة (على سبيل المثال تغير بيئي ضخم) تولد فقط من قبل الجيل الحالي.

المشــكلة هنا هي مشكلة أساسية لتحدد كيف تتأثر الرفاهية العمومية (إذا تأثرت على الإطلاق) بإضافة أو تخفيض عدد الســكان؟ من الصعب رؤية كيف يفيد خصم المنافع المســتقبلة عند معدل أســي يكون أفضل حلول هذه المشكلة. (يمكن للسياسة، على الأقل من حيث المبدأ، أن تؤثر في الأجيال المســتقبلة دون تغيير عضوية الأجيال المستقبلة). لكن الخصم قد يكون حلاً أولياً أو تقريبياً. بصورة أكثر عمومية، الجدال الدائــر حول معالجة الأجيال المســتقبلة، وذلك باختيار معــدل الخصم يغذي جزئياً المعضلة المستمرة حول معنى الرفاهية العمومية في حالات السكان المتغيرين.

أخيــراً، تربط غالباً مناقشــة معدل الخصم لـ (CBA) بأســئلة العدالة التوزيعية المرتبطــة بالأجيال المســتقبلة. عدم الخصم يبدو غير عــادل للجيل الحالي. رفض الخصم ســيبدو متطلباً لتضحيات غير عادية وأيضاً الحال من أجل المســتقبل (اللا نهائي) بمعني أن كل جيل ســيفقر نفســه ليســتثمر أقصى ما يمكنه لمصلحة الأجيال المســتقبلة العديدة[٦١]. يبدو الخصم غير عادل للأجيال المســتقبلة كما لاحظ كل من Cass Sunstein وArden Rowell:

«المنتقدون على حق بالقول بأن الخصم قد يسهم في مشاكل خطيرة للمساواة بين الأجيال. الســبب هو أن مع الخصم، يمكن أن يــؤدي تحليل التكلفة – المنفعة إلى أن

يفرض الجيل الحالي تكاليف عالية بصورة كبيرة جداً على الأجيال المستقبلة، وأن مثل هــذه التكاليف قد يتم فرضهــا دون توفير منافع تعويضية للمتضررين، مما يؤدي إلى ... مشكلة توزيعية خطيرة»[٦٢].

الحقيقــة أنه قد ينجم عن أي معدل الخصم عدم عدالة توزيعية زمنية، ونقل كبير جداً التكاليف أوالمنافع للمســتقبل أو قليل جداً منها، هو ببســاطة توضيح قوي لفكرة أن الرفاهية العمومية والأنماط التوزيعية التي يتميز بعضهاعن بعض يمكنها التصادم. هذه الحقيقة لا تقلل من مذهب الرفاهية الضعيف (أكثر من مجرد حقيقة مضادة بأن التوزيع الزمني العادل قد يقلل الرفاهية العمومية ويقتطع القوة الأخلاقية للمتطلبات التوزيعيــة) أو (CBA). أكثــر من هذا، نعتقد أن القلــق التوزيعي الزمني لا ينبغي أن يؤثر في اختيار معدل الخصم لـ (CBA). كما أكدنا من قبل، (CBA) ليســت منهجاً أعظم، إنها ليســت مفتاحاً للأنماط التوزيعية أو الأخلاقيــة. ينبغي أن يدمج تحليل التكلفــة – المنفعــة معدلاً للخصم يعظم دقتها في تتبــع الرفاهية العمومية؛ إذا انتهى حينئذ بالتوصية بسياســات تهدد بإفقار الحاضر من أجل المستقبل أو العكس، ينبغي أن ينفــذ حينئــذ، تحليل توزيعي مســتقل (ربما عن طريق الهيئــات، وربما عن طريق المؤسسات الأخرى) لتحدد إلى أي مدى ينصح بها أخلاقياً في المتوسط.

قيمة الحياة:

أصبح من الممارسات الشــائعة للهيئات التنظيمة التي تطبق (CBA) الاشتمال على الحياة المفقودة أو التي تم انقاذها كتكلفة أو منفعة، وغالباً ما تستخدم قيمة نقدية قريبة من خمسة ملايين دولار للحياة[٦٣]. قيمة الحياة، في الحقيقة، هي ببساطة أكثر الأرقام أهمية في اقتصاديات الصحة والبيئة، وكثيراً ما ينســب إليها غالبية المنافع في تحليل التكلفة – المنفعة[٦٤]. إن ممارســة تســعير الحياة هو نقطة مضيئة في الجدال الدائر حــول (CBA)[٦٥]. مختلف الاعتراضات المرتبطة بالجنس البشــري الموجهة لـ (CBA) هي: عدم حساســيتها للحقوق، فشــلها في إدراك اللاقياسية، تباين (WTP/ WTA)، الصعوبة في قياس التقييمات. قمنا من قبل بتناول كل الاعتراضات، هذا بصورة عامة، لكن لأن تقييم الحياة أصبح «الطفل المصور» لإعلانات مثالب (CBA)، سنناقشــها هنا باختصار مرة ثانية.

لا يعنــي تقييم الحياة بواســطة (CBA) أن الحقوق الأخلاقية للحياة قد انتهت أو تم تســعيرها. تقلل الأفعال التي ينجم عنها الموت المبكر الرفاهية العمومية، مع بقاء

الأشياء الأخرى على حالها؛ تزيد التدخلات التنظيمة التي تمنع هذه الأفعال الرفاهية العمومية، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. تحاول (CBA)، بتسعير الحياة، الوصول إلى تأثيرات الرفاهية هذه. لا يمكن أن يعكس تحليل التكلفة – المنفعة، ولا ينبغي أن ينظر إليه على أنه يعكس القيود الأخلاقية ضد القتل/الحقوق الأخلاقية للحياة. لن تتضمن بعض الأفعال التي تسبب الموت المبكر هذه القيود. على سبيل المثال، ينكر كثير من المنظرين الأخلاقيين أن التسبب في الوفاة عن طريق بيع منتج خطير موضوع عليه تحذير دقيق لراشد ذي أهلية، أو بواسطة القيادة غير الطائشة هو مخالفة للحقوق. ستتضمن الأفعال الأخرى التي تسبب الموت المبكر قيوداً أخلاقية (إذا وجدت)، وحينئذ ينبغي تناولها من قبل مؤسسات أخرى غير (CBA)، مثل القانون الجنائي ومنعه للقتل.

تسعير الحياة لا يرخصها. توجد مجالات عدة، غير (CBA)، تسعر الموت المبكر أو خطر الموت المبكر: تقديرات الضرر للموت الخطأ، صناديق التعويض للباقين على قيد الحياة، التأمين على الحياة، الدفع الإضافي للعمل في وظائف خطرة، أسعار السوق للمنتجات الأكثر أماناً. لذا سيكون من المدهش (ونحن مدركون لعدم وجود أدلة على ذلك) إذا أوجد تقييم الحياة عموماً بواسطة (CBA) ضغطاً سيكولوجياً أساسياً، على الرغم من أن ذلك يمكن أن يحدث في الحالات الصارخة. كما لا يقلل تسعير الحياة بطريقة أكثر تجريدية من «سعر الحياة». ومن غير الصحيح أن قيمة طول حياتنا يتم تشكلها عن طريق عدم التفكير في المقابلة بين طول الحياة والسلع الأخرى؛ أي حياة واعية، وأي منهج محكم لعمل اختيارات جماعية توثر في طول الحياة، سوف تتطلب بالضرورة اعتبار هذه التنازلات الاختيارية.

يشكل استخدام رقم منخفض جداً نوعاً من ترخيص الحياة. على سبيل المثال فإن رقم (٢٠٠،٠٠٠$) والمستخدم بواسطة مؤسسة فورد في قضية Pinto الشائنة قد رخص الحياة، بمعنى أنه قلل بصورة هائلة منافع الرفاهية لمنع الوفاة في حوادث السيارات[٦٦]. والرقم الحالي (٥) مليون دولار أكبر بمقدار خمسة وعشرين ضعفاً. لكن القضية هنا هي الدقة وليست في اللاقياسية المروعة.

يثير John Broome نوعاً مختلفاً من اعتراض اللاقياسية لتقييم الحياة بواسطة (CBA)، ذلك الاعتراض مبني على أولوية Lexical للحياة بالنسبة للنقود.

ولنتأمل أحد المشاريع التى يلقى فيها أحد المجهولين حتفه. أياً كان هذا الشخص

فإنه لا يعلم أن ذلك يسبب الوفاة، وبسبب جهله فإنه يكون مستعداً لقبول تعويض منخفض بصورة متدنية لجعل المشروع يمضي قدماً. لا تعلم الحكومة أيضاً من الذي سيقتل، لكنها تعلم أن سيكون شخصاً ما، وتعلم أيضاً أنه أياً ما كان هذا الشخص لا توجد كمية محدودة من التعويضات تكون ملائمة له. لذلك فإن تكلفة المشروع ينبغي أن تكون غير محددة، وأن جهل الشخص المقدر له الوفاة هو الذي يمنع طلبه تعويضاً لانهائياً ... وأي نتيجة أخرى هي استخدام متعمد وغير عادل لجهل الناس[٦٧].

تختصر المناقشة السابقة في: (١) أن الممارسة التقليدية في تحديد تقييم للحياة عن طريق جمع (WTP/WTA) لمخاطر صغيرة للموت أو ما يسمى بطريقة (VSL) هو استخدام متعمد وغير عادل لجهل الناس، و(٢) تحديد قيمة للحياة عن طريق السؤال حول (WTA) لموت معين يفشل لأنه ينتج تقييمات لا نهائية.

قد يظهر اعتراض Broom أن كفاءة Kaldor-Hicks تتعطل في حال المشروعات التي تسبب الموت المبكر- التعويض المتأخر المطلوب بواسطة شخص انتهى المشروع بموته سيكون في الحقيقة لا نهائياً، في غياب مناسبة توريث - لكنها لا تقلل من أهمية طريقة (VSL) داخل إطار منهج، (CBA)، الذي يحقق الرفاهية العمومية. وكما تم توضيحه من قبل: فإن الخسارة في الرفاهية العمومية بسبب الموت المبكر ليست لا نهائية، ولكن الاختلاف النهائي في المنفعة بين تاريخي حياة أطول وأقصر. دعنا نضع جانباً قضية عدم التأكد حول سمات الأفراد الذين يموتون مبكراً، وافترض أن الحكومة تقارن الحال الراهنة، حيث للفرد (P) تاريخ حياة (L_1) (مع تاريخ استهلاك محدد، تاريخ تجريبي، وهلم جراً) والذي قصر بسبب حادث أو مرض نتيجة المشروع حيث يكون للفرد تاريخ الحياة (L_2) والذي هو أطول من (L_1)، حينئذ، بافتراض أن الرفاهية العمومية قابلة للقياس على مقياس المنفعة، تكون تكلفة منفعة موت مبكر هي: $U(L_2) - U(L_1) = \Delta U$. هذه الكمية لم تنعكس بدقة في (WTP/WTA) لموت معين، وفي غياب مناسبة الميراث، سوف يدفع الشخص الذي يموت والذي تم سؤاله عن (WTP/WTA) في لحظة قبل الوفاة كل ثروته (فوق مستوى الكفاف) لتجنب الموت، وسيكون له (WTA) لا نهائية بغض النظر عن حجم ΔU[٦٨]. المشكلة هي بنت عم حمقاء «لتأثيرات الثروة»، تماماً كما هو الحال عندما تقلل ثروة أكبر من المنفعة الحدية للنقود، لذا يقللها الموت تقليدياً أكثر إلى الصفر.

تتجنب طريقة (VSL) المشكلة، بواسطة ترجمة ΔU إلى دولارات عند معدل عادي قبل الوفاة عنه بعد الوفاة. تخيل أن (P) قد أخبر أن لديه مخاطرة صغيرة واحدة

في (r) (مثلاً واحد في المليون) من تاريخ حياة (L_1)، ومن ناحية أخرى سيحصل على (L_2). وتم سـؤاله عن (WTP) لتجنب تلك المخاطـرة الصغيرة (L_1) والحصول على (L_2) بالتأكيد. افترض أن المنفعة الحدية للنقود لـ (P)، في (L_2)، هي (k/1). وبتعبير آخـر، إن تغيراً صغيراً لمنفعة (P) في (L_2) قـد حولت إلى دولارات بمعدل (k). تنتج رغبة (P) في الدفع لسـلعة تغيراً صغيراً في رفاهيته، بواسـطة ΔU^* هي $k \times \Delta U^*$. مـا هي (WTP) لتجنـب مخاطرة واحد في (r) في تاريـخ حياته، (L1)، حيث يموت مبكراً؟ إذا تم حسـاب (WTP) هنا باستخدام بديهيات نظرية المنفعة المتوقعة - كما ينبغـي، ما دام أن الابتعاد عن نظرية المنفعة المتوقعة هو واحد من تشـوه التفضيلات الـذي ينبغي علـى (CBA) أن تحاول تنقيته- حينئذ، (WTP) لـ (P) لتجنب واحد في (r) هو: $k \times \Delta U/r$. وبالضرب في (r) نصل إلى نتيجة أن التقييم بالدولارات لخطر الموت المبكر في هذه الحال هو $k \times \Delta U$، وهو فرق المنافع بين حياة أقصر (L1) وحياة أطول (L2) محولة إلى دولارات بمعدل (k). (K) هي بالتحديد المعدل الذي سـيحدد (WTP/WTA) لـ (WTP) (مثل تغيرات صغيرة في الاسـتهلاك، في تجارب ممتعة أو مؤلمة، أو توفير بعض السـلع العامة)، وبافتراض أن (P) ليس غنياً أو فقيراً على نحو اسـتثنائي، لا ينبغي أن تكون بعيدة جداً عن المعدلات التي تحول إليها كميات تأثيرات رفاهية عدم طول الحياة التي تعرض لها أفراد آخرون إلى (WTP/WTA)[٦٩].

لذلـك فإن طريقة (VSL) ليسـت وسـيلة تحكميـة لتجنب تقييمـات لا نهائية بالدولارات فحسـب، لأنها تترجم خسـارة المنفعة التي تحدث مـع الموت المبكر لفرد إلى دولارات بواسـطة استخدام معامل تحويل المنافع إلى الدولارات قريباً من معامل التحويل المتضمن في (WTP/WTA) لتأثيرات الرفاهية بخلاف الموت المبكر، تسـمح هـذه الطريقة لـ (CBA) بتحديد ما إذا كانت المشـروع لإنقاذ حياة يزيد في الحقيقة الرفاهيـة العموميـة، بدرجة معقولة مـن الدقة، بافتراض تأثيراتهـا الإضافية على الرفاهية (على سبيل المثال، تكاليف الالتزام).

بالتحول إلى مشكلة تباينات (WTP/WTA): هذه بالطبع مشكلة تقييم وفاة معينة. ستكون كميات (WTP) بالضرورة نهائية، في حين قد لا تكون كذلك (WTA). عملياً تمثـل تباينات (WTP/WTA) صعوبة لطريقة (VSL) أيضاً. وجدت انحرافات كبيرة جـداً بين (WTP وWTA) في مسـوحات الميول نحو الخطـر[٧٠]. لكن (كما هو حال تباينات WTP/WTA بصفة عامة) هذه مشكلة تحفيز وقياس التقييمات غير مشوهة. إذا كانت (r) كبيرة، ويعظم (P) المنفعة المتوقعة بدلاً من (على سبيل المثال) بيان «عدم

الرغبة في الخسـارة» ينبغي أن يكون الفرق بـين (WTP) لـ (P) لتجنب واحد في (r) خطر الموت وبين (WTA) له بدوره من أجل واحد في (r) خطر الموت صغيراً.

للتأكيد، إن تحفيز وقياس كميات (WTP/WTA) غير المشوهة لمخاطر صغيرة للموت هي مهمة صعبة. توجد مشكلة أساسية في تقليل التحيز والتقدير، والتي لا ينبغي أن يتم تجاهلها هنا. الأرقام الحالية لـ (VSL) مبنية بدرجة كبيرة على دراسات الأجر – الخطر، والتي تهتم بالأجور الإضافية للمهن الأكثر خطورة. لهذه الدراسات مثالب مختلفة، قد تكون أسواق العمل نزيهة جزئياً (على سبيل المثال، قد يقبل عمال الوظائف الخطرة مضطرين لتوفير المعاش لأسرهم)؛ قد لا يدرك العمال المخاطر المتضمنة، قد لا يترجمون هذه المخاطر إلى الدولارات، وفقاً لنظرية المنفعة المتوقعة، وكميات (WTP/WTA) للعمال الذين يختارون بأنفسهم الوظائف الخطرة ستكون أقل من متوسط السكان. قد تقدم دراسات التقييم المشروط طريقاً للتغلب على هذه الصعاب، لكن ربما تحتاج إلى أن يلحق بها معلومات حول نظرية الاحتمالات، أو تركز على الأفراد الذين يفهمونها. ينبغي أن تكون كميات (WTP/WTA)، إذا لم تكن مشوهة، حساسة لحجم النقص في الخطر؛ لكن التقييمات المعلنة في دراسات التقييم المشروط تميل لتضخيم حساسية غير كافية للخطر[٧١].

تتضمن مشكلة مختلفة لـ (VSL)، كما تطبق حالياً، عدم التجميع [٧٢]. توظف الهيئة تقريباً رقماً وحيداً لـ (VSL)، بغض النظر عن عدد سنوات الحياة التي تم إنقاذها أو فقدها، أو السمات الشخصية الأخرى. المقياس الأكمل لمعتنقي مذهب الرفاهية سيكون أكثر تفصيلاً. يبدو من غير المقبول أن كل تواريخ – الحياة التي نقصت بسبب المرض أو الحوادث أو المصادر الأخرى للموت المبكر والتي تم استهدافها بواسطة المنظمين لها المنفعة الكلية نفسها، وأن كل مقارنات تواريخ – الحياة المرتبطة بموت الأفراد نتيجة الأسباب الطبيعية تكون متماثلة بصورة مشابهة.

لكن تقدير كميات غير متجانسة لـ (VSL) من النوع الذي يمكن أن يكون مفيداً في (CBA) لمعتنقي مذهب الرفاهية مهمة صعبة. تخيل أنه في أحد مواضع السياسة أن قيمة المنفعة لإنقاذ الحياة هي $\Delta_1 U$؛ وفي وضع آخر، هي $\Delta_2 U$، وهلم جراً. حينئذ، (وعلى نحو أمثل) ستكون تقييماتنا الدولارية لإنقاذ الحياة في هذه الحالات نسبية تماماً لتغيرات المنفعة. لا تحتاج أرقام (VSL) أن تكون نسبية تماماً لتغيرات المنفعة، بافتراض تغير في المنفعة الحدية للنقود. أحد هذه المصادر في التغير– والذي أكدناه في هذا الكتاب – هو الثروة. يميل الأفراد الأغنياء إلى أن يكون لهم (VSLs)

أعلى؛ ولكن هذا قد يعكس فقط منفعتهم الحدية الأقل للنقود، وليست الحقيقة بأنهم مستعدون لخسارة منفعة أكبر عندما يموتون. يميل الأفراد الأكبر سناً أيضاً،إلى أن يكون لديهم (VSLs) أعلى، وهذا أيضاً منتج إلى حد ما للمنافع الحدية غير المتماثلة. فالشخص الأكبر سناً الذي يسأل عن (WTA) لتجنب خطر إضافي للموت يميل لأن يكون ذا خلفية أكبر لخطر الموت، وهنا عند خطر أكبر لدرجة أن الأصول الحالية سيتم توريثها بدلاً من إنفاقها على رفاهيته، وهكذا له تكلفة فرصة بديلة أقل في إنفاق الموارد لتقليل المخاطر الإضافية(٧٣).

معظم الأدبيات الاقتصادية في (VSL) تأخذ وجهة نظر Kaldor-Hicks، ومن ثم تكون مرتاحة تماماً لاستخدام أرقام (VSL) التي تم تضخيمها بواسطة الثروة أو العمر. توصيتنا مختلفة: أولاً، ينبغي أن تبدأ (CBA) استخدام (VSL) غير متجانسة، ليس لكل حالة وفاة مبكرة التأثير نفسه على الرفاهية العمومية. ثانياً، إذا أمكن، ينبغي أن يعكس عدم التجانس في (VSL) تلك العوامل (سنوات العمر التي فقدت أو أنقذت) التي تغير خسارة المنفعة في الموت المبكر، وليست العوامل (على ما يظهر، العمر والثروة) التى قد تغير (WTP/WTA) ولكن لا تغير الخسارة في المنفعة. سيكون هذا في الواقع نوعاً من وضع أوزان توزيعية لتصحيح انحرافات بين (WTP/WTA) والمنفعة. إن جدوى هذا الأساس الأوسط، بين (VSLs) المتجانسة وعدم التجانس الكامل، ليس شيئاً يمكن أن نعالجه هنا.

ردودنا على الاعتراضات: بعض الأفكار المتواترة:

اعتبر هذا الفصل عدداً من الاعتراضات الكلاسيكية لـ (CBA): عدم حساسيتها للحقوق، التوزيع، القيم غير المرتبطة بالرفاهية، مختلف الاعتراضات التي تندرج تحت عنوان «اللاقياسية» (أولوية Lexical)، غير القابلة للمقارنة، صعاب القياس، التأثير الترخيصي لـ CBA ذاتها) التباين بين (WTP) و(WTA)؛ الحقيقة بأن (CBA) تخصم التكاليف المستقبلة والمنافع، ونسبتها للقيمة النقدية للحياة.

ردودنا على هذه الانتقادات كانت متنوعة، ويصعب تلخيصها بصورة جيدة. لكن ما يزال من الممكن عرض بعض الأفكار. بداية ليست (CBA) منهجاً أعظم، فينبغي أن ينظر إليه على أنه منهج لاتخاذ القرارات من أجل تحقيق الرفاهية العمومية، وليس مجموع الاعتبارات الأخلاقية. يعالج هذا الاعتراض العام من الحقوق، التوزيع، القيم غير المرتبطة بالرفاهية، يُتناول أيضاً الادعاء بأن (CBA) تتجاهل توفير الحقوق

الأخلاقية، كما يتناول وبدرجة أقل وضوحاً جزءاً من الاهتمام بمسألة الخصم. ينبغي اختيار معدل الخصم المستخدم في (CBA) ليعظم الدقة في تتبع الرفاهية العمومية، وأي عـدم عدالة ناجمة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلة ينبغي اعتبارها في تحليل توزيعي مستقل.

عـلاوة علـى ذلك ينبغي أن تنقح (CVs) إلى حد ما، كمـا تم وصفها بتفصيل في الفصل الخامـس، لإزالة التفضيـلات النزيهة وغير المثلـى. التفضيلات الأخلاقية مسئولة عن بعض أولوية Lexical التي تظهر عندما يسأل الأفراد عن تقييماتهم، على سـبيل المثال، عندما يصرحون بـ (WTA) للسـلع البيئية. كراهية الخسارة هي تشوه للتفضيلات المرتبطة بالمصلحة الذاتية، والتي ينسب إليها معظم تباين (WTP/WTA)، ينبغي أن تحاول دراسات التقييم المصممة جيداً إزالته. قد تزيل التفضيلات المنقحة، أيضاً، جزئياً التفضيل الزمني الفردي، أحد أسس الخصم (على الرغم من أننا نؤكد، أنه ليس الوحيد؛ تكلفة الفرصة البديلة هي أساس متميز).

إضافة إلى ذلك، حقيقة أن الرفاهية العمومية تفشل في إنتاج ترتيب كامل للنتائج (بعض النتائج لا يمكن مقارنتها بعضهامع بعض) وقد تفشـل أيضاً (CBA) في إنتاج ترتيب كامل (على سـبيل المثال بسبب تباينات WTP/WTA التي يستمر وجودها بعد التنقيـح)، ليسـت اعتراضات خطيرة لأنصـار مذهب المنفعة الضعيـف أو (CBA). للمعاييـر الأخلاقية ثغرات غير قابلة للمقارنة. وإن إمكانية (CBA) ذاتها أن تفشـل في ترتيب خيارات السياسـة المقدمة إلى متخذ القرار- والذي سـيتطلب في النهاية اسـتخدام منهج آخر، مثل التوازن الحدسـي - لا يظهر بأي حال أنه ينبغي أن يتجنب (CBA) في المواضع الأخرى، التي يعطي فيها توجيهاً محدداً.

ينبغـي أن نـدرك أيضاً أن (CBA) هو مجموعة طرق مرنـة وعملية لإلحاق قيمة نقدية لتأثيرات الرفاهية (كما تم التأكيد عليه في الفصل الثالث) وليس صيغة وحيدة وجامـدة. على الرغم من أن منهج التحويل إلى نقود الذي يعتمد كلية على الأسـعار السـوقية للوصول إلى تقييماته سيبخس أهمية الرفاهة المتعلقة بالسلع غير التجارية (وهكذا واحد من اعتراضات اللاقياسـية)، (CBA) ليست هذا المنهج. تستخدم الآن مسـوحات التقييم المشروط والبراهين السلوكية غير السعرية للتقييمات بصورة كبيرة بواسطة محللي تحليل التكلفة - المنفعة. أشرنا في مناقشة تسعير الحياة، إلى طريقة مختلفة تكون عندها (CBA) مستجيبة لصعوبات التقييم. وعلى الرغم من أن الحياة نفسـها مرتبة Lexical بالنسـبة للنقود (بمعنى أن WTA المرتبطة بالمصلحة الذاتية

للمــوت الفوري ســتكون لا نهائية، في غياب مناســبة توريث) التأثيــر المنفعي للموت يمكن قياسه بدرجة معقولة بواسطة استنباط وتجميع (WTP/WTA) لمخاطر صغيرة للموت، والتي لا تكون لا نهائية.

أخيراً، نحن غير مقتنعين بالادعاء بأن أي مرسوم باستخدام (CBA) لقياس تأثير الرفاهية لســلع معينة يرخص تلك الســلع. قد يكون هذا الادعــاء ادعاء عملياً بأن (CBA) تنتج محناً أو قلقاً سيكولوجياً.

لكننــا لا نعلم بوجود أدلة على أنه يقــوم بذلك عموماً، أو أنه يمكن أن يكون ادعاء تقييميــاً بأن طبيعة ســلع معينة تمنع الحكومة من التفكيــر حولها بأرقام نقدية. في الواقع، لن يفضل الأفراد العارفون بصورة كاملة التحويل إلى نقود. لكن هذه الصيغة من الادعاء تفشل في مواجهة الحقيقة بأن (CBA) نفسه هو منهج مبرر أخلاقياً، وأن سؤال الحكومة لتسعير السلع ليس هو الشيء نفسه مثل سؤال الأفراد لتسعيرها على أســاس تام، وأن معظم المناهج الجذابة المنافســة لـ (CBA) ستتطلب أيضاً تقديرات حكومية صريحة حول أهمية الرفاهية لتأثيرات السياسة.

خاتمة:

اقترحنا أن الدفاع الاقتصادي التقليدي لتحليل التكلفة – المنفعة ليس مرضياً (الفصل الأول). فشلت الأدبيات الاقتصادية الأكثر فنية في بناء (CBA) في معيار باريتو – الجذاب من الناحية المعيارية، لكنه محدود النطاق جداً، ما دام لا يوفر توجيهاً لخيارات الحكومة التي يكون لها مستفيدون ومتضررون، أو حتى في معيار Kaldor-Hicks، والذي يكون، على أي حال، مشكوكاً فيه بشدة كمبدأ أخلاقي. على الرغم من أن كل هذا يمكن أن يحرر (CBA) أو صيغة معدلة منها من اقتصاديات الرفاهية.

اقترحنا في الفصول (٢–٤) أنه يمكن الدفاع عن (CBA) باعتباره منهجاً لاتخاذ القرار ينجم عنه نتائج مرغوب فيها ضد معايير نظرية أخلاقية مقبولة، والذى يدعم أيضاً الشفافية حتى يمكن للمسئولين المنتخبين والجمهور أن يراقبوا عمل الهيئة. تعتبر النظرية الأخلاقية المقبولة في رأينا (مذهب الرفاهية الضعيف) أن الحكومية مسئولة أخلاقياً عن زيادة الرفاهية العمومية لمواطنيها. قد لا يكون هذا هو الالتزام الأخلاقي الوحيد للحكومة، ما دامت، الحقوق والاعتبارات التوزيعية قد تكون هي أيضاً جزءاً من الصورة الأخلاقية. لكن مما هو جدير بالتصديق التفكير بأن الرفاهية العمومية هي واحد من المعايير الأخلاقية الأساسية التي ينبغي أن تشكل اختيار الحكومة، وملازماً لذلك، أن مقارنات الرفاهية الشخصية تكون ممكنة. الرفاهية العمومية مفهوم له مغزى حتى في مواضع الخيار التي يكون فيها معيار باريتو غير قابل للتطبيق. نعني بالرفاهية إشباع التفضيلات، مع التحذير بأن التفضيلات ينبغي أن تكون مرتبطة بالمصلحة الذاتية وتجتاز اختبار الأمثلية. تبنى وجهة النظر هذه للرفاهية على تبصر العلوم الاقتصادية والفلسفية، ولها متضمنات مهمة للتطبيق الفعلى لـ (CBA) (الفصل الخامس).

الهيئات مؤسسات تلعب دوراً داخل الحكومة: دورها ليس بالضرورة هو دور الحكومة نفسه؛ في الحقيقة يقترح التوزيع المؤسسي للعمل العكس. ليست مهمة كل هيئة زيادة الرفاهية العمومية، وإنما للعب الدور الصحيح في الحكومة التي تزيد الرفاهية العمومية. أوجدت الهيئات وحددت أدوارها بقوانين تحدد أغراضها القانونية وتحد من قواها وإجراءاتها. ينبغي أن تزيد الهيئات الرفاهية فقط إلى الحد الذي يكون عنده القيام بذلك يتضمن مهمات وخبرات خاصة. ينبغي أن تزيد (EPA) الرفاهية بتنظيم الصناعات التي تلوث البيئية، (USDA) بتنظيم المزارعين، والهيئة الفيدرالية لإدارة الطوارئ بواسطة ردود الأفعال للكوارث. فضلاً عن ذلك،

علـــى الهيئات إنفاق موارد للقيـــام بتحليلات التكلفة – المنفعة، ويجب أن تعتمد معيار تحليل التكلفة – المنفعة لتقييم المشروع، فقط إلى الحد الذي يكون عنده القيام بذلك مســـموحاً به قانوناً. وفي الحقيقة، تسمح كثير من المراسيم للإدارة بتطبيق (CBA) إما صراحة، عن طريق وضع معيار تحليل تكلفة – منفعة، أو ضمنياً بواسطة استخدام كلمات مثل «معقولة» أو «ملائمة» والتي توجه الهيئة لتكون حساســـة لمختلف تأثيرات الرفاهية لخياراتها بدلاً من التركيز على جانب ضيق من الرفاهية. تقترح مناقشـــتنا أن المراسيم التي تمنع (CBA) تطبيقاً حالياً ينبغي أن تعدل لتسمح بها.

يمكـــن أن يكون تحليل التكلفـــة – المنفعة مكلفاً. لذلك أوصينا (الفصل الثالث) أن تستخدم الهيئات صيغة كاملة من (CBA) فقط عندما يحقق المشروع بعض الاختبارات الحرجة المرتبطة بالحجم (على ســـبيل المثال، والتي يظهر على الأرجح أنه يكلف أكثر من ١٠٠ مليون دولار). كان هذا هو منهج الأوامر الرئاســـية لتحليل التكلفة – المنفعة منذ بدايتها عام ١٩٨١. تتطلب المشـــروعات الأصغر مناهـــج اتخاذ قرار أقل تكلفة: إمـــا صور مختصرة من (CBA)، أو حتـــى مناهج أرخص. تخرج محاولة تحديد هذه المناهج عن نطاق هذا الكتاب.

تحليل التكلفة – المنفعة ليس منهجاً أعظم (الفصل الســـادس). إنه يتتبع الرفاهية العموميـــة، وليس الحقوق أو الاعتبارات التوزيعية، أو عوامل أخلاقية مفترضة، تجاوز الرفاهية الإنســـانية كلية (على سبيل المثال، عوامل بيئية حقيقة مفترضة). قد يثبت أن مثـــل هذه الاعتبارات خادعة. والأخرى قد يمكن عرضها بصورة أفضل عن طريق المؤسســـات غير الإدارية، على ســـبيل المثال، المحاكم التي تحمـــي الحقوق الأخلاقية باستخدام أدوات القانون الدستوري، أو النظام الضريبي في حال الأهداف التوزيعية. وجدنا أنه من المقبول جداً، وكما يوجد تقسيم مؤسسي للعمل داخل الإدارة الحكومية، أن تعرض مختلف الهيئات أنواع فشـــل الســـوق، أو تنظم مختلف أنواع الأنشـــطة، أو تجـــذب أنواعاً مختلفة من الخبرة، لذلك هناك تقســـيم مؤسســـي للعمل بين الإدارة الحكومية وباقي الحكومة. تركز المؤسسات الإدارية جماعياً، على الرفاهية العمومية (باســـتثناء الهيئات التـــي تمثل جزءاً من نظام فرض الضريبـــة – وتمنح الإعانة، مثل خدمة الإيـــرادات الداخلية أو هيئات الرفاهية)؛ يوازن المشـــرعون والمحاكم الرفاهية العموميـــة مع الاعتبارات الأخلاقية الأخرى، إما قبـــل عن طريق هيكلة خيار الهيئة، وإما بعد عن طريق إسقاط قرارات معينة للهيئة.

لكن فرضية تقســـيم العمل الأخيرة قابلة للجدال، إثـــارة قضايا مثيرة للنزاع حول

محتوى الحقوق الأخلاقية، دور المحاكم الدستورية، وأمثلية تحويل الدخل كآلية لإعادة التوزيـــع. هـــذه القضايا تتجاوز نطاق هذا الكتاب. لا ندافع في الحقيقة عن فرضية تقسيم العمل في هذا الكتاب، أو نقترح وجهة نظر خاصة حول الاعتبارات الأخلاقية غيـــر أن الرفاهيـــة العموميـــة ينبغي أن تخصص بـــين الهيئة والمؤسســـات الحكومية الأخـــرى. ومـــا اقترحناه هو: أن (CBA) لا تعد الوســـيلة لتحديد المدى الذى ينبغي أن تبلغـــه الهيئـــات في تعاملها مع الحقوق واعتبارات التوزيـــع. يتعقب تحليل التكلفة – المنفعة الرفاهية العمومية، وليس أكثر. الحقوق ليســـت الشيء نفسه كالتفضيلات حول الحقوق، والتوزيع العادل ليس الشـــيء نفســـه كالتفضيل حول التوزيع. «إدماج» الحقوق والتوزيع في (CBA) بواســـطة تحويل التفضيلات المعنية إلى نقود، ســـيكون خاطئـــاً بصورة مزدوجة: أولاً، لأن هذه التفضيلات نزيهة، وثانياً، لأن الادعاءات حول الحقوق وماهية التوزيع العادل تحتاج إلى أنه ينبغي أن تُحلّ من خلال البرهان، وليس عـــن طريق تجميع (CVs). التغيرات المعوضة هي أرقام تقريبية للمنافع الشـــخصية، لكـــن النقطة المهمة لأي وجهة نظـــر أخلاقية، تضع الحقوق أو التوزيع موضع التنفيذ، هي في تقديم اعتبارات أخلاقية تكون متميزة عن المنفعة العمومية.

كيف بعدئذ، ينبغي أن تتم هيكلة (CBA) كما نراها، باعتبارها منهجاً لاتخاذ قرار من أجل تحقيق الرفاهية العمومية؟

ليســـت مدرســـة (CBA) هي نظام الحســـاب الملائم، ولا نظم الحساب المتضمنة للممارســـات الفعلية للهيئة التي تنحرف عن مدرسة (CBA) المدرسية بطرق مختلفة. لكن مدرسة (CBA) توفر نقطة البدء الصحيح. يحتاج تحليل التكلفة – المنفعة تنقيحات إضافية، حتى يمكنه زيادة الرفاهية العمومية بدلاً من إشباع بسيط للتفضيل.

اقترحنا أنه في ظل ظروف معينة، ينبغي أن تؤسس (CBA) على تفضيلات منقحة بدلاً من تفضيلات فعلية (الفصل الخامس) على ســـبيل المثال أصبح حالياً غير جدلي على الأقل، في ممارســـة الهيئة، أن التفضيلات السادية والأخلاقية المعترض عليها لا تحصل على وزن. التفضيلات غير العليمة يمكن التعامل معها بطرق عدة، وهنا تنشأ التعقيدات. عندما تكون التفضيلات وهمية – على ســـبيل المثال، يرغب الناس في أن يكونـــوا أكثر صحة، ولكنهم يعتقـــدون أن الفلورايد في الماء يجعلهم مرضى، حينئذ قد يمكن للهيئة أن تنجز بالحيلة المشـــكلة المعلوماتية باســـتخدام تقييمات الناس للصحة أفضل من تقييماتهم للفلورايد في الماء، المشروع الفعلي. قد يتم الاحتياج للتنظيمات الإضافية لتعوق الســـلوك المعوق أو تعليم الناس (لا يتحول الناس إلى اســـتخدام المياه

المعبـــأة المكلفـــة إلا إذا تعلموا)، لكن لا يكون هذا ضرورياً عادة لأن الناس فى العادة لا يعلمون عن التنظيم شــيئاً. عندما تكون التفضيلات حقيقية على سبيل المثال، يفشل الناس في تقييم الحدائق بســبب القصور فـــي المعلومات حول الطبيعة، وقد يكون من غير الملائم للهيئة تنقيح التفضيل.

والأمر الأكثر إثارة للجدل هو أننا اقترحنا أن الهيئة ينبغي أن توقف استخدام قيم وجود، وينبغي أن ترفض بطريقة أخرى، بقدر اســتطاعتها، اســتخدام تقييمات مبنية على تفضيلات نزيهة. وكما أن الهيئات لا تسأل الناس تسعير عدم رضاهم الأخلاقي من بحث الخلية الوراثية، فإنه لا ينبغي عليها أن تســأل الناس تســعير عدم رضاهم الأخلاقي الناجم عن التدهور البيئية الذي لم يعايشوه.

الاهتمامات الغائبة حول الشــفافية وتكاليف القرار، قد نقترح أن الهيئة المنشــغلة بتنقيــح إضافي، على ســبيل المثال، خصم التفضيلات التـــي هي تكيف الظروف غير عادلة. ولكن من الصعب تخيل خطوط عريضة واضحة ومقبولة للتمييز بين التفضيلات المكيفة والأخرى غير المكيفة، وفي كثير من الحالات المرهقة، تكون التفضيلات المكيفة، أيضاً، غير عليمة، أو سيئة بصورة موضوعية، ومن ثم سيتم تنقيتها بواسطة استخدام المرشحات التي أوصينا بها.

تثيــر الأوزان التوزيعيــة قضايا صعبــة. للتوضح: القضية هنا ليســت هي جعل (CBA) أداة لسياسة إعادة التوزيع. اقترحنا، بقوة أن (CBA) ليس منهجاً لتحديد ما ســيكون عليه التوزيع العادل للرفاهية أو غير العادل. والمشكلة التي ينبغي أن تناقش، بالأحــرى، هي تناقص المنفعة الحدية للنقود، والتأثير الذي يحدثه في تخفيض درجة دقــة (CBA) كتقريب للرفاهية العمومية. ســيكون للأفــراد ذوي الدخول والثروات الأكبر CVs أكبر، ليس بسبب أن المشروعات تميل إلى أن يكون لها تأثيرات رفاهية أو منفعة أكبر عليهم، لكن بســبب أن التأثير قد قيس عن طريق استخدام ميزان (CVs) والذي تم تضخيمه بواسطة هباتهم النقدية الأكبر.

ينبغـــي أن يكون تحليل التكلفة - المنفعــة تقريباً جيداً للرفاهية العمومية عندما لا يختلف توزيع الثروة أو الدخل بين المســتفيدين من المشــروع كثيراً عنه بين المتضررين منه. ولكن ماذا يمكن عمله عندما تكون توزيعات الثروة، وبعدها توزيع المنافع الحدية بين المســتفيدن من المشــروع مقارنة بالمتضررين مختلفة تمامــاً؟ أحد الحلول هو أن تســتخدم الهيئة (CBA) معدلة بواســطة اســتخدام أوزان توزيعية. وإمكانية أخرى

للهيئــة هي الانتقال مــن (CBA) لمنهج غير نقدي لتقديــر الرفاهية العمومية، المنهج الذي أطلقنا عليه التوازن الحدســي (الفصل الثالث). إحدى مشــاكل الخيار الأول هي أن الاقتصاديين قد فشلوا حتى الآن في تطوير مشروع جيد قابل للتنفيذ للأوزان التوزيعية. مشــكلة مختلفــة، هنا لكلا الخيارين، وهي أن الهيئــات التي تنحرف عن (CBA) العاديــة غير الموزونة، قد تثير تعديلات ســوقية كريهة وتخلق حوافز خاطئة (الفصل الخامس). وخيار ثالث هو أن تســتخدم الهيئــة (CBA) العادية لكن تعطي تقريراً للكونجرس وللرئيس أن المستفيدين من المشروع والمتضررين منه لديهم توزيعات مختلفة بصورة كبيرة للثروة، مما يســتدعي التســاؤل حول مدى دقة (CBA) في تتبع الرفاهية العمومية. ومشــكلة رابعــة هى الامتناع عن تنفيذ المشــروع في هذا النوع مــن الحــالات. نحن نميل إلى أن المنهــج الرابع هو الأفضل، لكــن توصيتنا هنا غير نهائيــة. كيفيــة تعديل (CBA) للمنفعة الحدية المتغيرة للثروة أمر يســتأهل دراســة مكثفة. سيســتمر الاقتصاديون وتحليل السياسية، نأمل في مواجهة هذه المشكلة غير مقيدين بالربط التقليدي بين (CBA) وكفــاءة Kaldor-Hicks والقلق التقليدي حول مقارنة الرفاهية بين الأشخاص.

لم تظهر الهيئات دائماً حماســاً نحو (CBA). الشــكل الرئيــس للدعم حالياً هو سياســي: يوجه الرئيس الهيئات لاســتخدام (CBA)، وإذا فشــلت في القيام بذلك، أو قامت به بصورة غير صحيحة، للرئيس أدوات مختلفة لتأديبها: إقالة المســئولين، تخفيض الموازنة، وهلم جراً. هذا المنهج، في أحسن الأحوال، نجح جزئياً فقط. تجرى الهيئات وتعد تقارير تحليلات التكلفة - المنفعة أكبر كثيراً مما كان يحدث في الماضي، وقد تحســنت نوعية (CBA)، لكن لا يبدو أن النوعية الإجمالية للتنظيم قد تحسنت. هناك أســباب عــدة لذلك: قصور الاهتمام من قبل الرئيــس وأعضاء مكتبه، القيمة المحدودة للعقوبات السياســية المتاحة لديه، تدخل الكونجرس، المقاومة البيروقراطية، وهلم جراً. يقترح كل هذا أنه ينبغي أن نوســع من الإلزام القضائي بتطبيق (CBA)، ولو كان على أســاس تجريبــي. ووجود قانون يحظر على الهيئــات إصدار تنظيمات تفشــل في اختبار تحليل التكلفة - المنفعة سيسمح للمحاكم بمراقبة وتنظيم الهيئات. وما دام قد أمكن للمحاكم أن تراجع تحليل التكلفة - المنفعة بصورة ملائمة، فإن هذا طريق جيد للمضي فيه. لكننا لا نعلم هل تتوافر الطاقة للمحاكم للقيام بذلك.

منهج آخر أوصينا القيام به هو تحسين ثقافة الهيئات، بجعل موظفيها أكثر صداقة مع التحليلات الاقتصادية ومع (CBA). قد يحسن إلزام الهيئات بتوظيف اقتصاديين

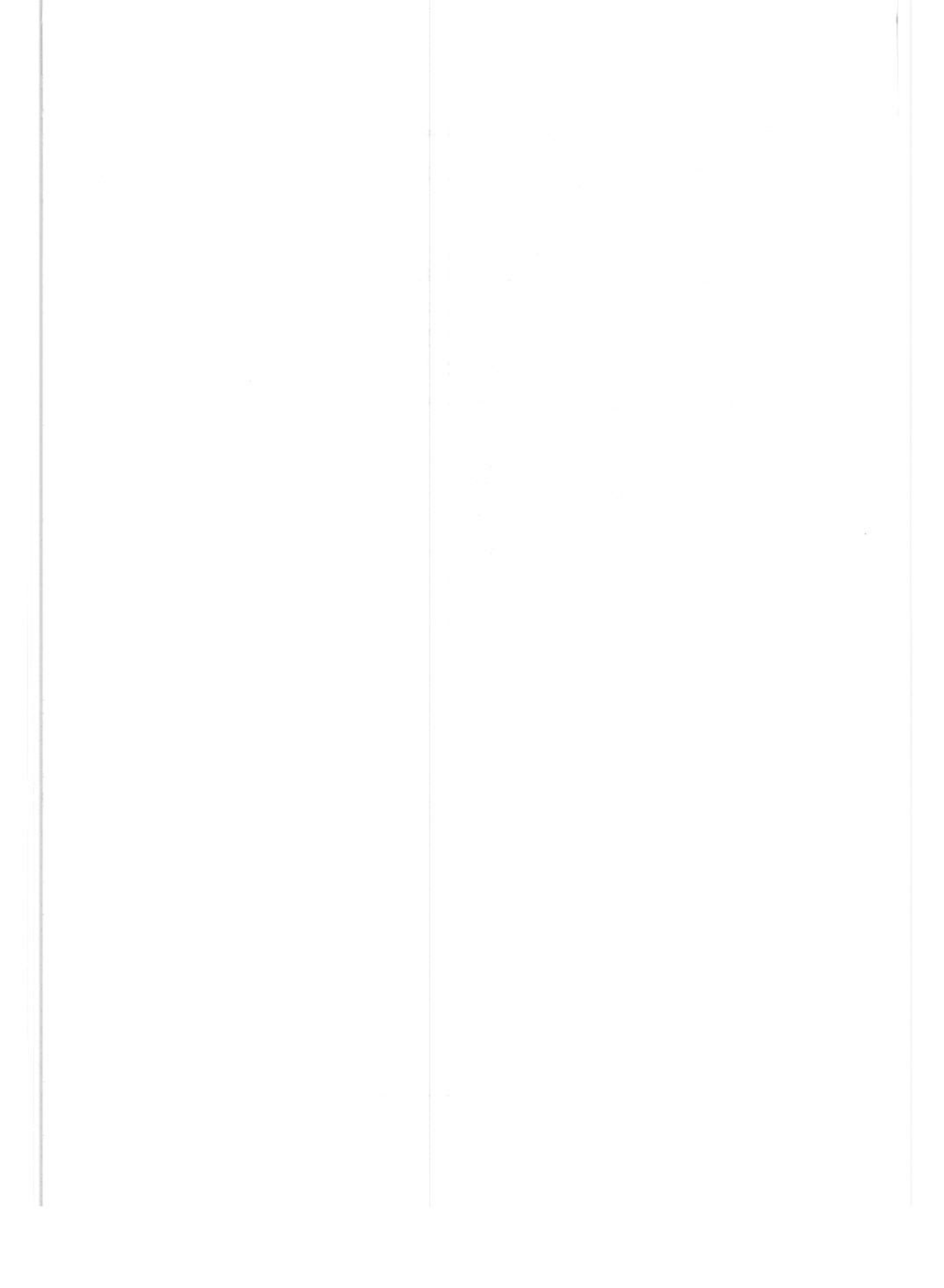
وإحصائيين وإعطائهم سلطة إدارية من ثقافة الهيئة بهذه الطريقة. سيكون أيضاً تدريب الموظفين الموجودين مرغوباً فيه. ويمكن، إضافة إلى ذلك، أن يساعد (OMB) هذه العملية بتقديم الدعم المالي والفني للهيئات. تحقق هذا إلى درجة كبيرة، ولكن ما يزال هناك الكثير مما يمكن عمله في هذا الإطار.

هناك توصيتان نهائيتان لزيادة نوعية وتأثير تحليل التكلفة – المنفعة للهيئة، هما أنه ينبغي أن يتم إخضاعه لبعض أشكال المراجعة الخارجية المناظرة، وأن تستخدم الهيئات التقييمات المعيارية. للتأكيد ينبغي أن تتم هيكلة المراجعة المناظرة مع درجة حساسية كبيرة لتكاليف التعطيل الممكنة. كما ينبغي أن يكون التنميط حساساً إلى النقطة التي تكون عندها درجة من عدم التجانس مثلي. على سبيل المثال، سيكون من غير المقبول، أن تقيم الهيئات كل مشروع يحسن البيئة (سواء عن طريق تحسين الرؤية، أو تخفيض الضوضاء أو إزالة الروائح الكريهة، أو عن طريق دعم مخزون الأسماك والحياة البرية) عن طريق استخدام (CVs) وحيد لنوعية البيئية. أحد مزايا (CBA) مقارنة بالتوازن الحدسي هي أن (CBA) أفضل في أنها تعكس عدم تجانس تأثيرات المنفعة للمشروع، نتيجة لعدم تجانس التفضيلات الفردية (الفصل الثالث). ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يعطي (OMB) الهيئات توجيهات أوضح حول الدرجة التي ينبغي أن تنمط إليها(CVs) (بافتراض تكاليف اتخاذ القرار الهائلة التي يكون عندها منهج تحليل التكلفة – المنفعة حساساً بدرجة كاملة لعدم تجانس التفضيلات) وإذ أمكن، ما ينبغي أن تكون عليه القيم المنمطة.

سنكون صادقين إذا قلنا إن كتابنا سيلغي أو سيقلل الجدال حول (CBA). ينبغي أن يكون إطارنا الأخلاقي الأساسي، مذهب الرفاهية العمومية الضعيف، غير جدلي. لكن بعض الاقتصاديين وبعض الفلاسفة سيثيرون قضايا: الأولى: بسبب القلق المستمر حول مقارنات الرفاهية بين الأفراد، الثانية: بسبب النظرة الفلسفية للوزن الصفري للرفاهية العمومية في هذه الحالات (الفصل الثاني). وسيقبل آخرون الأهمية الأخلاقية للرفاهية العمومية، لكن يصرون على أن بعض المناهج الأخرى لاتخاذ القرار– تحليل الجدوى، التوازن الحدسي، منهج ضيق مثل تعظيم الأمن – هي الطريقة الأفضل لتعظيم الرفاهية. ينبغي أن يكون منهج اتخاذ القرار بتعظيم الرفاهية دقيقاً بدرجة معقولة، ولا ينبغي أن تكون له تكاليف مبالغ فيها لاتخاذ القرار، وينبغي أن تتم هيكلته للمجال السياسي حيث تكون الهيئات والمشرفون عليها نفعيين في أحيان كثيرة. إنه سؤال عملي، في الصميم، هو. هل تحقق (CBA) هذه

الأمنيات؟ سيختلف البعض مع تحليلنا، وسيكون جمع أدلة وتنظير أكثر حول المنهج الأمثل حيوياً بدرجة كبيرة.

علاوة على ذلك، سيستمر آخرون في الجدل بأن (CBA) تثير مشكلة «اللاقياسية»: إن مكونات الرفاهية البيئية، الصحية، الأمنية، والمكونات الأخرى غير الاستهلاكية لا ينبغي أو لا يمكن قياسها على المقياس النقدي مع السلع التجارية. نعتقد أن هذا الاعتراض غير صحيح تماماً (الفصل السادس)، وبراهيننا ضد تشكيلة التحديات لـ (CBA) والتي تتبلور حول عنوان «اللاقياسية» ليست عملية أو تجريبية على نحو خاص. ولكن هنا أيضاً ينبغي أن يستمر الجدل على أي حال، وبالتأكيد سيستمر.



الملاحظات

المقدمة:

١- United States v. Carroll Towing Co., 159 F.2d 169 (2d Cir. 1947).

٢- AEI-Brookings Joint Center, www.aei.brookings.org.

٣- على سبيل المثال:

Frank Ackerman and Lisa Heinzerling, Priceless: On Knowing the Price of Everything and the Value of Nothing (New York: New Press, 2004).

ولقد تم وضع الخطوط العريضة للانتقادات من خلال:

Steven Kelnian, "Cost- Benefit Analysis: An Ethical Critique," AEI Journal on Government and Society Regulation 5 (1981): 33—40.

٤- أمثلة لهؤلاء المدافعين:

Stephen Breyer, Regulation and Its Reform (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982); and Cass Sunstein, Risk and Reason: Safety, Law, and the Environment (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

٥- كانت بعض الاستثناءات:

David Copp, "The Justice and Rationale of Cost-Benefit Analysis," Theory and Decision 23 (1987): 65—87; Donald C. Hubin, "The Moral Justification of Benefit/ Cost Analysis," Economics and Philosophy 10 (1994): 169—194; and Peter Railton, "Benefit-Cost Analysis as a Source of Information about Welfare," in P. Brett Hammond and Rob Coppock, eds., Valuing Health Risks, Costs, and Benefits for Environmental Decision Making: Report of a Conference (Washington, D.C.: National Academy Press, 1990).

٦- وسوف يتم تدعيم ووضع تفاصيل تلك citations في الفصل الأول.

الفصل الأول: النظرة التقليدية:

١- انظر:

Lionel Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London: Macmillan, 1932).

٢- انظر على سبيل المثال:

e.g., J. R. Hicks, "The Foundations of Welfare Economics," Economic Journal 49 (1939): 696; Harold Hotelling, "The General Welfare in Relation to Problems of Taxation and of Railway and Utility Rates," Econometrica 6 (1938): 242; Nicholas Kaldor, "Welfare Propositions of Economics and Interpersonal Comparisons of Utility," Economic Journal 49 (1939): 549.

تعد أفضل المناقشات حول تلك الاختبارات في:
Ian Malcolm David Little, A Critique of Welfare Economics, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1957), 88—96.

٣- انظر على سبيل المثال:
J. de V. Graaff, Theoretical Welfare Economics (Cambridge: Cambridge University Press, 1957), 169—171.

٤- انظر على سبيل المثال:
e.g., John S. Chipman and James C. Moore, "The New Welfare Economics 1939—1974," International Economic Review 19 (1978): 547—548.

وقد تم مناقشة وجهة النظر تلك باختصار في:
Ajit K. Dasgupta and D. W. Pearce, Cost Benefit Analysis: Theory and Practice (London: Macmillan, 1972), 15.

٥- انظر على سبيل المثال:
D. W. Pearce and C. A. Nash, The Social Appraisal of Projects: A Text in cost-Benefit Analysis (London: Macmillan, 1981), 3—4; R. Shep Melnick, "The Politics of Benefit-Cost Analysis," in P. Brett Hammond and Rob Coppock, eds., Valuing Health Risks, ('osts, and Benefits for Environmental Decision Making: Report of a conference (Washington, D.C.: National Academy Press, 1990), 23.

٦- يتناول مؤلف قانوني كبير هل القواعد النظامية بصفة عامة وفي القانون العرفي تعكس أو يجب أن تعكس اعتبارات الكفاءة. انظر على سبيل المثال:
See, e.g., "Symposium on Efficiency as a Legal Concern," Hofstra Law Review 8 (1980): 485.

هذا المؤلف محدود في منفعته فيما نهدف إليه. فهو لا يتناول تحليل التكلفة والمنفعة من كل الجوانب ويهتم أكثر بدور قضاة القانون العرفي. وبطريقة أخرى يماثل مؤلفات سابقة في الأدبيات الاقتصادية. هناك معالجات حديثة في مؤلف قانوني يتضمن:
Mark Kelman, A Guide to Critical Legal Studies (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987), 114—I 50; David M. Driesen, "The Societal Cost of Environmental Regulation: Beyond Administrative Cost-Benefit Analysis," Ecology Law Quarterly 24 (1997): 545; Lewis A. Kornhauser, "Wealth Maximization," in Peter Newman, ed., The New Paigrave Dictionary of Economics and the Law (New York: Stockton Press, 1998); and Richard S. Markovits, "Duncan's Do Nots: Cost-Benefit Analysis and the Determination of Legal Entitlements," Stanford Law Review 36 (1984): 1169.

٧- يمكن ذلك لو غير الشخص (P) الهبات بشكل رديكالي فإنه لن يحدث أثر السعر.

٨- لأن CV معرف بما يطلق عليه إشـباع التفضيلات، فهو ذاته ذلك المقدار الذي يكون الشخص على استعداد لدفعه (WTP) مقابل المشروع الذي يعود عليه بالنفع أو ذلك الذي على استعداد لقبوله (WTA) في مقابل التخلص من مشروع يضره.

٩- انظر:

C. Edwin Baker, "The Ideology of the Economic Analysis of Law," Philosophy and public Affairs 5 (1975): 3, 47—48.

١٠- هذا أيضاً المصدر للتناقضات والجمود التي نوقشت في مؤلفات اقتصادية مثل تناقض بوادواي. إن المشكلة السياسية هي أنه لو غير المشروع توزيع الثروة، فإنه أيضاً يغير تقييمات الناس مما يـؤدي إلى ناتج – الهبات الجديدة للناس محددة ومن ثـم التقييمات – الذي بدوره يؤدي إلى الحالة الأصلية التي تكون مفضلة اجتماعياً على أساس تحليل التكلفة والمنفعة.

١١- الاستثناءات المهمة تتضمن:

Sen and Harsanyi. See Amartya Sen, Choice, Welfare and Measurement (Oxford: Blackwell, 1982), 84—106; John C. Harsanyi, "Game and Decision Theoretic Models in Ethics," in Robert J. Aumann and Sergiu Hart, eds., Handbook of Game Theory with Economic Applications, vol. 1 (New York: North Holland, 1992), 669, 703—704.

علـى الرغم من أن العلماء يدعمون تحليل التكلفـة والمنفعة، على الأقل في ظل ظروف معينة، إلا أنهـم لـم يحاول أي منهم إعـادة توفيق وجهات نظره مع المدخل التقليـدي لتحليل التكلفة والمنفعة.

١٢- تعـد وجهة النظر هذه واضحـة عند كالدور «اقتراحات الرفاهية» التي تقول أنه يجب ألا يهتم علماء الاقتصاد باعتبارات التوزيع للمشـروع، حيث يعد التوزيع قضية سياسـية في الأساس. إذا أدت سياسـة الكفـاءة إلى وجود خاسـرين، فإنه يمكن للحكومة تعويضهـم إذا كان هناك اعتراضات مقبولة توزيعية على الناتج.

١٣- انظر:

A. Mitchell Polinsky, "Probabilistic Compensation Criteria," Quarterly Journal of Economics 86 (1972): 407.

١٤- يوجد مخرج واحد لهذا الاعتراض وهو افتراض أن الأفراد يختارون مسبقاً بين تحليل التكلفة والمنفعـة وإجراء آخر تحت مظلـة التجاهل - دون معرفة ثرواتهـم وتفضيلاتهم والخصائص التي تتأثر بالرفاهية. ولكن من الواضح أن الخيار الرشـيد تحت ظروف عدم تأكد واسعة هو اختيار حالة تستخدم فيها الحكومة (CBA). ويقول هارزاني أن الخيار الرشيد تحت مثل هذه الظروف هو اختيار الحالة التي تكون فيها الرفاهية الشاملة أعلى. انظر:

Harsanyi, "Game," 694—696.

ولأن تحليل التكلفة والمنفعة والرفاهية الشاملة متباعدان، فإن الربط بين عدم التأكد والمتصور المسبق لا يقوي من دفاع باريتو لتحليل التكلفة والمنفعة.

١٥- انظر على سبيل المثال:

E. J. Mishan, cost-Benefit Analysis (New York: Praeger, 1976), 382—402; Arnold C. Harberger, "Three Basic Postulates for Applied Welfare Economics: An Interpretive Essay," Journal of Economic Literature 9 (1971): 785. A textbook discussion can be found in Dasgupta and Pearce, cost-Benefit Analysis, 57.

١٦- انظر على سبيل المثال:

Robin W. Boadway, "The Welfare Foundations of Cost-Benefit Analysis," Economic Journal 84 (1974): 926.

١٧- نحن غير مقتنعين أن ادعاءات كالدور- هيكس تبرر على أساس مثبت افتراضياً، انظر:

Richard A. Posner, "The Ethical and Political Basis of the Efficiency Norm in Common Law Adjudication," Hofctra Law Review 8 (1980): 487. But see, e.g., Jules L. Coleman, "Efficiency, Utility, and Wealth Maximization," Hofttra Law Review 8 (1980): 509. Nor are we persuaded that it is consistent with people's moral intuitions. See Richard A. Posner, "Utilitarianism, Economics, and Legal Theory," Journal of Legal Studies 8 (1979): 103. But see, e.g., Ronald M. Dworkin, "Is Wealth a Value?" Journal of Leqal Studies 9 (1 980): 191. Other contributions to this debate can he found in "Symposium on Efficiency as a Legal Concern," Hofstra Law Review.

١٨- انظر على سبيل المثال:

Pearce and Nash, Social Appraisal, 26—27.

لم يوافق بيارس وناش انفسهم على هذا المدخل.

الفصل الثاني: الأسس الأخلاقية لتحليل التكلفة المنفعة:

١- انظر على سبيل المثال:

A. J. Ayer, Language, Truth, and Loqic, 2nd ed. (London: Gollancz. 1946); Charles Stevenson, Ethics and Language (New Haven: Yale University Press, 1944); R. M. Hare, The Language of Morals (Oxford: Oxford University Press, 1952).

٢- لخص هيكس ـ بشكل جميل – الشك الأخلاقي الذي يمثل لعقود اقتصاد الرفاهية الجديدة وذلك في مقالته: «أسس اقتصاديات الرفاهية» (ومن ثم انتقل إلى تقديم مبدأ التعويض الذي، في اعتقاده، لا يمكن أن يكون عرضه للنقد من جانب الشكوك المتعمدة). ولقد كتب هيكس قائلاً:

«أنه مقبول على نطاق واسع، وما دامت الاقتصاديات مهتمة بتقديم التغيرات والتوضيحات، يمكنها أن تأمل في الوصول إلى النتائج أو الاستنتاجات التي ستقود القبول العالمي، ولكنها ما إن تذهب أبعد من هذه النقطة، وتحاول أن تصف العلاج على شكل مبادئ السياسية،

عندهـــا (في اعتقـــاد الاقتصاديين) فإن نتائجها واســـتنتاجاتها لابد أن تعتمـــد مقياس القيم الاجتماعيـــة التي يؤمن بها ذلك المحقـــق بعينه، ويمكن للاقتصاديـــات الإيجابية أن تكون هي نفســـها بالنسبة للجميع، فختمها ســـتختلف اقتصاديات الرفاهية الخاصة بشخص ما وفقاً لما يعتنقه الفرد من مذاهب وأفكار، سواء كان ليبرالياً أو اشتراكياً، أو قومياً أو من دعاة الدولية، أو مسيحياً أو وثنياً.

J. R. Hicks, 'The Foundations of Welfare Economics," Economic Journal 49 (1939): 696.. الكتاب الرائد في مجال اقتصاديات الرفاهية، الذي أفرز شـــكاً مماثلاً عن موضوعية أو المحتوى الحقيقي للبيانات الأخلاقية.

إن ترتيـــب الحالات الاجتماعية هو قطعاً إجـــراء معياري، إذ يتضمن إصدار أحكام قيمة.ولكل مجموعة من الأحكام القيمة التي يتم تبنيها، فهناك نتائج تربية اجتماعية مختلفة، ولا يعني هذا عدم إمكانية قول شيء مفيد، بل العكس، فإن بعض الأحكام القيمة، في الواقع، تقود إلى دعم واســـع الانتشار. ويعتمد الكثير من التحليل الاقتصادي للرفاهية والمحدد للسياسات العلاجية يعتمد علـــى مجموعة محددة من الأحكام القيمة والمقبولة على نطاق واســـع من الاقتصاديين بما فيهم نحن.

Robin Boadway and Neil Bruce, Welfare Economics (Oxford: Blackwell, 1984), 2.

٣- انظر بصفة عامة:

Alexander Miller, An Introduction to (Jontemporary Metaethics (Cani. bridge: Blackwell, 2003).

٤- انظر:

Michael Smith, The Moral Problem (Oxford: Blackwelt, 1994).

٥- من أجل نظرة شاملة على نظرية الاختيار الاجتماعي انظر:

Boadway and Bruce. Welfare Economics 137—179.

٦- انظر:

David B. Spence, "A Public Choice Progressivism, Continued," C'ornell Law Review 87 (2002): 397; Jonathan Baron, "Value Analysis of Political Behavior Self-Interested: Moralistic:: Altruistic: Moral," University of Pennsylvania Law Review 151 (2003): 1135.

لمناقشـــة عامة خاصة بأهمية الالتزامات الأخلاقية في المساعدة في تفسير السلوك انظر على سبيل المثال

Daniel M. Hausman and Michael S. McPherson, Economic Analysis and Moral Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

٧- انظر:

H. L. A. Hart, The Concept of Law, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1994), 124—136.

٨- انظر:

Cass R. Sunstein, "Cost-Benefit Default Principles," Michigan Law Review 99 (2001): 165!, 1666—1667.

٩- من أجل وجهات نظر جيدة حول الكتابات الفلسفية في الرفاهية انظر:

James Griffin, Well-Being (Oxford: Oxford University Press, 1986), 7—72; Derek Parfit, Reasons and Persons (Oxford: Oxford University Press, 1984), 493—502; T. M. Scanlon, What We Owe to Each Other (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1998), 108—143; L. W. Sumner, Welfrre, Happiness, and Ethics (Oxford: Oxford University Press, 1996), 45—1 37; Moazaffar Qizilbash, "The Concept of Well Being," Economics and Philosophy 14 (1998): 51.

١٠- لقد تم توضيح تطوير لوحهات نظر الحالة العقلية للرفاهية الخاصة ببنثيام على يد:

Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 83—92.

١١- انظر على سبيل المثال:

Fred Feldman, Pleasure and the Good Life: concerning the Nature. Varieties, and Plausibility of Hedonism (Oxford: Oxford University Press, 2004); Mark H. Bernstein, On Moral Considerability: An Essay on Who Morally Matters (New York: Oxford University Press, 1998).

١٢- تم تنقيح هذا الموضوع في:

Bruno S. Frey and Alois Stutzer, Happiness and Economics: How The Economy and Institutions Affect Human Well-Being (Princeton: Princeton University Press, 2002).

١٣- انظر:

Daniel Kahneman, "Experienced Utility and Objective Happiness: A Moment Based Approach," in Daniel Kahneman and Amos Tversky, eds., Choices, Values, and Frames (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 673; Daniel Kahneman, "Objective Happiness," in Daniel Kahnernan et al., eds., Well-Being: The Foundations of Hedonic Psychology (New York: Russell Sage Foundation, 1999), 3; Daniel Kahneman et al., "Back to Bentham? Explorations of Experienced Utility," Quarterly Journal of Economics 112 (1997): 375.

١٤- Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 106.

١٥- انظر:

See Griffin, Well-Being, 8.

١٦- Robert Nozick, Anarchy, State, and Utopia (New York: Basic Books, 1974), 42—43.

١٧- Nozick, Anarchy, State, and Utopia, 44.

١٨- من أجل وجهة نظر للبحث في محددات الرفاهية انظر:

Ed Diener et al., "Subjective Well-Being: Three Decades of Progress," Psychological Bulletin 125 (1999): 276. The famous study finding adaptation by lottery winners and quadriplegics and paraplegics is Philip Brickman et at., "Lottery Winners and Accident Victims: Is Happiness Relative?" Journal of Personality and Social Psychology 36 (1978): 917.

١٩- انظر:

See John Finnis, Natural Lawand Natural Rights (Oxford: Oxford University Press, 1980), 59—99; James Griffin, Value Judgment: Improving Our Ethical BelieJs (Oxford: Oxford University Press, 1 996), 19—36; Thomas Hurka, Perfectionism (New York: Oxford University Press, 1993), 9—143; Martha Nussbaum, Women and Human Development: The Capabilities Approach (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 34—i 10; George Sher, Beyond Neutrality: Perfectionism and Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 199—244.

٢٠- انظر:

Finnis, Natural Law and Natural Rights, 8 5—90; Nussbaum, Women and Human Development, 7 8—80; Parfit, Reasons and Persons, 499; Griffin, Value Judgment, 29—30.

٢١- انظر:

Hurka, Perfectionism, 9—5 1.

٢٢- Sher, Beyond Neutrality, 229.

٢٣- انظر:

Qizilbash, "The Concept of Well-Being," 63.

٢٤- تعد الموضوعية مقبولة في حالة الأفراد الذين يفتقدون التفضيلات- مثال على ذلك الفرد في حالة غيبوبة – ولكن في حالة البالغين العاديين نعتقد أن إشـباع التفضيلات يعد ضرورياً في حالة عدم وجود شرط الكفاية للرفاهية.

٢٥- Ronald Dworkin, Foundations of Liberal Equality, Tanner Lectures on Human Values, vol. 11 (Salt Lake City: University of Utah Press, 1990), 75—76

٢٦- انظر:

Dworkin, Foundations of Liberal Equality, 77.

٢٧- انظر:

Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 20—2 1.

٢٨- لذلــك تعــد وجهة نظرنا نوعاً من المذهــب التفضيلي عن الرفاهية، وعن الكتابات الفلســفية المتعلقة بالتفضيلاتية للرفاهية انظر على سبيل المثال:

Griffin, Well-Being, 10—19; Parfir, Reasons and Persons, 494—499; Scanlon, What We Owe to Each Other, 113—123; Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 113—1 37; Qizilbash, "The Concept of Well-Being," 58—6 3.

٢٩- من أجل مناقشة جيدة حول وجهة النظر الاقتصادية للرفاهية انظر:

Daniel M. Hausman and Michael S. McPherson, Economic Analysis and Moral Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 7 1—83; Scanlon, What We Owe to Each Other, 113—123; Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 113—I 37; Tyler Cowen, "The Scope and Limits of Preference Sovereignty," Economics and Philosophy 9 (1993): 253.

٣٠- Amartya Sen, On Ethics and Economics (Oxford: Blackwell, 1987), 45.

٣١- Parfit, Reasons and Persons, 494.

لقد أشار عديد من الباحثين لهذه المشكلة. مشكلة التفضيلات المحايدة، من أجل التفضيلاتية المتعلقة بالرفاهية انظر:

Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 134—1 35; John Broome, "Choice and Value in Economics," Oxford Economic Papers 30 (1978): 313; Allan Gibbard, "Interpersonal Comparisons: Preference, Good, and the Intrinsic Reward of a Life," in Jon Elster and Aanund Hylland, eds., Foundations of Social Choice Theory (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), 165, 173—175; Mark Carl Overvold, "Self-Interest and the Concept of Self-Sacrifice," Canadian Journal of Philosophy 10 (1980): 105; Arnartya Sen, "Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory," Philosophy and Public Affairs 6 (1977): 317; David Sobel, "On the Subjectivity of Welfare," Ethics 107 (1997): 501.

٣٢- في طبيعة التفضيلات انظر:

On the nature of preferences, see S. L. Hurley, Natural Reasons (New York: Oxford University Press, 1989), 55—83; Christoph Fehige and Ulla Wessels, eds., Preferences (Berlin: de Gruyter, 1998); Richard Arneson, "Liberalism, Distributive Subjectivism, and Equal Opportunity for Welfare," Philosophy and Public Affairs 19 (1990): 158, 161—164; Arthur Ripstein, "Preference," in R. G. Frey and Christopher W. Morris, eds., Value. Welfare, and Morality (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), 93, 93—111.

٣٣- التفضيليات المستمرة بعد الوفاة انظر على سبيل المثال:

Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 126—127.

٣٤- وعلاوة على ذلك، هناك سبب آخر يستدعي استحداث فئة من التفضيلات التي لا تعتمد على المصلحة وهي رؤية جميع التفضيلات باعتبارها عوامل مصلحة شخصية وتعتبر تغيراً بديهياً في إطارنا المفاهيمي. إن مفهوم «التضحية بالنفس» والمفاهيم الشبيهة على سبيل المثال «الإيثار» أصبحت غير مترابطة. أصبح من المستحيل على الفرد أن يقلل من رفاهيته متعمداً ومدركاً ذلك من أجل صالح الآخرين ارجع إلى «Overvold» المصلحة الشخصية ومصطلح «التضحية بالذات» «Overvold,» Self-Interest and the Concept of Self-Sacrifice.

٣٥- انظر على سبيل المثال:

Jon Elster, Ulysses and the Sirens.' Studies in Rationality and irrationality (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), 65—76.

٣٦- في تفضلات البديل التالي انظر:

Harry G. Frankfurt, "Freedom of the Will and the Concept of a Person," Journal of Philosophy 68 (1971): 5.

٣٧- انظر:

Don Loeb, "Full Information Theories of Individual Good," Social Theory and Practice 21 (1995): 1; Connie S. Rosati, "Persons, Perspectives, and Full Information Accounts of the Good," Ethics 105 (1995): 296; David Sohel, "Full Information Accounts of Well-Being," Ethics 104 (1994): 784.

٣٨- انظر:

Stunner, We/fare, Happiness, and Ethics, 162—171.

٣٩- انظر:

Shelly Kagan, "The Limits of Well-Being," Social Philosophy and Policy 9 (1992): 169.

٤٠- انظر:

Mark Carl Overvold, "Morality, Self-Interest, and Reasons for Being Moral," Philosophy and Phenomenoloqical Research 44 (1984): 493, 499—50 1; Mark Carl Overvold, "Self-Interest and Getting What You Want," in Harlan B. Miller and William H. Williams, eds., The Limits of Utilitarianism (Minneapolis: University of Mmnesota Press, 1982), 186. For criticism of Overvold's account, see David Sobel, "Well-Being as the Object of Moral Consideration," Economics and Philosophy 14 (1998): 249, 266—269.

٤١- فيما يتعلق بمقارنات الرفاهية بين الأشخاص انظر بشكل عام:

Jon Elster and John E. Roemer, eds., Interpersonal c'omparisons of Well-Being (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); Daniel M. Hausman, "The Impossibility of Interpersonal Utility Comparisons," Mind 104 (1995): 473; Ken Binmore, Game Theory and the Social Contract, vol. 1, Playing Fair (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1994), 282—296.

٤٢- إن مفهوم «Pareto» المبني على أساس الأكثر أهمية ونفعاً هو مفهوم غامض وقد يعني:

١- المخرج الذي يفضله شخص على الأقل على البديل، ولا أحد لا يفضله.

٢- أو المخرج الذي لا يكون فيه على الأقل شخص واحد أفضل من البديل، ولا يوجد أحد سيء

وفي مدخل الرفاهية المبني على التفضيل البسيط، هذا الغموض لا ينجم عنه ضرر، وفي مداخل أخرى، فإن الغموض يكون أكثر أهمية، على سـبيل المثال، في وجهة نظرنا المبنية على التفضيل المقيد، يستطيع الفرد أن يفضل مُخرجاً ما دون الاستفادة منه، ولذلك دعنا نوضح ذلك.

ولبقية هذا الكتاب . فإن مفهوم «Pareto» المبني على أساس الأكثر أهمية ونفعاً ، يعني المُخرج الذي يستفيد منه شخص على الأقل ولا يوجد شخص سيء

٤٣- Lionel Rohbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London: Macmillan, 1932).

٤٤- انظر على سبيل المثال:

Robert A. Pollak, "Welfare Comparisons and Situation Comparisons, Journal of Econometrics 50 (1991): 31, 31; Yew-Kwang Ng, "A Case for 1-lappiness, Cardinalisin, and Interpersonal Comparability," Economic Journal 107 (1997):1848.

٤٥- انظر:

Norman Daniels, Justice and Justijication: Reflective Equilibrium in Theory and Practice (New York: Cambridge University Press, 1996).

٤٦- Hausman, "Impossibility of Interpersonal Utility Comparisons," 489. Or as Harsanyi put it: "In everyday life we make, or at least attempt to make, inter See personal utility comparisons all the time." John Harsanyi, "Morality and the Theory of Rational Behaviour," in Amartya Sen and Bernard Williams, eds..Utilitarianism and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), 39, 49.

٤٧- لمناقشـة إلى أي مدى تتطلب الأنواع المختلفة من دالة الرفاهية المقارنات فيما بين الأشـخاص انظر:

Boadway and Bruce, Welfare Economics, 137—169; Claude d'Aspremont and Louis Gevers, "Social Welfare Functional and Interpersonal Comparability," in Kenneth J. Arrow et a!., eds., JJanj hook of Social Choice .and Welfare, vol. 1 (Amsterdam: Elsevier, 2002), 459.

٤٨- إن المذهـب النفعـي والرفاهية غير الكاملة هما مدخلان معتدلان لنقـل خط إيجابي للمنافع حيـث تكون منفعة كل شـخص U1 تنتقل إلـى (a , +b , a xu1 تكون إيجابيـة) وجمع المنافع الأصلية سـوف ترتب المخرجات بطريقه معينة، وجمع انتقال الخط الإيجابي للمنافع سـتنظم المخرجـات بالطريقة نفسـها . ولذلك تكون تلك الطريقة كافيـة، للأهداف الخاصة بالمذهب النفعي والرفاهية غير الكاملة، ولاتباع أسلوب المقارنات بين الأشخاص بحيث يؤدي إلى إعداد المنافـع التي تكون مميزه فقط بالنسـبة إلى نقـل الخط الإيجابي (مثـال، مدخل Harsanyi للمقارنات بين الأشخاص، والذي نوقش في الأسفل)

ولكن لا ينطبق هذا على مذهب الأولوية. خذ على سبيل المثال، وجهة نظر.. أحد أتباع مذهب الأولوية الذي يجمع الجذر التربيعي لمنافع الفرد واستبدال المهمة الأصلية للمنافع بنقل الخط الإيجابي ، ثم أخذ الجذور التربيعية وجمعها، وهذا يؤدي إلى ترتيب المخرجات بشكل مختلف عنه في حال إذا كانت الجذور التربيعية للمنافع الأصلية قد تم طرحها أو أضافتها.

٤٩- انظر:

d'Aspremont and Gevers, "Social Welfare Functionals," 469—470; Arnartya Sen. "Social Choice Theory," in Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., 1-Iandhaok of Mathematical Economics, vol. 3 (Amsterdam: North- Holland, 1986), 1073, 1115—1121; Philippe Mongin and Claude d'Aspremont, "Utility Theory and Ethics," in Salvador Barherà et a!., eds., Handbook of Utility Theozy, vol. 1 (Dordrecht: Kiuwer, 1998), 371, 415-419.

٥٠- انظر:

Larry S. Temkin, Inequality (New York: Oxford University Press, 1993).

٥١- انظر:

Kahnenian, the chief contemporary proponent of interpersonal hedonic comparisons, points to Bentham and Edgeworth as precursors. See Kahneinan, "Objective Happiness," 4—5. 52.

٥٢- انظر:

Ng, "A Case for Happiness," 1852.

٥٣- انظر:

Kahneman, "Experienced Utility"; Kahneman, "Objective HappiHess"; Kahneinan, "Back to Bentharn?"

٥٤- باتباع الطريقة الأساسية نعني أن ترتيب الأعداد المحددة ووضعها في مجموعة من الخبرات السريعة يكون شي مميز بشكل كاف، حيث إن الأعداد يمكن اعتبارها ممثلاً للاختلافات ما بين الخبرات - وليس ترتيب الخبرات بحد ذاتها فحسب. أن طريقة تعيين الأعداد إلى الخبرات قد يسمح بنقل الأعداد بطرق متعددة، على سبيل المثال، ضرب (X) الجميع برقم إيجابي، أو إضافة (+) عدد ثابت، ولكن أي نقل مسموح به لترتيب الأعداد يكون سيئاً فقط على كل من الترتيب والخبرات، وترتيب الاختلافات بين الخبرات.

وفي الحقيقة يقيس أسلوب Kahneman الخبرات السريعة على أساس نسبي انظر:

Kahneman, "Objective Happiness," 6.

ويمكن ضرب هذه الأرقام فقط برقم ثابت إيجابي، ولذلك فإن الطريقة الأساسية هي المفهوم أننا نستخدم ذلك المصطلح.

٥٥- انظر:

Kahneman, "Objective Happiness," 5—6.

٥٦- انظر:

Kahnernan, "Experienced Utility," 684.

٥٧- انظر:

Griffin, Well-Being, 116—117.

٥٨- إذا كان تاريـخ الحياة لا يمكن مقارنته فيما يتعلق بأحد أبعاد الرفاهية، أو الأبعاد جميعها، في هـذه الحالة يكون هنالك حاجـة إلى خطة ترقيم أكثر تعقيداً لتمثيل المقارنة بين الأشـخاص الموضوعيين.

على سـبيل المثال، يقتـرح أحياناً أن الترتيب العددي غير المكتمـل للأصناف يمكن تمثيله عن طريق اسـتخدام «التعددية» لمهام محـدده لأعداد الأصناف، إذن يكـون الترتيب غير المكتمل عندها «نقطة تقاطع» لهذا الترتيب المحدد.

انظر Amartya Sen وفي عدم إمكانية المقارنة، انظـر الفصل ٦:

Amartya Sen. Inequality Reexamined (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992), 46—49. On incomparability, see Chapter 6.

٥٩- أن النظـرة العامـة الجيدة التي تركز على المداخل التمييزية للمقارنات فيما بين الأشـخاص في:

Peter J. Hammond, "International Comparisons of Utility: Why and How They Are and Should Be ade," in Elster and Roemer, Interpersonal Comparisons of Well-Being, 200.

٦٠- انظر:

John von Neumann and Oskar Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior, 3rd ed. (Princeton: Princeton University Press, 1953), 15—IL, 6 17—632. Expected utility theory has, of course, been hugely important for decision theory and economics.

وللمراجعات انظر على سبيل المثال :

David M. Kreps, A course in Microeconomi' Theory (Princeton: Princeton University Press, 1990), 71—131; Michael D. Resnik, C'hoices: An introduction to Decision Theory (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987), 81—120.

٦١- انظر:

J. R. Isbell, "Absolute Games," in A. W. Tucker and R. D. Luce, ed., contributions to the Theory of Games, vol. 4 (Princeton: Princeton University Press, 1959), 357. The approach is discussed at length in Hausman, "The Impossibility of Interpersonal Utility Comparisons."

٦٢- لقد انتقد عدد من الفلاسـفة والاقتصاديين قاعدة صفر - واحد على تلك الأسـس التي تم إيجازها في:

E-lausman, "The Impossibility of Interpersonal Utility Comparisons," 483—485.

٦٣- لقد طـور هارزاني مدخله الخاص بالمقارنات بين الأشـخاص وقدمه في عدد من المطبوعات المختلفة وأحد الملخصات المتاحة هي:

Harsanyi, "Morality and the Theory of Rational Behavior."

وتم مناقشة المدخل باستفاضة في:

John A. Weymark, "A Reconsideration of the Harsaiiyi-Sen Debate on Utilitarianism," in Elster and Roemer, Interpersonal comparisons of Well-Being, 255.

٦٤- انظر:

James Griffin, "Against the Taste Model," in Elster and Roemer, Interpersonal comparisons of Well-Being, 45, 52.

٦٥- تفترض تحليلات الرفاهية الشـاملة ثبات السـكان. ونحن لن ندخل المشكلة الصعبة المتعلقة بتحديد الرفاهية الشاملة التي تظهر في حالة عدم تماثل الأفراد الموجودين في الناتجين:

٦٦- انظر:

Griffin, "Against the Taste Model," 53—54; Hausnian. "The Impossibility of Interpersonal Utility Coin parisons," 477—478.

٦٧- يبنى هذا الاقتراح على عمل مايكل سميث الذي يقول: إن الأسباب الخلاقية محددة بواسطة تفضيلات معتمدة على معلومات كاملة، انظر مايكل سميث، المشكلة الأخلاقية:

٦٨- في مذهب المنفعية انظر على سبيل المثال :

Geoffrey Scarre, Utilitarianism (London: Routledge, 1996); Sen and Williams, Utilitarianism and Beyond; J. J. C. Smart and Bernard Williams, Utilitarianism: For and Against (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).

٦٩- وصف شيللي كاجان وجهة النظر التي نطلق عليها مذهب الرفاهية غير الكاملة في الأخلاقيات الطبيعية:

(Boulder, Cob: Westview Press, 1998), 25—186,

والتي وجدنا أنها تساعدنا جداً.

٧٠- انظر:

Andrew Moore and Roger Crisp, "Welfarism in Moral Theory," Ausiralasian Journal of Philosophy 74 (1996): 598; Louis Kaplow and Steven Shavell, Fairness versus Welfare (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2002).

٧١- انظر:

Dennis McKerlie, "Equality and Priority," Utilitas 6 (1994): 25, 26.

قام Derek Parfit بعمل ملاحظات مشـابهة: إذا كان اهتمامنا فقط بالمساواة، سوف نكون من أتباع مذهب المساواتيين بشكل خاص وإذا كنا نهتم فقط بالمنفعة، فسوف نكون من أتباع المذهب النفعي بشكل خالص أو ما يسمى عادة «النفعيين» لكن معظمنا يقبل وجهة نظر «التعديدية»

نعتقد أنه من الأفضل لو كان هنالك قدر أكبر من كلا المساواة والمنفعة Derek Parfit المساواة أو الأولوية من مداخل Clayton, Andrew William «مثالية المســاواة» (انجلترا Palyraver 2000 Basing store ٨١-٨٥ أو حتي Evan Larry Temkin أحد أبرز أنصار وجهة النظر التي تقول إن المبادئ الأخلاقية، المســاواة الكلية لا تحتاج إلــى أن تكون مبنية على نظرة Pareto لا تكون مبــادئ مســاوية خالصة. هل حقاً يعتقد أن هنالك بعض الاعتبــارات في المكان حيث يوجد بعض الأشخاص من عميان أسوأ من المكان الذي يكون فيه الجميع عميان؟ نعم، هل هذا يعني أنه سيكون من الأفضل أن نجعل الجميع عميان؟ لا. إن المساواة لا تعني ذلك كله.

Derek Parfit, "Equality or Priority?" in Matthew Clayton and Andrew Williams, eds., The Ideal of Equality (Basingstoke, England: Palgrave, 2000), 81, 85. Larry Ten-ikin, "Equality, Priority, and the Levelling Down Objection," in Clayton and Williams, The Ideal of Equality, 126, 155.

٧٢- انظر:

Shelly Kagan, The Limits of Morality (Oxford: Oxford University Press, I 989),16—17.

٧٣- في مبدأ باريتو من أجل اقتصاديات الرفاهية انظر على سبيل المثال:

Boadway and Bruce, Welfare Economics, 137—169; Bertil Tungodden, "The Value of Equality," Economics and Philosophy 19 (2003): 1, 8 ("The Pareto Principle is the core of normative economics").

من أجل المناقشات الفلسفية لمبدأ باريتو انظر الكتابات الحديثة عن المذهب المساواتي ومذهب الأولوية على سبيل المثال:

Larry Temkin, Inequality; Clayton and Williams, The ideal of Equality; and the articles in Economics and Philosophy 19: 1—134 (2003).

٧٤- في مذهب الأولوية انظر:

Larry Teinkin, Inequality; McKerlie, "Equality arid Priority"; the articles in Clayton and Williams, The Ideal of Equality; the art ides in Economics and Philosophy 19: 1—134 (2003); Paul Weirich, "Utility Tempered with Equality," Nous 17 (1983): 423. On lexintin, see, e.g., d'Aspremont arid Gevers, "Social Welfare Functionals," 469—470; Sen. "Social Choice Theory," ill 5—I 12 1; Mongin and d'Aspremont, "Utility Theory and Ethics," 415—419.

٧٥- McKerlie, "Equality and Priority," 28. For similar complaints about leximin, see Weirich, "Utility Tempered with Equality," 429—430; Partit, "Equality or Priority?" 121. 76.

٧٦- انظر:

Weirich, "Utility Tempered with Equality," 430.

٧٧- Parfit, "Equality or Priority?"105.

٧٨- إن المشكلة تتلخص بأن المساواة هي حقيقة مقارنة، وموضوع في كيفية مقارنة رفاهية شخص ما مع رفاهية شخص آخر، ولكن مذهب «الأولوية» غير قابل للمقارنة في تركيبته..
تخيل مخرجين (O) و (*O) ومثل ذلك (P) و(Q) وكل واحد من هذه المخرجات لدية مستويات رفاهية مختلفة في المخرجين.
ولكن هنالك شخص ثالث، (z) لديه نفس الرفاهية في كلا المخرجين عندها، ومن الضروري لأن الأولويين يزيدون من وظيفة 4g (U1) ومستوى رفاهية (z) في المخرجين غير مترابطين.
يجب على الأولويين ترتيب (O) و(*O) بنفس الطريقة، بغض النظر عما إذا كانت رفاهية (z) أحسن حالاً أو أسوأ حالاً أو فقط بنفس حالة (P) أو (Q) في أحد أو كلا المخرجين ومن ناحية فنية، بينما وظائف المساواتية الحقيقية (قابلة للجدل) ليست كذلك CF Tungodden... قيمة المساواة. من الصعب رؤية دمج عامل أخلاقي «يمكن فصله» في هذا المعني (الرفاهية الكلية) مع عامل آخر «ليس متساوياً» مما ينتج عاملاً ويكون من مذهب الأولويين.

٧٩- انظر:

ThomasNagel,"AutonomyandDeontology,"inSamuelSdieffier,ed.,eonsequentialism audits Critics (Oxford: Oxford University Press, 1988), 142, 145—146. 80.

٨٠- من أجل انتقادات مشابهة لأسلوب ناجيل لهذا الموضوع انظر:

Griffin, Well-Being, 45; Kagan, The Limits of Morality, 51—55. Cf. Parfit, "Equality or Priority?" 101—103.

٨١- يقترح أن الوضع الطبيعي يتطلب تعظيم الاستحقاق أو الرفاهية المعدلة بالمسؤولية بدلاً من تبسيط الرفاهية انظر:

Fred Feldman, Utilitarianism, Hedonism and Desert (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 151—192; Richard Arneson, "Liberalism, Distributive Suhjectivism, and Equal opportunity for Welfare," Philosophy and Public Affairs 19 (1990): 158, 159. Our response to these suggestions runs along the same lines as our response to Nagel.

٨٢- John Rawls, A Theory of Justice (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971), 92.

٨٣- انظر:

Ronald Dworkin, "What Is Equality'? Part 1: Equality of Welfare," Philosophy and Public Affairs 10 (1981): 185; Ronald Dworkin, "What Is Equality? Part 2: Equality of Resources," Philosophy and Public Affiirs 10 (1981): 283.

٨٤- انظر:

Ainartya Sen, Inequality Reexamined, 39—5 5; Amartya Sen. "Capability and WellBeing," in Martha Nusshaum and Amartya Sen. eds., The Quality of Life (Oxford: Oxford University Press, 1993), 30; G. A. Cohen, "Equality of What? On Welfare, Goods, and Capabilities," in Nussbaum and Sen. The Quality of Lij, 9. Nagel and Scarilon might also be seen as adopting variants of resourcism. See Nagel, "Autonomy and Deontology," 145—150; Thomas M. Scanlon, "The Moral Basis of fnterpersonal Comparisons," in Jon Elster and John E. Roemer, eds., Interpersonal Comparisons of Well-Being (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 39—44.

٨٥- Richard J. Arneson, "Welfare Should Be the Currency of Justice," Canadian Journal of Philosophy 30 (2000): 497.

٨٦- في هذا الموضوع، انظر:
Samuel Scheffler, The Rejection of consequentialism, rev. ed. (Oxford: oxford University Press, 1994); Kagan, The Limits of Morality; Kagan, Normative Ethics, 16 1—170.

٨٧- انظر:
Robert F. Goodin, Utilitarianism as a Public Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 8—9.

وانظر أيضاً الصفحات:
pp. 65—68. gan, Normative Ethics (Boulder, Cob: Westview Press, 1998), 1—186.

الفصل الثالث: تحليل التكلفة والمنفعة باعتباره منهجاً لاتخاذ القرار:

١- لسنا أول من جادل بأن (CBA) هي منهج لاتخاذ القرار يمكن تبريرة أخلاقياً أفضل من القول بأنه معيار أخلاقي. اقترحت هذه النظرة أيضاً بواسطة:
Donald Hubin, " The Moral Justification of Benefit/Cost Analysis," Economics and Philosophy 10 (1994);169

٢- يرجع إلى:
Shelly Kagan, Normative Ethics (Boulder, Colo: Westview Press, 1998, 1-186.

٣- لا نعلم بوجود أي مثال عكسي.

٤- هذا التمييز شائع بالنسبة للفلاسفة. يرجع على سبيل المثال إلى:
David O. Brink, Moral Realism and the Foundation of Ethics (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), 216-217; R. Eugene Bales, "Act-Utilitarianism: Account of right-Making Characteristics or Decision Making Procedures?" American Philosophical Quarterly 8 (1971): 257; Robert L. Fraizer," Act-Utilitarianism and Decision Procedures, "Utilitas 6 (1994): 43.

٥- يرجع على سبيل المثال إلى:
Frederick E. Schauer, Playing by the rules: A Philosophical Examination of Rule-Based Decision making in Law and in Life (Oxford: Clarendon Press, 1991); Louis Kaplow, "Rules versus Standards: An Economic Analysis," Duke Law Journal 42 (1992): 557; Colin S. Diver, "The Optimal Precision of Administrative Rules," Yale Law Journal 93 (1983): 65.

٦- في الواقع، في الحال المبسطة، حيث يكون هدف المشرع هو تعظيم السلامة فقط بدلاً من تعظيم السلامة إضافة إلى أهداف أخرى - على سبيل المثال حماية حرية تعاطي الأنشطة غير الضارة - فإن المدى الذي تكون عنده الاحتياطات القانونية المختلفة أكثر شمولية بالنسبة لهدف السلامة لا ينبغي أن تكون مهمة لها. في هذه الحال يكون الأقل شمولية ملائماً. ولكن حتى مع الشخص المخلص الذي يركز على الأقل شمولية، تظل النقطة المهمة هي أن خيار تعظيم السلامة بالنسبة للمشرع يمكن أن (d) تم بسن قانون يصرح بأن «قائدي السيارات لا ينبغي تتجاوز سرعتهم (٥٥) ميلاً في الساعة» بدلاً من قانون آخر يصرح «قُدْ بأمان» .

٧- في تحليل قيمة المعلومات يرجع على سبيل المثال إلى:

Maxine E. Dakins," The Value of the Value of Information," Human and Ecological Assessment 5 (1999): 281, Jack Hirshleifer and John G. Riley, The Analysis of Uncertainty and Information (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), 167-208.

٨- الشاهد الكلاسيكي لمناقشات المعقولية المؤكدة هو، بالطبع، المنحة الدراسية لـ Herbert Simon يرجع إلى:

Herbert Simon, Models of Bounded Rationality: Economic Analysis and Public Policy, vols. 1 and 2 (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1997).

وللأعمال الحديثة يرجع على سبيل المثال إلى:

Ariel Rubenstein, Modeling Bounded Rationality (Cambridge , Mass.: MIT Press, 1998); Gerd Gigerenzer et al., Simple Heuristics That Make Us Smart (New York: Oxford University Press1999).

٩- في نظرية المنفعة المتوقعة يرجع على سبيل المثال إلى:

David M. Kreps, A Course in Microeconomic Theory (Princeton: Princeton University Press, 1990), 71 131; and Michael D. Resnik, Choices: An Introduction to Decision Theory (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987) 81-120.

١٠- نوقشت مشكلة تحديد مجموعة الخيارات التي تطبق على أساسها (CBA) أو مناهج تحليل سياسية بالتفصيل بواسطة:

Matthew D. Adler, Rational choice, Rational Agenda- Setting,: and Constitutional Law: Does the Constitution require Basic or Strengthened Public Rationality? In Christoph Engel and Adrienne Heritier, eds., Linking Politics and law (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2003), 109.

١١- يرجع إلى:

Robert W. Hahn and Patrick Dudley, "How Well Does the :Government Do constitutional?" AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Resource Analysis Working Paper, April 2005, 15-16,www.aei-b2.org; Robert W. Hahn et al., Assessing Regulatory Resource Impact Analysis; The Failure of Agencies to Comply with Executive Order 12,866," h2 of Law and Pubic Policy 23 (200); 859, 874-885.

١٢- مكتب الإدارة والموازنة (OMB)، تعميم A-4, September 17, 2003," p.7 at www.whitehouse.gov/omb

١٣- لمناقشـــات كيفية تنقيح (CV) لتأخذ في الحســـبان عدم التأكد حول نتائج الخيار السياســـي، يرجع على سبيل المثال إلى:

A. Myrick Freeman III, The Measurement of Environmental and Resource Value: Theory and Methods, 2nd ed., (Whitehouse, D.C.: Resources for the Future, 2003), 209-257; Richard C. Ready, "Environmental Valuation under Uncertainty," in Daniel W. Bromley, ed., Handbook of Environmental economics (Oxford: Blackwell , 1995), 258-293; Lewis A. Kornhauser, " On Justifying Cost-Benefit Analysis," in Matthew D. Adler and Eric A. Posner, eds., Cost-Benefit Analysis: Legal, Economic, and Philosophical Perspectives (Chicago: University of Chicago Press, 2001),201, 205-209.

١٤- في استخدام الأسعار السوقية لتقدير التقييمات يرجع إلى:

Richard E. Just et al., The Welfare Economics of Public Policy: A Practical Approach to Project and Policy Evaluation (Cheltenham, England: Edward Elgar, 2004).

في طرق التفضيل المستبان، يرجع إلى:

Freeman, The Management of Environmental and Resource Value, 95-136, 353-452; Nancy E. Bockstael , "Travel Cost Models," in Bromley, Handbook of Environmental economics, 672-686.

١٥- في طرق التفضيل المعلن، يرجع إلى:

Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 161-187; Ian J. Bateman et al.. Economic Valuation with Stated Preference Techniques: A Manual (Cheltenham, England: Edward Elgar, 2002.

١٦- يرجع إلى:

Ian J. Bateman and Kenneth G. Willis, eds. Valuing Environmental Preferences: Theory and Practice of the Contingent Valuation Method in the US, EU, and Developing Countries (Oxford: Oxford University Press, 1999); Jerry A. Hausman, ed., Contingent Valuation: A Critical Assessment (Amsterdam: North-Holland, 1993).

١٧- يرجع إلى:

Matthew D. Adler, "Against' Individual Risk: A Sympathetic Critique of Risk Assessment," University of 'Pennsylvania Law Review 153 (2005): 1121, 1193-1197. On possible worlds, see Michael J. Loux, Metaphysics: A Contemporary Introduction (London: Routledge, 2002), 176-214

١٨- ناقشنا تقييم انقاذ الحياة بتفصيل أكبر في الفصل السادس، الاستخدام الحكومي لطرق تقدير المخاطرة بواسطة:

Adler, "Against Individual Risk.'"Cf. Matthew D. Adler, "Fear Assessment: Cost-Benefit Analysis and the Pricing of Fear and Anxiety," Chicago-Kent Law Review 79 (2004): 977.

١٩- Cf. Matthew D. Adler, "Fear Assessment: Cost-Benefit Analysis and the Pricing of Fear and Anxiety," Chicago-Kent Law Review 79 (2004): 977.

٢٠- يرجع إلى:

Cass R. Sunstein, "Valuing Life: A Plea for Disaggregation," Duke Law Journal 54(2004): 385.

٢١- يرجع على سبيل المثال إلى:

Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 453-456.

٢٢- على سبيل المثال، وجد Robert Hahn والذي درس بصورة منتظمة ممارسات الهيئات السياسية التحليليـة أن التأثير التظيمي المقدم إلى (OMB) يفشـل عادة في تحويل أو يفشـل كلية في تحويل آثار السياسة إلى قيم نقدية، يرجع على سبيل المثال إلى:

Hahn et al., "Assessing Regulatory Impact Analyses," 868-870; Hahn and Dudley, "How Well Does the Government Do Cost-Benefit Analysis?" 12-15.

٢٣- يرجع على سبيل المثال إلى:

Matthew D. Adler, "Risk, Death and Harm: The Normative Foundations of Risk Regulation," Minnesota Law Review 87 (2003): 1293, 1414-1417; Cass R. Sunstein, "Cost-Benefit Default Principles," Michigan Law Review 99 (2001): 1663-1666.

٢٤- 21 United States Code §348(c)(3)(A) (2000)

٢٥- 42 United States Code §7409(b)(l) (2000)

٢٦- يرجع إلى:

David M. Driesen, "Distributing the Costs of Environmental, Health, and Safety Protection: The Feasibility Principle, Cost-Benefit Analysis, and Regulatory Reform," Boston College Environmental Affairs Law Review 32 (2005): 1.

٢٧- 33 United States Code §1316(a)(l) (2000)

٢٨- 29 United States Code §655(b)(5) (2000)

٢٩- يرجع على سبيل المثال إلى:

Martha C. Nussbaum, Women and Human Development: The Capabilities Approach (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 78-80.

٣٠- فــي الواقــع، تأخذ كثير من شــروط «الإمكانية» فــي القانون البيئي في الحســبان الإمكانية الاقتصاديــة إضافة إلى الإمكانية التكنولوجية - بمعنــى أن تلك التنظيمات لا يمكن أن تكون مكلفة جداً بحيث تؤدي إلى إفلاس الشركات يرجع إلى "Driesen, "Distributing the Costs, 8-20. In other words, وبمعنــى آخر تدمج هذه الشــروط متطلب الإمكانية التكنولوجية مع حد أقصى من التكلفة. ســتركز مناقشتنا على حالة أبسط من متطلب الإمكانية التكنولوجية البحت دون حد أقصى للتكلفة.

٣١- يرجع على سبيل المثال إلى:

Richard A. Epstein, "The Path to The T. J. Hooper: The Theory and History of Custom in the Law of Tort," Journal of Legal Studies 21(1992): 1; Steven Hetcher, "The Jury's Out: Social Norms' Misunderstood Role in Negligence Law/ Georgetown Law Journal 9\ (2003): 633.

٣٢- في اســتخدام الهيئة لتدنية حد المخاطرة يرجع إلــى: "/Adler, "Against 'Individual Risk 1149-1179. فــي تعظيــم فترة الاســتخدام لتعديلات QALY يرجع إلــى ١٢٢٠-١٢٢٣ في QALYs يرجع إلى عموم Matthew D. Adler, "QALYs and Policy Evaluation: A New Perspective," Yale Journal of Health Policy, Law and Ethics 6 (2006): 1.

يمكن تصنيف المنهج الذي يجعل الهيئة أكثر تركيزاً على الســلامة ولكن يدمج عدم تدنية حد المخاطــرة علــى أنه إما منهج تعظيم الســلامة أو كنوع من منهج مختلط لاتخــاذ القرار. ولما كان الحد المســتخدم هنا معرفاً كدالة في الســلامة (على سبيل المثال نظم الخطر إلى النقطة التــي يكون عندها خطر الموت للفرد الأكثر تعرضاً للموت تقل عن واحد في المليون)، بدلاً منه بواســطة التكاليف أو الإمكانية، نضعها في فئة تعظيم الســلامة. لكن كما هو الحال بالنسبة لحد للتكلفة أو الإمكانية، يمكن النظر إلى الحد غير الأدنى كمحاولة لانتزاع المشــروعات التي تكون منافعها بالنسبة للرفاهية، في تحسين الأمان، ليس من المرجح أن تبرر تكاليفها، مع أبعاد أخرى للرفاهية.

٣٣- التعليــم هو جانب من قيمــة Nussbaum «للإدراك والتخيل والفكر». النوعية البيئية - بمعنى الحفاظ على النظام البيئي بدلاً من الســلامة البشــري - إضافة إلــى الحفاظ على الكائنات الحيــة هي جوانب من قيمة «الكائنــات الحية الأخرى». الفنون هي جانب من قيمة «الإدراك والتخيل والفكر». حماية الأفراد من التمييز هو جانب من قيمة الانتماء. أخيراً الحرية الدينية هــي جانب من قيمة المنطق العملي وقيمة «الإدراك والتخيل والفكر». يرجع إلى ,Nussbaum Women and Human Development, 78-80 لعرض مختصر لمحتوى كل قيمة.

٣٤- Robert W. Hahn and Cass R. Sunstein, "The Precautionary Principle as a Basis for Decision Making," Economists' Voice 2 (2005): 1 (quoting Wingspread Declaration), at www.bepress.com/ev/vol2/iss2/art8.

٣٥- لنظرة عامة، راجع:

Bruno S. Frey and Alois Stutzer, Happiness and Economics: How The Economy and Institutions Affect Human Weil-Being (Princeton: Princeton University Press, 2002).

٣٦- Frey and Stutzer, Happiness and Economics, 176.

٣٧- يرجع إلى: Nussbaum, Women and Human Development, 79.

٣٨- تحليل فعالية التكلفة بالمعنى الكلاسيكي، كما وصف في المرجع، يعظم أحد الأهداف مع افتراض موازنة محددة. نوع آخر من تحليل فعالية التكلفة، يستخدم في مجال السياسة الصحية، يوظف نسب فعالية التكلفة لتحديد الخيارات الموصى بها، وهو (بالفعل) شكل مخالف لتحليل التكلفة – المنفعة يضع افتراضات معينة حول تجانس التقييمات. يرجع إلى: "Adler, "QALYs and Policy Evaluation

٣٩- يرجع إلى Adler, "Risk, Death and Harm," 1391-1392.

٤٠- هذا قد يكون صحيحاً حتى في حال القوانين التي تتطلب (CBA). وكما تم بيانه من قبل، وجد Robert Hahn أن كثيراً من تحليلات التكلفة – المنفعة المفترضة المقدمة إلى (OMB) بأوامر التكلفة – المنفعة الرئاسي تفشل في قياس تأثيرات الرفاهية نقدياً أو نقدياً بصورة كاملة.

٤١- Richard H. Pildes and Cass R. Sunstein, "Reinventing the Regulatory State," University of Chicago Law Review 62 (1995): 1, 65. يبدو أيضاً أن التوازن الحدسي هو المنهج المقترح بواسطة Frank Ackerrhan and Lisa Hezinerling، وهم من أشهر منتقدي تحليل التكلفة – المنفعة الكمي، يرجع إلى: Frank Ackerman and Lisa Heinzerling, Priceless: On Knowing the Price of Everything and the Value of Nothing (New York: New Press, 2004), 213-215.

٤٢- James Griffin, Well-Being: Its Meaning, Measurement and Moral Importance (Oxford: Oxford University Press, 1986), 122-123.

بالنسبة لاقتراح Scanlon's يرجع إلى:

Thomas M. Scanlon, "The Moral Basis of Interpersonal Comparisons," in Jon Elster and John E. Roemer, eds., Interpersonal Comparisons of Weil-Being (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 17, 41.

٤٣- يرجع على سبيل المثال إلى:

David M. Driesen, "The Societal Cost of Environmental Regulation: Beyond Administrative Cost-Benefit Analysis," Ecology Law Quarterly 24 (1997): 545, 601-605; Thomas O. McGarity, "A Cost-Benefit State," Administrative Law Review 50 (1998): 7, 50; Sidney A. Shapiro and Robert L. Glicksman, Risk Regulation at Risk: Restoring a Pragmatic Approach (Stanford: Stanford University Press, 2003), 120-146.

٤٤- يرجع إلى:

Richard D. Morgenstem and Marc K. Landy، "Economic Analysis: Benefits, Costs, Implications/ in Richard D. Morgenstem, ed., Economic: Analyses at EPA: Assessing Regulatory Impact (Washington, D.C.: Resources for the Future, 1997), 455, 461-462.

٤٥- يتطلب تقدير المخاطرة تجميع معلومات معقدة وتصميم نماذج. يرجع إلى:
Dennis J. Paustenbach, ed., Human and Ecological Risk Assessment: Theory and Practice (New York: Wiley, 2002).

أما بالنسبة لمتطلبات الإمكانية يصرح David Driesen أن المحاكم قد عكست وطلبت إعادة تأكيدات الهيئات بأن تنظيماتها ممكنة عادة، على أساس أن الهيئة قد أدارت بطريقة خاطئة قيد التكنولوجيا Driesen, "Distributing the Costs/ 13-14 ". تنجم هذه الانعكاسات افتراضاً من عدم التأكد حول معنى الإمكانية؛ فإذا كانت قاعدة الخط الساطع، فإن الانعكاسات ستكون مثيرة للدهشة.

٤٦- Morgenstern and Landy, "Economic Analysis/" 463.

٤٧- يتطلب الأمر الإداري 12,291 من الهيئات أن تقدم تحليلات تأثير التنظيمات لـ(OMB) - لكل القواعد الأساسية، والتي تعرف بأنها أي تنظيم يمكن أن يؤدي إلى: (1) تأثير سنوي على الاقتصاد بمقدار (١٠٠ مليون $) أو أكثر، (2) زيادة أساسية في التكاليف أو الأسعار للمستهلكين، والصناعات الفردية، هيئات الحكومية الفيدرالية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو الأقاليم الجغرافية، أو (3) نتائج سيئة مهمة على المنافسة، العمالة، الاستثمار، الانتاجية، الابتكار، أو على مقدرة مؤسسات الأعمال بالولايات المتحدة في المنافسة مع مؤسسات الأعمال الأجنبية في أسواق التصدير أو الاستيراد " Executive Order 12,291 .secs. 1 (b), 3, in Code of Federal Regulations 3 (1981): 127

يتطلب الأمر الإداري 12,866 من الهيئات أن تقدم تحليلات التكلفة – المنفعة لكل القواعد «المهمة»، ولكن تتطلب تحليل كامل فقط لما يسمي القواعد الأكثر أهمية اقتصاديا، وهي تلك التي «قد ... يكون لها تأثير سنوي على الاقتصاد بمقدار (١٠٠ مليون $) أو أكثر، أو تؤثر عكسيا في الاقتصاد بصورة أساسية، أو في قطاع اقتصادي، الإنتاجية، المنافسة، الوظائف، البيئة، الصحة العامة أو الأمان، أو في حكومات الولايات أو الحكومات المحلية أو القبلية أو المجتمعات» Executive Order 12,866 secs. 3(f), 6(a), in Code of Federal Regulations 3 (1993): 638. باستخدام مفردات اللغة «قد» أو «على الأرجح» تبين هذه الأوامر الإدارية أن على الهيئات أن تطبق قاعدة حد الـ (١٠٠ مليون $) عن طريق عمل دراسة جدوى أولية وتأثير أولي لتأثيرات القاعدة، وليس عمل تحليل (CBA) كامل ما دامت النقطة المهمة للحد هي تحديد ما إذا كان ينبغي تنفيذ تحليل كامل أو لا.

٤٨- يعرف هذا التطبيق باسم «تحويل المنافع» يرجع على سبيل المثال إلى:

Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 453-456.

٤٩- McGarity, "A Cost-Benefit State,"50 .

٥٠- يرجع على سبيل المثال إلى:

Driesen, "The Societal Cost of Environmental Regulation/ 601-605; Shapiro and Glicksman, Risk Regulation at Risk, 134-136.

٥١- لتنويهات حول أدبيات تكوين الجمود يرجع إلى:
William S. Jordan m, "Ossification Revisited: Does Arbitrary and Capricious Review Significantly Interfere with Agency Ability to Achieve Regulatory Goals through Informal Rulemaking?" Northwestern University Law Review 94 (2000): 393, 393-394 nn. 1, 4.

٥٢- يرجع إلى:
Thomas O. McGarity, "Some Thoughts on 'Deossifying' the Rulemaking Process," Duke Law Journal 41 (1992): 1385; Thomas O. McGarity, "The Courts and the Ossification of Rulemaking: A Response to Professor Seidenfeld," Texas Law Review 75 (1997): 525.

٥٣- McGarity, 'The Courts and the Ossification of Rulemaking," 528.

٥٤- يرجع إلى:
Cary Coglianese, "Empirical Analysis and Administrative Law/' University of Illinois Law Review 2002: 1111,1127.

٥٥- Jordan, "Ossification Revisited," 440

٥٦- Cornelius M. Kerwin and Scott R. Furlong, "Time and Rulemaking: An Empirical Test of Theory/ Journal of Public Administration Research and Theory 2 (1992): 113, 126-129.

٥٧- Stuart Shapiro, "Speed Bumps and Roadblocks: Procedural Controls and Regulatory Change," Journal of Public Administration Research and Theory 12 (2002): 29, 40.

٥٨- يرجع على سبيل المثال إلى:
John D. Graham, "Legislative Approaches to Achieving More Protection against Risk at Less Cost," University of Chicago Legal Forum 1997: 13, 50.

٥٩- أصدر (OMB) حديثاً وثيقة توجيهية للمراجعة الدقيقة، تعطي تعليمات للهيئات لتخضع معلومات علمية معينة للمراجعة الدقيقة، مشتملة على بعض المعلومات العلمية المستخدمة في إعداد تحليلات التكلفة – المنفعة. لكن هذا التوجيه لا يتطلب أن تخضع تحليلات التكلفة –المنفعة ذاتها للمراجعة الدقيقة. يرجع إلى:
"Final Information Quality Bulletin for Peer Review," Federal Register 70 (January 14, 2005): 2664.

٦٠- الأمر الإداري 12,291 صرح بأن غياب أي استجابة من (OMB) في خلال فترة زمنية معينة بعد تقديم تحليل آثار التنظيم، تعتبر المراجعة قد تمت، ولكن يمكن أيضاً لـ (OMB) أن تختار إعلام الهيئة أن المراجعة ستأخذ وقتاً أطول. يرجع إلى الأمر الإداري 12,291 §§3(e), (f).. وبالمقابل يضع الأمر الإداري ١٢،٨٦٦ تواريخ محدد لمراجعة (OMB). يرجع إلى الأمر الإداري 12,866 §6(b).

٦١- cGarity, "A Cost-Benefit State," 26, 50, والـذي يجـادل بأن تقدير المخاطرة، مثل تحليل التكلفة - المنفعة له تكاليف إبطاء عالية.

٦٢- Coglianese, "Empirical Analysis and Administrative Law," 1127-1128.

٦٣- كما أوضحنا في النقاط السـابقة، تطلبت الأوامر الرئاسية بتحليل التكلفة - المنفعة تحليلات كاملة للتكلفة والمنفعة، مع مراجعة (OMB) للقواعد الرئيسة (الأمر الإداري 12,291) أو المهمة اقتصادياً (الأمر الإداري 12,866). ترتبط مراجعة (OMB) بحجم خيار الهيئة وليس بواسطة قرارها لتقييم الخيار باسـتخدام القيم النقدية مقارنة بالتوازن الحدسي، وفي الحقيقة، كثير من التحليلات المقدمة لـ (OMB) تحدد التأثيرات نقدياً بصورة غير كاملة.

٦٤- نفترض أيضاً للتبسـيط أن التوزيـع الاحتمالي لتأثيرات منفعة المشـروع لأي وضع اختياري في المجموعة يكون مستقلاً عن السياسات المختارة في المواقع الأخرى. ستواجه الهيئة المنفذة الوضع ١، بعدئذ الوضع ٢، وهلم جراً. يعني افتراض الاسـتقلالية أن التوزيع للوضع ٢ سيظل هو نفسه بغض النظر عما كانت الهيئة ستختار المشروع أو الحال الراهنة في الوضع ١ (وهلم جراً).

٦٥- وبمعنى آخر سـيكون توزيع تأثيرات المنفعة، مشـروطاً بظهور صورة العملة، يكون هو نفسـه التوزيع غير المشروط في الشكل (١،٣).

٦٦- يرجع على سبيل المثال إلى:
Stephen Breyer, Regulation and Its Reform (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), 15-35. Anthony Ogus, Regulation: Legal Form and Economic Theory (Oxford: Oxford University Press, 1994), 29-54.

٦٧- يرجع إلى:
Robert Ellickson, Order without Law: How Neighbors Settle Disputes (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991), 167

٦٨- يرجع إلى:
Eric A. Posner, "Law, Economics, and Inefficient Norms/' University of Pennsylvania Law Review 144 (1996): 1697.

٦٩- يفترض هذا التحليل، للتبسيط، أن البعد المستهدف والأبعاد الخلفية تعطي إسهامات منفصلة قابلـة للإضافة للرفاهية الشـاملة. يمكننا وضع أرقام منفعة لتأثيرات المشـروع على الأبعاد المسـتهدفة والخلفية ونحدد منفعتها الكلية، عن طريق جمع الرقمين. كما سـتناقش حالاً، قد لا تتحقـق خاصيـة الانفصالية الإضافية. لكن تظل النقطة الأساسـية في التحليل قوية: أن المناهج الضيقة تتجاهل تأثيرات المشروع على الأبعاد الخلفية، ويمكن توقع أن تكون غير دقيقة بصورة متزايدة مع تزايد حجم هذه التأثيرات المتوقعة هذه.

يفتـرض التحليل أيضاً، أن المنظمـين يطبقون المنهج الضيق من خلال قياس منفعة المشـروع على مدى البعد المسـتهدف. هذا تبسـيط مبالغ فيه جداً للمناهج الضيقة؛ في الواقع، يمكن للمنظمين قياس تأثيرات المشروع بوحدات قياس طبيعية (على سبيل المثال، سنوات الحياة التي تم إنقاذهـا)، وقد يكون للوحـدات الطبيعية منفعة حدية متغيرة أكثر منها منفعة حدية ثابتة. فإضافة سنة إضافية لحياة فرد طولها ثمانون عاماً، قد لا يكون لها التأثير نفسه على الرفاهية الشاملة عندما تضاف هذه السنة الإضافية لحياة فرد طولها عشرون عاماً.

٧٠- توضـــح هذه النقطة بواســطة قانون الهــواء النظيف Clean Air Act. يحكــم الفصل (١١٢) «ملوثـــات الهواء الخطرة» أساســـاً مســـرطنات معينـــة. كما وضع في مســـودته الأولى، فقد وضـــع معيار تعظيم الســـلامة فـــي مكانه: تم إصدار تعليمـــات لهيئة حمايـــة البيئة (EPA) لوضـــع قائمة بالملوثـــات، ومن ثم إصدار المعاييـــر لهذه الملوثات التي «تحمـــي الصحة العامة» مع «هامـــش كبير للأمان». لكن تعظيم الســـلامة يمكن أن يتضمن تكاليـــف اقتصادية هائلة، لذلك، بدلاً من ذلك فســـرت (EPA) المســـودة الأولى للفصل (١١٢) مستخدمة منهج الجدوى. وقـــد دعمت دائـــرة (.D.C) هذا المنهج، وتم تنقيح القانون صراحـــة ليدمج اعتبارات الإمكانية والمخاطرة غير الدنيا، بدلاً من من القول ببساطة أن (EPA) تعظم الأمان. يرجع إلى: ,Adler, "Against Individual Risk,'" 1150-1152; John P. Dwyer, "The Pathology of Symbolic Legislation," Ecology Law Quarterly 17 (1990): 233. الفصـــل ١٠٩ الـــذي يطبـــق على ملوثات غير مسرطنة واسعة الانتشار (معايير)، ما يزال يستخدم لغة تركز على الأمان. يرجع إلـــى Whitman v. American Trucking Associations, 531 U.S. 457, 464-471 (2001)، الذي يجعل هذا الفصل (١٠٩) يعوق (EPA) من اعتبار التكلفة. عملياً، قاومت (EPA) إصدار معايير للملوثات يمكن حقيقة أن تخفض الخطر إلى الصفر. يرجع إلى:

Cary Coglianese and Gary E. Marchant, "Shifting Sands: The Limits of Science in Setting Risk Standards," University of Pennsylvania Law Review 152 (2004): 1255. مثال أخر لشرط تعظيم السلامة هو مادة Delaney والتي تمنع مطلقاً إضافة مواد مسرطنة إلى الطعام. لمناقشة متعمقة يرجع على سبيل المثال إلى:

Richard A. Merrill, "FDA's Implementation of the Delaney Clause: Repudiation of Congressional Choice or Reasoned Adaptation to Scientific Progress?" Yale Journal on Regulation 5 (1998): 1, 74-76. تهربـــت FDA مـــن تطبيق مادة "Against 'Individual Risk" 1158-1159, 1164-1167.

٧١- لمعرفة المزيد من برامج الصحة والأمان، التي تبين مختلف الطرق التي تتجنب بها هذه البرامج النوع الضيق من تعظيم السلامة والممثل بمادة Delaney (مثلاً، عن طريق استخدام حدود غير دنيا)، أو تتجنب تعظيم الســـلامة كلية (عن طريق دمج متطلبات الإمكانية أو ببساطة بالانتقال إلى تحليل التكلفة – المنفعة صراحة)، يرجع إلى:

Adler, '"Against Individual Risk/" 1147-1183; Adler, "Risk, Death, and Harm/' 1389- 1423; Sunstein, "Cost-Benefit Default Principles/1663-1667.

٧٢- Amy Sinden, "In Defense of Absolutes: Combating the Politics of Power in Environmental Law," Iowa Law Review 90 (2005): 1405, 1493, quoting Tennessee Valley Authority v. Hill, 437 U.S. 153, 173, 184 (1978).

٧٣- Sinden, "In Defense of Absolutes," 1491-1510.

٧٤- لا تحتـوي مادة Delaney على حد غير أدنى، ولا على مناهج متعمقة يمكنها موازنة الوفيات والتأثيرات الصحية الناجمة عن منع المواد المضافة للغذاء مقابل الوفيات أو الأمراض المسـببة بواسطة المواد المضافة . يرجع إلى .Public Citizen v. Young, 831 F.2d 1108 (1987). في حال قضية صناعة الشـاحنات الأمريكية، أوضحـت المحكمة أن الفصل ١٠٩ من قانون الهواء النظيـف يعوق تحليل الخطر - الخطـر، والمناهج الأخرى التي توازن بـين التكاليف الصحية للتنظيم مقابـل التكاليف الصحية للملـوث، وأيضاً المناهج التي تعتبـر التكاليف الاقتصادية صراحة. يرجع إلى .U.S. at 466-468 . الفصل ١٠٩ والنسـخة القديمة من الفصل ١١٢ لا يشتمل صراحة على حد غير أدنى، ولكن يمكن تفسيرهما تقريباً بأنهما يتضمنان حداً. يرجع إلى:

Natural Resources Defense Council, Inc. v. EPA, 824 E2d 1146, 1164-1165 (D.C. Circuit 1987) (en banc)..

لم تناقش المحكمة العليا هذه النقطة في قضية صناعة الشاحنات الأمريكية.

٧٥- لمزيد من المناقشة لـ QALYs، يرجع إلى: "Adler, "QALYs and Policy Evaluation.

٧٦- بصورة أكثر دقة، افترض f(x) تمثل توزيع منفعة المشروع بشرط أن يحقق منافع نقدية صافية، وأن g(x) التوزيع مشـروطاً بأن المشـروع لا يحقق منافع نقدية صافية، وأن (p) هي احتمال أن يحقق المشروع منافع نقدية صافية. حينئذ تكون:

$$-p\int_{-\infty}^{0} xf(x)dx + (1-p)\int_{0}^{\infty} xg(x)dx$$

هي خسارة بالنسبة للإجراء الكامل.

٧٧- تم تطوير هذا النموذج بالتفصيل في:

Adler, "QALYs and Policy Evaluation."

٧٨- ناقشنا «السلع الأولية» و«الموارد» في الفصل الثاني. ناقش Rawls «السلع الأولية» في صفحات ٩٠-٩٥ من A Theory of Justice (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971). وعرض Ronald Dworkin مواردیته resourcism في "What Is Equality? Part 1: Equality of Welfare," Philosophy and Public Affairs 10 (1981): 185; and "What Is Equality? Part 2: Equality of Resources," Philosophy and Public Affairs 10 (1981): 283.

الفصل الرابع: الإشراف السياسي

١- Steve Croley, "Theories of Regulation: Incorporating the Administrative Process," Columbia Law Review 98 (1998): 1.

٢- لاستعراض عام لهذا البحث، يرجع إلى:

David Epstein and Sharyn O'Halloran, Delegating Powers: A Transaction Cost Politics Approach to Policy Making under Separate Powers (New York: Cambridge University Press, 1999), 18-29.

٣- استعراض تقييمي بواسطة باحث قانوني يمكن مراجعته في:

Jerry L. Mashaw, Greed, Chaos, and Governance: Using Public Choice to Improve Public Law (New Haven: Yale University Press, 1997), 118-130.

٤- David Epstein and Sharyn O'Halloran, "A Theory of Strategic Oversight: Congress, Lobbyists, and the Bureaucracy," Journal of Law, Economics, and Organization 11 (1995): 227, 232-246. منهج بديل مقبول بدرجة مساوية أخرى يبين أن المالك يمكنه مراجعة الوكيل عند مستوى معين من التكلفة. يرجع إلى:

Jeffrey S. Banks and Barry R. Weingast, ''The Political Control of Bureaucracies under Asymmetric Information/ American Journal of Political Science 36 (1992): 509, 512-515.

ولكن يتطلب ذلك نموذجاً أكثر تعقيداً ولا يعطي نتائج مختلفة.

٥- لا يمتلك الرئيس عادة السلطة القانونية لرفض تنظيم مقترح بواسطة الهيئة. لاحظ Viscusi أن (OMB) كانت غير قادرة على الاعتراض على التنظيمات المبنية على تقييمات الحيوات الإحصائية التي تكون أعلى من المدى المقبول بصورة جوهرية. يرجع إلى:

W. Kip Viscusi, "Risk Equity/ Journal of Legal Studies 29 (2000): 843, 854.

لكن يستطيع البيت الأبيض دائماً أن يعرقل تطبيق التنظيم فترة من الزمن. يرجع إلى:

W. Kip Viscusi, Fatal Tradeoffs: Public and Private Responsibilities for Risk (New York: Oxford University Press, 1992), 265-270 (giving examples drawn mostly from automobile regulations in the 1980s); Thomas O. McGarity, Reinventing Rationality: The Role of Regulatory Analysis in the Federal Bureaucracy (New York: Cambridge University Press, 1991), 282-288.

وكما سنناقش فيما يلي، قد يكون من سلطة الرئيس استخدام طرق أخرى لعقاب الهيئة التي تقترح تنظيماً غير مرغوب فيه.

٦- القيمة (w) موزعة بصورة منتظمة بمتوسط صفري. لكن القيمة (w) تكون محددة بمجرد أن تبدأ المباراة.

٧- نظاميا، دالة منفعة الرئيس هي: $U_p = -(r + w)^2$. ، دالة منفعة الهيئة $U_A = -(r + w - A)^2$، حيث تكون النقطة المثلى للرئيس هي $P = 0$، والنقطة المثلى للهيئة هي $A > P$. يتضمن تربيع المقادير السابقة أن هذين الرئيس والوكيل لا يضعان أهمية خاصة لما إذا كانت نتيجة السياسة سلبية أو موجبة؛ إنها أيضاً توجد كراهية للمخاطرة.

٨- لتفصيلات أكثر يرجع إلى:

Eric Posner, "Controlling Agencies with Cost-Benefit Analysis: A Positive Political Theory Perspective/ University of Chicago Law Review 68 (2001): 1137.

٩- فنياً، سيحدد عادة تحليل التكلفة - المنفعة فقط ما إذا كان المشروع يمثل تحسناً، وليس ما إذا كان أمثل.

١٠- تم أخذ وصف توازن المعلومات الكامل من:

Epstein and O'Halloran, "A Theory of Strategic Oversight"/ 234-236;

وتم اشتقاقه أساساً من:

Thomas Romer and Howard Rosenthal, "Political Resource Allocation, Controlled Agendas, and the Status Quo/ Public Choice 33 (1978): 27, 29-35.

١١- يرجع أيضاً في المساواة والعدالة إلى:

W. Kip Viscusi, "Risk Equity," 843; and Shi-Ling Hsu, "Fairness versus Efficiency in Environmental Law," Ecology Law Quarterly 31 (2004): 303,

١٢- Comprehensive Regulatory Reform Act of1995, S 343, 104th Cong. §623 (1995)

١٣- Comprehensive Regulatory Reform Act of 1995, §624(d)

١٤- Regulatory Improvement Act of1999, S 746, 106th Cong. §623(d)(2) (1999)

١٥- Regulatory Improvement Act of 1999, §627(d)

١٦- للنماذج التي تستكشف تأثير الأيدولوجيا القانوني على النتائج السياسية، يرجع إلى:

Richard L. Revesz, "Environmental Regulation, Ideology, and the D.C. Circuit," Virginia Law Review 83 (1997): 1717; Pablo T. Spiller and Matthew L. Spitzer, "Where Is the Sin in Sincere? Sophisticated Manipulation of Sincere Judicial Voters (with Applications to Other Voting Environments)," Journal of Law, Economics, and Organization 11 (1995): 32, 36-51. See also Pablo T. Spiller and Emerson H. Tiller, "Decision Costs and the Strategic Design of Administrative Process and Judicial Review," Journal of Legal Studies 26 (1997): 348-359.

١٧- يرجع إلى:

Jason Scott Johnston, "A Game Theoretic Analysis of Alternative Institutions for Regulatory Cost-Benefit Analysis," University of Pennsylvania Law Review 150 (2002): 1343.

١٨- يرجع إلى:

Matthew D. Adler and Eric A. Posner, "Implementing Cost-Benefit Analysis When Preferences Are Distorted," Journal of Legal Studies 29 (2000): 1116-1120.

١٩- يرجع على سبيل المثال إلى:

Matt Spitzer and Eric Talley, "Judicial Auditing," Journal of Legal Studies 29 (2000): 679.

٢٠- كلٌّ من المتضمنين الثالث والرابع عرضة لتعقيدات، مرتبطة بما إذا كان ينبغي على المحكمة أن تعتبر الكونجرس الحالي أو التحالف الأصلي.

٢١- 947 F2d 1201 (5th Cir 1991)

٢٢- 947 F2d at 1229-1230

٢٣- يرجع على سبيل المثال إلى:

Federal Insecticide, Fungicide, and Rodenticide Act, 7 USC §136(bb) (2005); Toxic Substances Control Act, 15 USC §2605 (c); Unfunded Mandates Reform Act, 2 USC §§1532, 1571 (2005).

٢٤- ليس هذا غير شائع على الإطلاق. مثال حديث، اختير عشوائياً، هو نقض أو إبطال الكونجرس لقواعد low-power FM radio المقترحة بواسطة لجنة الاتصالات الفيدرالية . يرجع إلى:

Stuart Benjamin, Douglas Lichtman, and Howard Shelanski, Telecommunications Law and Policy (Durham, N.C.: Carolina Academic Press, 2001), 325-332.

لكن الرفض التشـــريعي ليس تماماً مثل الرفض الرئاســـي (في النمـــوذج)، حيث يتطلب عملاً جماعياً، وليس عملاً فردياً، وبالطبع أغلبية عظمى، إلا إذا تعاون الرئيس. وإذا لم يحدث هذا قبل أن تصدر القاعدة النهائية، ينبغي على الكونجرس أن يقرر ما إذا كان ينبغي جعل النقض مســـتقبلياً أو رجعيـــاً، وفي الحال الأخيرة قد تســـتخدم قيود قانونية عديـــدة. presidential rejection (in the model). It requires collective

٢٥- سيحتاج الكونجرس إلى أغلبية الثلثين إذاً، كما يبدو على الأرجح، حتى لا يحاول الرئيس نقض الهيئة. يرجع إلى U.S. Constitution, art. 1, sec. 7, cl. 2.

٢٦- كثير من الدراســـات تركز على لجان الكونجرس، تعاملهم كأنهم الملاك في علاقتهم بالهيئات. في دراســـة حديثة لـ Epstein and O'Halloran's، على ســـبيل المثال، تكـــون اللجنة معلومات جزئية عن (w)، وتقدم مشروعاً بقانون لأعضاء المجلس. بعدئذ يقرر أعضاء المجلس، والذين ليـــس لديهم معلومات حول (w)، حول محتوى مشـــروع القرار، وأيضـــاً حول ما إذا كان ينبغي تفويض الهيئة. وفي الحال الأخيرة، يضع الرئيس النقطة المثلى للهيئة، وبعدئذ تلاحظ الهيئة (w) وتضع السياســـة. يرجـــع إلـــى Epstein and O'Halloran, Delegating Powers, 182-187.

٢٧- يرجع إلى:

Elena Kagan, "Presidential Administration," Harvard Law Review 114 (2001): 2245.

٢٨- فـــي الحقيقـــة، أخذ الصراع بـــين الرئيس والكونجرس شـــكلين: مجهودات غيـــر منظمة من الكونجرس لتخفيض قوة مكتب الشـــئون التنظيمية والمعلوماتية، ووضع تشـــريع أساسي جديد يفرض قيوداً أكبر مباشـــرة على الهيئات، حتى لا تســـتطيع أن تطبق تحليلات التكلفة-المنفعة دون مخالفة القانون. يرجع إلى:

Terry M. Moe and Scott A. Wilson, "Presidents and the Politics of Structure," Law and Contemporary Problems 57 (spring 1994): 1, 37-40.

٢٩- يرجع على سبيل المثال إلى:
Johnston, "A Game Theoretic Analysis," 1343; Amy Sinden, "In Defense of Absolutes: Combating the Politics of Power in Environmental Law," Iowa Law Review 90 (2005): 1405.

٣٠- يتطلب حالياً من الهيئات إخضاع معلومات علمية معينة للمراجعة الدقيقة. يرجع إلى:
Office of Management and Budget, "Final Information Quality Bulletin for Peer Review," Federal Register 70 (January 14, 2005): 2664.

لكنها لا تتطلب المراجعة الدقيقة لتحليلات التكلفة-المنفعة.

٣١- أخذت هذه البيانات من:
Scott Farrow, "Improving Regulatory Performance: Does Executive Office Oversight Matter?" unpublished manuscript, July 26, 2000.

٣٢- إن تنظيماً بيئياً يكلف (٦) ملايين $ وينقذ إحصائياً حياة واحدة، وأيضاً يدعم القيمة الاستجمامية للحيوانات البرية بمقدار (٢) مليون $ هو تنظيم معظم للرفاهية، على الرغم من أنه يكلف (٦) ملايين $ لكل حياة تم إنقاذها. وطريقة حساب أكثر دقة ستأخذ في الحسبان المنافع الأخرى غير تخفيض الوفيات. لكن يبدو من غير المرجح أن تنظيمات ما بعد ١٩٨١ لها مكون غير الوفاة أكبر منها بالنسبة لتنظيمات ما قبل ١٩٨١.

٣٣- يرجع إلى:
W. Kip Viscusi, "The Value of Risks to Life and Health," Journal of Economic Literature 31 (1993): 1912, 1930.

استخدم Viscusi. أسعار ١٩٩٠ لكن الأرقام تقريبية على أي حال.

٣٤- يرجع إلى:
Farrow, "Improving Regulatory Performance," table 4; Robert W. Hahn, "Regulatory Reform: Assessing the Government's Numbers," working paper, 99-6 AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies (July 1999), 28 table 7. كلا المؤلفين Both authors استخدما تنظيمات الصحة والسلامة التي تم إصدارها قبل ١٩٨١ وما بعدها، ووجدا أنه لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين فعالية تكاليفها وبين المتغير الصوري الممثل، سواء كان التنظيم قد تم إصداره قبل ١٩٨١ أو بعدها. (على الرغم من أن المؤلفين قد أسميا المتغير الصوري OIRA لأن دراستهم قد ركزت على تلك المؤسسة، لا يمكن لنا فصل تأثير OIRA والأمر التنفيذي التلفة – المنفعة.)

٣٥- وجدت دراسة Hahn الاستعراضية للقواعد الـ ١٦٨ النهائية والمقترحة منذ ١٩٨١ وحتى منتصف ١٩٩٦، أن (٢٦ ٪) فقط من هذه القواعد قد صاحبها تقدير للمنافع النقدية (Hahn, "Regulatory Reform," 6 table 1)، وأن (٢٣٪) من هذه القواعد قد صاحبها عبارة أن المنافع تزيد عن التكاليف (٤١ جدول ٩). وتشير حسابات Harm إلى أن (٤٣٪) من القواعد ستجتاز اختبار التكلفة – المنفعة، اعتماداً على افتراضات مختلفة. يرجع إلى (٤٣) جدول (١٠).

استعرض Hahn والمؤلفون المشتركون معه (٤٨) تقديراً للتأثرات التنظيمية (والتي تشتمل على تحليـل التكلفة – المنفعة) تم نشـرها خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ووجـدوا أن الهيئات قدمت تكاليف ومنافع نقدية لنحو (١٩٪) فقط من القواعد. يرجع إلى:

Robert W. Hahn et al., "Assessing Regulatory Impact Analyses: The Failure of Agencies to Comply with Executive Order 12,866," Harvard Journal of Law and Public Policy 23 (2000): 859, 871. ، يرجـع أيضـاً إلـى Office of Information and Regulatory Affairs, Office of Management and Budget, Report to Congress on the Costs and Benefits of Federal Regulations (Washington, D.C.: September 30, 1997), chap. 3.

والـذي قرر أن (٢١) قاعدة مهمة اقتصادياً تم إصدارها في السـنة الماضية، عرضت الهيئات تكاليف نقدية في ثماني حالات ومنافع نقدية في ست عشرة حالة):

W. Norton Grubb, Dale Whitting-ton, and Michael Humphries, "The Ambiguities of Benefit-Cost Analysis: An Evaluation of Regulatory Impact Analysis under Executive Order 12,291/' in V. Kerry Smith, ed., Environmental Policy under Reagan's Executive Order: The Role of Benefit-Cost Analysis (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), 154.

حيـث وجدا أن الأفـراد في وزارة الزراعة أجرو تحليلات التكلفة – المنفعة عادية باسـتخدام أرقاماً غير شـاملة قبـل الأمر التنفيذي لريجان وبعـده: Winston Harrington, Richard D. Morgenstern, and Peter Nelson, "On the Accuracy of Regulatory Cost Estimates," Resources for the Future discussion paper 99-18, January 1999, at www.rff.org, accessed September 27, 2001 وجدوا في تلك الدراسـة أن خمسـة وعشـرين تنظيماً من تلك التي تميل الهيئات فيه إلى المبالغة في تكاليف التجاوب مع التنظيمات Robert W. Hahn, "Regulatory Reform: What Do the Government's Numbers Tell Us?" in Robert W. Hahn, ed., Risks, Costs and Lives Saved (New York: Oxford University Press, (1996) 208, 218 وجـد أن ٣٨ من الـ٨٣ قاعدة المقترحة أو المصدرة مـن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ اجتازت اختبـار التكلفة – المنفعـة): Arthur Fraas, "The Role of Economic Analysis in Shaping Environmental Policy," Law and Contemporary Problems 54 (1991): 114, 124 مشيراً إلـى الأخطـاء في تحليلات التأثير التنظيمي في أشـكال مادة الرصـاص وتنظيمات الحرير الضخـري: Maureen L. Cropper et al., "The Determinants of Pesticide Regulation: A Statistical Analysis of EPA Decision Making," in Roger D. Congleton, ed., The Political Economy of Environmental Protection: Analysis and Evidence (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996, 140 (وجد أن تنظيمات المبيدات الحشـرية لـ EPA تقيم الحياة الاحصائية في مدي يتـراوح بين ٦٠,٠٠٠$ و٣٥ مليوناً) $ ؛ Adler and Posner, "Implementing Cost-Benefit Analysis," 1146 Edward R. Morrison, "Judicial Review of Discount Rates Used in Regulatory Cost-Benefit Analysis," University of Chicago Law Review 65 (1998): 1333, 1364-1369 (وجـدا أن الهيئات تسـتخدم مدى عريضاً من معدلات الخصم) هذه الأدبيات كبيرة وما نعرضه هو فقط مثال.

٣٦- .Hahn et al., "Assessing Regulator^Impact Analyses," 861.

٣٧- Frank Ackerman and Lisa Heinzeildng, Priceless: On Knowing the Price of Everything and the Value of Nothing (New York: New Press, 2004),

لنظرة مقيدة في تنظيم مادة الزرنيخ، يرجع إلى:

Cass R. Sunstein, "The Arithmetic of Arsenic, Georgetown Law Journal 90 (2002): 2255.

٣٨- David M. Driesen, "Is Cost-Benefit Analysis Neutral?" unpublished manuscrip 2005.

٣٩- يرجع أيضاً إلى:

Richard W. Parker, "Grading the Government," University of Chicago La] Review 10 (2003): 1345.

٤٠- Kagan, "Presidential Administration," 2245.

٤١- يرجع إلى:

Harold Seidman and Robert Gilmour, Politics, Position, and Power: From th Positive to the Regulatory State, 4th ed. (New York: Oxford University Press, 1986 130-131.

الفصل الخامس: تفضيلات مشوهة

١- Robert Goodin, "Laundering Preferences," in Jon Elster and Aanund Hylland, eds. Foundations of Social Choice Theory (New York: Cambridge University Press, 1986).

٢- يرجع إلى:

Department of the Interior, Natural Resource Damage Assessments, 51 Fee Reg. 27,674 (August 1, 1986).

٣- يرجع إلى:

Environmental Protection Agency, Approval and Promulgation of Implementation Plans: Revision of the Visibility FIP for Arizona, 56 Fed. Reg. 517 (February 8, 1991).

٤- Environmental Protection Agency, Effluent Limitations Guidelines, Pretreatment Standards, and New Source Performance Standards for the Transportation Equipment Cleaning Point Source Category, 63 Fed. Reg. 34,686, 34,72 (June 25, 1998).

٥- يرجع أيضاً إلى:

Environmental Protection Agency, Lead Fishing Sinkers: Response t Citizens' Petition and Proposed Ban, 59 Fed. Reg. 11,122, 11,135 (March 9, 1994 (endorsing use of existence values).

استخدام هذه المنهجية تمت الموافقة عليها بواسطة دائرة العاصمة، يرجع إلى:

Ohio v. U.S. Dep't Interior, 880 F.2d 43: 474-81 (D.C. Cir. 1989).

٦- يرجع إلى:

Leland B. Deck, "Visibility at the Grand Canyon and the Navajo Generating Station," in Richard D. Morgenstern, ed., Economic Analyses at EPA: Assessing Regulatory Impact (Washington, D.C: Resources for the Future, 1997), 267.

٧- Department of Agriculture, Nutrition Labeling of Meat and Poultry Products, 56 Fee Reg. 60,302 (November 27, 1991).

٨- اقتــرح لنا أن OSHA ومناصري تنظيم العمل يرون أن تنظيمات العمل نوع من التحويل العيني للعمــال. إذا كان الأمــر كذلك، فلن تكون هناك فائدة من تقييــم تنظيم العمل من وجهة نظر (CBA)؛ وبدلاً من ذلك يصبح الســؤال هو: هل هذا الشــكل من التحويلات فعال من جانب التكلفة؟ يرجع إلى:

Eric A. Posnei "Transfer Regulations and Cost-Effectiveness Analysis/ Duke Law Journal 5'. (2003): 1067.

٩- يرجع إلى:

Department of Labor, Occupational Exposure to Ethylene Dibromide, 48 Fed Reg. 45,956 (October 7, 1983).

١٠- يرجع، على سبيل المثال إلى:

Department of Labor, Occupational Exposure to Blood borne Pathogens, 56 Fed. Reg. 64,004, 64,087 (December 6, 1991).

(والذيــن يقترحــون أن العمال لا يدركون المخاطــر العديدة، وأنهم غيــر قادرين على تحليلها بصورة صحيحة)

١١- Amartya Sen, On Ethics and Economics (New York: Blackwell, 1987), 45.

١٢- Cass R. Sunstein, Free Markets and Social Justice (New York: Oxford University Press, 1997), 252-253, 256-258; Jon Elster, Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality (New York: Cambridge University Press, 1983).

١٣- Department of Transportation, Anti-Drug Program for Personnel Engaged in Specified Aviation Activities, 53 Fed. Reg. 47,024 (November 21, 1988).

١٤- يرجع إلى:

Department of Transportation, Federal Motor Carrier Safety Regulations; Controlled Substances and Alcohol Use and Testing; Commercial Driver's License Standards, Requirements and Penalties; Hours of Service of Drivers, 57 Fed. Reg. 59,567 (December 15, 1992).

١٥- Food and Drug Administration, Regulations Restricting the Sale and Distribution of Cigarettes and Smokeless Tobacco to Protect Children and Adolescents, 61 Fed. Reg. 44,396, 44,593 (Aug. 28, 1996).

١٦- Department of Transportation, Security of Checked Baggage on Flights within the United States, 64 Fed. Reg. 19,220 (April 19, 1999).

١٧- يرجع إلى:

U.S. General Accounting Office, Regulatory Reform: Agencies Could Improve Development, Documentation, and Clarity of Regulatory Analysis, GAO/RCED 98-142, (May 26, 1998, Washington, D.C.) at 26-27.

وبصورة أكثر دقة فقد استخدموا نطاقاً، لكنهم لم يجعلوا اختيارهم داخل هذا النطاق يعتمد على ثروة الضحايا.

١٨- يرجع إلى:

Department of Health and Human Services, Regulatory Impact Analysis of the Proposed Rules to Amend the Food Labeling Regulations, 56 Fed. Reg. 60,856, 60,871 (November 27, 1991) ("

الموت بمرض القلب عند سن الثمانين يفترض أنه أقل تأثيراً على المجتمع من الموت في حادث سيارة عند سن الخامسة والثلاثين.

١٩- Office of Management and Budget, Draft Report to Congress on the Costs and Benefits of Federal Regulations, 63 Fed. Reg. 44,034, 44,048 (August 17, 1998);

يرجع أيضاً إلى: on the FDA and other agencies 44,052-44,053.

٢٠- OMB, Draft Report, at 44,048.

٢١- Louis P. True, Jr.,"Agricultural Pesticides and Worker Protection" in Morgenstern, Economic Analyses at EPA. Environmental Protection Agency, Lead: Identification of Dangerous Levels of Lead, 63 Fed. Reg. 30,302, 30,305 (June 3, 1998); Department of Housing and Urban Development, Office of Lead-Based Paint Abatement and Poisoning Prevention; Requirements for Notification, Evaluation and Reduction of Lead-Based Paint Hazards in Federally Owned Residential Property and Housing Receiving Federal Assistance, 61 Fed. Reg. 29,170, 29,202 (June 7, 1996).

٢٢- يرجع على سبيل المثال إلى:

Department of Labor, Occupational Exposure to Bloodborne Pathogens, 64,082.

٢٣- Executive Order 12,866, Regulatory Planning and Review, 58 Fed. Reg. 51, 735 (September 30, 1993) (أضيف التأكيد) تبين الخطوط العريضة التي أصدرها (OMB) أن تحليل التنظيم ينبغي أن يزود OMB بوصف مستقل للآثار التوزيعية (أي كيف وزعت كل من المنافع والتكاليف بين السكان غير المستهدفين بالمشروع)، حتى يمكن أن يعتبرهم متخذو القرار بصورة صحيحة مع التأثيرات على الكفاءة الاقتصادية " Office of Management and Budget, Circular A-4, September 17, 2003 p. 14, available at www.whitehouse.gov/omb. الأمر القضائي البيئي هو الأمر التنفيذي 12,898،، الأعمال الفيدرالية المرتبطة بعرض الأمور البيئية للأقليات والسكان منخفضي الدخل، (February 11, 1994) 56 Fed. Reg. 7629.

٢٤- يرجع إلى المقالات في:
Ian J. Bateman and Kenneth G. Willis, eds., Valuing Environmental Preferences: Theory and Practice of Contingent Valuation in the US, EU, and Developing Countries (New York: Oxford University Press, 1999); Robert Cameron Mitchell and Richard T. Carson, eds., Using Surveys to Value Public Goods: The Contingent Valuation Method (Washington, D.C.: Resources for the Future, 1989).

٢٥- يرجع على سبيل المثال إلى:
Charles R. Plott, "Contingent Valuation: A View of the Conference and Associated Research/ in Jerry A. Hausman, ed,, Contingent Valuation: A Critical Assessment (New York: North Holland, 1993) 470-473; Donald H. Rosenthal and Robert H. Nelson, "Why Existence Values Should Not Be Used in Cost-Benefit Analysis," Journal ofPolicy Analysis and Management 11 (1992): 116. But compare Gardner M. Brown, Jr., "Economics of Natural Resource Damage Assessment: A Critique," in Raymond J. Kopp and V. Kerry Smith, eds., Valuing Natural Assets: The Economics of Natural Resource Damage Assessment (Washington, D.C.: Resources for the Future, 1993).

٢٦- قارن David Sobel, "Weil-Being as the Object of Moral Consideration," Economics and Philosophy 14 (1998): 249, والذي يقدم رؤية عامة نقدية للمحاولات الفلسفية للتمييز بين التفضيلات اللامبالية والتفضيلات الملائمة للرفاهية.

٢٧- في الفصل الثاني ميزنا بين وجهتي نظر حول السلع الموضوعية، إحداها أن السلع الموضوعية ستكون مرغوباً فيها من قبل الأفراد كاملي المعرفة؛ والأخرى هي أنه حتى بالنسبة لكاملي المعرفة، قد يفشلون في اختيار السلع الموضوعية. ولما كانت وجهة النظر الأولى قريبة من المثالية بسبب القصور في مشكلة المعلومات، والتي ناقشناها أعلاه، بالنسبة لهذا المبحث سنفترض أن وجهة النظر الثانية هي الصحيحة.

٢٨- Harry G. Frankfurt, "Freedom of the Will and the Concept of a Person," Journal of Philosophy 68 (1971): 5.

٢٩- بالنسبة للحجج بأن القيم الموضوعية هي مكون للرفاهية، يرجع على سبيل المثال إلى:
John Finnis, Natural Law and Natural Rights (New York: Oxford University Press, 1980); Martha C. Nussbaum, "Nature, Function, and Capability: Aristotle on Political Distribution," in Julia Annas and Robert Grimm, eds., Oxford Studies in Ancient Philosophy, supp. vol. (New York: Oxford University Press, 1988), 145; George Sher, Beyond Neutrality: Perfectionism and Politics (New York: Cambridge University Press, 1997).

٣٠- ظاهرة مشابهة واسعة الانتشار ونوقشت كثيراً - على سبيل المثال، إمكانية أن تنظيمات السلامة تجعل المستهلكين يهتمون بسلامتهم بدرجة أقل. يرجع على سبيل المثال إلى:
W. Kip Viscusi, Fatal Tradeoffs: Public and Private Responsibilities for Risk (New York: Oxford University Press, 1992), 223-227.

٣١- يرجع إلى:

Louis Kaplow and Steven Shavell, "Why the Legal System Is Less Efficient Than the Income Tax in Redistributing Income/ Journal of Legal Studies 23 (1994): 667.

لاحظ، على أي حال، حتى مع وجود مشـــروع أفضل عن ذلك، قد يكون إنشــاء الحديقة العامة في الجوار الفقير وتحويل بعض النقود من الأغنياء للفقراء.

٣٢- Cass Sunstein, "Cognition and Cost-Benefit Analysis," Journal of Legal Studies 29 (2000): 1059.

الفصل السادس: اعتراضات:

١- في التمييز بين وجهات النظر الأخلاقية والأخرى المترابطة منطقياً، مع إشــارة خاصة لســمة الآراء الأخلاقيــة المؤكــد عليهــا هنا - وجود المنــع الأخلاقي أو «القيود» والتــي نطلق عليها «حقوق» - يرجع إلى:

Shelly Kagan, Normative Ethics (Boulder, Colo: Westview Press, 1998), 70-78; Shelly Kagan, The Limits of Morality (Oxford: Oxford University Press, 1989), 1-182; Robert Nozick, Anarchy, State, and Utopia (New York: Basic Books, 1974), 26-53; Thomas Nagel, "Autonomy and Deontology," in Samuel Scheffler, ed., Consequentialism and Its Critics (Oxford: Oxford University Press, 1988), 142, 156-172; and Samuel Scheffler, The Rejection of Consequentialism, rev. ed. (Oxford: Oxford University Press, 1994), 80-114.

٢- Kagan, The Limits of Morality, 1-46.

٣- Jeffrey Brand-Ballard, "Contractualism and Deontic Restrictions," Ethics 114 (2004): 269, 270-271, يجمع كثير من الدراســات الفلسفية التي تدافع عن القيود المرتبطة بعلم الأخلاق، مشــتملة على إسهامات Thomas Nagel, Frances Kamm, and others. أحد الأســماء التي ينبغي إضافتهــا لقائمة Brand-Ballard's Judith هــو Thomson. يرجع على سبيل المثال إلى:

Judith Jarvis Thomson, The Realm of Rights (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990).

٤- يرجع على سبيل المثال إلى:

Nagel, "Autonomy and Deontology," 157; Kagan, Normative Ethics, 70-152.

٥- يرجع إلى:

Kagan, Normative Ethics, 78-84.

٦- يرجع على سبيل المثال إلى:

Steven Kelman, "Cost-Benefit Analysis: An Ethical Critique," Regulation, January/February 1981, 33, 33-36; Lester B. Lave, "Benefit-Cost Analysis: Do the Benefits Exceed the Costs?" in Robert Hahn, ed., Risks, Costs, and Lives Saved: Getting Better Results from Regulation (Oxford: Oxford University Press, 1996), 104, 112-113.

٧- ناقشـــنا مبدأ الأولوية بشـــيء من التفصيل في الفصل الثاني. في الجدل بين الأولوية وأولئك الذين يعتقدون أن مبدا المساواة قد يتطلب تحركات باريتية (Pareto) دنيا، يرجع إلى:

Matthew Clayton and Andrew Williams, eds., The Ideal of Equality (Basingstoke, England: Palgrave, 2000), and the articles in Economics and Philosophy 19: 1-134 (2003).

٨- ناقشـــنا أيضاً المواردية مع تنويهات في الفصل الثاني. الفرصة المتكافئة للرفاهية تم الدفاع عنها في:

Richard J. Arneson, "Equality and Equal Opportunity for Welfare," Philosophical Studies 56 (1989): 77.

٩- للانتقادات المرتبطة بأن غير حساسة للتوزيع، يرجع على سبيل المثال إلى:

Frank Ackerman and Lisa Heinzerling, Priceless: On Knowing the Price of Everything and the Value of Nothing (New York: New Press, 2004), 149-151; Thomas O. McGarity, "A Cost-Benefit State/ Administrative Law Review 50 (1998): 7, 72-73; and Amy Sinden, "In Defense of Absolutes: Combating the Politics of Power in Environmental Law," Iowa Law Review 90 (2005): 1405, 1453.

١٠- يرجع على سبيل المثال إلى:

L. W. Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics (Oxford: Oxford University Press, 1996), 20-25, 200-217.

١١- Sumner, Welfare, Happiness, and Ethics, 50, يناقش رأي Moore's

١٢- يرجع إلى:

Robin Attfield, The Ethics of Environmental Concern (Oxford: Blackwell, 1983); Holmes Rolston HI, Environmental Ethics: Duties to and Values in the Natural World (Philadelphia: Temple University Press, 1988); Paul W. Taylor, Respect for Nature (Princeton: Princeton University Press, 1986).

١٣- يرجع على سبيل المثال إلى:

Elizabeth Anderson, Value in Ethics and Economics (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993), 203-210; Mark Sagoff, The Economy of the Earth: Philosophy, Law, and the Environment (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 153-238; Cass Sunstein, "Incommensurability and Valuation in Law," Michigan Law Review 92 (1994): 779, 839-840.

١٤- اســتبعد الفصل الثاني وجهــات النظر المرتبطة بالمســاواة «الخالصة» وتلــك المتمحورة حول الحقــوق، والبيئية التي لا يكون لها مــكان للرفاهية العمومية. لم ينتقد الفصل الثاني وجهات النظــر الأخلاقية المتعددة مدركاً كلاً من عوامل المســاواة والأخلاق أو العوامل غير المؤثرة في الرفاهيــة والرفاهيــة العمومية هي اعتبارات ملائمة من الناحيــة الأخلاقية. وعلى النقيض مــن وجهات النظر «الخالصة»، هذه الآراء المتعددة الأبعــاد تقع تحت عنوان مذهب الرفاهية الضعيف.

١٥- يرجع على سبيل المثال إلى:
Louis Kaplow and Steven Shavell,, "Why the Legal System Is Less Efficient Than the Income Tax in Redistributing Income," Journal of Legal Studies 23 (1994): 667; Aanund Hylland and Richard Zeckhauser, "Distributional Objectives Should Affect Taxes but Not Program Choice or Design," Scandinavian Journal of Economics 81 (1979): 264. For a different view, see Chris William Sanchirico, "Deconstructing the New Efficiency Rationale," Cornell Law Review 86 (2001): 1003.

١٦- نوقشت هذه الإمكانية في:
Matthew D. Adler, "Beyond Efficiency and Procedure: A Welfarist Theory of Regulation," Florida State University Law Review 28 (2000): 314-315.

١٧- Ackerman and Heinzerling, Priceless, 39-40.

١٨- يرجع على سبيل المثال إلى:
Anderson. Value in Ethics and Economics, 190-216; Lave, "Benefit-Cost Analysis: Do the Benefits Exceed the Costs?" 113-114; Kelman, "Cost-Benefit Analysis: An Ethical Critique," 38-40; Richard H. Pildes and Cass R. Sunstein, "Reinventing the Regulatory State," University of Chicago Law Review 62 (1995): 1, 64-72; Margaret Jane Radin, Contested Commodities: The Trouble with Trade in Sex, Children, Body Parts, and Other Things (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996), 115-122; Sinden, "In Defense of Absolutes," 1423-1445; Sunstein, "Incommensurability and Valuation in Law," 786-787, 840-843; Laurence Tribe, "Policy Science: Analysis or Ideology," Philosophy and Public Affairs 2 (1972): 66, 84-94. Martha Nussbaum criticizes CBA for obscuring the "tragic" nature of certain choices. Martha C. Nussbaum, "The Costs of Tragedy: Some Moral Limits of Cost-Benefit Analysis/ in Matthew D. Adler and Eric A. Posner, eds., Cost-Benefit Analysis: Legal, Economic, and Philosophical Perspectives (Chicago: University of Chicago Press, 2001), 169. يبـدو أن هذا الانتقـاد مرتبط بقضية تعددية القيم، والتي تغذي أدبيات اللاقياســية؛ لكن رفضت أن توصف نفســها أنها مدعمة للاقياســية، يرجع إلى صفحات ١٩٤-١٩٥.

١٩- يرجع إلى:
Donald H. Regan, "Authority and Value: Refleaion on Raz's Morality of Freedom," Southern California Law Review 62 (1989): 995, 1056-1074.

٢٠- هناك في الحقيقة أدبيات اقتصادية أساسية في موضوع التفضيلات الترتيبية lexicographic. للاطلاع على ملخص واف مع استدلالات يرجع إلى:
Clive L. Spash and Nick Hanley, "Preferences, Information and Biodiversity Preservation/ Ecological Economics 12 (1995): 191.

٢١- يرجع على سبيل المثال إلى:

Jonathan Baron, "Biases in the Quantitative Measurement of Values for Public Decisions," Psychological Bulletin 122 (1997): 72.

٢٢- Ackerman and Heinzerling, Priceless, 9. لإنكار مشـابه لترتيب lexical للسـلع الصحية والبيئية على مدى النقود يرجع إلى:

Sagoff, The Economy of the Earth, 80. For a qualified defense of lexical ordering,. see Tribe, "Policy Science," 90-91.

٢٣- امتـزج هذا التحليل في هذه الفقرة في مبحث حول تقييـم الحياة، الموجود في نهاية الفصل. توثق الأدبيات المعاصرة حول تقييم الحياة، والمذكورة هناك، تلك الممارسـات واسـعة الانتشار بواسـطة الاقتصاديين التجريبيين حول اسـتنباط، أو استخدام الإشارات السوقية للتحقق من (WTP/WTA) لمخاطر الموت الصغيرة

٢٤- يرجع على سبيل المثال إلى:

Robin Boadway and Neil Bruce, Welfare Economics (Oxford: Blackwell, 1984), 137-138.

٢٥- توجد أدبيات فلسـفية كبيرة حول اللاقياسـية، يركز كثير منها علـى اللامقارنية أوالظواهر المرتبطة بها بشدة («المساواة التقريبية»، «التكافئي»). يرجع إلى:

Ruth Chang, "The Possibility of Parity/ Ethics 112 (2002): 659; Ruth Chang, ed., Incommensurability, Incomparability, and Practical Reason (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997); Ruth Chang, Making Comparisons Count (New York: Routledge, 2002); James Griffin, Weil-Being: Its Meaning, Measurement, and Moral Importance (Oxford: Oxford University Press, 1986), 75-92; S. L. Hurley, Natural Reasons (New York: Oxford University Press, 1989), 254-270; John Kekes, The Morality of Pluralism (Princeton: Princeton University Press 1993) 53-75; Isaac Levi, Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict (New York: Cambridge University Press, 1986); Joseph Raz, The Morality of Freedom (Oxford: Oxford University Press, 1986), 321-366; Henry Richardson, Practical Reasoning about Final Ends (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 89-118; Michael Stocker, Plural and Conflicting Values (Oxford: Oxford University Press, 1990), 211-240; David Wiggins, Needs, Values, Truth (Oxford: Blackwell, 1987), 239-262.

جادل Sen حول إمكانية اللامقارنية في أماكن عديدة. على سبيل المثال:

Amartya Sen, Inequality Reexamined (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992), 46-49; Amartya Sen, "Interpersonal Aggregation and Partial Comparability/ in Choice, Welfare and Measurement (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), 203; Amartya Sen, "The Discipline of Cost-Benefit Analysis," in Adler and Posner, Cost-Benefit Analysis, 103-105..

وأخيراً بدأ الباحثون القانونيون التركيز على مشكلة اللامقارنية. يرجع إلى مقالات ندوة: "Law and Incommensurability", University of Pennsylvania Law Review 146 (1998): 1169, خصوصاً تلك لمقدمة بواسـطة كل من Komhauser, Craswell, and Katz, وأيضا Posner. Adler

٢٦- يرجـع إلـى Raz, The Morality of Freedom, 328. ، المقدمات المنطقية هي (٣) أفضل من (٢)، وأن (٢) ليسـت أفضل ولا أسـوأ من (١)، وأن (٣) ليسـت أفضل ولا أسوأ من (١) . إذا كانـت (٢) جيدة بنفس الدرجة مثل (١)، حينئذ من المقدمة الأولى ينتج أن (٣) أفضل من (١)، ولكن تتعارض هذه النتيجة مع المقدمة الثالثة. وبمنطق مشابه يمكن إثبات أن (٣) لا يمكن أن تكون جيدة بالدرجة نفسها مثل (١)، بافتراض هذه المقدمات.

٢٧- يرجع إلى:
Matthew Adler, "Incommensurability and Cost-Benefit Analysis/ University of Pennsylvania Law Review 146 (1998): 137, 1401-1408.

٢٨- أحد الأسـباب المهمة يرتبط بعدم التقارب في التفضيلات الممتدة. من المقبول كما ناقشنا في الفصـل الثاني، أن الرفاهية العمومية تحدد بواسـطة التفضيـلات الممتدة الموجهة للمصلحة الذاتيـة للملاحظـين المثاليين، الذين يفكرون ملياً في كل نتيجة على أن اليانصيب مسـاوٍ في الاحتمـال على مدى تواريخ الحيـاة التي تحدث في تلك النتيجة. لكـن حتى مع افتراضٍ أن التفضيـلات الموجهة نحو المصلحة الذاتيـة والممتدة لكل ملاحظ تحدد ترتيباً كاملاً على مدى النتائج، فإن تفضيلات الملاحظين المختلفين ليس من الضروري أن تتقارب كلية؛ وسـيؤدي هذا إلى عدم الاكتمال incompleteness في ترتيب الرفاهية العمومية للنتائج.

٢٩- يرجع إلى:
Maurice Salles, "Fuzzy Utility," in Salvador Barbera et al,, eds., Handbook of Utility Theory, vol. 1, Principles (Dordrecht: Kluwer, 1998), 321, 322.

٣٠- Ackerman and Heinzerling, Priceless, 40. يلخص هذا الشـكوي المسـتمرة من أن CBA «تقزم المتغيرات الضعيفة»

"dwarfs soft variables." انظر على سبيل المثال إلى:

Tribe, "Policy :Science," 97; Lave, "Benefit-Cost Analysis: Do the Benefits Exceed the Costs?" 114; McGarity, "A Cost-Benefit State," 58-59.

٣١- بالنسبة لمسوحات التقييم المشروط، يرجع إلى:
Myrick Freeman HI, The Measurement of Environmental and Resource Values: Theory and Methods, 2nd ed. (Washington, D.C.: Resources for the Future, 2003), 161-187; Ian J. Bateman et al., Economic Valuation with Stated Preference Techniques: A Manual (Cheltenham: Edward Elgar, 2002). في طرق التقييم المستبان لقياس تقييمات السلع غير السوقية، يرجع إلى:

Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 95-136, 353-. ^152; Nancy E. Bockstael, "Travel Cost Models," in Daniel W. Bromely, ed., Handbook of Environmental Economics (Oxford: Blackwell, 1995), 655-671; A. Myrick Freeman HI, "Hedonic Pricing Methods," in Bromely, Handbook of Environmental Economics, 672-686.

٣٢- يرجع على سبيل المثال إلى:

M. Granger Morgan and Max Henrion, Uncertainty: A Guide to Dealing with Uncertainty in Quantitative Risk and Policy Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

٣٣- يرجع على سبيل المثال إلى:

Kelman, "Cost-Benefit Analysis: An Ethical Critique," 38-39; Sunstein, "Incommensurability and Valuation in Law," 805; Radin, Contested Commodities, 115-122.

٣٤- يرجع إلى:

Raz, The Morality of Freedom, 345-356. For a critical analysis of Raz's arguments, see Regan, "Authority and Value," 1067-1075; Chang, Making Comparisons Count, 95-119.

ترتبط مقولة اللاقياسية الأساسية بالادعاء بأن تداولات النفعيين أو المنطقيين سيعرض للخطر الصداقات والعلاقات الأخرى. توجد الأدبيات الفلسفية الأساسية التي تناقش هذا الادعاء في:

Adler, "Incommensurability and Cost-Benefit Analysis/ nn. 60, 116.

٣٥- يرجع إلى:

Matthew D. Adler, "Fear Assessment: Cost-Benefit Analysis and the Pricing of Fear and Anxiety/ Chicago-Kent Law Review 79 (2004): 977,

والذي يناقش بالتفصيل أن الخوف والقلق، نوع مختلف من الحالة العقلية السالبة، ينبغي (على الأقل في بعض الأوقات) أن تحسب كتكلفة لأغراض تحليل التكلفة والمنفعة.

٣٦- يضع Lester Lave النقطة بقوة. «نظرياً، هناك بعض الظروف التي قد يضطر فيها الفرد إلى أن يبيع فيها الفرد خدمات غير مقبولة في الظروف العادية، لكني لا أعتبر التفكير في هذه الظروف على أنها رقي أو تنوير أو رزانة. قليل منا (إن وجد) سيواجه مثل هذه الظروف. لا أجد فائدة من تعذيب نفسي من خلال رسم منحنى عرض مثل هذه الخدمات Lave, "Benefit-Cost Analysis: Do the Benefits Exceed the Costs?" 113. لايوجد لدي شك أن كثير من الناس (بما فيهم نحن) لا يودون رسم هذا النوع من منحنى عرض الخدمة، ويبدو أن من المقبول جداً أن هذا التفضيل يجتاز اختبار الأمثلية.

٣٧- تم استعراض هذه الأدبيات العملية في:

John K. Horowitz and Kenneth E. McConnell, "A Review of WTA/WTP Studies," Journal of Environmental Economics and Management 44 (2002): 426.

٣٨- تعتمد انتقادات (CBA) المعيارية على حقيقية تباينات (WTP/WTA)، يرجع على سـبيل المثال إلى:

Driesen, "The Societal Cost of Environmental Regulation," 589-592; Kelman, "Cost-Benefit Analysis: An Ethical Critique," 37-38; Shapiro and Glicksman, Risk Regulation at Risk, 97-98; Duncan Kennedy, "Cost-Benefit Analysis of Entitlement Problems: A Critique," Stanford Law Review 33 (1981): 387, 401-421; Sinden, "In Defense of Absolutes," 1425-1427; McGarity, "A Cost-Benefit State/ 67-69.

وخط آخر من الحجج، أقل انتقاداً، هو أن تباينات (WTP/WTA) تنادي بالتغيير في الممارسة المعاصرة لـ (CBA). يرجع على سبيل المثال إلى:

Jack L. Knetsch, "Environniental Policy Implications of Disparities between Willingness to Pay and Compensation Demanded Measures of Values," Journal of Environmental Economics and Management 18 (1990): 227, 230.

٣٩- الأدبيات النظرية في تباينة (WTP/WTA)، مثل الأدبيات العملية، كبيرة . اسـتعراضات عامة مساعدة تشتمل على:

W. Michael Hanemann, "The Economic Theory of WTP and WTA/ in Ian J. Bateman and Kenneth G. Willis, eds., Valuing Environmental Preferences: Theory and Practice of the Contingent Valuation Method in the US, EU, and Developing Countries (Oxford: Oxford University Press, 1999), 42; Robert Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice/ in Bateman and Willis, Valuing Environmental Preferences, 152; Jonathan Baron, "Biases in the Quantitative Measurement of Values for Public Decisions"; Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 43-94; Bateman et al., Economic Valuation with Stated Preference Techniques, 385-391.

٤٠- بالنسبة لـ (CVs) و(EVs) يرجع على سبيل المثال إلى:

Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 49-63; Boadway and Bruce, Welfare Economics, 195-206.

٤١- بصـورة أكثر دقة، يكون كل من (WTP) و(WTA) دائمـاً موجباً؛ بينما كل من (CVs) و(EVs) يمكن أن يكون موجباً أو سالباً. توضح قاعدة مجموع لاتخاذ القرار باختيار المشروع الذي يكون مجموع (CVs) موجباً وبمعنى آخر، تكون (CVs) للمسـتفيدين من المشـروع موجبة، و(CVs) للمتضررين منه سالبة. لذا تكون (CV) للمستفيدين من المشروع، لذلك هي (WTP) للمشروع، في حين أن (CV) هي سالب (WTA) للمشروع . بالمقابل، تصرح قاعدة مجموع (EVs) باختيار المشـروع إذا كان مجموع (EVs) سـالباً. لذا تكون (EVs) للمسـتفيدين من المشـروع سالبة، و(EV) للمتضررين منه موجبة. لذا، تكون (EV) للمستفيدن من المشروع هي سالب (WRA) للحال الراهنة، في حين تكون (EV) للمتضرر من المشروع هي (WTP) له للحال الراهنة.

٤٢- ماذا عن أســباب فشــل الرفاهية العمومية في إيجاد ترتيب محدد من خيارات السياسة؟ في بعــض هذه الحالات، قد تنتــج (CBA) «خطئاً» ترتيباً محدداً، ولكن ذلــك الخطأ ليس مهماً مــن الناحيــة العملية، حيث أنه في هذه الحال يمكن للمســئول أن يختار (كموضوع للرفاهية العمومية) أي واحد من الخيارات. لا يوجد خيار أفضل من أي خيار آخر. في حالات أخرى، تفشــل (CBA) نفســها في إنتاج ترتيب. تلك النتيجة، أيضاً، ليست قصوراً في (CBA) يمكن أن يوجه مراقبي الهيئة لطلب منهج آخر. بالأحرى، عدم تحديدية (CBA) سوف تعيق المسئول عن اتخاذ القرار من توظيف طريق ملحق لاختيار أحد الخيارات، أي واحد يكون مســموحاً به من وجهة نظر الرفاهية العمومية.

٤٣- المقالات الكلاسيكية هنا هي:

Robert Willig, "Consumer's Surplus without Apology," American Economic Review 66 (1976): 589; and Alan Randall and John R. Stoll, "Consumer's Surplus in Commodity Space," American Economic Review 70 (1980): 449. W. Michael Hanemann challenges the claim that WTP and WTA should not normally differ substantially in "Willingness to Pay and Willingness to Accept: How Much Can They Differ?" American Economic Review 81 (1991): 635.

الأدبيات حول كم يمكن أن تنحرف (WTP) و(WTA) بافتراض تفضيلات جيدة (Well behaved) تم استعراضها في:

Freeman, The measurement of Environmental and Resource Values, 63-87; and Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 155-159.

٤٤- Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 159.

٤٥- يرجع على سبيل المثال إلى:

Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 160-163; ***" Bateman et al, Economic Valuation with Stated Preference Techniques, 386-387.

٤٦- يرجع على سبيل المثال إلى:

Baron, "Biases in the Quantitative Measurement of Values for Public *"*' Decisions"; Bateman et al., Economic Valuation with Stated Preference Techniques,387.

٤٧- Amos Tversky and Daniel Kahneman, "Loss Aversion in Riskless Choice: A Reference-Dependent Model," Quarterly Journal of Economics 106 (1991): 1039. The theory is reviewed in Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 163-166; Bateman et al., Economic Valuation with Stated Preference Techniques, 389-391; and Hanemann, "The Economic Theory of WTP and WTA," 73-78.

٤٨- يرجع إلى:

Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 160-163.

٤٩- Don L. Coursey et al., "The Disparity Between Willingness to Accept and Willingness to Pay Measures of Value," Quarterly Journal of Economics 102 (1987): 679، وظفـا انتزاع متكرر لتقييمات (WTP) أو (WTA) وصيغة المزاد لـ Vickrey لتقليل تباين (WTP/WTA) لاستعراض الأدلة حول تعميمية هذه النتيجة، وبصفة أكثر عمومية حول تأثير تصميم التجارب في اختلافات WTP/WTA، يرجع إلى:
Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 171-175; Horowitz and McConnell, "A Review of WTA/WTA Studies/ 437-442.

٥٠- يرجع على سبيل المثال إلى:
Knetsch, "Environmental Policy Implications"; Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 60-61, 90-91.

٥١- Freeman, The Measurement of Environmental and Resource Values, 91.

٥٢- يرجع على سبيل المثال إلى:
Kagan, Normative Ethics, 94-105.

٥٣- لمزيد من الثقافــة القانونية حول (CBA) والخصم، الذي يعرض بــدوره الأدبيات الاقتصادية والفلسفية، يرجع إلى:
Ackerman and Heinzerling, Priceless, 179-205; John J. Donohue, ''Why We Should Discount the Views of Those Who Discount Discounting/' Yale Law Journal 108 (1999): 1901; Daniel A. Farber, "From Here to Eternity: Environmental Law and Future Generations/ University of Illinois Law Review 2003: 289; Lisa Heinzerling, "Discounting Our Future," Land and Water Review 34 (1999): 39; Edward Morrison, comment, "Judicial Review of Discount Rates used in Regulatory Cost-Benefit Analysis," University of Chicago Law Review 65 (1998): 1333; Richard L. Revesz, "Environmental Regulation, Cost-Benefit Analysis, and the Discounting of Human Lives," Columbia Law Review 99 (1999): 941; Dexter Samida and David A. Weisbach, "Paretian Intergenera-tional Discounting," University of Chicago Law and Economics, Olin working paper no. 255, August 2005, at www.ssrn.com; Cass Sunstein and Arden Rowell, "On Discounting Regulatory Benefits: Risk, Money, and Intergenerational Equity," AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies, working paper no. 05-08, May 2005, at www.aei-brookings.org.

٥٤- يرجع إلى:
George Loewenstein et al., eds., Time and Decision: Economic and Psychological Perspectives on Intertemporal Choice (New York: Russell Sage Foundation, 2003).

٥٥- Revesz, "Environmental Regulation," 983.

٥٦- يرجع على سبيل المثال إلى:

David O. Brink, "Prudence and Authenticity: Intrapersonal Conflicts of Value," Philosophical Review 112 (2003): 215; John Broome, "Discounting the Future/ in Ethics out of Economics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 44-48. But see Derek Parfit, Reasons and Persons (Oxford: Oxford University Press, 1984), 317-318.

٥٧- أحـــد الاعتراضات الممكنة لهذا الوضـــع هو، أنه حتى إذا كان الأفراد المعاصرون يحتفظون في ظـــل ظروف مثلـــي بتفضيل زمني يعطيهم وزناً أكبر لتأثيـــرات الرفاهية الحالية من التأثيرات المســـتقبلة، فإن المســـئولين الحكوميين ينبغي أن يتجاهلوا هذا التفضيل. فالمســـئول الحكومي الذي يبحث تعظيم الرفاهية العمومية، والذي لا يوجد لديه مبرر لوضع أوزان مختلفة للرفاهية للشـــخص (P) والشـــخص (Q)؛ على أي أساس يمكنه أن يضع أوزاناً مختلفة للشخص (P) في الزمن (١) والشـــخص (P) في الزمن (٢)؟ حقيقة، يهتم (P) في الزمن (١) أكثر حول رفاهيته عن درجة اهتمامه بها في المستقبل، ولكن لا يبدو هذا أكثر ملاءمة من القول بأن تفضيل (P) يهتم بزيادة رفاهيته على حساب الشخص (Q). يرجع إلى:

Parflt, Reasons and Persons, 318-320.

٥٨- لعرض حجج تكلفة الفرصة من أجل الخصم، يرجع على سبيل المثال إلى:

Donohue, Why We Should Discount"; Morrison, "Judicial Review of Discount Rates"; Sarnida and Weisbach, "Paretian Intergenerational Discounting."

٥٩- تشـــير جدلية مرتبطة بشدة بمشكلة التأثيرات المعوضة: أن التنظيم الذي يفرض تكاليف على أفراد معينين قد يدفعهم إلى تخفيض مدخراتهم. يخدم الخصم، هنا، ليس للإشارة بأن خياراً إضافياً أصبح متاحاً للحكومة، لكن بالأحرى ليشـــير إلى أن الحال الراهنة تتضمن اســـتثماراً خاصاً عند معدل موجب للفائدة سينخفض بسبب المشروع.

٦٠- لمناقشة الألغاز التي أثيرت بسياسات تغيير السكان، يرجع على سبيل المثال إلى:

Parflt, Reasons and Persons, 351-441; John Broome, "Cost-Benefit Analysis and Populatio," in Adler and Posner, Cost-Benefit Analysis,117.

٦١- Farber, "From Here to Eternity," 303 (internal quotation omitted).

٦٢- Sunstein and Rowell, "On Discounting Regulatory Benefits," 13.

٦٣- لمناقشة عامة لطريقة (VSL) التي تستخدمها (CBA) لتقييم الحياوات التي تم إنقاذها، يرجع إلى:

Freeman, The Measurement of Environmentaljand Resource Values. 298-321; W. Kip Viscusi, Fatal Tradeoffs: Public and Private Responsibilities forRisk (Newjfork: Oxford University Press, 1992^34-74; W. Kip Viscusi, Rational Risk Policy (Oxford: Oxford University PressTl998), 45-68; M. W. Jones-Lee, "Safety and the Saving of Life: The Economics of Safety and Physical Risk," in Richard Layard and Stephen Glaister, eds., Cost-Benefit Analysis, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 290; David Pearce, "Valuing Risks," in PeterCalow, ed., Handbook of Environmental Risk Assessment and Management (Oxford: Blackwell Science, 1998), 345.

الاستخدام الحكومي لتقييمات (VSL) تم استعراضه في:

Don Kenkel, "Using Estimates of the Value of a Statistical Life in Evaluating Consumer Policy Regulations," Journal of Consumer Policy 26 (2003): 1, 4-7; and W. Kip Viscusi and Joseph Aldy, "The Value of Statistical Life: A Critical Review of Market Estimates throughout the World/ Journal of Risk and Uncertainty 27 (2003): 5, 53-56.

٦٤- Ackerman and Heinzerling Priceless, 62.

٦٥- يرجع على سبيل المثال إلى:

Ackerman and Heinzerling, Priceless, 61-90; Anderson, Value in Ethics and Economics, 195-203; Driesen, "The Societal Cost of Environmental Regulation," 587-589; Shapiro and Glicksman, Risk Regulation at Risk, 92-105; Sunstein, "Incommensurability and Valuation in Law," 837-839.

٦٦- يرجع إلى:

Gary T. Schwartz, "The Myth of the Ford Pinto Case," Rutgers Law Review 43 (1991): 1013, 1020.

٦٧- JohnBroome, "Trying to Value a Life," Journal ofPublic Economics 9 (1978): 91, 95.

٦٨- في دوال الوصية، التي تسـمح لجعل المنفعة حساسـة لثروة ما بعد الوفاة، يرجع على سـبيل المثال إلى:

James K. Hammitt "QATVq Vmnc wtp" sfofr Av,nly$j$ oi (2002): 985, 992-994.

٦٩- لتحليل (VSL) على مدى هذه الخطوط، يرجع إلى:

Matthew D. Adler. "Risk, Death, and Time: A Comment on Judge Williams' Defense of Cost-Benefit Analysis," AdminisTrative Law Review 53 (2001): 271, 285-286.

٧٠- Sugden, "Alternatives to the Neo-Classical Theory of Choice," 171.

انظر:

Jack L. Knetsch, "Valuing Statistical Lives: The Choice of Measure Also Matters," Journal of Consumer Policy 27 (2004): 99.

٧١- يرجع إلى:

Matthew D. Adler, "QALYs and Policy Evaluation: A New Perspective, " Yale Journal of Health Policy, Law, and Ethics 6 (2006): 1, 35-39.

٧٢- يرجع إلى:

Cass R. Sunstein, "Valuing Life: A Plea for Disaggregation," Duke Law Journal 54 (2004): 385; Kenkel, "Using Estimates of the Value of a Statistical Life."

٧٣- يرجع إلى:

Adler, "QALYs and Policy Evaluation," 30-35

المترجمان في سطور

١- الدكتور يحيى عبدالغني أبو الفتوح
البريد الإلكتروني: Ghaniy@hotmail.com

المؤهل العلمي:

- دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد العام ١٩٩٧م.

الوظيفة الحالية:

- أستاذ ورئيس قسم المالية العامة بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

الأنشطة العلمية:

الأبحاث:

- نشـــر أكثر من أربعة عشـــر بحثاً في المجلات العلمية العربية بالإضافة إلى تأليف العديد من الكتب من أهمها:
  - محفزات الاســـتثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي، مع دراسة تحليلية للمحفزات الضريبية في ظل الإصلاح المالي.
  - التكامل الاقتصادي في الدول العربية (دراســـة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية).
  - ترشيد الطلب المنزلي على المياه للأغراض المنزلية بالمملكة العربية السعودية.
  - تحليـــل أثر المتغيرات الاقتصادية في أداء صناديق الاســـتثمار في ســـوق الأوراق المالية الناشئة.
  - تقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائي في الرياض.
  - انعكاســـات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص).
  - الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية (الواقع والتحديات).

الكتب:

- أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات.
- ضريبة المبيعات في مصر.

- الاشتراك في تأليف كتاب المالية العامة.
- الاشتراك في تأليف كتاب الرقابة المالية.

الأنشطة العملية:

الاشتراك في عدة مؤتمرات منها:

- مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية، كلية الحقوق بجامعة عين شمس ١٤-١٥ ديسمبر ١٩٩٧م.
- مؤتمر ما بعد الإصلاح المالي في مصر، رؤية مستقبلية في ضوء تحديات القرن الواحد والعشرين ١٠-١١ نوفمبر ١٩٩٨م (الاشتراك ببحث منشور بالمؤتمر).
- مؤتمر بجامعة الإسكندرية بالتعاون مع الجانب الإيطالي بعنوان:

The Experience of Economic integration in the Arab World and in Western Europe, Alexandria 22 -23 February 1999.

- عضو في لجنة إعداد ندوة الضريبة على المبيعات، رؤية مستقبلية للقرن الحادي والعشرين بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٩٩م، وتقديم ورقة عمل عن تفعيل ضريبة القيمة المضافة في مصر.
- الاشتراك في مؤتمر واقع وآفاق السياحة والاستثمار في المملكة العربية السعودية (بالرياض) بورقة عمل عن دور السياحة في تنمية الصناعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية، ١٥-١٧ صفر ١٤٢٣هـ، ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٢م.
- الاشتراك في منتدى التنافسية الدولي المقام في الرياض في عام ٢٠٠٨م.
- المشاركة ببحث ضمن فريق بحثي بمعهد الإدارة العامة في ندوة الاستثمار الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات.
- التدريب في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م في مراكز التدريب الحكومية والخاصة في كل من مصر والسعودية وبعض دول الخليج العربي في برامج عديدة في مجال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتحليل سياسات مالية ونقدية، وتحليل اقتصاديات الاستثمار، وتحليل ومعالجة مشكلات الميزانية العامة، والتحليل المالي والاقتصادي للمشروعات، وإعداد التقارير. بالإضافة إلى العديد من البرامج السلوكية في مهارات الاتصال، والتعامل مع المرؤوسين، والرؤساء، وضغوط العمل.
- القيام بإعداد دراسات جدوى لمشروعات متنوعة داخل مصر وفي المملكة العربية السعودية في مجال الصناعة والتأمين والخدمات السياحية وبعض مجالات الزراعة.

- عضو هيئة تحرير دورية الإدارة العامة العلمية بمعهد الإدارة العامة بالرياض ١٤٢٨-١٤٣٠هـ.
- عضو هيئة لجنة البحوث العلمية بمعهد الإدارة العامة بالرياض ١٤٢٨-١٤٣٠هـ.
- المشـــاركة ضمن فريق بحثي بمركز التنمية الإدارية بجامعة الإسكندرية. في دراسة «تقييم تكلفة الخدمات ودورها في رســم السياســات الإدارية والتسعيرية الملائمة» مقدمة لوزارة البحث العلمي.
- المشاركة في تصميم وتنفيذ العديد من الاستشارات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية بمركز التنمية الإدارية بجامعة الإســكندرية منهــا: «تقييم تكلفة الخدمات ودورها في رسم السياسات الإدارية والتسعيرية الملائمة» مقدمة لوزارة البحث العلمي تحت رئاسة د. محمد الحناوي.
- دراســة الجدوى الاقتصادية وإعداد الهيكل التنظيمي والوظيفي لشــركة ســنتنيال للتأمين - جدة (٢٠٠٥).

٢- الدكتور المرسي السيد حجازي

البريد الإلكتروني: elmorsy@hotmail.com

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة كونتكت بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٥م.

الأنشطة العلمية والعملية:

- نشر أكثر من عشرين بحثاً في المجلات العلمية العربية: الضرائب، النظام المالي الإسلامي، اقتصاديات المشروعات والخدمات العامة واقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة.
- قام بتأليف العديد من الكتب منها:
  - مذكرات في اقتصاديات الخدمات العامة ١٩٨٦م.
  - الخصخصة (إعادة ترتيب دور الدولة والقطاع الخاص) ٢٠٠١م.
  - مقدمة في الاقتصاد القياسي (مترجم مشترك ومحكم)، مركز النشر العلمي لجامعة الملك سعود بالرياض بالمملكة العربية السعودية، تأليف هاري كلجان وولاس أوتس، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م.
  - مبادئ الاقتصاد العام ٢٠٠٢م.
  - النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٢م.
  - ضرائب الدخل والثروة والإنفاق في لبنان، ٢٠٠٢م.
  - اقتصاديات المشروعات العامة: النظرية والتطبيق (جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها)، ٢٠٠٤م.
  - النظام المالي الإسلامي، ٢٠٠٥م.
  - النظم الضريبية (بالإنجليزية) ٢٠٠٩م.
  - مبادئ الاقتصاد العام (الموازنة العامة - الإيرادات العامة - القروض) ٢٠٠٨م.
  - نظم وقضايا ضريبية معاصرة ٢٠٠٨م.
- عمل بالتدريس بقسم المالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، وقسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم.
- عمل رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم، ١٩٩٥ - ١٩٩٦، ورئيساً لقسم المالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، وعميداً لكلية التجارة جامعة بيروت العربية، لبنان، ١٩٩٧ - ١٩٩٩ ثم رئيساً لقسم المالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨.

مراجع الترجمة في سطور

الدكتور قاسم محمد النعيمي
البريد الإلكتروني: drkasem@scs-net.org

المؤهل العلمي:

- دكتوراه في التحليل القياسي (الاقتصاد الكمي)، جامعة موسكو الحكومية ١٩٩١م.

الوظيفة الحالية:

- أستاذ الاقتصاد القياسي في جامعة دمشق منذ ١٩٩١م.

الأنشطة العلمية:

- خبير معتمد في البنك الدولي لصالح دراسة مناخ الاستثمار في سورية والدول العربية.
- نائب عميد كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء ١٩٩٧ - ٢٠٠١م.
- معاون المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء في سورية ٢٠٠٤م - ٢٠٠٧م.
- رئيس قسم الإحصاء التطبيقي في كلية الاقتصاد جامعة دمشق ٢٠٠٨م.

تم التصميم والإخراج الفنى والطباعة فى
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٣٢هـ

أسس جديدة
في تحليل التكلفة والمنفعة

هذا الكتاب:

يعالج تحليل التكاليف - المنافع مشتملاً على أسس نظرية وواقعية جديدة، حيث يدمج الاعتبارات الأخلاقية والسياسية في دراسة جدوى المشروعات، كما يناقش أشكال التفضيلات المختلفة المرتبطة بتحقيق المصلحة الذاتية، والأخرى غير المرتبطة بها، والتفضيلات المتطرفة، وتأثير كل منها على التحليل. كما يتعرض الكتاب لتفاعل الإدارات السياسية والتشريعية والقضائية في الولايات المتحدة من أجل وضع قواعد ومعايير يمكن الاسترشاد بها لدراسة جدوى المشروعات العامة. وأخيراً يعالج هذا الكتاب مختلف الاعتراضات التي تواجه تحليل التكلفة والمنفعة باعتباره منهجاً لاتخاذ القرار.

ردمك: ٧-١٩٤-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

تصميم وإخراج وطباعة الإدارة العامة للطباعة والنشر - معهد الإدارة العامة - ١٤٣٢هـ